



رَفْعُ معب (لرَّحِيُ (لَهُجَّرِي رُسِلَيْر) (لِعَرْ) (لِفِروفِرِي www.moswarat.com

اللَّهُ أَلْفَضَاحُ فِي اللَّهُ أَلْفَضَاحُ فِي اللَّهُ أَلْفَضَاحُ فِي اللَّهُ اللَّهُ أَلْفَ أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَالْفَا أَلْفَا لَالْفَا أَلْفَا أَلْفَا أَلْفَا لَالْفَالْفَا لَالْفَالْفَا لَالْفَالْفَالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَلْفَا أَلْفَا لَالْفَالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَلْفَالْفُوا لَلْفَالْفُا لَالْفَالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَلْفَالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَلْفَالْفُالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَالْفَالْفُوا لَالْفَالْفُلْلُوا لَالْفَالْفُلُوا لَلْفُالْفُلْلُالْفُالْفُلْلُوا لَالْفُلْفُالْلُالْفُالْفُالْلْفُالْلُالْفُالْلُوالْلْفُلْلُوالْلُلْلُوالْلُلْلْفُالْلْفُلْلُوالْلِ

جَمِيْعُ الْحُقُوقِ عَخَفُوظَةٌ الطَّبْعَةُ الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧مر

> شركة وارابست نرالإت لاميّة للطباعة والنيف روالتوزع مدم

أستركم الله تعالى سنة ١٤٠٣ مـ ١٩٨٣ مـ ١٤٠٨ م. ١٩٨٧ م. ١٤٠٨ م. ١٩٦١ م. ١٩٢١ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٩٢١ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢ م. ١٢٢

وَقَعُ عِب (الرَّعِي الْمُؤَمِّي يُّ السِّلِيّ (الْمِزُود كِرِي www.moswarat.com

المنه أالنَّصَاحُ في المنابع ا

في ٱلفِـقُهِ ٱلشَّـَافِعِيِّ

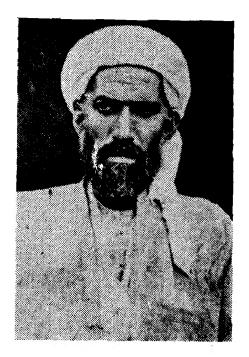
سَتَالِيفُ العَلَّامَةِ ٱلشَّيْخِ عُمَر، ٱلشَّهِيرُ بِإِبْنِ ٱلقَرَّهُ دَاغِيْ المتوفِّ ١٣٠٥ هـ ١٩٣٦

> راجَع كه وَعَلق عليه ومهده بسمهيد أ. د. علي محيي لدين القروداغي

تتع له دعرّف به ديمؤيّفه ولسيّخ جيلي المستريخ جمرالهمّره والبخي

ػٳڔؙٳڶۺ<u>ؖؽؙٵٳڵۺؙ</u>ڵڟڵۣۿێؾٞ





رُجُونِ فِي الْمُولُونِ الشهرباب القراغي الشهرباب القراغي

المؤلف الشيخ عمر ، الشهير بابن القره داغي رَفَّحُ مجس (لاَعِیُ (الْبَخِثَ يُ (سِیکی (لِنِدُرُ (الِنِووک سِی www.moswarat.com وَقَعُ عِب الرَّحِيُ (الْفِخَرَيُّ رُسِّكِيَّ لَانْزُرُ الْفِرُورِيُّ رُسِّكِيَّ لَانْزُرُ الْفِرُورِيِّ www.moswarat.com

تقتديم

التعريف بكتاب «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» ومؤلفه الشيخ عمر، الشهير بابن القره داغي بقلم: على الشيخ عمر القره داغي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد كان لهذا الكتاب وقع خاص على قلبي منذ كنت صبيًا؛ فحينما كنت أقلب صفحاته وأقرأ شيئاً منها أتخيل الجهود والمتاعب التي بذلها والدي رحمه الله في تحضيره وإعداده؛ فالآراء التي يتعرض لها ليست آراء جاهزة موجودة في كتب مبسَّطة سهلة المأخذ حتى يكون جمْعُها وترتيبها أمراً سهلاً؛ فهي منشورة بين ثنايا العديد من الشروح والحواشي والفتاوي لمتأخري الشافعية، وكثيراً ما يذكر الوالد خلافات مأخوذة من مقتضيات مذاهبهم وتراجيحهم، وربَّما لا يكون فهْمُها ميسوراً إلا للقلة من العلماء الذين توفرت لديهم أسباب المعرفة الفقهية من ذكاء واطلاع واسع على دقائق العلوم العربية والأصولية، وخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار التعقيد والدقة التي يصطنعها المتأخرون من الفقهاء في تعابيرهم سيما صاحب والتحفة» الشيخ ابن حجر الهيتمي رحمه الله.

هذا ما يتعلق بالجهود المبذولة في إعداد الكتاب.

أما من حيث أهميته: فهو الوحيد بين كتب الشافعية _ على ما أعلم _ الذي يتعرض للخلافات التي وقعت بين الفقهاء المتأخرين بصورة موجزة مجردة عن المسائل المتفق عليها، فهو من هذه الناحية بمثابة كتب الخلاف التي تتعرض لخلافات المذاهب الفقهية الكبرى، مثل كتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد، إلا أنه نظراً للجمود الذي طرأ على الفقه عامةً فإنه يقتصر على ذكر الخلاف مجرداً عن الأدلة والتراجيح.

أما من حيث طريقة العرض، ومفتاح الرموز، وأمور أخرى _ تتعلق بالإفتاء، وكيفية استعمال الكتاب لهذا الغرض _ فإن مقدمة الكتاب كفيلة بإيضاح هذه الأمور، فأرجو مراجعتها بدقة وعمق قبل قراءة الكتاب أو أي جزء من أجزائه.

والكتاب من الكتب التي صَنَّفها الوالد في أواخر حياته، وإن كان من المرجح أنه أعدَّ له منذ شبابه، وأنَّه كتبه على فترات متقطعة، نظراً للجهد الذي يتطلبه كتابة مثل هذه الكتب.

ترجمة المؤلف الشيخ عمر الشهير بابن القره داغي

إن إلقاء ضوء على حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى لا يخلو عن فائدة، ومن الجائز أن يساعد على ثقة القارىء بالكتاب وحمله على متابعة القراءة. .

فمن هو المؤلف؟ وما هي مؤلفاته؟

اسمه ونسبه ونشأته:

أما المؤلف فهو: عمر ابن الشيخ محمد أمين ابن الشيخ معروف القره داغي الغفّاري المردوخي.

وُلد سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م في مدينة السليمانية، فنشأ وترعرع في بيت والده العالم المتصوِّف.

طلبه للعلم وشيوخه:

وتلقَّى مبادىء القراءة والكتابة وتلاوة القرآن الكريم في مسجد والده المشهور بـ «خانقاه الشيخ معروف» تسمية باسم جده، واستمر على القراءة على والده، فقرأ عليه: النحو، والصرف، والفقه، والمنطق، والآداب وغيرها.

وسمعت من جدي لأمي _ الخليفة ملا محمد رحمه الله _ الذي كان طالباً للعلوم الدينيَّة في الخانقاه آنذاك _ ، أن والدي كان يقرأ درس الفقه على عمه الشيخ عبد الرحمن، العالم الزاهد المتصوف، الذي كان يحبه كثيراً ويعتني به عناية خاصة؛ مما كان له تأثير كبير على تربية والدي وسلوكه فيما بعد، وكان والدي يحبه أيضاً كثيراً، ويعتقد فيه، حتى سمَّى أخي الأكبر باسم عبد الرحمن تيمُّناً باسمه.

وسمعت منه أيضاً أنه كان مع والدي يختلفان إلى بيت أحمد الصوفي الذي كان مشهوراً بالعرفان، والإلمام بالعلوم القلبية، وأخذا يتلقيان منه مبادىء التصوف، حتى ذاقا حلاوته، وقطعا أشواطاً من مبادئه فلما علم بذلك والده نهاه، ولم يسمح له بالمداومة على السلوك الصوفي؛ حتى لا يشغله التصوف في باكورة حياته عن إكمال الدراسة، ويصرف كل أوقاته في التحصيل، هذا مع التقدير والاحترام الذي كان يكنه لأحمد الصوفي رحمه الله.

والحق يقال: إنه كان لهذا أيضاً تأثيره _ مع تربية والده وعمه _ في حياته المليئة بالورع والتقوى والإعراض عن الدنيا، كما يحكيه عنه الذين عاصروه وشاهدوه.

ولما رأى والده آثار النبوغ فيه أرسله إلى العالم المحقِّق الملاحسين البسكندي _ الذي كان مدرِّساً في الجامع المشهور باسمه في السليمانية _ ؟ فقرأ عليه المنطق، والكلام، وأصول الفقه وغيرها، وكان رحمه الله مشهوراً بالتدقيق والتحقيق، حتى إنه _ كما سمعته ممن له دراية بأحواله _ كان العلاَّمة الملا عبد الرحمن البينجويني يعتمد على تصحيحاته وترجيحاته حينما كان طالباً عنده، ويثبت في تعليقاته الآراء التي ينتهي إليها نتيجة مناظرته ومباحثته مع تلميذه الملاحسين أثناء قراءة الدرس.

ثم أراد أن يبتعد عن السليمانية فسافر إلى (قره داغ) مسقط رأس جدّه، وأخذ يقرأ على قريبه العلاّمة الشيخ محمد نجيب القره داغي ما تبقى من الكتب المقررة، وكان شيخه هذا مشهوراً بالذكاء وطلاقة اللسان، وسرعة الخاطر، حتى إنه كان يصعب على معاصريه مواجهته، ولا يسعهم في مجلسه إلاّ موافقته. وبقي عنده إلى أن أخذ الإجازة منه ورجع سنة مجلسه إلاّ موافقته. وبقي عنده إلى السليمانية.

ولكنه كما سمعت من تلميذه العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس أعاد قراءة مواضيع من «شرح العلامة المحلّي» على «جمع الجوامع» في أصول الفقه لابن السبكي، لدقة الكتاب وكثرة شروحه وتعليقاته، وسمعت من الأستاذ الحاج الملا عبد الرحيم البرخي: أن العلامة البينجويني سئل عن ذلك الكتاب، فقال: بعد أن درّستُهُ أربعين مرة لا زلت أشعر بصعوبة بعض مواضعه واستعصائه، أو ما معناه هذا.

ثم اشتغل حوالي سنتين بقراءة العلوم الرياضية عند العالم الرياضي الشهير، عرفان أفندي، فقرأ عليه: الحساب، والهندسة، والجبر، والهيئة، والميقات، والاسطرلاب، فاستوعب بذلك جميع علوم عصره.

تىدريىسە:

وانعكس هذا على تلامذته من بعده، فعكف على تدريس العلوم ونشر الرسوم في مدرسة والده في حياته وبعد وفاته سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م؛ حيث كان أخوه الأكبر الشيخ معروف يقوم بتدريس طلاب المدرسة، ويقوم الشيخ بتدريس الطلاب المقيمين في الجوامع والمدارس الأخرى التي لا يوجد لها مدرسون.

وكان رحمه الله في تلك الفترة يصل الليل بالنهار، وكثيراً ما كان يطالع ويدوِّن حتى مطلع الفجر، فيصلي الصبح وينام قليلاً حتى طلوع الشمس، فيفطر ويقضى النهار في التدريس وإفادة الطلاب.

وأكثر الكتب والتعليقات التي كتبها ترجع إلى هذه الفترة؛ فقد كانت فترة خصبة ساعدت في تكوينه كمدرس قدير، ومؤلف بارع؛ فذاع صيته بعدما انتشرت مؤلفاته، واستفاد الطلاب من علومه ومعارفه؛ فقصده طلاب العلوم من كل حدب وصوب.

وقد قام أهالي المحلة بإعادة بناء خانقاه مولانا خالد _ بعدما امتدت إليها يد الخراب والدمار، خاصة إبان الحرب _ ، فطلبوا من الشيخ الانتقال إليه؛ فلبى طلبهم في آب من سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢١م، وصار إماما ومدرساً لخانقاه مولانا خالد؛ فكان يقوم بتدريس الطلاب المقيمين في الخانقاه، إضافة إلى الطلاب الموجودين في الجوامع والتكايا الأخرى؛ فاتسعت دائرة إفادته، ودرَّس في هذه الفترة طلاباً كثيرين في نهاية مراحل التحصيل، فقرأوا عليه: الفلسفة، والمنطق، والكلام، وأصول الفقه، والتفسير، والفقه، والجبر، والحساب، والهندسة، والميقات، والهيئة، والاسطرلاب.

وكان من عادته أن يجلس للتدريس من شروق الشمس إلى أذان الظهر، حيث كان يرجع بعد إقامة الصَّلاة إلى داره فيتغدَّى، ويستريح فترة، ثم يعود للتدريس مرة أخرى.

من هذا نلاحظ أن حصة التدريس غلبت حصة التأليف من أوقاته، على عكس ما كان عليه أيام وجوده في خانقاه الشيخ معروف، وأنه كان يقتصر في بعض الأحيان على تصحيح التعليقات التي دوَّنها سابقاً حين تدريسه للكتب المعلَّقة عليها، ولكنه كان دائماً شعارُه الاندفاع في كلا الاتجاهين _ التأليف والتدريس _ ، فنفع الله بتدريسه الطلاب.

تلامذته:

وتخرَّج على يديه علماء بررة حملوا لواء العلم والدِّين من بعده وفي حياته. فمن الراحلين: العلاَّمة الشيخ حسين الطاهر بوغي، والحاج الملا رسول التلاني، والشيخ عبد الوهاب النرگسة جاري وغيرهم، وممن هم لا يـزالـون مستمـريـن على نشر العلـوم والمعـارف: الشيخ عبد الكـريـم المدرس، والحاج الملا محمد الرئيس، والحاج الملا عبد الرحيم الفخري وغيرهم، متَّع الله المسلمين وطلاب العلوم الدينية بحياتهم.

مؤلفاته:

فقد ترك رحمه الله ثروة كبيرة من الكتب والتعاليق والمتون والشروح والفتاوى والتحارير، ندوِّنها لأنها جزء من حياته، وهي:

١ -- «تعليقاته على برهان الگلنبوي في المنطق»، طبعت مع المتن وتعليقات الپينجويني في مصر سنة ١٣٤٧ هـ.

٢ ــ «تعليقاته على رسالة الآداب للگلنبوي»، طبع ضمن مجموعة في مصر سنة ١٣٥٣ هـ، وأعيد الطبع مراراً.

- ٣ ــ «بدر الفلاة في كشف غوامض المقولات»، طبع ضمن مجموعة في مصر سنة ١٣٥٣هـ، وأعيد الطبع مراراً.
- ٤ ــ «تعليقاته على شرح الأشنوي على العزي في الصرف»، طبعت مع الشرح وتعليقات القزلجي في مصر سنة ١٣٥٤هـ وأعيد الطبع مراراً.
- و _ «المنح الفائض في علم الفرائض»، طبع مع شرحه الآتي ذكره ببغداد
 سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م على نفقة المجمع العلمي الكردي مع تعريف
 بالمؤلف ومؤلفاته للشيخ محمد الخال.
- ٦ ــ «الفتح الوامض على المنح الفائض»، وهو شرح للكتاب السابق الذي
 كتبه المؤلف في أيام شبابه، حيث طبعا معاً في بغداد.
 - ٧ _ «وسيلة النجاة»، طبعت في السليمانية سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
 هذه هي الكتب المطبوعة، وأما غيرها فهي:
- ٨ "تعليقاته على شرح تهذيب الكلام المسمى بتقريب المرام للشيخ المهاجر"، يقع في مجلدين، أراد الوالد أن يطبعها، فطبعت منها ملازم لا زالت باقية في مكتبته. وقد توقف الطبع بسبب وفاته، والملازم الموجودة طبع فيها مع الشرح وحاشية الشيخ: تعليقات الوسيمي. وكان الشيخ يريد تبديل حاشية الوسيمي بحاشية الپينجويني وإعادة طبع الملازم مرة أخرى كما يفهم من مسودة رسالة كتبها للشيخ فرج الله زكي الكردي في القاهرة بهذا الشأن؛ فتأخر الطبع، وتوقف أخيراً للسبب السابق ذكره.
- ٩ ــ «تعليقاته على شرح المحلِّي على جمع الجوامع في أصول الفقه»، تقع
 في مجلدين.

- ١٠ ــ «تعليقاته على رسالة أقصى الأماني في علوم المعاني والبيان
 والبديع»، وهي سهلة المأخذ، وبمثابة شرح للكتاب.
- 11 _ «تعليقاته على ألفية السيوطي المسماة بالفريدة في النحو والصرف والخط».
 - 17 _ «تعليقاته على تعليقات اليزدي على تهذيب المنطق».
 - 17 «تعليقاته على شرح الكلنبوي على الرسالة الأثيرية في المنطق».
 - 12 _ «تعليقاته على شرح تشريح الأفلاك لبهاء الدين العاملي في الهيئة».
- 10 _ «تعليقاته على كتاب خلاصة الحساب لبهاء الدين العاملي في الحساب والجبر والمساحة».
 - 17 _ «تعليقاته المدونة على شرح إشارات العاملي في الاسطر لاب».
- 1۷ ــ «تعليقاته على كتاب تحفة الرئيس شرح كتاب: أشكال التأسيس في الهندسة المستوية».
- 1٨ _ «منيحة الأحباب»، وهي شرح إشارات العاملي في الاسطرلاب أيضاً.
 - 19 _ «جلاء القلوب في العمل بربع المقنطرات والجيوب» (متن مستقل).
- · ٢ «تحفة الكرام في عقائد الإسلام» شرح لرسالة ألَّفها الشيخ المهاجر في علم الكلام.
- ٢١ ــ «الدرة المنجية في شرح الفرائض القزلجية»، وهي شرح منظومة ألَّفها
 العلَّمة الملا علي القرلجي في الفرائض.
- ٢٢ ــ «تمهيد البيان في تجويد القرآن»، (شرح لمنظومة القرلجي في التجويد).
- ٢٣ ــ «تعليقاته على منظومة الشيخ معروف النزدهي»، في علمي العروض والقوافي.

- ۲٤ _ «فتاواه الفقهية»، وهي تقع في مجلد، طبعت قسم منها ضمن كتاب
 «جواهر الفتاوى» لتلميذه الشيخ عبد الكريم المدرس سنة ؟؟؟
- ٢٥ _ «تعليقاته على حاشية الدَّواني على تهذيب المنطق»، وهي وإن كانت كثيرة لكنها غير مدونة، وهي أقوى ما كتبه في المنطق.
- ٢٦ ــ «تعليقاته على شرح العوامل الجرجانية لسعد الله»، ويظهر أنه كتبها أيام الصبا وأثناء التحصيل.
- ٢٧ _ «المنهل النضاخ في اختلاف الأشياخ»، وهو الذي نحن بصدد
 التعريف به وبمؤلفه.

كما كتب تعاليق منشورة على الكتب التي كان يطالعها أو يدرسها.

تميّزُه وثناء العلماء عليه:

ونتيجة للمران الطويل الذي زاوله الشيخ في التدريس والتأليف، ونظراً لما كان يتمتع به من ذكاء خارق وبداهة سريعة وفهم سليم فقد اتسعت أفاق مداركه وشحذت لديه ملكة الحدس والكشف فكان يمر على المسائل العويصة والمشاكل المعقدة مروره على المواضيع العادية كما يرويه عنه تلامذته.

يروي الأستاذ الحاج الملا عبد الرحيم الهرخي أنه كان يقرأ عليه تحفة المحتاج للشيخ ابن حجر الهيتمي، مع الحاج الملا رسول التلاني، والشيخ عبد الوهاب النركسه جاري رحمه الله، وكان من عادتهم أن يطالعوا الموضوع ويحضروه حتى يلحقوا تقارير الشيخ ولا تفوتهم إفاداتُه، لأنه كان يمضي في الدرس سريعاً لكثرة الطلاب الذين كانوا بعهدته، فوصلوا إلى موضع معقد جداً لم يتوصل أحد منهم إلى فهمه رغم المطالعة المركزة المستمرة التي قاموا بها في الليلة الأولى، فأجلوا قراءة الموضوع صباحاً،

وفي الليلة الثانية قاموا بإعادة المطالعة، فما أفادت، وبقيت المشكلة على انغلاقها، فأجّلوا الدرس مرة أخرى، وكانوا يقصدون بذلك مباغتة الشيخ بالمشكلة فيقف لأول مرة في موضع هم على بيّنة منه، وفي الليلة الثالثة توصل الشيخ عبد الوهاب إلى حل المعضلة، وأرشد الباقين على وجهة نظره، فاستصوبوا رأيه، وكانت معرفة الموضوع تتعلق بموضوع آخر في باب الأيمان، فلما وصلوا في اليوم الثالث إلى موضع المشكلة قرر الشيخ ما كان يتعلق بموضوع الأيمان كمقدمة طبيعية، ومشى على الموضوع بخفته المعتادة، وهكذا ضاعت عليهم الفرصة وزادوا ثقة بشيخهم وإكباراً له.

يتفق تلامذة الشيخ علي أن علمه كان أوسع من أن يقارن بمؤلفاته، وأنه كان سريع الفهم جداً، يسنح له الجواب الملائم في لمح البصر، وكثيراً ما جرّبوه بالألغاز والمعميات، فكان يحضره الحَلُّ سريعاً، وأنّه كان له حدس سريع في الحساب والجبر يسنح له بحل المسائل المعقّدة آنياً، وربما يتوصل إلى قواعد غير موجودة في الكتب الموجودة آنذاك.

وفاته:

وقد أصيب الشيخ بمرض السرطان، فعانى وتألم كثيراً وأخيراً توفي صبيحة الأربعاء في ٢١ صفر سنة ١٣٥٥هـ/ المصادف ١٩٣٦/٥/١٩٩٦م عن عمر يناهز ٥٢ سنة شمسيَّة، فانطفأت تلك الشعلة قبل أن يستنفد ما بطاقتها من ضوء ونور.

رحمه الله وتغمَّده بغفرانه وأعلى درجاته على ما أسداه للعلم والدين.

ەلىشىخ ھىلى دائىتەخ ھولالىترە دولىغى ۱۹۷۸/۱۰/۱۳ رَفَّعُ عِب ((رَّمَعِ) (الْجَثَّرِيُّ (سِّكِتُم (الْإِثْرُ (الْإِدُودِيُّ (سِيكِتُم (الْإِدُودِيُّيِّ (www.moswarat.com

تمهيد

بِهَ الْهِ الْمِنْ أ. د . علي مجيلي لدين القره داغي بسل مدار حمر الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومَن تبع هداه إلى يوم الدّين...

وبعد:

فلم يكن في وسعي أن أدع كتاب «المنهل النضَّاخ في اختلاف الأشياخ» _ لخالنا الكبير العلَّامة المدقِّق الشيخ عمر القره داغي، رحمه الله _ ، أن يُطبع دون أن أقدِّم له خدمة ولو كانت متواضعة، على الرغم من انشغالي بعدة أمور، وذلك لأهمية الكتاب، ومؤلفه.

وحقّه ليس عَلَيَّ فقط، وإنما على معظم أساتذتي وشيوخي الذين نهلوا من منهله العذب الصافي، أمثال العلاَّمة الموسوعي الشيخ عبد الكريم المدرس، والعلاَّمة الشيخ عبد الله الجرستاني، والشيخ المدقِّق السيِّد عارف الحوري، والعالم الأديب المحقِّق القاضي الشيخ محمد الخال، والعالم الجليل الشيخ عبد الرحيم البرخي، والشيخ الخطيب محمد عمر القره داغي، وغيرهم ممن تتلمذت على أيديهم، واستفدتُ منهم في مختلف العلوم،

وهم بدورهم تتلمذوا على الشيخ المؤلِّف وتأثَّروا به أيما تأثُّر ، حتى كانوا إذا سنحت لهم فرصة فاضت ألسنتهم بالثناء على الشيخ عمر القره داغي ، وعلى علمه ، وتبخُره ومنهجه ، وسمته وتقواه وتواضعه ، فدمعت أعينهم حنيناً إليه .

القره داغيُّون وخدمة العلم والدعوة إلى الله تعالى:

كنت في فترة تعلَّمي على الطريقة القديمة أسمع الكثير من المدح والثناء على الشيخ المؤلِّف _ بجانب هؤلاء الشيوخ _ من شيخي المؤثِّرين في بشكل كبير، وهما: الشيخ العلاَّمة المتبحّر، الفقيه الأصولي الأديب الحكيم السياسي خالي الكبير الشيخ مصطفى القره داغي _ رحمه الله _ ، الذي أفاض عليَّ بعلمه الغزير ورعايته الأبوية، والشيخ العالم العلاَّمة النجيب الزَّاهد المحقِّق الكريم، عمِّي: الشيخ نجم الدِّين علي القره داغي رحمه الله وجزاه عنِّي كل خير، الذي أولاني رعايته الأبوية وعنايته القصوى منذ صغري، وتعلَّمتُ على يديه الكثير الكثير.

ومن كثرة ما كنت أسمع ثناء شيوخي على (ابن القره داغي) كنت أتمنَّى أن أكون في عصره لأقرأ على يديه، ومن هنا كان شغفي كبيراً حينما درست بعض كتبه على هؤلاء الشيوخ الأجلَّاء، مثل تعليقاته على: برهان الكلنبوي في المنطق، وتعليقاته على رسالة الآداب للكلنبوي، وتعليقاته على شرح تهذيب الكلام للشيخ عبد القادر المهاجر، والفتح الوامض على المنهج الفائض في علم الفرائض، وغيرها.

ومن الجدير بالتنبيه عليه أنَّ هذه المنطقة التي تسمَّى (القره داغ) التابعة لمحافظة السليمانية من إقليم كوردستان العراق كانت محافظة وملتزِمة بالإسلام وأحكامه _ والحمد لله _ ، فلا تجد فيها قرية إلَّا ولها مسجد،

وإمام، وقد تكون فيها مدرسة للعلوم الشرعية، وظلَّت عامرة بمدارسها، وقد أنجبت عدداً كبيراً من العلماء والدُّعاة المربِّين والأولياء والصَّالحين والشخصيات الإدارية والعسكرية، لا يمكن عدّهم ولا التعريف بهم وبآثارهم في هذه المقدّمة.

فمثلاً قد أنجب مركز القره داغ عدداً كبيراً من الفقهاء والزهّاد والعلماء الأعلام المحقِّين الجامعين بين العلوم المنقولة والمعقولة، أمثال الشيخ عبد الله عبد اللطيف القره داغي الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والشيخ عبد الله القره داغي، والشيخ حسن ابن الشيخ عبد الله القره داغي، والشيخ حسن ابن الشيخ عبد الله القره داغي، والشيخ نجيب القره داغي، وخاتمة المحقِّقين الشيخ مصطفى القره داغي، والشيخ مصطفى القره داغي، والشيخ مصطفى القره داغي، وخاتمة المحقِّقين الشيخ مصطفى القره داغي، والشيخ مصطفى القره داغي، والشيخ مصطفى القره داغي، والشيخ مصطفى القره داغي (۱).

وكذلك أنجبت معظم قرى (القره داغ) كثيراً من العلماء والأولياء الصالحين، مثل قرية (وليان) التي أنجبت: الشيخ إسماعيل الولياني، وحفيده الشيخ حسن قه رجيوارى، وقرية (كه س نزان) التي أنجبت عدداً من شيوخ الطريقة الكسنزانية التي قادت الطريقة القادرية في الفترة الأخيرة، وقرية (تكية) التي أنجبت عدداً كبيراً من العلماء والمؤلفين، وقرية (صوله) ذلك، وكذلك أنجبت قرية (نه وتى) عدداً من العلماء والمؤلفين أمثال: جدّنا الشيخ عبد الرحمن، وعمّنا الشيخ نجم الدين القره داغي، وغيرهما.

وممن يتشرَّف بهم (القره داغ) العالم الربَّاني مولانا خالد بن أحمد بن

⁽۱) يراجع التعريف بهم: شيخنا العلَّمة الشيخ عبد الكريم المدرِّس رحمه الله: «علماؤنا في خدمة العلم والدِّين»، ط بغداد ١٤٠٣هـ، وكتابه باللغة الكوردية: «تذكار الرجال»، ط المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣م، ص (٥٧٨ ـ ٥٨٣)، وكذلك كتب الرجال والتأريخ.

حسين الميكائلي المعروف بمولانا خالد النقشبندي _ رحمه الله _ المولود (١١٩٣هـ) والمتوفّى (١٢٤٢هـ)، حيث ولد في القره داغ بل ولد في قريتي (نه وتى) وقلعتها، وهو عالم ربَّاني معروف له آثاره الكثيرة في مجال التأليف، وبناء الرجال، وقد ترك عدداً طيِّباً من المؤلَّفات في مختلف العلوم، ومع التدريس والتعليم أولى عنايته بالدعوة إلى الله، وتهذيب النفوس، والزهد، وإحياء الطريقة الصوفية القائمة على السُّنَّة، بعيدة عن الغلو والانحراف، والبدع والخرافات.

وقصدي من هذا العرض الموجز جدًّا عن علماء (القره داغ) أنه كانت في المنطقة، بل وفي المنطقة الكوردية حركة علمية جيِّدة، ونهضة ثقافية وفقهيّة طيِّبة، وصحوة معرفية عمَّت إشعاعاتها معظم المدن والقرى الكوردية، حتى ما كنت تجد قرية إلا وفيها مسجد وإمام ومدرسة، بل وصلت آثارها إلى البلاد المجاورة، فكانت هناك منهجية علمية عميقة لدراسة العلوم المنقولة والمعقولة، أنجبت عدداً كبيراً من العلماء، وقد أدركنا الدراسة على هذه المنهجية، واستفدنا منها كثيراً، وكونت لنا أرضية جيِّدة من العلوم السابقة للانطلاق منها إلى العلوم المعاصرة، وإلى فهم القضايا المعاصرة.

كما أنَّ المنطقة الكوردية تبنَّت وسائل ذاتية بدائية لتلك العصور استطاعت توفير الأموال الكافية لطلبة العلوم الشرعية من خلال الاعتماد على جمعها من أهل المنطقة بعدما أهملت، أو لم تستطع الإمارات الكوردية التابعة للدولة العثمانية توفير المال اللازم للمدارس، فلو لم تكن هذه الوسائل البسيطة إضافة إلى أموال الوقف في بعض المدن الكبيرة لما تحققت هذه الحركة العلمية الشاملة، بل لعمَّ الجهل وغرقت في الظلمات.

وكانت المنهجية العلمية التي تبنّاها علماء المنطقة شاملة موسوعية، تهتم في البداية بعلوم الوسائل والآلة، للوصول إلى علوم الغايات والمقاصد، إضافة إلى قيامها على علاقة وطيدة بين التلميذ وشيخه، حيث يقوم الشيخ بتدريس عدد محدد من الطلبة الواصلين إلى مرحلة كبيرة (مستعد)(1)، وهم بدورهم يقومون بتدريس الجيل الثاني الذين لا يزالون يحتاجون إلى مزيد من التعليم.

إذن ففي داخل المدرسة العلمية الملحقة بالمساجد يزاول الطلبة الكبار دور التدريس عدة سنوات حتى يتهيَّأوا للاستقلال بالتدريس فيما بعد.

وكان من نتيجة هذه المنهجية العلمية _ والعناية الخاصة من الشيوخ _ بروز عدد كبير من العلماء في المنطقة خدموا الإسلام وعلومه، وساهموا في نشر التعاليم الإسلامية، وأثرَتْ بهم وبمؤلَّفاتهم المكتبات الإسلامية، ولكن معظمهم طواهم الزمن، فضاعت في بطون التاريخ ومشاكل المنطقة واضطرابها آثارهم ومؤلَّفاتهم القيِّمة، بل إنَّ بعضهم ما كانوا يسجِّلون أسماءهم على مؤلَّفاتهم، وقد رأينا كثيراً من هذه المؤلَّفات التي لم يكتب عليها أي اسم، أو كتب عليها نحو (ألَّفه فقيرٌ إلى رحمة ربّه، ومحتاج إلى الدعاء).

يقول شيخنا العلامة الشيخ عبد الكريم المدرّس يرحمه الله، في مقدّمة كتابه: «علماؤنا في خدمة العلم والدِّين»:

(لا يخفى على العالم بتاريخ الإِسلام أنه بعد انبثاق نور الدِّين المبين

⁽١) وهو مصطلح يقصد به أنَّ طالب العلم وصل إلى مرحلة الاستعداد للتدريس، وأصبح قاب قوسين من أخذ الإجازة العلمية.

في ربوع شرق الجزيرة وشمالها، اعتنقت الأمة الكردية الإسلام برحابة الصدر، وخدموه في العسر واليسر، وفي كل دور من أدواره ساهم علماؤها في خدمة العلوم التي يتوقّف عليها نشر التعاليم الإسلامية، وجاءوا بما يسرّ الناظر من التأليف والمآثر والمفاخر.

غير أنه لم تسجّل أسماؤهم وآثارهم لعوامل:

منها: أنهم لا يريدون إظهار ما عملوه من الخدمات، إحالة إلى علم الله سبحانه وتعالى، حتى إنهم كانوا لا يكتبون أسماء أنفسهم بعد أن حرَّروا كتاباً اعتماداً على الله، وإخلاصاً في ما بذلوه في خدمة الدين.

ومنها: خلق بلادهم من المطابع وأسباب نشر العلوم وابتعادها عن البلاد المأهولة بها.

ومنها: أنه لم تكن لهم ثروة كافية للوصول إلى طبع ما يرون نفعه من الكتب القيِّمة والرسائل النافعة لتثقيف المسلمين.

ولذلك ولعوامل أخرى بقيت تراجمهم مكتومة، إلا تراجم عدد قليل منهم هاجروا إلى البلاد العربية وبقوا بها مدة، أو توطَّنوا بها، فسجلت فيها على عادة الناس المتبصّرين في ضبط أحوال أهل الفضل في البلاد خدمة لأهل الدين)(١).

وكان الشيخ عمر، المعروف بابن القره داغي، أحد هؤلاء العلماء الأعلام، والذي جمع أشتات العلوم، فأصبح إماماً مبرزاً في أكثرها، زاهداً ورعاً، زينة المحافل والمجالس، مقبولاً عند الموافق والمخالف، انتهت

⁽١) «علماؤنا في خدمة العلم والدِّين» ص (٧).

إليه الإمامة في عصره، واتفق من جاء بعده على تبجيله والاعتراف بفضله وعلمه، وتقدمه وإمامته، بل أصبح شيخ معظم علماء الأكراد في عصره، فما رأيت عالماً جليلاً منذ الستينات من القرن الماضي إلا وقد تتلمذ على يديه، أو على تلامذته.

فجزى الله تعالى شيخنا العلامة عمر القره داغي وجميع شيوخنا وعلمائنا على ما بذلوه في سبيل دينهم وخدمة العلوم، وأسكنهم فسيح جنّاته وحشرهم مع النبيِّين والصدِّيقين والشهداء والصَّالحين وحسن أولئك رفيقاً، وجعلنا معهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر، في جنّات ونهر، ونعيم مقيم لا يحسب ولا يقدر.

أهمِّيَّة الكتاب:

عند زيارتي للسليمانية في الصيف السابق التقيتُ بأخي الشيخ علي نجل الشيخ عمر القره داغي (المؤلِّف)، فدار الحوار حول مؤلَّفات الشيخ، فذكر لي أن لديه نسخة بخط المؤلِّف من كتاب (المنهل النشَّاخ في اختلاف الأشياخ)، ونسخة بخط تلميذه الشيخ عبد الوهَّاب، فطلبتهما، فاستجاب مشكوراً وسلَّم إليَّ صورتين منهما، فقمت بقراءة الكتاب مع المراجعة والمقابلة، ثم البدء بطبعه بصورته الحالية.

وتكمن أهمية الكتاب فيما يأتي:

۱ _ أنه دراسة مقارنة بين الفقهاء الشافعيين المتأخرين الذين آلت إليهم الفتوى في المذهب الشافعي خلال القرون الأخيرة، وهم: أبو العبّاس أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، والشمس الرملي (ت٩٧٤هـ)، والخطيب الشربيني

(ت٩٧٧هـ)، وابن قاسم العبادي (ت٩٤٤هـ)، والشبراملسي (ت٩٧٧هـ)، والشاخي المؤلف (ت١٠٨٧هـ)، والقاضي زكريا (ت٩٢٥هـ)، حيث قام الشيخ المؤلف باستخراج آراء هؤلاء من كتبهم وبيان رأي كل واحد منهم، أو معظمهم بكل دقة.

فهذا العمل عمل جليل لا يُستهان به، وخدمة عظيمة للفقه الشافعي، وللباحثين والدَّارسين للفقه بصورة عامة، وللفقه الشافعي بصورة خاصة، حيث يستطيعون الوصول إلى هذه الآراء بكلّ سهولة ويسر، في حين أنَّ الوصول إلى استخراج آراء واحد منهم في كتبه يحتاج إلى بحث وعناء، وإلى عمق في الفهم، ودقّة في التفكير، ولا سيَّما فإنَّ عبارات المتأخرين وجيزة، ودقيقة، بل في بعض الأحيان صعبة ومعقَّدة، وتحتاج في فهمها إلى معرفة اصطلاحاتهم، واطلاع واسع على دقائق العلوم العربية، والأصولية.

٢ _ إنَّ هـذا الكتاب يُثبت لنا تماماً أنَّ الاجتهاد _ ولو كان داخل المذهب الفقهي _ لم يتوقف، بل ظلّ يفيض بالجديد، وحلّ المشاكل العصرية السائدة في كل وقت، وبالتالي فإنَّ باب الاجتهاد لم يغلق.

" الأكاديمية العليا (الماجستير والدكتوراه) حول آراء الفقهاء والأصوليين المتأخرين، ماذا قدَّموا؟ وكيف اختلفوا؟ ولماذا اختلفوا وهم على مذهب واحد؟ وبالتالي فيمكن تسجيل رسالة علمية حول عالمين أو أكثر داخل المذهب الواحد، وأعتقد أنَّ في ذلك خدمة كبيرة للفقه الإسلامي والباحثين المعاصرين.

- إنَّ مثل هذه الدراسات التي قام بها المؤلِّف يمكن أن يُستفاد منها للدراسات الاجتماعية من خلال عناية هؤلاء المتأخرين بالقضايا الجديدة التي ذكروا لها أحكاماً شرعية، أو حلولاً شرعية.
- _ وأخيراً، إنَّ مثل هذه الدراسات يمكن أن تُقاس بها نوعية التفكير الفقهي، ومداه، وتطوُّره، أو جموده وتأخُّره وتقهقره، كما يمكن قياس الظروف الاجتماعية، والمستجدَّات والنوازل في كل قرن وعصر.

مصادر الكتاب:

لقد بيَّن المؤلِّف _رحمه الله _ أنه قد استقى معلوماته من الكتب الآتية:

- ١ ـ تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيثمي. وقد طُبع
 عدَّة طبعات.
- ٢ ــ نهاية المحتاج بشرح المنهاج، للرملي. وقد طبع عدَّة طبعات أيضاً.
- ٣ ـ مغني المحتاج لشرح ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني. وقد طبع عدَّة طبعات أيضاً.

فهذه الكتب الشلاثة هي المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الشيخ، حيث كانت المقارنة بين آراء أصحابها بشكل أساسي في جميع المسائل.

وقد اعتمد المؤلِّف أيضاً في بعض المسائل على مصادر أخرى، حيث قال في مقدّمته: (وأذكر كلام ابن قاسم معبِّراً عنه بـ (سم)، وكلام الشبر الملسي رامزاً إليه بـ (ع ش)، وفي بعض المواضع أشير إلى خلاف شيخ

الإسلام الشيخ زكريا معبِّراً عنه بـ (الشيخ)، وإلى خلاف ابن حجر في غير «التحفة» مصرّحاً به).

وعلى ضوء ذلك اعتمد على الكتب الآتية اعتماداً أقل من الكتب الثلاثة السابقة، وهي:

- ١ حاشية ابن قاسم العباد، على تحفة المحتاج. طبعت مع تحفة المحتاج لابن حجر.
- ٢ ـ حاشية الشبراملسي على تحفة المحتاج. وطُبعت أيضاً مع تحفة المحتاج، لابن حجر.

هاتان الحاشيتان طبعتا معاً مع تحفة المحتاج طبعة بولاق في القاهرة ١٢٩٠هـ، وفي طبعات أخرى.

٣_ شرح المنهاج لزكريا الأنصاري. وهو قد طبع عدَّة طبعات،
 إحداها مع حاشيته (١).

عملنا في هذا الكتاب:

عندما قرأت الكتاب بعمق وجدته أنه دقيق في عباراته، عميق في إشاراته، وجيز في ألفاظه، واسع في دلالاته ومعانيه، مسبوك في صِيَغِه وتراكيبه، لذلك وجدتني مضطرًا لكتابة بعض التوضيحات للأحكام الفقهية، ونقل نصوص من الكتب المنقولة منها هذه الأحكام، وكتابة بعض الحواشي والتحقيقات، والتعليقات عليه بقدر الحاجة.

⁽۱) علماؤنا في خدمة العلم والدِّين: شيخنا العلاَّمة الشيخ عبد الكريم المدرِّس رحمه الله، ط بغداد ۱٤٠٣هـ، ص (۳، ٤).

وقد بذلتُ في تحقيق نصّ الكتاب جهوداً كبيرة للتأكُّد من صحّة نسبة الأقوال الفقهية إلى أصحابها، وقد وجدتُ المؤلِّف رحمه الله في قمَّة الأمانة والدقّة.

وقد تعبتُ كثيراً في تصحيح بعض الكلمات المصحفة من الناسخ على نسخة المؤلِّف، حيث صححتها في ضوء ما جاء في الكتب المنقولة منها، مثل تحفة المحتاج وغيرها.

وقمنا كذلك بوضع الفهارس المطلوبة، وترقيم المسائل. ثمَّ طبعه في ضوء ما تقتضيه الكتابة الحديثة، وغير ذلك مما يراه القارىء الكريم، إضافة إلى هذا التمهيد.

والله ولي التوفيق.

كتبه الفقير إلى ربّه علي محي*ل تريالقره داغي* رَفْخُ مجب (الرَّحِيُّ الْبُخِثَ يُّ (سِلَتَهُ (الْبِرُوكُ فِي (سِلَتَهُ (الْبِرُوكُ فِي www.moswarat.com



صُورُ المخطوطات

رَفَعُ معِس (ارَّعِمِ الْمُجَنِّي يُّ وأَسِلْتُمُ (الِإِرْدُوكِيسِ www.moswarat.com

لبمللكاتها

غمك بأمن قتن الدلتنغقه فرالدين ونشهدان الاالاالاالتنعنهادة وفري منبة فأنكها يوم الذبن ونشهدان سيدنا قراعهد لاوس وللدالذى تَعْدَرُ الْمُوْدُورِ الله مَعْنه و مِسَلَّمَ عَلَيْهِ وعَلَيْلًا وه عِبه العبير سَلَّمَ عَلَيْهِ وعَلَيْلًا وه عِبه العبير سَلَّمَ عَلَيْهِ وعَلَيْلًا وه عِبه العبير سَلَّمَ عَلَيْهِ وعَلَيْلًا فَعِبُولَ اللهُ وَمِي الْمُعْلِقُ فَعَلَيْلُونِ الْمُعْلِقُ فَعَلَيْلُونِ الْمُعْلِقُ فَعَلَيْلُونِ الْمُعْلِقُ فَعَلَيْلِ الْمُعْلِقُ اللهُ لغورة المسته تعفة وجه العالمين فانشع به نهاية المالفيل المعددي الأمنين وبفلل ونسلمعليه وعلولا ومعبه الملببين الملاحي المالي عن ناكلة للما قدي ين ومنسلام في الما تعلى فالكاثمة تتب المتأخوين المناج ولان احمالا لم وعلق العلماء العاملين النبير والترسير الخطيب سق إلله الوجة تراع دحباللبنتر متوانا ومتواع كان الما فتاء على اق الله سيما مروحه على المنهاج يكان بينه اختلاف فكينور المائل اردتان أجمع ماظنة به منطب إلى الخلاصة ببنع ف الك الوّدح النواالفل الذجرف المعنة بج والمنطيب فم المن تخط والتعافر النعام المناء وتهااذكاملهم واغم الحقل المزمدين مغووالابمبنية المتنبة وقد اذكو يملام ابنقاسم مسبقواعنه مسبم كالام النظربلب لنوالديع بتى وقريبض

المنح

الصفحة الأولى من كتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط تلميذ المؤلف الشيخ عبد الوهاب النركسه جاري تغمدهما الله بغفرانه

المحاضع اشيمال خلاضيج الاسلام المشيخ ذكرتا يعبى اغله بالشيخ والمعلا ان ع فرعنى التعنف معها به وسمته ما لمنهل النقباح والمتلاف الفلللم ب بعد غلاغ م يتغان البرن موقد مت عدد و المنهام فتلت مستدمة أعلمان المفتع بمزاقوال العلماء المتعدمين على حقالاء ملانتنق لمديه التووى والخافق بهىالكه نها عاقال الدوي فالزلمى والمقدم متكب النووى التحنيق فالجوي فالتنقيخ فالردخته فالمنهاج فالنتاءى فشهسلم فتمحيم التنبيه فنلته وقالج هناتني لانقسها لابتعا بسبتا فلعن لمت عند طتبتط بخبعل افالاء المتاخرين واتباع ما يجوه نها وقلب في الاسفيام ما اتنع لمياء اكتزكت ستم على النقط المالقل الاقل المال المال المال المال المال المالية المال على غالبالنعى أقبل نبيغ إن سِمِي ماذكو فكتب المنوع وكلت ننسده عابوه من فيترسول واللهاعلم وآما هؤلاء وحزيم بعم فالنا غ المنوائد المدنية عزيج حديد بنول سنبل زيني عا فرالتمني والما وآن اختلفا فيتخبر المنق ببنها انلمكين الهلاللة جيج فاناكان اهلأ سينح وبالمحد وأسيله لم الملاة والمرا ويذ والملاء والمد وي الم ين الما المن والمناه وال الزيادى تم معلام خيلية اب كلم تم ملام عيرة تم مكلام خلية المؤامليي تم لل لمع أكمؤكَّ

الصفحة الثانية من كتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط تلميذ المؤلف الشيخ عبد الوهاب النركسه جاري تغمدهما الله بغفرانه

اسه نفذ اللاده كايتنفسه صليع خط وقالا الممتحلم علم نفوذه مسلوات السيدىعدانعمد ميمغراليل عنعتدامها ولهنيرط انمصاكي عندج وقالاله تعتق المابقام انغصاله ر لعضعت معفولا وياقيه مبتن نما تألسيد لإتسق منلحط وقابع تتنق بوس عفينه والالنفس الماؤس لهكره المتراحنين تم مكلهااسه فاطلاها ثنبت الاستبلاد وانسسي المفاح عمليج وقالالمنغذ استيلادها علولفغل للنمد هلاأخواللسرعيمة توللسأفو المنكفية ببريسا داننا الكزاء ابز بجواله يتق ولحظيل للنربيني ويتمال لمات والمتلاطئ ونفعنا بعلوهم ويحافه للمتابر فالمل طبغماعة سماؤهذه المتناعلة عِلَافِتَانَ الشَّهِيرِ الْرُنْعِرَا فِي عَنِيهِمَا اللَّالِهِ الدُّي الدُّيعِ مَعْمَةُ مُرْجَلُدِي المحاسنة الفافيلغار وغانية واليبر مزالهجرة البنويترعارها جعالل صلاة ويحبة ننمنزلله به اذاحائ الطاتة وسائرالسلين منمعة عا فجله حالصالوجهه ألكنم وموجبالنونها بالنطاليه فولمالنقم وعملت مستعافيه من الذلاوينيوباصلاح مافية والخلل فأن المسيوع وعيال القنمة من سنيم الانتراف الحللة بالعالمين عمانواغ معله وبعا فأن يزيان ولصاوة والسلام علوبها تهداف لالخلوقات وعلولا ومحده ماداست الاجهو ويوفو ملق تخفظنا بعامر الأفار وسلاكم لمه اجتنأ وحذنا عزجميوا لبليا وتتمنا بهاانعاذلنع وهملت أبريادلم أو فدترتمون وتحد المقهد المانج العامر عبلوه الزلطه تحسيان سنكا كافراني الوال أرافه تألال زارا والأ الله تع عاصليه والروعجد برفاء سياتي

الصفحة الأخيرة من كتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط تلميذ المؤلف الشيخ عبد الوهاب النركسه جاري تغمدهما الله بغفرانه

لبهامنه الرحمن يحتيم علية بإمن وفق من الله للنفق في الدّن وكشهدان لا الدالان منهادة معنية قائلها يوم الدّن ونغمظان سبدنا محملا عبيك ومسكو الذعاب المنتحفة ويصدلعا لمين فانشرع برما بزالانشراح صلا المؤمنين ونضآ وينسآع عليهعا آله وصعبه الطبين الطاحق صلاة وسلامادا نمير مثلانهن بدوام كخلق ويجل فيغول الفقع إين الشخع العين القروراع تغدها الله نطا بمكنه واسكنها وشيرجنت لمآكان دنية الائماللنقدمين وعلق المطباء للتأخين هركامام المحام وزوة كأنام المنتبخ احلب عب التشهير المصيغ وخاعة الفغهاء المتأخرج الشيخ محرب احدالوعة وعاة العلاءالعاملين الشخ محل المتربي الخطيب ستعانده بالرحدة تراهر وعمال لحبته متوانا ومتواهم وكان الانثادعا افرالهم سيمامتر وحم عاللهاع وكالمنهم اختلاف فكتيمه للسائلام صادا جمع ماظن ببهن المسأئل لحلافه بنهه في تللطال وح دامذا الحقول البيجب ع واش قالحفق بمج والخطيف الف يخطو الرما في الهابم بمرّو فيعف الماضو الشبل فعلاف ينج الكسلام الشيخ ذكريا بم سخو تلا بعيد التينة ولا معراع بالشيخ والحفلاف محرف غ المحق مصابه وسميته بالمنه والنفساخ والمفتلاف الاشياخ المنكلة النفساخ والمفلاف الاشياخ المنكلة المنه والمفلامان والمنافق المنافق المنافقة العلماء المتغدوسي ع هي لاء ما اتفي على النوبي والرافع ض لاته عنهما فيا قال النوف و المعتام من كنت والمتعنين فالجمية فالتينغ فالرمة فالمهاج فالغناق قتع سلمنت التنب فنكثرون اججها تقريط الاعالام في الحقيقة عندتما وع مع الكنت مل حقة كالم معمَّدى المناكمين واتماع عارجي منها ومالف علنب الابياح ماانعن علياكتركت النود يمعدم عاملاتن على الدّلين عالما ومالان فع ابرمقدم عالخظ خالباانثن فراحيعاه يعتبن ذكره فحكث النودى فيكث نغسط غرجمي بنيت مقوله والتقاملح وآمآ هؤلاء ومن بعده فالذي العوالك المرتبتر عر المنتخ بسعيداب محرك نبل المدين أجاف البخف والنهاية والته أملكا

الصفحة الأولى لكتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط المؤلف

اختلفا بنخير للغ ببهماان لميك اصلاللترهي فالكان اصلا لرفيف عاترج عنده فبكام شي الالام تم مكل العليب غمللام حاشيته المولاء عن مولام حاشيته ابوقاسم في تم مكلاع من خور كالام حاشية النبرامليس تم للجليه فخالت ويء غالعنان مللم يخالفا والميتولل زمه انتمى وزمها اليض اذا حنلفذ كست ان همونع فهام معفى فالملم بوالعنينغ فخالى وغ المعا وخ الغنا وكفن السامين والكي بقدم عليها منظ بالفنل المق أقرك ههنا الحاف الاولك الذي عنقدان اب عواع العباس المتينية لن ابتاكم المرجع الانتاء الملام عنكالة المطالب ع بم مكن الينع منه الموان الحاله المان موافق الرجا الترفان كالناط وافق كالخفيد إلم ملاي عيموافق اوع في معدها مزجع قوالديل الفتوي بمصن وانه ليله وحداً خرم الخطب عنوالن أيتركك وعن التحفظ إذ كانت درجم الهاية طالفه كونها في رجة كايدا عليهو السياع المهرى في فأواه وسيون بلامانة البط وسبكت التلاذ وركى ملاميفه مل هذه المثلاث متعادم الدكه وكلا الكريري في فثالواه في مستكان صوم المغرول استغمق علمه الغ اخللف في اهنو السكلانة ان الأكمة صيبة النكافة ونيجر تقليب كلة والمراق لنَّا خِرِيْجَ الْالْمَا الْمُلْوِلِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللِّهِ الللْلِمِلْ الللِّلْمِلْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللْلِمِلْ اللَّهِ الللِّلْمِلْ اللَّلْمِلْ اللَّهِ اللْمُلْمِلْ اللْمِلْمُ اللَّهِ الللِّلْمِلْ اللْمِلْمُ اللَّهِ الللِّلْمِلْ اللَّلْمِلْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللْمُلْمُ اللَّهِ اللَّهِ اللْمُلْمُ اللَّهِ اللْمُلْمُ اللَّهِ اللْمُلْمُ اللْمُلْمِلْ اللْمِلْمُلِمِ اللْمُلْمِلْمُ اللَّهِ الْمُلْمُ اللَّهِ اللْمُلْمُ اللِمِلْمُلِمِ اللْمُلْمُ اللَّهِ اللْمُلْمُ اللَّهِ اللْمُلْمُ اللِمِلْمُلِمِ اللْمُلْمُلِمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُلِمُ اللَّلْمُلِمِلْمُلِمِ اللْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلِمِ الْمُلْمُلِمُ اللْمُلْمُ الْمُلْمُلْمُ اللْمُلْمُ الْمُلْمُل وللاتخ الوارذن واعامع ويست ودرب منالعها والسندي بنوعه في العلماء التعلام ويجتر الآعط الإنام حاكم العادمة الشيافع عاكا صله وعرص كلائه وكاستغير ويشافيكوه واصابك والاسطحة الوله فكنواجه فان ورابع المال احدالرها في أرتج والمالغلب وزياده ويمن عجاد الرصالرط وونعنها اليتح الالما كالانجنع عام طالع كمتهم فينبغ معاز اللغاء متولطات هذه الارمتروان خالغ السواق مالهع مرتعير عَالَى اللَّهُ مَا والمصليف التَّالَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّ بلاينة كزيدده وم وعجيدك تأخفنا والمعتلي تنفيل وكتبر وكبت عن المالكون والكفيناء من المغناوي وفئ وه مغيدالعيا اليالغالدينياع مافينا وكالشيخفيط ما في الزيق النوية وفي الزاج

الصفحة الثانية من كتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط المؤلف

النبهة اويصلان الولالللف كاعتده مركنيذ لم يومدها يلحق بالرفع وتفير مبيع مح المركوفية اتناق الزوجب عالله بدرا والعستق ستعليق العتق ليربرية مطلفا عندجي وقالا هوعي فريةان مقدبه حت اوصنع اوتحقيق خبرواكم فقربة سلوفا للاسخوفا منه ع تندهذا حر عتقظا صوالاباطناكاا عندهم روقاليج الاوجان لاييتق ظاهول ولابا طناس لوقا لليبدة حملت عتدائاليك ونوى تعويف العتق اليدفاعتق فضيثه الحبلي عتق يخبلاف بالوحل حبعلت عقل الم وقالاذكره ملت يخصتك اليه سكوقا للعبهه معتك نغسك بمنا فغا للشتربت يعنق ويخب فتمية عظه ووافغ عن قاسيًا قل اعتمنك عاص وقالا مدم هذا اليولان لا علك فلاميت مَنْ الْ وَلَيْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْم المتن المالية من المالية عنق وسى وعاسيه قيرً باقيعند بج وقاليعد ، سراية ا إالداتي مس الوسيلية احالنظين صبير في المسلم المنطق وموسر إلى المالية تعندج والعظر وإمالات ليري الها سالواعتق سزيك نفيسه فيمض موته فاظهم بنج بنبيبة تعبف نفيد ببزيكم والإسراب النهض عند خط وتعنية كلإبها اذاخنج معفره ضرائه كم عمد من المذلئ عنق ما هنع و مقى الزائد المراكبة عبر ملى سلوقاك بويك ففدوجهان اصحها عندم دائم تدبيميح فيجملع لمان الملفون تبوالتعليق فيج امنافذاليهف كمله وسحج العذبتر س لوقالك مت ودخلت الابغلت عتوانشاط الدخوليد ألمث المان يربدا لدخول فيبله عاما بمتره م رو الملايخرثي الدخولينية المنت فصوح الماطلاق سوكوة ال ادرشارة عبدى فلان وهومد برايتيرط وفرواه كان حال معلا بعيد تعليق عندي ووال ويسترط وفر كافيانة شئت تسى لى كانب مدبراص فان مات البيد قبل اللاءعنق بالتعبيروب طلب الكثابة كاعبل الى ترجيع بيني ج وَنالاہ الاوے عدم بطلان الکتا ترفیق ہ کسے وادہ **در الکیٹا** برسی لاتھ کتابۃ مری ہے۔ استخدت عبيده امسترعا فىالدم كااستفاق جج وظاه صبنيها عاحتصاص كلصحتها بمرستخ وتبعينري

الصفحة ما قبل الأخيرة من كتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط المؤلف

س يقي الاعتباط و م الكنا بن المايت إلي المرابعة س الوطالع ومونات فادادًا للكاتب والتعلق المعلق والمعلق والاللب والعنواء والإغاب اذنرس لاستنب الكتاج الصحيح يخيز الماتب والماقلة فالأوالناسية لاننغن مالضا تمان لهكي لده مال والاسيد الفير منيدوتنا ناه تبين له ماليد الأربي ومن وعن كا عيل البر صنع خط وفالاان سن سيد السيد نعن محمد والآ مضال سيني وفعالكات طرف البرالمال لهميقطع طوفه برائبهم الملك عندخط وقالا فلع طرفي ويربي تشبهم الكك سوالم كامتركتا فهؤاك معنظ السيدكالكاندكتاب صيغ عندجح وفالالاميامله مس لايجز وطأ الأصرا كاتنه كتاب فاست وقالا كالشيخ بحواله مس لواحتلعا ف فق المجم ليخوم الصنها عدالفائم الديك السيدة تبضما لياعب المنخ الكثا تربلان لم يتنع اعافي المناع الأما عندجي والانفسيخ الناصادها واحدها بأراماك الاولاقيس لواولد المستعظيم مغل لمته نغذا ولاده كايفتف صنيع خط وقالا المعتديد بفوذه س لوما بعدائه صال معطلولد عدّ خت الاامها ولم يشترط الغضا لكله عندجج وفالا لم تعتق الامتمام انعضالم ملحص مستهيفة وماقيه يمتن تماسة السيدلم تعنق عند هط وما المجج يعنق بوجوع عضمن وابع لم تضع المياتي س اوتكح حراصة احنيغ للهااب فاولدها شت الاستيلادوانس للنكاح عندج والالمنغذاستيلادها عاالمترهذا آخرمانسترهم من السائل كالمشاعد فيهابين شامنا الكرام المرتجر لهميتم والحنط الشرسبي ومحدالوملى ته ليه اسال هم وبعد العلوم موركاتهم للفية قبل العبناء سيما فيهن الصفاع عالغناري الشهر باب التؤود غى عند اللك الهادى لادبع معنت من حادى لأولى سنفالف وثلغاثه وتمانية والريم مالهمة السنوية عاها وها لمهن صلاة وتحبه نعي الله بداذا جائت الطاعة وسائرالم المرج ننعامة ومعلخالعبا لوحه الكهم وعجب الغوزنا بالنطراليه فيط للنعيم وغغرا يصبغ عاييص الذال وينعمان مادنين الحلل فان الصنع من خراب الصنعات من عم الم يزرد الحداثة والعالم همدا يوا ف عمروكان موج والعبلاة والسلام عاسدتنا محدقه فسل المحلوقات وغاالم وآصحا برمادا متبالا صون والسيرات صلاة تتفظفه بهان الآفات وسلامات به وإلصادما وبصباع فاعن جميع البلدات وتمنيذا كهما انحا بالنوواه طسات آصم

> الصفحة الأخيرة من كتاب: «المنهل النضّاخ في اختلاف الأشياخ» بخط المؤلف

رَفَّحُ معب ((رَحِيُ الْهُجَنِّي يَّ (سِّكَتُهُ الْاِنْدُمُ (الْفِرُوكِ فِي www.moswarat.com



سَالِيفُ العَلَّامَةِ ٱلشَّيْخِ عُمَر، ٱلشَّهِيرُ بِإِبْنِ ٱلقَرَّهُ دَاغِيْ المتوفّ ١٣٠٥ م - ٢١٩٢٦

> راجَعَه وَعَلق عليه ومهده بشمهيد أ. د . علي محيي لدين لقره داغي

تتے لہ دعرّف بہ دیمؤنفہ دلشتی بچلی الکشرے جمر الملقرہ اوال بخی رَفَحُ معبس (لاَرَجِي) (النَجَسَّي راً مِلْتِرَ (لاِنْرِدُ وكرِسِي www.moswarat.com رَفَحُ معب لارَجَي الْمُجْتَّرِيَّ لأَسِكِي لانِزُمُ لاِنْووكِ سيكير لانزُمُ لاِنْووكِ www.moswarat.com

بِنَ أَنْهُ ٱلْحَزَالُحِيَّا

نحمدك يا من وفَّق من أراد للتفقه في الدين، ونشهد أن لا إله إلاَّ أنت شهادة مغنية قائلها يوم الدين، ونشهد أن سيدنا محمداً عبدك ورسولك الذي أرسلته تحفة ورحمة للعالمين؛ فانشرح به نهاية الانشراح صدور المؤمنين؛ ونُصلي، ونُسلِّم عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، صلاة وسلاماً دائمين مُتلازمين بدوام المخلوقين.

وبعـدُ:

فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين القره داغي، تغمدهما الله تعالى برحمته، وأسكنهما فسيح جنَّته:

لما كان زبدة الأئمة المتقدمين وعمدة العلماء المتأخرين هو الإمام الهمام قدوة الأنام/ الشيخ أحمد بن محمد الشهير بابن حجر الهيتمي، وخاتمة الفقهاء المتأخرين/ الشيخ محمد بن أحمد الرملي، وعمدة العلماء العاملين/ الشيخ محمد الشربيني الخطيب، سقى الله بالرحمة ثراهم، وجعل الجنة مثوانا ومثواهم، وكان الإفتاء على أقوالهم ـ سيما شروحهم على «المنهاج» ـ ، وكان بينهم اختلاف في كثير من المسائل. . . :

أردت أن أجمع ما ظفرت به من المسائل الخلافية بينهم في تلك الشروح، رامزاً إلى قول ابن حجر في «التحفة» بـ (حج)، والخطيب في

«المغني» بـ (خط)، والرملي في «النهاية» بـ (م ر)، وربما أذكر أحدهم وأشير إلى قول الآخَرَيْن بنحو (قالا) بصيغة التثنية. وأذكر كلام ابن قاسم معبِّراً عنه بـ (سم)، وكلام الشبراملسي رامزاً إليه بـ (ع ش)، وفي بعض المواضيع أشير إلى خلاف شيخ الإسلام الشيخ زكريا معبراً عنه بـ (الشيخ) وإلى خلاف ابن حجر في غير «التحفة» مصرِّحاً به.

وسمَّيته بـ:

«المنهل النضاخ في اختلاف الأشياخ»

وصدَّرت بمقدمة في بيان المفتى به في المذهب وبعض اصطلاحاتهم (١).

فقلت:

⁽١) أي: اصطلاحات هؤلاء الفقهاء المتأخرين. (المراجع).



مقدّمة

[في بيان المُفتى به في المذهب وبعض اصطلاحاتهم](١)

اعلم أن المفتى به من أقوال العلماء المتقدمين على هؤلاء: ما اتفق عليه النووي والرافعي رضي الله عنهما. فما قاله النووي، فالرافعي.

والمقدم من كتب النووي: التحقيق، ف«المجموع»، ف«التنقيح»، ف«الروضة»، ف«الروضة»، ف«المنهاج»، ف«الفتاوى»، ف«شرح مسلم»، ف«تصحيح التنبيه»، ف«نكته».

وقال (حج): هذا تقريب، وإلا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمدي المتأخرين واتباع ما رجحوه منها، وقال في «حاشية الإيضاح»: ما اتفق عليه أكثر كتب النووي مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها غالباً، وما كان في بابه مقدم على ما في غيره غالباً. انتهى.

أقول: ينبغي أن يعتبر ما ذكره في كتب النووي في كتب نفسه وغيره ممن يفتى بقوله، والله أعلم.

وأما هؤلاء ومن بعدهم، فالذي في «الفوائد المدنية» عن الشيخ سعيد بن محمد سنبل: أنه يفتي بما في «التحفة» و «النهاية». وإن اختلفا فيتخير المفتي بينهما إن لم يكن أهلاً للترجيح. فإن كان أهلاً له فيفتي بما ترجح عنده، فبكلام شيخ الإسلام، ثم بكلام «حاشية ابن قاسم»، ثم بكلام عميرة، ثم بكلام «حاشية الشبراملسي»، ثم الحلبي، ثم الشوبري، ثم العناني ما لم يخالفوا أهل المذهب. انتهى.

⁽١) هذه الزيادة من المراجع.

وفيها أيضاً: إذا اختلفت كتب ابن حجر بعضها مع بعض فالمقدم هو «التحفة»، ثم «فتح الجواد»، ثم «الإمداد»، ثم «الفتاوى» و «شرح العباب» سواء، لكن يقدم عليهما «شرح بافضل». انتهى.

أقول: هاهنا أبحاث:

الأول: أن الذي أعتقد، أن ابن حجر أعلى كعباً من الرملي فينبغي لمن لم يتأهل للترجيح الإفتاء بكلامه عند مخالفة الرملي له، سواء لم يكن لشيء منهما موافق، أو كان، وإن كان موافق الرملي أكثر. فإن كان للرملي موافق كالخطيب، ولم يكن لابن حجر موافق، أو صرح من بعدهما بترجيح قول الرملي: فالفتوى به أحسن. وإن لم يظهر لي وجه تأخير «مغنى الخطيب» عن «النهاية»، وكذا عن «التحفة» إن كانت في درجة «النهاية» بل الظاهر كونها في درجته كما يدل عليه قول السيد عمر البصري في «فتاواه» وهو من أجل تلامذة الرملي، وسَبَر كتب الثلاثة ورأي تلاميذهم: بأن هذه الثلاثة متقاربة الآراء، وكذا الكردي في «فتاواه» في مسألة صوم المنجم والحاسب بمقتضى علمهما التي اختلف فيها هذه الثلاثة: إن آراءهم قريبة التكافؤ، فيجوز تقليد كل، وأنه لا وجه لتأخير شيخ الإسلام عنهم وهو شيخ الكل. وقال ابن حجر في مدحه في كتاب الإجازة: وهو أجل من وقع بصري عليه من العلماء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى من عنه رويت ودريت من الفقهاء المسندين ؟ فهو عمدة العلماء الأعلام وحجة الله على الأنام حامل لواء مذهب الشافعي على كاهله، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته في بكره وأصائله.

وإنَّ ابن حجر تابع له في كثير مما رجحه، كما أن (م ر) تابع لوالده أحمد الرملي في أكثر ما رجحه، وأما الخطيب فهو تابع في بعض مرجحاته لأحمد الرملي وفي بعضها لشيخ الإسلام.

كما لا يخفى على من طالع كتبهم فينبغي جواز الإفتاء بقول كل من هذه الأربعة وإن خالف البواقي ما لم يجمع من بعده على أن ما ذكره سهو أو ضعيف.

الثاني: أن صنيعه مشعر بتأخير ما عدا «التحفة» من كتب ابن حجر عن كتب شيخ الإسلام، بل ومن ذكر بعده، وهو عجيب. بل في تأخير «فتاواه» عن «التحفة» فضلاً عن سائر كتبه وكتب غيره تأمل ؛ لما ذكره في باب القضاء من «الفتاوى» وفي «شرح خطبة العباب»: أن الغالب تقديم ما في فتاوى الشخص على ما في سائر تصانيفه؛ لأنه بيّن فيه الراجح عنده، وفي الفتاوى بيّن الراجح في المذاهب، أي وإن احتمل أن يكون هذا من غير الغالب، لكن في «شرح الروض» في باب التيمم: أنه إذا تعارض كلام شخص في إفتاء وتصنيف له كان الأخذ بما في التصنيف أولى.

الثالث: أنه أخر كلام عميرة عن كلام ابن قاسم والظاهر تقديمه عليه ويؤيده أنه من مشايخه، وكثيراً ما يتمسك بأقواله، وهو من أكابر تلاميذ شيخ الإسلام.

الرابع: أنه سكت عن كلام ابن زياد والشهاب الرملي والقليوبي وأضرابهم، ولا يبعد أن يجعل كلام الثاني في درجة كلام الشبراملسي، وأن يقدم كلام الأولين، وكذا الشيخ عميرة على كلام الزيادي، بل يجعلا في درجة كلام الخطيب.

ويمكن توجيه عدم تعرضه للشهاب الرملي بأن كلامه غير خارج عن كلامي (خط) و (م ر)، ويقاس بهؤلاء غيرهم.

وبالجملة، ما ذكره قول تقريبي، ذكره بحسب ما ظهر له من سبر كلامهم، ولا دليل له عليه والله أعلم.

وأما اصطلاحاتهم: ففي «تذكرة الإِخوان»: قال شيخنا: في القعود

والفوائد: إذا قالوا _ أي ابن حجر والرملي والخطيب _ في «التحفة» و «النهاية» و «المغني»: «كما قال بعضهم»، أو «كما اقتضاه كلامهم» أو نحو ذلك بذكر «كما»، فتارةً يصرّحون باعتماده وتارةً يُصرحون بضعفه، فالأمر حينئذ واضح وإن أطلقوا ذلك فهو أيضاً معتمد، ومثله في ذلك التفصيل: (لكن) الاستدراكية.

وقد يجمعون بين (كما) و (لكن)، فالمنقول عن الشيخ ابن حجر ترجيح ما بعد (كما)، وإذا قالوا: «على ما اقتضاه كلامهم»، أو: «على ما قاله فلان»؛ بذكر (على) أو (قالوا) أو هذا كلام فلان، فهذه صيغة تبرّ كما صرحوا به، ثم تارةً يرجحونه وهو قليل، وتارةً يُضعفونه وهو كثير؛ فيكون مقابله هو المعتمد، أي: (إن كان)، وتارةً يطلقون ذلك فجرى غير واحد من المشايخ على أنه ضعيف والمعتمد ما في مقابله أيضاً أي (إن كان).

وقال الشيخ محمد باقشير: يُتَّبَعُ كلام الشيخ ابن حجر، فإذا قال: «على الأوجه» «على الأظهر من القولين أو الأقوال، وإذا قال: «على الأوجه» مثلاً فهو الأصح من الوجهين أو الأوجه. انتهى.

قال السيد عمر في الحاشية: وإذا قالوا: «والذي يظهر مثلاً» أي بذكر الظهور فهو بحث لهم. انتهى.

وقال ابن حجر في رسالته في الوصية بالسهم: «البحثُ ما يفهم فهماً واضحاً من الكلام العام للأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام». انتهى.

وقال السيد عمر في فتاواه: «البحث هو الذي استنبطه الباحث عن نصوص الإمام وقواعده الكُليين». قال شيخنا: وعلى كلا التعريفين لا يكون البحث خارجاً عن مذهب الإمام. انتهى.

رَفَّعُ معب لارَجَمِ كُلُ الْلَجَشَّ يُ لأَسِكِينَ لانِمِزُ لاِنْفِرَو www.moswarat.com

كتاب الطهارة

[1] مسألة (۱): الحدث يطلق شرعاً: على أمر اعتباري قائم بالأعضاء يمنع صحة نحو الصلاة؛ حيث لا مرخص، وعلى المنع المترتب على ذلك، وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر. والمراد به في قولهم: يشترط لرفع الحدث ماء مطلق هو الأول أو الثاني عند (حج)، والأول فقط عندهما.

[۲] مسألة: لو تغير الماء كثيراً ثم زال بعضه ثم شك أن التغير يسير أو كثير: لم يطهر عند (حج) و (خط) والشيخ وعميرة، وقال (م ر) تبعاً لوالده: إنه يطهر.

[٣] مسألة: الماء المتغير كثيراً بالقطران الذي تدهن به باطن القرب طهور مطلقاً عند (حج)؛ لأنه تغير بما في مقره. وقال (م ر): إن تحققنا تغيره به وأنه مخالط: فغير طهور. وقال (خط): غير طهور في تلك الصورة إذا كان القطران لغير إصلاح القرب.

[٤] مسألة: لو صب المتغير بمخالط لا يضر على ماء لا تغير فيه فتغير به كثيراً: لم يضر على الوجه عند (حج). وقالا: يضر لأنه تغير بما يمكن الاحتراز عنه.

⁽١) ترقيم المسائل من المراجع.

- [0] مسألة: يضر تغير الماء بتراب مستعمل عند (حج) والشيخ. وقالا: لا يضر.
- [7] مسألة: ضابط المشمس عند (حج) و (م ر): أن تؤثر فيه الشمس بحيث تفصل من الإناء أجزاء سمّية تؤثر في البدن. وعند (خط) مجرد انتقاله من حالة لأخرى بسببها.
- [V] مسألة: لا يكره استعمال المشمس في بدن الميت عند (حج) خلافاً لـ (م ر) و (خط) وعميرة، وجرى (حج) على قولهم في شرح بافضل.
- [٨] مسألة: إزالة النجس بماء زمزم خلاف الأولى عند (حج)، وتبعه الزيادي. وقال (خط) والشيخ: مكروه.
- [9] مسألة: الماء المستعمل في غسل كتابية عن حيض أو نفاس ليحل وطؤها غير طهور عند (م ر)، أي ولو كان الوطء لغير الحليل أو الحليل كافر. وقال (حج) و (خط) والشيخ: إنما يكون غير طهور إذا قصدت الحل لحليلها المسلم.
- [10] مسألة: لو شك في شيء أهو مما يسيل دمه، امتحن بجرح شيء من جنسها للحاجة عند (م ر) و (خط) والشيخ، خلافاً لـ (حج) حيث قال: لم يجرح، وله حكم ما لا يسيل دمه.
- [11] مسألة: لو طرح في المائع ميتة لا دم لها سائل: نجس، وإن كان الطارح غير مكلف، لا إن كان بهيمة عند (حج). وعند (م ر) تبعاً لوالده ينجس عند طرح البهيمة أيضاً. وعند (خط)

- لا ينجس في الصورتين، فطرح البهيمة كالريح عندهما خلافاً لـ (م ر).
- [۱۲] مسألة: لو طرحها فيه شخص بلا قصد لم يضر مطلقاً عند (خط)، وعند الحاجة عند (حج).
- [17] مسألة: لو كان المطروح فيه ماء أو مائعاً هي فيه لم يضر على الراجح عند (حج). وكلاهما يميل إلى أنه يضر.
- [18] مسألة: لا يضر طرح ميتة نشؤها من الماء فيه عند (حج)، خلافاً لـ (م ر). وصنيع (خط) يميل إليه.
- [10] مسألة: يَتَنجس الماء القليل بملاقاته ما لا يدركه طرف معتدل إذا كان من مغلظ عند (حج) والشيخ، خلافاً لهما.
- [17] مسألة: لا يحصل التنجس بملاقاة ما لا يدركه طرف معتدل إذا كان بفعله عند (حج) و (م ر)، ولكن نقل (سم) عن الثاني أنه ارتضى العفو حينئذٍ.
- [۱۷] مسألة: لو كان النجس الذي لا يدركه الطرف بمواضيع متفرقة ولو اجتمع لَكَثُر لم ينْجس. وقالا وفاقاً للشيخ: إذا كان المجموع يسيراً عُفي عنه، وإلا فلا. ونقل (سم) عن «شرح الإرشاد» أنه لو كان بحيث لو اجتمع لرُؤي لم يعف عنه.
- [1۸] مسألة: يُعفى عما أصاب الخبز من السرجين الذي يخبز به مما يشق الاحتراز عنه؛ فيجوز أكله منفرداً، وفي مائع كلبن وطبيخ. وهل يعفى عن حمله في الصلاة؟ قال الباجوري: قال (م ر): لا يعفى. وقال (خط): يعفى.

- [19] مسألة: ولو اشتبه ماء طاهر بنجس، وضاق الوقت عن الاجتهاد: تيمَّم بعد تلفهما عند (حج) و (خط). وقال (م ر): يجتهد وإن ضاق.
- [۲۰] مسألة: لو تحيَّر الأعمى فيما إذا اشتبه طاهر بنجس: قلد بصيراً أو أعمى أقوى منه إدراكاً عند (حج) و (م ر). وقال (خط) والشيخ: لا يقلد الأعمى.
- [۲۱] مسألة: لو اشتبه ماء وبول: لم يجتهد لشرب ما يظن طهارته عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) جوازه وجواز الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء منها. ولكن صنيع «النهاية» صريح في موافقته لـ (حج).
- [۲۲] مسألة: لو اشتبه عليه ماءٌ وماءُ ورد واجتهد لشرب ما يظنه الماءَ مثلاً، جاز له التطهير بما ظهر له بالاجتهاد أنه ماء عند (خط) و (م ر). وصنيع (حج) ظاهر في عدم الجواز، ووجوب التوضّؤ بكل منهما.
- [٢٣] مسألة: لو استعمل ما ظنه الطاهر من المائين بالاجتهاد، وبقي منه بقية وإن لم تكفه للطهارة: وجب عليه إعادة الاجتهاد إن احتاج إليها، فإن كان على طهارة لم تجب إعادته إلا أن يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلي بتلك الطهارة عند (م ر). وقالا _ ووافقهما (سم) _ : يصلي بها؛ لأن الظن الثاني لغو؛ فيعرض عما يترتب عليه.

[**٢٤] مسألة**: من شروط الاجتهاد بقاء الوقت، فلو ضاق عنه تيمَّم وصلَّى وأعاد عندهما، خلافاً لـ (م ر).

[٢٥] مسألة: يحل استعمال إناء اتخذ من جلد آدمي حربي أو مرتد عند (حج)، خلافاً لهما، وقولهما بالحرمة أوجه.

[٢٦] مسألة: يحرم استعمال الإناء النجس المتخذ من عظم كلب أو خنزير وما تفرّع منهما أو من إحداهما وحيوان آخر مطلقاً عند (م ر)، وقال (حج): يحرم إلا في ماء كثير أو جاف والإناء جاف.

[۲۷] مسألة: لوغُشِيَ إناءُ أحدِ النقدين بنحو نحاس يستره: حل استعماله عند (حبح) مطلقاً. وقال (خط) و (م ر): يحرم إن لم يتحصل منه شيء بالعرض على النار. وهما أجريا ذلك التفصيل فيما لو صدأ إناء الذهب بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه. وقال (حج): يحل استعماله مطلقاً لفوات الخيلاء وهذا أوجه.

[۲۸] مسألة: يجوز اتخاذ الرأس للإناء من الفضة إن لم يسمَّ إناءً بأن كان صفيحة لا تصلح عرفاً لما تصلح له الآنية عند (حج). وكلام (م ر) صريح في أن المدار في الجواز والحرمة على إمكان الانتفاع به وعدمه، لا بسمره فيه وعدمه. ويحل عند (حج) غطاء الكوز إن لم يكن على هيئة الإناء، وهو غير الرأس كما صرَّح به. وقال (خط): فإن جعل الإناء رأساً جاز، والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو

قطعة فضة ، أما ما يجعل كالإناء ويغطى به فإنه يحرم . أما الذهب فلا يجوز منه ذلك . انتهى . وكلام (حج) في الإيعاب يدل على اتحاد الرأس والغطاء .

[۲۹] مسألة: يحل اتخاذ صفيحة فيها بيوت للكيزان من الفضة إن لم يكن على هيئة إناء عند (حج). وقال (م ر): المتجه الحرمة.

[٣٠] مسألة: تحرم ضبة الفضة الكبيرة للحاجة إذا عمَّت الإِناء عند (حج)، ووافقه (خط) في شرح التنبيه. وقال (م ر): تحل وفاقاً لـ (حج) في الإِيعاب.

أسباب الحدث

[٣١] مسألة: لو ولدت ولداً جافاً أو مضغة جافة انتقض وضوؤها عند (حج) و (خط)؛ لانعقاده من منيِّها ومني غيرها. وقال (م ر): لا ينقض.

[٣٢] مسألة: لو خُلِقَ مُنسدَّ المخرجين، بأن لم يخرج منهما شيء، نقض خارجه من أي محل كان _ ولو الفم _ عند (حج). وقالا: لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة أصالةً كالفم، وينقض الخارج مما طرأ انفتاحه.

[٣٣] مسألة: لو انسدَّ مخرجه المعتاد وانفتح غيره: ففي الصورة التي قيل ينقض الخارج فيها لم يثبت له من أحكام الأصلي غير ذلك، سواءٌ كان الانسداد عارضاً أو خلقيًّا عند (حج). وقال (خط) و (م ر) تبعاً لوالده: إذا كان خلقيًّا؛ فالمنفتِحُ كالأصلي في

سائر الأحكام، والمنسد كعضو زائد من الخنثى لا وضوء بمسه ولا غسل بإيلاجه ولا إيلاج فيه.

[٣٤] مسألة: العلم أفضل من العقل عند الرملي وقال (حج): بالعكس.

[٣٥] مسألة: لو أخبر نائماً غير مُمَكِّنِ نبيٌّ بأنه لم يخرج منه شيء، لم ينتقض وضوؤه عند (حج)، وقضية كلام (سم) انتقاضه عند (م ر) والأول أقرب.

مسألة: لو أخبره عدل بأنه خرج منه حدث؛ لزمه قبولُ خبره عند $(-3)^{(1)}$. ونقل الزيادي عن $(-3)^{(1)}$. ونقل الزيادي عن $(-3)^{(1)}$.

[٣٧] مسألة: لا ينتقض مس الجنية عند (حج)، وفاقاً لعميرة، وخلافاً لـ (مر).

[٣٨] مسألة: لا نقض بمس باطن العين وعظم ظهر عند (حج). وقال (م ر) بالنقض فيهما. وقال (خط) بالنقض في باطن العين دون العظم الموضح، ووافقه ابن زياد في فتاواه.

[٣٩] مسألة: لو اختطلت محرَّمة بأجنبيات، وتزوج واحدة منهن بشرطه، ولمسها، لم ينتقض طهره ولا طهرها عند (م ر)، وهو ظاهر صنيع (حج). وقال (خط) بنقض طهرها.

[٠] مسألة: لو التحم الجزء المنفصل بمحله فالتحم وحلته الحياة: لم ينتقض الطهر بمسه عند (حج)، وكذا جزء حيوان اتصل

⁽١) كما صرح به في التحفة نقلاً عن شرح «العباب» وفي «الفتاوى». اه. المؤلف.

بعضو امرأة وحلته الحياة، خلافاً لـ (م ر) فيهما على ما نقله (سم).

[13] مسألة: لو قطع رجل أو امرأة قطعتين، فما كان فوق النصف ينقض، وما لا فلا مانع عند (حج) وعند (م ر) و (خط)، ووافقهما (سم). والزيادي: المدار على بقاء الاسم، فما بقي فيه الاسم ينقض، وإن كان دون النصف؛ وما لا فلا، وهذا أقرب.

[٤٢] مسألة: لو مست إمرأة ـ بظرها وهو اللحمة الناتئة في أعلى الفرج أو موضع الختان ـ ببطن كفها لم ينتقض وضوؤها عند (حج) و (خط)، خلافاً لـ (م ر).

[27] مسألة: لا نقض بكف زائد مع عامل إذا كان غير مسامت، وإن كانا على معصم، فإن كان مسامتاً نقض، وإن كان على معصم آخر عند (م ر). وقالا: إن كانتا على معصم واحد وكانت على سمت الأصلية نقضت، وإلا فلا.

[٤٤] مسألة: لو جلّد مع المصحف غيره: حرم للمحدث مس الجلد الجامع لهما من جميع الجهات عند (حج). وقال (خط) و (م ر) وفاقاً لوالده: يحرم مس الساتِر للمصحف دون ما عداه.

[63] مسألة: كرسي المصحف كصندوقه؛ فيحرم للمحدث مسه إن كان عليه عليه . ونقل (سم) عن (م ر) أنه من قبيل المتاع .

- [٤٦] مسألة: لو حمل شخص حاملَ مصحف؛ فإن كان بقصد حمل المصحف حرم عند (حج). وقال (م ر): يحل مطلقاً؛ لأنه غير حامل له عرفاً.
- [٤٧] مسألة: يحرم حمله مع المتاع إذا لم يقصد شيئاً منهما عند (حج). وقالا وفاقاً للشيخ: يحل، ولو قصدهما بالحمل حرم عند (حج) و (خط)، خلافاً لـ (م ر).
- [٤٨] مسألة: يحل مسه في تفسير أكثر منه، والعبرة في الكثرة وعدمها في المس بمجموع التفسير عند (حج) و (خط)، وبحالة موضع المس عند (م ر) وفاقاً لوالده، وقضيته: أن الورقة الواحدة يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر، وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف.
- [**٤٩**] مسألة: المصحف المحشَّى حكمه كالتفسير عند (مر)، وفاقاً لـ (حج) في «الإيعاب»، وخلافاً له في «فتح الجواد».
- [•] مسألة: لو تلف مصحف بحرق أو ضياع وبقي جلده؛ يحرم مس جلده للمحدث عند (حج)، ويحل عند (م ر).
- [٥١] مسألة: ولو شك في كون التفسير أكثر أو مساوياً؛ حل حمله للمحدث عند (حج) خلافاً لهما، ويجري هذا الخلاف فيما لو شك __ أقصد به الدراسة أو التبرك؟
- [۲۰] مسألة: لو جعل نحو كرَّاس في وقاية من ورق كتب عليه نحو البَسملة بقصد الدراسة؛ حرم عند (حج). وظاهر صنيع (م ر) وفاقاً لوالده جوازه.

- [**٥٣**] مسألة: ما لا تكرمة فيه ولا استقذار يبدأ فيه باليمين عند (حج) وباليسار عندهما كالزيادي.
- [20] مسألة: يراعى الأشرف في شريف وأشرف، كالكعبة وبقية المسجد عند (حج)، فيقدم بيمينه في دخول الكعبة، ويساره في الخروج منها. وقال (م ر): تراعى الكعبة عند دخولها، والمسجد إذا أخرج منها؛ فيقدم يمينه دخولاً وخروجاً، ويتخير في شريفين، _ كمسجد لصق بمثله _ عند (حج). وقال (م ر): يقدم يمينه عند دخول أحدهما ثم يتخير في الدخول من الأول للثاني، وهذا الخلاف جار في قذر وأقذر وفي مستقذرين.
- [00] مسألة: يحرم إدخال المصحف الخلاء بلا ضرورة مطلقاً، كما هو ظاهر صنيع (حج). وما لا إلى كراهته إن لم يخف تنجيسه.
- [٥٦] مسألة: لو بال قائماً اعتمد رجليه إن خاف التنجس، وإلا اعتمد اليسار عند (حج). وقالا: يعتمدهما مطلقاً.
- [۷۰] مسألة: يكره استقبال قبلة بيت المقدس في غير المُعدِّ دون استدباره عند (خط). وقالا: بكراهتهما.
- [٥٨] مسألة: يحرم استقبال القبلة واستدبارها في غير المعد؛ حيث لا ساتر، ومن الساتر: إرخاء ذيله، وإن لم يكن له عرض عند (حج). وقالا: لا بدَّ أن يكون عريضاً بحيث يستر جميع العورة.

- [90] مسألة: لو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تحيز بينهما على ما اقتصر عليه (حج)، لكن بصيغة التضعيف. وقالا كالشيخ و (حج) في «شرح الإرشاد». و «الإيعاب»: وجب الاستدبار.
- [7۰] مسألة: يكره أن يبول أو يتغوط مائعاً من جهة هبوب الريح الغالب في ذلك الزمن، وإن لم تكن هابَّة بالفعل عند (حج) و (خط). خلافاً له (م ر)؛ حيث قال بعدم الكراهة إذا لم تهب بالفعل. وكالمائع: جامدٌ يخشى عود ريحه والتأذي به عند (حج) والزيادي، خلافاً لهما.
- [71] مسألة: لو شمَّ رائحة النجاسة من يدها وجب غسلها، لا غسل المحل، إلَّا إن شمَّها من الملاقي للمحل فيجب غسلهما عند (حج). وقالا: الواجب حينئذ غسل اليد مطلقاً؛ لأن هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا.
- [77] مسألة: يتعين الاستنجاء بالماء في ثقبة منفتحة عند (حج). وقالا: إذا كان الانفتاح خلقيًّا جاز الاستنجاء بالحجر فيه.
- [77] مسألة: بجوز الاستنجاء بالمطعوم إن كان مستعملاً للآدمي والبهائم على السواء عند (حج). وقالا كالشيخ: لا يجوز. ووافقهم (حج) في «شرح الإرشاد» و «العباب».
- [7٤] مسألة: يحرم الاستنجاء بجزء منفصل من آدمي مطلقاً عند (م ر). وقال (حج): يجوز إن كان من حربي أو مرتد.

- [70] مسألة: يجوز للعالم المتبحِّر قراءة التوراة المبدلة عند (حج). وقال (م ر): لا يجوز مطلقاً.
- [77] مسألة: الحق بالمدبوغ جلد الحوت الكبير مطلقاً عند (خط). وقالا: يلحق به إذا تحجر بحيث لا يلين وإن نقع في الماء.
- [٦٧] مسألة: يمنع من صحة الاستجمار بالحجر اختلاط وطُروً طاهِرٍ جاف على المحلّ المتنجس بالخارج عند (حج). وقالا: لا يمنع منها.
- [٦٨] مسألة: من ابتلي بمجاوزة النجاسة الصفحة أو الحشفة دائماً عُفي عنه؛ فيجزيه الحجر للضرورة عند (حج)، خلافاً لـ (م ر).
- [79] مسألة: لو مسح الذكر صعوداً ضرّ أو نزولاً فلا عند (حج). وقالا: يجزىء المسح ما لم تنتقل النجاسة، سواءٌ كان من أعلى إلى أسفل أو عكسه.

باب الوضوء

[۷۰] مسألة: من شروط الوضوء: تحقق المقتضى إن بان الحال، فلو شك هل أحدث أو لا، فتوضأ، ثم بان أنه كان محدثاً؟ لم يصح وضوؤه على الأصح. ووجب غسل زائد اشتبه بأصلي، وجزء يتحقق به استيعاب العضو، عند (خط). ووافقه (حج) في الأول، وعد الآخرين من الأركان.

- وقال (م ر): إنها بالأركان أشبه (١).
- [۷۱] مسألة: لو نوى رفع الحدث في صلاة واحدة دون غيرها صحَّ وضوؤه عند (حج) والشيخ، خلافاً لـ (خط) و (مر) ووالده.
- [۷۲] مسألة: يكفي للوضوء المجدد نية رفع الحدث مثلاً عند (حج)، وقالا: لا يكفي ذلك.
- [۷۳] مسألة: لو نوى مع الوضوء التبرد؟ فالأوجه عند (حج) إن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضمَّ له غيره مساوياً أو راجحاً وهو غير نحو رياء. وقالا: يعتبر الباعث، فإن كان الأغلب باعث الآخرة أُثيب، وإلَّا فلا.
- [٧٤] مسألة: لو نوى الوضوء للقراءة إن كفت وإلا فللصلاة؟ لم يصح عند (م ر). وكلام (حج) يدل على الصحة، وإن نقلها بصيغة التضعيف.
- [٧٥] مسألة: للمتوضىء تفريق النيَّة على أعضائه مطلقاً عند غير (حج)، وفي صورة نيَّة رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما عنده.
- [٧٦] مسألة: لو اتخذ أنفاً من ذهب والتحم وخُشي من إزالته محذور: يتيمم، ووجب غسل ما في محل الالتحام من الأنف لا غيرها عند (حج)، وقال (م ر) ووالده: وجب غسل ذلك الأنف.

⁽١) أي: أن وجوب غسل زائد. . . إلخ من الشروط عند الخطيب، وابن حجر، ومن الأركان عند الرملي. (المراجع).

- [۷۷] مسألة: يجب غسل باطن كثيف شعر المرأة والخنثى إذا خرج عن حد الوجه عند (حج) والشيخ، خلافاً لهما.
- [۷۸] مسألة: لو وضع يده المبتلة على خرقة على الرأس فوصل إليه البلل؟ أجزأ وإن لم يقصد الرأس عند (حج). وقال (م ر): فيه تفصيل الجرموق.
- [٧٩] مسألة: محل السواك بين غسل الكفين والمضمضة عند (حج) و (خط). وقال (م ر) ووالده: محله قبل التسمية.
 - [٨٠] مسألة: يجزى السواك بالنجس عند (حج) والشيخ، خلافاً لهما.
 - [۸۱] مسألة: لا يجزىء بالمبرد عند (خط)، وقالا: يجزىء لكنه مكروه.
- [AY] مسألة: لا يجزىء السواك بالأصبع المنفصلة ولو منه عند (م ر)، خلافاً لـ (حج) مطلقاً، ولـ (خط) إذا قيل بطهارتها، وهو الأصح.
- [۸۳] مسألة: ولو نسي السواك أول الصلاة سنّ تدارُكه أثنائها بفعل قليل عند (حج) و (م ر) ووالده، خلافاً لـ (خط).
- [٨٤] مسألة: لو تمحض التغير من الصوم قبل الزوال ـ بأن لم يتعاط مقطراً ينشأ عنه تغير ليلاً ـ كره من أول النهار عند (حج). وقضية كلامهما عدم كراهته.
- [٨٥] مسألة: لو أكل الصائم بعد الزوال ناسياً مغيراً، أو نام وانتبه، كره السواك عند (حج). وقالا: لا يكره.

[٨٦] مسألة: يكفي تسمية أحد الزوجين في الجماع عند (حج)، ونقل (ع ش) و (م ر) أنه لا يكفي تسميتها.

[۸۷] مسألة: من أتى بالمضمضة والاستنشاق معاً حسبت المضمضة فقط عند (حج) والشيخ، وحسبا معاً عندهما. ومن قدمه عليها حسبت دونه عند (حج) والشيخ، وحسب هو دونها عندهما، ولو اقتصر عليه لم يحسب عند الأولين، وحسب عند الآخرين. ومنشأ هذا الخلاف أن الترتيب المذكور في السنن: هل هو شرط لحصول أصل السنّة والاعتداد بها كما في المجموع؟ واعتمده (حج) والشيخ، فما تقدم عن محله لغو. أو ليس بشرط بل مستحب، كتقديم اليمين على اليسار في الوضوء كما في الروضة، واعتمده (خط) و (م ر) و والده.

[٨٨] مسألة: لو رَدَّد ماء الغسلة الأولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها: تحسب ثانية عند (حج). خلافاً لهما.

[**٨٩] مسألة**: لا يسن تثليث مسح الجبيرة والعمامة عند (حج). خلافاً لـ (م ر).

[• •] مسألة: لو توضأ مرة مرة ، ثم أعاده مرتين لم تَحصل فضيلة التثليث ، وهذه الإعادة مكروهة كراهة تحريم عند (حج) وتنزيه عند (م ر) كما نقله البجيرميّ .

[٩١] مسألة: لا يسن تخليل اللَّحية للمحرم عند (م ر)، وقالا: يسنّ.

[**٩٢] مسألة**: الأفضل كون تخليل أصابع الرجلين بخنصر اليد اليسرى عند (حج) و (م ر)، وزاد (خط) أو اليمني.

[٩٣] مسألة: لا يسن دعاء الأعضاء عند (حج). وقالا كالشيخ: يسنّ.

[**٩٤] مسألة**: لو شك بعد الفراغ من الوضوء في النية؟ لم يؤثر عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أنه يضر.

[90] مسألة: قيل: لو صب على المتوضىء غيره؛ فالأفضل أن يُبتدأ في غسل اليدين والرجلين بالأصابع عند (حج) وبالمرفق والكعب عند (مر).

مسح الخف

[47] مسألة: تعتبر ابتداء مدة المسح على الخف من انتهاء الحدث إن لم يكن باختياره كبول، ومن أوله إن كان باختياره (١) كلمس ونوم عند (م ر). وقالا كالشيخ: يعتبر من انتهائه مطلقاً.

[۹۷] مسألة: لو تيمم الماسح على خف لمرض ونحوه فأحدث ثم تكلف الوضوء؟ كان ذلك التكلف حراماً على الأوجه عند (حج) و (م ر). وقال (خط): إن غلب على ظنه الضرر حرم، وإلا فلا.

[۹۸] مسألة: لو اغتسلت ولبست الخف فحكمها كغيرها، وإن كانت لابسة قبل الغسل لم تمسح عند (خط) و (م ر). وقال (حج): لا تمسح إلاً للنوافل.

⁽١) أي من شأنه ذلك، وإن وجد بغير اختياره كنوم. اهـ. المؤلف.

- [99] مسألة: يشترط في جواز المسح على الخف كونه مما يمكن تتابع المشي لحوائج سفر يوم وليلة _ إذا كان اللابس مقيماً _ عند (خط) والشيخ. وقال (حج) _ ووافقه (مر) _ : المعتبر إمكانه لحاجة إقامته المعتادة غالباً يوماً وليلة.
- [۱۰۰] مسألة: لو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فأحرم بأكثر منها لم تنعقد صلاته عند (م ر)، خلافاً لـ (خط) والشيخ.

باب الغُسل

- [۱۰۱] مسألة: لو أدخل من الذكر المشقوق قدر الذاهب من الحشفة أثّر، وإلاَّ فلا عند (حج). وقال (م ر): لا اعتبار بإدخال قدر الحشفة مع وجودها.
- [۱۰۲] مسألة: لو خرج المنيّ من صلب الرجل وتراتب المرأة في الانسداد العارض؛ لم يجب الغسل عند (حج) والشيخ. وقالا: يجب كما في الخارج من تحتهما.
- [۱۰۳] مسألة: لو خرج المنيّ غير المستحكم من غير المعتاد لم يجب الغسل عند (م ر) و (خط). وقال (حج): يجب إن خلق مُنْسَدَّ (۱) الأصْليِّ.

⁽۱) في النسخة التي بين أيدينا (مسند)، وهو مصحف من (منسد)، حيث جاء في تحفة المحتاج (٢٦٣/١): «وبخروج مني . . . من طريقه المعتاد إجماعاً . . . وغيره إن استحكم بأن لم يخرج لمرض، وكان من فرج زائد كأحد فرجيّ الخنثى، أو من منفتح تحت صلب رجل . . . أو ترائب امرأة . . . وقد انسدَّ الأصلي، وإلاَّ فلا إلاَّ أن يُخلق مُنْسَدَّ الأصلي ولو غير مستحكم».

- [1.4] مسألة: لو شك في شيء أمني هو أم مذِي تخير، ولو بالتشهي؛ فإن شاء جعله منيًّا واغتسل، أو مذيًّا وغسله وتوضأ، ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه عند (حج). وقالا: لا يلزمه.
- [۱۰۰] مسألة: لو رأى منيًّا بباطن ثوبه، لزمه الغسل وإعادة كل صلاة تيقنها بعده ما لم يحتمل حدوثه من غيره عند (مر). وقالا: يلزمه ذلك ولو رآه بظاهره.
- (مر)، وقال (حج): يُكتفى بالقرينة؛ ككونه على هيئة المساجد، ورجحه (عش).
- [۱۰۷] مسألة: مرور الجنب بالمسجد لا لغرض: مكروه عند (خط). وقالا: خلاف الأولى.
- [۱۰۸] مسألة: يجوز تمكين الصبيّ الجنب من قراءة القرآن عند (م ر)، خلافاً لـ (حج).
- [1 · 9] مسألة: لو قرأ الجنب ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن _ كالإخلاص _ حرم مطلقاً عند (حج). وقالا: يجوز إذا لم يقصد به القرآن.
- [١١٠] مسألة: تمنع الذمية الحائض أو النفساء من المكث في المسجد مطلقاً عند (حج)، وإذا خشي تلويثه عندهما.

[۱۱۱] مسألة: يصح رفع جنابة الحيض بنية النفاس وعكسه، ما لم يقصد المعنى الشرعي عند (حج). وظاهر كلامهما صحة ذلك مع العمد وإن نوى المعنى الشرعى.

[۱۱۲] مسألة: يجب في الغسل تعميم الماء تحت قُلفةٍ إن تيسَّر، وإلاَّ وجب إزالتها، فإن تعذَّر ذلك صلَّى كفاقد الطهورين عند (م ر). وقال (حج): يتيمم فيصلي، ولو لم يمكن غسل ما تحتها في الميت لم تُزَل بل يُيَمَّم ويصلى عليه، كما قاله (حج). والمعتمد عند (م ر) أنه يدفن بلا صلاة.

[۱۱۳] مسألة: لو توضأ الجنب قبل غسله ثم أحدث قبل أن يغتسل؛ سنَّ له إعادته عند (حج). وقالا وفاقاً للشهاب الرملي: لم يحتج لتحصيل سنَّة الوضوء إلى إعادته.

[۱۱٤] مسألة: لو انغمس في ماء راكد، كفى في التثليث تحرُّك جميع البدن ثلاثاً وإن لم ينقل قدميه إلى محلِّ آخر، كما رجحه (حج). وقالا: انغمس فيه ثلاثاً، بأن يرفع رأسه منه وينقل قدميه، أو ينتقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثاً.

[۱۱۰] مسألة: يندب تجديد الوضوء إذا صلَّى بالوضوء الأول، وإلَّا فلا يستّ، فإن خالف وفعل لم يصح وضوؤه عند (خط)، وإليه يميل كلام (حج). وقال (مر): يصح لكن يكره.

[117] مسألة: يسنّ أن لا يتوضَّأ لحدثٍ أو غيره في ماء راكد لم يستبحر، كنابع من عين غير جارٍ، كما رجَّحه (حج). وقال (خط) وفاقاً للشيخ: هذا مخصوص بوضوء الجنب لا غيره.

[۱۱۷] مسألة: لو اغتسل لأحد واجبين _ أو أحد نفلين _ فأكثر بنيّته فقط، حصل الآخر عند (حج)، وقال (م ر): هذا في واجبين عن حدث. أما واجبان أحدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر: فالمتجه أنه لا يحصل أحدهما بنية الآخر، ثم قال (حج): المراد بحصول غير المنوي سقوط طلبه كما في «التحفة». انتهى.

وظاهر كلام (م ر) حصول ثواب الكل، واعتمده الشوبرى.

باب النجاسة

[۱۱۸] مسألة: لو كان المتولِّد بين كلب وآدميّ على صورة الآدمي فهو نجس معفو عنه عند (حج)، فيدخل المسجد ويماس الناس ولو مع الرطوبة، ويؤمهم. وقال (م ر): هو طاهر، يجوز له تولي الولايات. وقالا: إنه يُفْطَمُ: (يمنع) عن مراتب الولايات كالقن، بل أولى.

[119] مسألة: المسك طاهر ولو من ميتة إن تجسد وانعقد عند (حج). وقالا: لو انفصل المسك بعد الموت فنجس كاللبن والشعر.

النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نجسة على مس**ألة**: فضلات النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نجسة على ما رجحه (حج). وقالا: المعتمد طهارتها. وحملاً تنزهه ﷺ منها على الاستحباب ومزيد النظافة.

[۱۲۱] مسألة: حصى الكلى أو المثانة نجسة عند (حج). وقالا: إنها طاهر، إلاَّ أن يخبر عدل طبيب بأنها منعقدة من نفس البول؛ فيحكم بنجاسة عينها.

[۱۲۲] مسألة: لو انفصل شعر المأكول مع قطعة جلد هي منبتة وإن قلّت؛ فهو نجس عند (حج). وقالا: إن انفصل كذلك مع رطوبة فهو متنجس يطهر بغسله. ونقل (سم) عن (م ر): إنه لو انفصلت قطة يسيرة مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهراً.

[۱۲۳] مسألة: رطوبة الفرج الخارجة من باطن الفرج _ الذي يصل إليه ذكر الجامع _ طاهرة عند (حج)، وقالا: نجسة. لكن قضية كلام (م ر) إنه يعفى عنها.

[۱۲٤] مسألة: يعفى عن حبات العناقيد ونوى التمر وتفله وشماريخ العناقيد عند (حج). خلافاً لهما وللشيخ. فعلى قول (حج) لو أدخل العنب مع العناقيد في الدن وصار خلاً حلً.

[١٢٥] مسألة: لو جعل مع نحو الزبيب طيب متنوع ونقع ثم صفّي وصارت رائحته كرائحة الخمر؟ فإن كان ذلك الطيب أقل

من الزبيب تنجس، وإلا فلا، كما رجَّحه (حج). وقال (م ر): ويحتمل خلافه، وهو أوجه. انتهى. وهل مراده بخلاف إطلاق النجاسة؟ فيه تردد، لكن جزم (ع ش) بالأول وأقره الرشيدي.

[۱۲٦] مسألة: يطهر جلد نجس بالموت بدبغه، ولا يطهر شعره إذ لا يتأثر بالدباغ، لكن يعفى عن قليله عرفاً، فيطهر حقيقة تباعاً لدن الخمر كما قاله (حج) وفاقاً للشيخ، وقالا: إنه نجس يعفى عنه.

[۱۲۷] مسألة: لو نجس تراب بملاقاة نحو كلب، وأصاب هذا التراب شيئاً آخر كثوب؟ لم يحتج في تطهر ذلك الشيء إلى الترتيب كما رجحه (خط) والزيادي. وقال (حج) في «شرح الإرشاد» و «العباب»: المعتمد احتياجه إليه، ووافقه (م ر).

[۱۲۸] مسألة: لو أكل لحم كلب وجب تسبيع دبره من خروجه إن خرج بعينه قبل استحالته عند (حج). وقالا بعدم وجوبه، خرج قبل استحالته أو بعدها.

[۱۲۹] مسألة: لو مات حيوان مأكول ودبغ جلده؟ حرم أكل جلده وفاقاً بين (حج) و (م ر). وعلَّله الأول بخروجه عن طبع اللحم إلى طبع الشوب، والشاني بخروج حيوانه بموته عن المأكول. وقضية تعليلهما حرمة أكل جلد المزكاة إذا دبغ عند (حج)، وجواز أكله عند (م ر).

[۱۳۰] مسألة: يستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين لتكمل الثلاث مخففة (١) أو متوسطة أو مغلظة (٢) عند (حج). وقالا: بأنه لا يسن في المغلظة ؛ لأن المكبر لا يكبر ويسن فيما عداها.

[۱۳۱] مسألة: لو وضع ثوباً في إجانة وفيه دم معفو عنه كدم البراغيث، وغسله فيها لنظافة: احتيج إلى زوال أوصافه؛ فيضر بقاء الدم فيه، وتنجس الماء المصبوب عليه بملاقاته عند (حج). وقال (م ر): لم يضر بقاء الدم فيه، ويعفى عن إصابة هذا الماء.

باب التيمم

[۱۳۲] مسألة: من ظن فقد الماء بإخبار عدل؛ تيمم بلا طلب ماء عند (م ر). وقال (حج): لا بدَّ في جوازه بلا طلب تيقن فقده. ويوافقه ظاهر صنيع (خط).

[۱۳۳] مسألة: لو أذن لفاسق في طلب الماء؟ لم يكف طلبه ولم يكتف بخبره إلا أن غلب على ظنه صدقه عند (حج). وقالا: لا يكفي طلبه أي مطلقاً كما هو ظاهر إطلاقهما. قال (ع ش): ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يبلغوا عدد التواتر.

⁽١) كبول الصبي بشرط.

⁽٢) كالنجس بملاقاة الكلب.

[178] مسألة: لو ظن الجماعة أثناء الوقت سن تأخير الصلاة تأخيراً؟ لم يفحش عرفاً كما رجحه (حج). وقالا: المعتمد أنه يُسنُّ تعجيلها وعدم التأخر لا فاحشاً ولا غيره، هذا وضبط التأخير غير الفاحش بنصف الوقت كما في «الإيعاب» و «الإمداد».

[۱۳۰] مسألة: لو كان عليه حدث وخبث ومعه ما يكفي أحدهما فقط؛ قدم قدم الخبث ما لم يكن مقيماً، عند (حج). وقالا: قدم الخبث، وإن كان مقيماً لأنه لا بدَّ له.

[۱۳۳] مسألة: لا يعمل بخبر عدل بفقد الماء بل يطلبه كما يقتضيه قول (حج) في شرح الإرشاد. وقال (م ر): يعمل به فلا يطلبه بعد ذلك.

[۱۳۷] مسألة: لو كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها وتيمم قبل إزالتها: جاز لما رجَّحه (حج). وقالا: الراجح عدم صحة تيممه ؟ لأن شرط صحته تقديم إزالة النجاسة.

[١٣٨] مسألة: خوف انقطاع عن الرفقة: عذرٌ في باب التيمم، حيث توحش به عند (حج). وقضية صنيعهما أنه عذر وإن لم يستوحش.

[١٣٩] مسألة: لزم السيد شراء ساتر عورة قنه، لا ماء طهره في السفر عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أن الصحيح لزوم الشراء في ماء طهره أيضاً.

[12.] مسألة: لا يجوز استعمال الماء المحتاج إليه للوضوء لطبخ يتيسر الاكتفاء بغيره، ولا لنحو بَلّ كعك يسهل أكله يابساً على الأوجه فيهما، قاله (حج). وقال (م ر) بعدم جوازه، سواءٌ تيسّر الاكتفاء بغيره وسهل أكله يابساً أو لا.

[181] مسألة: من أسباب التيمم: مرض يخاف معه من استعمال الماء على منفعة عضو أو بُطْ بُرءٍ أو شَيئاً فاحشاً في عضو ظاهر، قال (حج): إن عرف ذلك ولو بالتجربة اعتمد معرفته، وإلا فإخبار عارف عدل رواية، فإن انتفيا وتوهم شيئاً مما مرَّ تيمَّم على الأوجه ولزمته الإعادة. انتهى. وظاهر كلامهما عدم كفاية معرفته بالتجربة، والكافي هو معرفته بسبب الطب. وقالا: إذا انتفى إخبار العارف المذكور ومعرفة نفسه وتوهم شيئاً منه لم يتيمم.

[18۲] مسألة: لو تيمم شخص بإذنه جاز إن نوى الإذن نيَّة معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة عند (حج). وقالا: يشترط فيه الإذن عند النقل وعدم مسح الوجه. وقضية كلامهما عدم اشتراط الاستدامة. ويشترط في جوازه أيضاً كون المأذون مميزاً عند (حج). وظاهر كلامهما كالشيخ جواز كونه صبيًّا غير مميز، بل نقل عن (م ر) أنه أفتى بجواز كونه مجنوناً أو دابةً معلمة بحيث تفعل بأمره.

[1٤٣] مسألة: لو نقل المأذون التراب فأحدث الإذن ضرّ، وجب عليه تجديد نية التيمم كما اعتمده (حج). وقالا: المعتمد عدم ضرره، فلا يجب عليه تجديده.

[122] مسألة: لو أخذ التراب ليمسح به وجهه، فتذكر أنه مسحه؟ جاز أن يمسح به يده. أو ليديه ظانًا أنه مسح وجهه، فبان أنه لم يمسحه؟ جاز مسحه به كما اعتمده (حج)؛ لعدم اشتراط قصد عين المنقول إليه. وقال (خط): يشترط قصد التراب لعضو معين يمسحه أي أو يطلق. انتهى. أي فلا يجوز المسح المذكور في الصورتين.

[**١٤٥] مسألة**: عبارة (حج) صريحة في وجوب قرن النية بأول النقل خلافاً لهما.

يبطل التيمم بعُزوب النية فيما بين النقل المعتد به والمسح عند (حج). وقالا: المعتمد الاكتفاء بإحضارها عندهما وإن غربت بينهما. انتهى. وجعل بعض هذا النزاع لفظيًا.

[۱٤۷] مسألة: لو تيمم لخطبة الجمعة؛ فلا يصلي به فرضاً عينيًا، ولا يجمع معها فرضاً آخر ولو مثلها، فلا يخطب ثانياً بعد أن خطب أولاً، ولا بتيمم واحد عند (حج) كالشيخ. وقال (م ر) كوالده: لو تيمم لها جاز أن يفعل بذلك التيمم الفرض العيني.

[12۸] مسألة: يشترط لصحة التيمم تقدم الاجتهاد في القبلة عند (حج). وقالا: الأوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد فيها.

[**١٤٩**] مسألة: يجب نزع خاتمه عند المسح في الضربة الثانية، ولا يكفي تحريكه وإن اتسع عند (حج). وقالا: لو حصل وصول

التراب لما تحته بتحريكه أو لم يحتج إلى واحد منهما لسعته كفي.

[۱۵۰] مسألة: لو وجد الماء في صلاة تسقط بالتيمم وهو مسافر قاصر فنوى إتمامها؟ بطلت، فنوى الإقامة؛ أو كانت مقصورة فنوى إتمامها؟ بطلت، ولو قارنت الرؤية أو الإتمام لم تبطل عند (حج) وفاقاً للشيخ. وقالا: تبطل في صورة المقارنة أيضاً.

[۱**۰۱**] مسألة: لو تَيمم ويَمَّم ميتاً وصلَّى عليه بحيث لا يُسقط الصلاة بالتيمم ثم وجد الماء بعد دفنه؟ توضأ وصلَّى على قبره وإن لم يتغير عند (م ر). وقال (حج): حيث لم يتغير نبش الميت وغسل ثم صلَّى عليه. واستقربَهُ (ع ش).

[۱۵۲] مسألة: يجوز لحاضر أن يَتيمَّم ويصلي على الميت إن لم يكن ثمة من يحصل به الفرض، وإلَّا لم يجز عند (حج)، لأنه لا ضرورة به إليه. وخالفه (م ر) فقال: والأوجه جواز صلاته عليه مطلقاً، وإن كان ثمة من يحصل الفرض به.

[۱۵۳] مسألة: لو ابتدأ صلاة تسقط بالتيمم في جماعة ولو قطعها وتوضأ لانفرد، فَقَطْعُها أفضل عند (حج). وقال (م ر): المُضي فيها مع الجماعة أفضل.

[۱**٥٤] مسألة**: لو صلَّى بالتيمم فرضاً يسقط به، ورأى ماء، لم يجز له قبلها نفلاً، ويسلِّم من ركعتين عند (حج). وقال (م ر): يجوز ذلك. ثم إن ضاق وقتها بأن كان لو توضأ وقع جزء منها خارج الوقت؟ حرم قطعها عند (حج). ونقل (سم)

عن (م ر) أنه: إنما يحرم إذا ضاق الوقت عن وقوعها أداءً بأن يدرك ركعة في الوقت.

[100] مسألة: الخطيب يحتاج تيممين: أحدهما للخطبة، والآخر للجمعة، ولو تيمم للخطبة فلم يخطب فليس له أن يصلّي الجمعة عند (حج). وقال (م ر) كوالده: أن يصلي به الجمعة.

[۱۵۲] مسألة: من لم يجد ماء ولا تراباً لزمه أن يصلي الفرض ويعيد. قال (حج): ويتَّجه جوازها أول الوقت. وقالا: يجب تأخيرها إلى ضيقه ما دام يرجو ماءً أو تراباً.

[۱۵۷] مسألة: المحل الذي يغلب فيه فقد الماء أو لا يغلب هو محل المحل التيمم عند (حج). وقالا: يعتبر محل الصلاة.

[۱۵۸] مسألة: لو عصى بالإقامة بمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده؛ لزمه القضاء كالعاصي بسفره عند (خط)، وقالا بعدم لزوم القضاء.

[104] مسألة: من تيمم لمرض يمنع الماء في عضو من أعضاء الوضوء وكان به ساتر كجبيرة، ولم يكن به دم لا يعفى عنه _ ؟ لم يقض إن وضع على طهر، قال (حج): ومحله إن لم يكن بعضو التيمم، وإلاّ لزمه القضاء قطعاً، على ما في «الروضة»، لكن كلامه في «المجموع» يقتضي ضعفه. انتهى. وقالا: المعتمد ما في «الروضة».

[17٠] مسألة: الطهر المعتبر في وضع الجبيرة ليسقط القضاء هو طهارة محلها عند (خط). وقالا: هو الطهر الكامل، وهو ما يبيح الصلاة كالخف.

[171] مسألة: لو وضع الجبيرة على غير أعضاء الوضوء؛ اشترط طهره من الحدثين كما يدل عليه ظاهر إطلاق «النهاية». وقضية كلامهما ترجح الاكتفاء بطهارة محلها؛ فلو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جنابة، ثم اجتنب؟ تَيمَّم ومسح عليها وصلَّى بلا قضاء.

باب الحيض

[١٦٢] مسألة: أقل سن البلوغ في المنيّ استكمال تسع سنين كالحيض، والتسع في مني الرجل والمرأة تقريبي عند (حج). وقال (مر): تحديدي.

[١٦٣] مسألة: يحرم على الحائض قضاء الصلاة، كما رجَّحه (حج). وقالا: الأوجه عدم التحريم.

[172] مسألة: لو قضت الحائض الصلاة فالأوجه عند (م ر) انعقادها على قول الكراهة. وقالا: لا تنعقد مطلقاً.

[170] مسألة: يحرم مباشرة الحائض لزوجها بنحو يدها لما بين سرته وركبته إن كانت المستمتعة هي، ويحل ذلك إن كان المستمتع هو الزوج عند (حج)(١). وقالا: الأوجه عدم الحرمة من جانبها.

⁽١) يراجع: تحفة المحتاج (١/ ٣٩٢).

[177] مسألة: الراجح أن ندرة انقطاع دم المستحاضة كالعدم. ورجح (مر) أنه لو اعتادت الانقطاع ولو على ندور، ووسع زمن الانقطاع المعتاد الوضوء والصَّلاة وجب الوضوء وأعادت ما صلّته بالوضوء السابق.

[17۷] مسألة: الصفرة والكدرة للمعتادة في أيام العادة حيض على الأصح عند (حج). ورجّحا ما في «الروضة» من أنها حيض جزماً.

[17۸] مسألة: الصفرة والكدرة على ما يدل عليه كلام (حج) فيهما: نوع دموية. وقالا: هما شيء كالصديد تعلوه صفرة وكدرة.

المستحاضة

[179] مسألة: لو رأت المستحاضة المبتدئة المميزة سبعة أيام أسود ثم سبعة أحمر ثم ثلاثة أسود فتعمل بتمييزها؛ فحيضها الأسود الأول، على المعتمد عند (حج) خلافاً لهما.

[۱۷۰] مسألة: لو رأت خمسة سواداً، ثم خمسة صفرة، ثم حمرة مستمرة؟ فالعشرة الأولى حيض عند (حج). وقالا: حيضها السواد فقط، وقال (سم): هذا أوجه.

[۱۷۱] مسألة: لا يجوز للمستحاضة دخول المسجد ولا المكث فيه للصلاة عند (م ر) وفاقاً لوالده. وقالا كالشيخ بجوازه.

[۱۷۲] مسألة: يجب على المستحاضة الوضوء، ولا يجوز لها أن تفعل النفل المطلق بعد خروج وقت الفرض عند (م ر). وقالا: يجوز النفل بعده راتباً أو غيره؛ لأنهم وسعوا لها في شأن النوافل.

[۱۷۳] مسألة: قيل: لا تنتفي كراهة عبور المسجد عن الحائض مع الأمن من التلويث لأجل حاجتها عند (حج). وقال (م ر): تنتفي للحاجة.

[۱۷٤] مسألة: ما شُكَّ في بلوغه يوماً وليلة من الدم ليس بحيض عند (حج)، وحيض عند (م ر).

* * *

رَفَحُ عب الارَجَمِ اللَّجَسَّي السِّلَيْن الانْزُنُ الْإِنْزِدِي www.moswarat.com

باب(١) الصلاة

[۱۷۵] مسألة: ينعدم ظل الاستواء في مكة في بعض الأيام، قال (م ر): قال في «الروضة» كأصلها: وذلك يتصور في بعض البلاد، كمكَّة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة، ووافقه (خط). ورجح (حج) أنه ينعدم في مكَّة في يومين: يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوماً ويوم بعده كذلك، وأن صنعاء ليس كمكَّة؛ لأن عرض مكة واحدة وعشرون درجة وعرض صنعاء خمس عشرة درجة تقريباً.

أقول: ما ذكره (حج) أصوب، وإن كان قوله بـ «ستةٍ وعشرين» لا يخلو عن شيء بناءً على قواعد علم الهيئة.

[۱۷٦] مسألة: لو غربت الشمس في بلد، فصلَّى المغرب، ثم سافر إلى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه؟ وجب عليه إعادة المغرب عند (م ر). وقال (حج) بعدم وجوبه.

[۱۷۷] مسألة: في الجديد: ينقضي وقت المغرب بمضي قدر وضوء وستر عورة وأذان وخمس ركعاتٍ. قال (م ر): المعتبر في

⁽١) المعهود «كتاب»، ولكن وقفنا عند نَصّ المؤلف من باب الأمانة. (المراجع).

جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد. وقالا: العبرة فيه بالوسط المعتدل من كل إنسان نفسه.

[۱۷۸] مسألة: يدخل وقت العشاء بمغيب الشفق الأحمر. ومن لا شفق لهم، أو لا يغيب شفقهم، يعتبر بأقرب بلد إليهم، أي وإن أدى إلى طلوع فجر هؤلاء عند (م ر). وقالا: محله ما لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوعه، وإلا فينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليلهم. مثلاً: إذا كان ليلهم عشرين درجة، وليل أقرب البلاد إليهم الذين يغيب شفقهم ثمانين درجة، وشفقهم يغيب بعد مضي عشرين درجة؛ قبل لهم: إذا مضى من ليلكم خمس درجات الذي هو ربع مجموع ليلكم دخل وقت عشائكم.

[۱۷۹] مسألة: لو نام قبل دخول وقت العشاء ولم يغلبه النوم، وظن أنه لا يستيقظ بحيث يدرك الصلاة؛ حرم، كما يميل إليه كلام (حج). وقالا: لو نام قبله لم يحرم، وإن غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لأنه لم يخاطب بها.

[۱۸۰] مسألة: يكره الحديث بعد دخول وقت العشاء وقبل فعلها عند (خط). وقالا: الأوجه كراهته بعد فعلها لا قبله.

[۱۸۱] مسألة: للمنجم العمل بحسابه في دخول الوقت كما في التحفة والنهاية، لكن نقل (سم) عن (م ر): إنه يجب عليه العمل بحسابه.

- [۱۸۲] مسألة: لا يجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر إن فقد الترتيب عند (م ر). وقالا بوجوب تقديمه، وإن فقد الترتيب؛ لأنه سنة، والبدار واجب.
- [۱۸۳] مسألة: لو خاف فوت الحاضرة لزمه البداءة بها، ومعنى فوتها عند (حبج): وقوع بعضها ـ وإن قبل ـ خارج الوقت. وعندهما كالشيخ: عدم إمكان إدراك ركعة من الحاضرة في الوقت.
- [۱۸٤] مسألة: لو شرع في فائتة ظانًا سعة وقت الحاضرة، فبان ضيقه؛ لزمه قطعها عند (حج). وقال (م ر): يسن قبلها نفلاً.
- [۱۸۰] مسألة: يضرب الصبي على ترك الصلاة تمام السنة العاشرة لا قبله، كما اعتمده (حج). وقالا: المعتمد أنه يضرب في أثنائها؛ لأن ذلك مظنة البلوغ.
- [۱۸٦] مسألة: يجب الأمر بقن صغير (١) لا يعرف إسلامه بالصلاة عند (خط). وقال (حج): الأوجه ندب أمره بها. وقال (م ر): لا يؤمر بها. وصنيعه يميل إلى أنه لا يجب ولا يندب.

⁽۱) أي: يجب على السيد أن يأمر بالصلاة عبده الصغير الذي لا يعرف أنه مسلم (أي من أبوين مسلمين أو من أحدهما) عند الخطيب. (المراجع).

[۱۸۷] مسألة: يجب على الزوج ضرب زوجته الكبيرة على ترك الصلاة عند (حج). وقال (م ر): ليس له ضربها على ترك الصلاة وغيرها.

[۱۸۸] مسألة: لو زالت موانع وجوب الصلاة قبل خروج وقتها _ ولو بتكبيرة _ ، وجب القضاء _ إن بقي سليماً من الموانع _ بقدر الصلاة بأقل واجب، والطهارة وسائر شروط الصلاة عند (حج). وقالا كالشيخ: لا يعتبر منها غير قدر الطهارة، فلا يعتبر قدر الستر والتحري في القبلة.

[۱۸۹] مسألة: لو أدرك ركعة آخر العصر مثلاً، وخلا من الموانع ما يسعها وطهرها، فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسعها، فإن شرع في العصر وجب العصر، وإلاً وجب صرفه إلى المغرب عند (حج). وقالا بوجوب صرفه إلى المغرب شرع في العصر أو لا!

[۱۹۰] مسألة: يتصور البلوغ بالاحتلام في الصلاة عند (م ر)، بأن ينزل المني إلى ذكره، فيمسكه بحائل حتى يرجع المني. وقالا: هو غير متصور؛ لتوقفه على بروز المني وخروجه.

[۱۹۱] مسألة: قال (سم): اعتمد (م ر) أنه لا يشترط في الصبي إذا زال صباه _ في آخر الوقت أو أوله _ خلوُّه عن الموانع قدر طهارة الرفاهية والوجه وفاقاً لـ (حج). والبرلسي، والطبلاوي خلافه.

باب الأذان

[۱۹۲] مسألة: يسن في نحو العيد: «الصلاة جامعة»، مرتبن، عند (حج)؛ لأنه بدل الأذان والإقامة، يؤتى بأحدهما عند دخول الوقت وبالآخر عند الصلاة. ويسن مرة واحدة عند (م ر)؛ لكونه بدل الإقامة فقط.

[۱۹۳] مسألة: لو صلوا بمحلِّ جماعةً أو فرادى ثم انصرفوا، وجاء فأذن لصلاته؛ لم يندب فيه رفع صوته بالأذان عند (حج). وقالا كالشيخ: لا يندب رفع صوته به وإن لم ينصرفوا.

[194] مسألة: يحرم على المرأة رفع صوتها بالأذان إذا سمعه رجل، سواءً كان أجنبيًّا أو لا عند (م ر). وقالا: يحرم ذلك إذا كان ثمة أجنبي يسمع. وهذا أوجه.

[190] مسألة: يحرم على المرأة رفع صوتها بالقرآن إن كان ثمة أجنبي يسمع، كما قاله (خط). خلافاً لـ (م ر) من عدم حرمته في الصلاة وخارجها(١٠).

[197] مسألة: قول المؤذن في الليلة الممطرة: «ألا صَلّوا في رحالكم»، يجزىء عن الحيعلتين عند (خط). وقالا: لو جعله عوضاً عنها لم يصح أذانه!!

⁽۱) والراجح هو أن صوت المرأة العادي ليس بعورة، لقول تعالى في سورة الأحزاب: ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفَا ﴿ ﴾. (المراجع).

- [۱۹۷] مسألة: كراهة إقامة المحدث أشد من كراهة أذان الجنب على الأوجه عند (م ر). وقضية كلامهما: إنهما متساويتان.
- [۱۹۸] مسألة: الأذان مع الإقامة أفضل من الإمامة، لا وحده عند (حج). وقالا بأنه وحده أفضل منهما.
- [١٩٩] مسألة: يسن للسامع أن يجيب المؤذن في كل كلمة عقبها، ولا يحصل سنة الإجابة في حال المقارنة عند (حج). وقالا كالشيخ بحصولها عندها.
- [۲۰۰] مسألة: يجيب السامع ندباً إن فهم وميّز حروف الأذان كما قاله (حج) في «التحفة»، وسواء ميّز أو لا كما قاله في شرحي «الإرشاد» و «العباب». ووافقه (م ر).

باب استقبال القبلة

- [٢٠١] مسألة: لو انحرف في صلاته نفْل سفر عن صوبِ مقصده لا إلى القبلة، ناسياً أو جاهلًا، فلا بطلان إن قصر الصلاة، ولا يسجد للسهو عند (حج). وقالا: يسجد له.
- [۲۰۲] مسألة: لو خاف من نزول مشقة شديدة أو فوت رفقة يتوحش بفوتها؛ صلى الفرض راكباً بحسب حاله، ويعيد إن لم يستقبل القبلة أو لم يتمم الأركان عند (حج). وقال (مر): صلى وأعاد.

[۲۰۳] مسألة: من صلى على سطح الكعبة واستقبل شاخصاً مرتفعاً قدر ثلث ثلثي ذراع متصلاً بالكعبة كعصا سمرة جاز، ولو أزيل ذلك الشاخص في أثناء صلاته لم يضر عند (خط). وقال (م ر): يضر.

باب صفة الصلاة

[٢٠٤] مسألة: النيّة ركن الصلاة، وقيل: شرطها. قال (خط): وفائدة الخلاف، أنه لو افتتحها مع مقارنة مفسد كخبث فزال قبل تمامها لم يصح على الركنية، بخلاف الشرطية. وقالا: الأوجه عدم صحتها على القولين.

[٢٠٥] مسألة: تجب نية الفرضية في صلاة الصبي عند (حج)، وفاقاً للشيخ والشهاب الرملي. وقالا بعدم وجوبها.

[۲۰۲] مسألة: من مكث بمحلِّ عشرين سنة يصلي الصبح لظنه دخول وقته لم يلزمه إلاَّ قضاء يوم واحد مطلقاً كما هو ظاهر صنيع (مر)، بشرط أن يؤديها بقصد التي عليه لا بقصد التي دخل وقتها عند (حج).

[۲۰۷] مسألة: لو نوى الوتر ولم ينو عدداً صح، وحمله على ما يريده من ركعة، أو ثلاث، أو خمس، أو سبع، أو تسع، أو تسع، أو إحدى عشرة عند (خط)، كالشيخ. ونقل هذا عن (حج) أيضاً. وظاهر كلام (مر) ترجيح حمله على الثلاث وفاقاً لوالده.

- [۲۰۸] مسألة: لو أخطأ في ذكر عدد ركعات الصلاة سهواً لم تبطل، أو عمداً بطلت عند (حج). وقالا: تبطل مطلقاً.
- [٢٠٩] مسألة: لو شك في الطهارة وهو جالس للتشهد الأول فقام للثالثة ثم ذكر الطهارة؛ بطلت صلاته عند (خط). وقال (م ر): لا تبطل.
- [۲۱۰] مسألة: من عجز عن النطق بالتكبير بالعربية وجب عليه تعلمه. ثم وقته ـ في غير من طرأ عليه الإسلام ـ من التميز على ما رجحه (حج). وقال (م ر): من البلوغ على الأوجه.
- [۲۱۱] مسألة: لو قال: «الله الجليل الأكبر»، وجبت مقارنة النية للفظ الجليل عند (حج). وقالا وفاقاً للشهاب الرملي: المعتمد عدم وجوبها.
- [۲۱۲] مسألة: قال (حج): ضابط العجز عن القيام لحوق مشقة لا تحتمل عادة، وضبطه بما يُذهب الخشوع. ضيف. انتهى، وقالا بضبطه بما يذهبه.
- [۲۱۳] مسألة: من صلى لجنبه لعجزه عن القيام؛ وجب عليه استقبال القبلة بوجهه عند (خط) كالشيخ. وقال (حج) بعدم وجوبه، كما لا يجب في القيام والقعود.
- [۲۱٤] مسألة: لو قرأ في الانحناء وأراد أن يجعله للركوع اشترط مُضِيّ جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن؛ ليكون عن الركوع عند (م ر). ورجح (حج) أنه يشترط زيادة انحناء له بعد فراغ قراءته لئلا يلزم اتحاد ركنى القيام والركوع.

[۲۱۰] مسألة: لو أتى بالذكر بدل (الفاتحة) للعجز عنها؛ استحب له التعوذ قبله عند (حج). وقال (خط): الظاهر عدم ندبه.

[۲۱٦] مسألة: تكره البسملة في أول (براءة)، وتندب في أثنائها عند (م ر). وقالا: تحرم في أولها وتكره في أثنائها.

[۲۱۷] مسألة: لو نطق المصلي في (الفاتحة) بقاف العرب المترددة بينها وبين الكاف بطلتِ صلاته عند (حج)، إلا إن تعذر عليه التعليم قبل خروج الوقت. وقالا كالشيخ: تصح مع الكراهة.

[۲۱۸] مسألة: لو أعاد بعض الآيات التي فرغ منها، بأن وصل إلى ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾، ثم قرأ: ﴿ مالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾: أجزأه مطلقاً على الأوجه عند (خط). وقالا: إن استمر على القراءة، أجزأته، أي: فإن لم يستمر، كأن اقتصر عمداً على ﴿ مالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، ثم عاد فقرأ: ﴿ غَيْرِ عمداً على ﴿ مالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، ثم عاد فقرأ: ﴿ غَيْرِ الْمَعْضُونِ . . . ﴾ إلخ ؛ لزمه استئناف القراءة .

[۲۱۹] مسألة: لو قرأ نصف (الفاتحة) ثم شك: هل بسمل؟! فأتمها، ثم ذكر أنه بسمل؛ أعاد ما قرأه بعد الشك فقط عند (خط). وقالا: الأوجه وجوب إعادة كلها.

[۲۲۰] مسألة: لو شك: هل ترك حرفاً فأكثر من (الفاتحة) بعد تمامها؟ لم يؤثر. ولو شك فيه قبل تمامها، أو هل قرأها أولاً؟

استأنف. ويقاس بـ (الفاتحة) سائر الأركان عند (حج). وقال (م ر): الأوجه إلحاق التشهد بها فيما ذكر، لا سائر الأركان.

[۲۲۱] مسألة: يجوز للجاهل بـ (الفاتحة) قراءة سبع آيات متوالية إذا أفادت معنى منظوماً مع حفظه متوالية عند (خط). وقالا: يجوز معه المتفرقة، سواء أفادت معنى منظوماً أم لا.

[۲۲۲] مسألة: لو عرف المصلي مع الذكر آية من غير (الفاتحة)، ولم يعرف شيئاً منها، أتى بها ثم بالذكر. ولو عرف بعض آية فلا عبرة به عند (حج). وقال (م ر): لزمه أن يأتي به إن كان من (الفاتحة)، وإلا فلا. ويوافقه ظاهر عبارة (خط).

[٢٢٣] مسألة: يفوتُ التأمين بالسكوت بعد (الفاتحة) إن طال عند (حج). وقالا: لا يفوت إلاَّ بالشروع في غيره على الأصح.

[۲۲٤] مسألة: قراءة سورة كاملة أفضل من قراءة بعض طويلة، وإن طال، كما قاله (حج). وقالا: المعتمد أنها أفضل من قدرها من طويلة لا من أطول منها.

[۲۲۰] مسألة: طوال المفصل من (الحجرات) إلى (عمّ)، فأوساطه إلى (الضحى)، فقصاره إلى الآخر، على ما قاله (حج) في «التحفة». وقال هو في «شرح بافضل» و (م ر): طواله كر (قاف) و (المرسلات)، وأوساطه كر (الجمعة)، وقصاره كر (العصر). ووافقهما (خط).

[۲۲٦] مسألة: يسن لصبح الجمعة إذا اتسع الوقت في الأولى: ﴿الْمَرْ ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّلَّةُ اللَّهُ الللللَّاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ

[۲۲۷] مسألة: لو فرغ المأموم من التشهد الأول قبل الإمام؛ ليس له الإتيان بالصلاة على الآل وتوابعها عند (م ر) كوالده. وقال (حج): يسن له الاشتغال بالدعاء.

[۲۲۸] مسألة: لو قرأ الإمام آية سجدة ثم ركع عقبها، فظن المأموم أنه هوى لشجدة التلاوة، فهوى لذلك معه، فوقف عن السجود؛ لزمه العود إلى القيام ثم يركع عند (حج). وقالا: الأقرب أنه يحسب له هذا عن الركوع ويغتفر ذلك للمتابعة.

[۲۲۹] مسألة: لا تتعين كلمات القنوت، ويحصل أصل السنة بآية فيها دعاء وبدعاء محض ولو غير مأثور عند (حج). وقال (م ر) كوالده: لا بد في بدل القنوت أن يكون دعاءً وثناءً.

[٢٣٠] مسألة: لو اخترع الإمام دعوة كره له الإفراد، ولو أتى بمأثور اتبع لفظه. وقالا بعدم كراهة الإفراد للإمام في غير القنوت.

[۲۳۱] مسألة: يسن لكل داع رفع بطن يديه للسماء إن دعا لدفع البلاء عنه فيما بقي من عمره كما قاله (حج) في «شرح بافضل». وقال (م ر): يجعل ظهر كفيه إلى السماء إن دعا لدفعه، سواء كان ذلك البلاء واقعاً أم لا.

[۲۳۲] مسألة: لو قال المأموم وقت قراءة الإمام الثناء في القنوت: «صدقت وبررت»؛ لم تبطل به صلاته عند (م ر). وقالا ببطلانها به.

[۲۳۳] مسألة: لو اضطر لستر جبهته، بأن كان بها نحو جرح به عصابة يخشى من إزالتها مبيح تيمم؛ صح السجود عليها، ولا إعادة إلا إن كان تحتها نجس لا يعفى عنه عند (حج). وقال (م ر): يصح ذلك إذا شق إزالتها عليه مشقة شديدة وإن لم تبح التيمم. ويوافقه ظاهر كلام (خط).

[۲۳٤] مسألة: لو صلى قاعداً وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته إلاً إذا صلّى قائماً؟ لم يُجزِه السجود عليه عند (م ر). وقالا كالشيخ بإجزائه عليه.

[٢٣٥] مسألة: جلسة الاستراحة كالجلوس بين السجدتين فإذا طول فوق الذكر المشروع في الجلوس بينهما قدر أقل التشهد بطلت صلاته عند (حج). وقالا كالشيخ بعدم الإبطال لكن مع الكراهة.

- [۲۳۲] مسألة: لو توقف افتراشه على انحناء بقدر ركوع القاعد بطلت صلاته به عند (حج). وقال (م ر) بعدم بطلانها به. ورجحه (سم). وجزم به (ع ش).
- [۲۳۷] مسألة: ظاهر كلام (حج) عدم وجوب موالاة التشهد. واعتمدا كد «الأنوار» وجوبه.
- [٢٣٨] مسألة: لو قال في التشهد: وأنَّ محمداً رسوله؛ لم يجزئه عند (حج). وقالا: المعتمد إجزاءه.
- [۲۳۹] مسألة: المعتمد عند (م ر) استحباب زيادة سيدنا قبل محمد، وقال (حج) في «شرح بافضل»: لا بأس بزيادته. وقال (خط): ظاهر كلامهم اعتماد عدم استحبابها.
- [۲٤٠] مسألة: يسن الدعاء الأخروي ويباح الدنيوي بعد التشهد، كما يميل إليه كلام (خط). وقالا: كلاهما سنة بعده.
- [٢٤١] مسألة: يسن أن لا يزيد الإمام في الدعاء على أقل التشهد، وأقل الصلاة على النبي ﷺ، فإن ساواهما كره عند (حج). وقالا: إن المساواة خلاف السنة.
- [٢٤٢] مسألة: لا يسن في السلام زيادة «وبركاته» إلا في الجنازة عند (حج). وقالا بأنها لا تسن في الجنازة أيضاً.
- [۲٤٣] مسألة: يسن للمصلي على الجنازة النظر إليها كما اعتمده (حج). وقالا: ينظر محل سجوده لو سجد.

[٢٤٤] مسألة: لو مكث الإمام بعد الصلاة لذكرٍ أو دعاءٍ فالسنة أن يجعل يمينه للمأمومين ويساره للمحراب في غير المسجد النبوي على مشرفها أفضل الصلاة والسلام، وبالعكس فيه عند (م ر). وقال (حج): يسن الكيفية الأولى ولو كان بالمسجد النبوي. ويوافقه ظاهر كلام (خط) والشيخ.

باب شروط الصلاة

[٧٤٥] مسألة: لو اعتقد العامي والعالِم أن بعض الصلاة فرضٌ وبعضها سنة، ولم يقصد بفرض معين السنة صح عند (حج). وقالا: الصحة مختصة بالعاميّ.

[٢٤٦] مسألة: ترك تَعلَّم الواجب كبيرة عند (حج). خلافاً لـ (مر) كالشيخ.

[٢٤٧] مسألة: العورة التي يجب سترها في الخلوة: السوأتان فقط من الرجل، وما بين السرة والركبة من المرأة ولو أمة عند (م ر). وقال (حج): الأمة كالرجل.

[٢٤٨] مسألة: لو احتاج لستر عورته بيده في الصلاة وجب حيث لم يجد غيرها وحيث لا نقض، وفي حالة السجود يتخيّر عند (حج) لعدم المرجح. وقال (خط): يراعي الستر. و (م ر): يراعي السجود ويترك الستر بيده.

[٢٤٩] مسألة: لو فرغت مدة خف شخص في الصلاة فاحتاج لغسل رجليه؛ بطلت، وصح الاقتداء به قبل فراغها؛ لانعقاد صلاته مطلقاً عند (حج). وقالا: إذا ظن بقاء المدة إلى فراغها انعقدت، وإلاّ لم تنعقد.

[۲۰۰] مسألة: لو تعذر غسل بعض ثوبه المتنجس وأمكنه لو قطع المتنجس المتنجس الستر بباقيه ولو لبعض العورة؛ لزمه قطعه إن لم ينقصه أكثر من أجرة ثوب مثله، ويصلّي فيه على المعتمد، قاله (حج)، ووافقه (م ر). وقال (خط): الظاهر أنه يعتبر أكثر الأمرين، من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجرة الغسل عند الحاجة.

[۲۰۱] مسألة: لو قبض المصلّي طرف الحبل المشدود بطاهر متصل بنجس؛ لم تبطل صلاته إلاّ إن كان ذلك الطاهر ينجرّ هو وما اتصل به من النجس بجره، كسفينة صغيرة في البر، قاله (حج)، ووافقه (م ر)، إلاّ أنه قال: لا فرق في السفينة بين أن تكون في البحر أو في البر. وقال (خط) كالشيخ: بعدم الفرق في السفينة بينهما، وبأن الشدّ ليس بقيد في المسألة، والوضع مثلها.

[۲۰۲] مسألة: لو وصل عظمه بنجس لفقد الطاهر فمعذور في ذلك، فتصبح صلاته، وهذه المسألة مخصوصة بماكان الواصل معصوماً عند (حج). وقالا: بأنها تعم غير المعصوم. ولو قال أهل الخبرة: "إن لحم الآدمي لا ينجبر سريعاً إلا بعظم نحو الكلب»، لم يكن عذراً عند (م ر).

وقالا: إنه عُذرٌ في الوصل بنجس. ووجود العظم الطاهر من آدمي غير محترم (١) ليس بعذر فيه عند (حج). وقالا: إنه عذر، ولا يلزمه نزعه، وإن وجد طاهراً صالحاً إن كان فيه مشقة عند (حج). وقالا: لا يلزمه نزعه حينئذ وإن لم يخف من نزعه ضرراً.

[۲۰۳] مسألة: يجري تفصيل الجبر في الوشم وإن فعل به صغيراً عند (حج). وقالا: لو فعل به صغيراً عذر في بقائه وعفي عنه بالنسبة إلى صحة الطهارة والإمامة وغيرها.

[۲۰٤] مسألة: لو عمت عين النجاسة جميع الطريق لم يُعفَ عنه على الأوجه الله يعفى عنه، الأوجه أنه يعفى عنه، ووافقه (حج) في «الفتاوى».

[۲**٥٥**] مسألة: لو اختلط دم معفو عنه بأجنبي عُفي عن قليله لا كثيره عند (حج). وقالا: لم يعف عن شيء منهما (۲^{۲)}.

[۲**٥٦] مسألة**: لو اختلط دم جرح الرأس عند حلقه ببلل شعره؛ لم يعف عنه .

[۲۵۷] مسألة: لو حك نحو دمّل حتى أدماه ليستمسك عليه الدواء، ثم ذرّ عليه؛ عفى عنه عند (حج)؛ خلافاً لـ (م ر).

⁽١) وهو المحارب الكافر، والمقصود بالعبارة: أنه غَير معصوم الدم. (المراجع).

⁽٢) في النسخة التي بين أيدينا (منها)، ويبدو أنه مصحَّف من «منهما»، أي من القليل والكثير. (المراجع).

[۲۰۸] مسألة: يُعفى عن قليل دم جميع المنافذ عند (حج)، خلافاً لهما. ثم قال (حج): ومحل العفو عن قليل دم الفرجين إذا لم يخرج من معدن النجاسة كالمثانة ومحل الغائط. وصديد المنافذ وقيحها كالدم.

[٢٥٩] مسألة: يجوز حمل الخبز المعمول في التنانير المعمولة بالسرجين في الصلاة عند (خط)، خلافاً لـ (م ر).

[۲٦٠] مسألة: حكم القليل المفرّق _ الذي لو قدر اجتماعه لكان كثيراً _ حكم الكثير كما اعتمده (حج). وقال (م ر): حكمه حكم القليل.

باب مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها

[۲٦١] مسألة: تجب إجابة الوالدين في النفل إن تأذّيا بِعَدَمِها تأذياً غير هيًن عند (حج). وقال (م ر): تسن إجابتهما بهذا الشرط.

(۲۲۲] مسألة: لا بد من نية الذكر في كل تكبيرة من تكبيرات المبلِّغ (۱۰). فإن أطلق ولو في واحدة بطلت إن لم يكن جاهلاً عند (حج)، ووافقه (م ر). وقال (خط): يكفى نية الذكر في

⁽۱) وهو المأموم الذي يرفع صوته لأجل إعلام المأمومين بحركات الإمام من الركوع والسجود ونحوهما. وهذا الجهر بالصوت يفهم منه كلام، وهو: أن الإمام ركع، أو سجد، أو نحو ذلك، ولذلك يجب عند الشافعية أن لا يقصد المبلغ مجرد الإعلام، بل لا بدَّ من استحضار نية الذكر إما في كل التكبيرات، أو في الأولى؛ حسب الخلاف المذكور.

يراجع: تحفة المحتاج (٢/ ١٤٤ _ ١٤٥). (المراجع).

التكبيرة الأولى. ومثل المبلِّغ: [الإمام](١) فيما إذا جهر بالتكبيرات.

[٢٦٣] مسألة: لا تبطل الصلاة بالتلفظ بنذر التبرر بلا تعليق ولا خطاب، ولا يلحق به الصدقة والعتق والوصية وسائر القرب المنجزة عند (م ر). وقالا كالشيخ: بأنها تلحق به.

[٢٦٤] مسألة: يعذرالمصلي في التنحنح، ولو كثيراً؛ لأجل تعذر القراءة الواجبة بدونه عند (م ر). وقالا: محل العفو هو القليل عرفاً وإلاً ضرّ.

[٢٦٥] مسألة: يلحق بالقراءة الواجبة في جواز التنحنح: الجهر بأذكار الانتقالات عند الحاجة إلى إسماع المأمومين عند (حج). خلافاً لهما. لكنهما استثنيا ما يتوقف صحته على الجماعة، كالجمعة، والمعادة، ومنذور الجماعة.

[۲٦٦] مسألة: لو قال الإمام ﴿ هُدَى مِّن ﴾، فقال المأموم: «استعنت بالله»، لم تبطل به صلاته إن قصد به الثناء عند (حج). وقالا: تبطل به وإن قصده.

⁽١) الزيادة تقتضيها صحة العبارة لغةً وفقهاً. جاء في تحفة المحتاج (٢/ ١٤٤): «... وكالتبليغ ولو من الإمام كما اقتضاه إطلاقهم».

وجاء في حاشية الشرواني على التحفة (٢/ ١٤٤): (قوله: ولو من الإِمام): ظاهره: وإن لم يرفع صوته على العادة، والمتجه أنه لا بدَّ من رفع زائد على العادة، وإلَّا لم يؤثر الإِطلاق، لكن قياس قوله الآتي. . . أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره». (المراجع).

- [۲٦٧] مسألة: لو صفقت المرأة بضرب بطن إحدى يديها على بطن الأخرى، وقصدت اللعب؛ بطلت صلاتها ما لم تجهل البطلان بذلك وتُعذرُ، قاله (حج). وقالا: لا بد مع قصد اللعب مَنْ علم التحريم.
- [۲٦٨] مسألة: لو كثر التصفيق لنحو إنذارِ أعمى، وتوالى، وزاد على الثلاث عند الحاجة بطلت به الصلاة عند (حج). وقالا: بعدم بطلانها به.
- [۲۲۹] مسألة: لو انحنى الجالس إلى أن تحاذي جبهته ما أمام ركبته _ ولو لتحصيل تَورُّكِه أو افتراشه المندوب _ بطلت صلاته عند (حج). وقال (م ر): لا تبطل به إلَّا إن قصد به زيادة ركوع.
- [۲۷۰] مسألة: لو سجد على خشن فرفع رأسه لئلا تنجرح جبهته، ثم سجد ثانياً؛ بطلت صلاته، تحامل على الخشن بثقل رأسه أم لا، كما رجحه (حج). وقالا: تبطل إن تحامل عليه به وإلا فلا. وقال البكري: لم تبطل به وإن تحامل، على الأوجه.
- [۲۷۱] مسألة: لو حرك رأسه عند رفع اليدين للتحريم أو الركوع أو الاعتدال، بطلت صلاته عند (حج). وقضية كلامهما: عدم بطلانها به؛ لأن الحركة المطلوبة لا تعدّ من المبطل.

- [۲۷۲] مسألة: الوثبة إن كانت فاحشة _ بأن كان فيها انحناء بكل البدن _ أبطلت الصلاة، وإلا فلا عند (حج). وقالا: كل وثبة فاحشة مبطلة.
- [۲۷۳] مسألة: لو حرك لسانه ثلاثاً في داخل الفم لم تبطل به الصلاة، أو حركة ثلاثاً مع إخراجه عنه أبطلها عند (حج). وقال (م ر) كوالده: بعدم بطلانها به مطلقاً.
- [۲۷٤] مسألة: يحرم إلقاء نحو قملة في المسجد وإن كانت حية عند (مر). ورجح (حج) حل إلقائها حية فيه.
- [۲۷۰] مسألة: يعتبر ابتداء بُعْد السترة عن المصلّي من عقبي رجليه عند (حج). وقالا: الأوجه اعتباره من رؤوس أصابعهما.
- [٢٧٦] مسألة: يُكتفى في السترة بالأدمي ونحوه عند (حج)، خلافاً لـ (م ر).
- [۲۷۷] مسألة: بعض الصفوف يكون سترة لبعضها عند (حج)، خلافاً لـ (م ر).
- [۲۷۸] مسألة: لا يدفع المراهق إذا مرَّ بين المصلِّي وسترته، قاله (حج) في «التحفة». لكنه قال في «شرح العباب»: الذي يتجه ندب الدفع ولو لغير المكلف، ولكن بحيث لا يؤذى. انتهى. قال (م ر): يدفع المراهق.
- [۲۷۹] مسألة: يتخير المتثائب في وضع أية يديه على فيه عند (حج). وقالا: الأوجه حصول السنّة بكل، والأولى اليسار.

[۲۸۰] مسألة: يكره أن يبصق الشخص قِبَلَ وجهه وإن لم يكن مستقبلاً للقبلة عند (حج). وقالا: محل الكراهة حيث كان مستقبلها.

[۲۸۱] مسألة: يكره البصاق عن يمينه، ولو كان بمسجده ﷺ، كما يميل إليه كلام (حج). واعتمدا أن البصاق عن يمينه فيه أولى مراعاة للأدب(١١).

[۲۸۲] مسألة: يكره تنزيها الصلاة في الحمام الجديد وغيره عند (حج). وقال (م ر) كوالده: لا تكره في الحمام الجديد.

باب سجود السهو والتلاوة والشكر

[۲۸۳] مسألة: لو صلَّى أربع ركعات نفلاً مطلقاً وقصد تشهدين وترك الأول منهما عمداً أو سهواً لم يسجد عند (حج). وقالا: المعتمد أنه يسجد.

[٢٨٤] مسألة: لَو حوَّل المتنفل دابته عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فوراً لم يسجد له على المعتمد عند (حج). وقالا كالشيخ: المعتمد أنه بسجد له.

⁽۱) الذي يصلِّي في مسجد النبي على يكون قبره في في شماله، لذلك لو اضطر إلى البصاق فهو أمام أحد الأمرين: إما أن يبصق عن يمينه وهو منهي عنه، أو عن شماله وهو خلاف الأدب مع رسول الله على لذلك اختلف المتأخرون، فمنهم من قال بتعميم النهي حتى في مسجده في مسجده ومنهم من قال بالتخصيص لأجل الأدب. (المراجع).

[٢٨٥] مسألة: لو نقل ذكراً مختصاً بمحلِّ لغيره بنيته أنه ذلك الذكر، كأن قال: «سبحان ربي العظيم» في القيام بنيَّة أنه ذكر الركوع؛ سجد سهواً عند (حج) كالشيخ. وقالا كالشهاب الرملي: المعتمد عدم السجود. ويجري هذا في البسملة أول التشهد بقصد أنها من الفاتحة، والصلاة على الآل في التشهد الأول بنيَّة ذكر التشهُّد الأخير.

[٢٨٦] مسألة: لو ترك الإمام التشهد الأول ولم يجلس للاستراحة، وتخلّف المأموم للتشهّد عامداً عالماً بالتحريم بأكثر من قدر جلسة الاستراحة، ولم ينو المفارقة، بطلت صلاته، وإن جلس الإمام لها لم تبطل عند (حج). وقال (م ر): تبطل صلاته، جلس الإمام لها أو لا! ولو كان التخلف بقدر تلك الجلسة.

[۲۸۷] مسألة: لو صلّى في جماعة بلغوا عدد التواتر وتردد في رباعية هل صلّى شلائاً أو أربعاً؟ اكتفى بفعلهم عند (حـج)، ووافقه (خط). وأفتى الشهاب الرملي بأنه لا يرجع لفعلهم، وفي نسخ «النهاية» لـ (م ر): هنا اختلاف عبارة على ما قيل.

[۲۸۸] مسألة: لو شك مصلي رباعية في الثالثة: أثالثة هي أم رابعة؟ فزال شكه بعد نهوض وقبل انتصابه؟ لم يسجد للسهو مطلقاً عند (خط). وقالا: إن صار إلى القيام أقرب سجد، وإلا فلا.

[۲۸۹] مسألة: لو سلَّم وقد نسيَ ركناً، فأحرم فوراً بأخرى؟ لم تنعقد. ثم إن ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقُّنِ الترك؟ بنى على الأولى وحسب له ما قرأه، وإن كانت الثانية نفلاً في اعتقاده عند (حج). وقال (م ر): لم تحسب قراءته إن كان قد شرع في نفل...

[۲۹۰] مسألة: لو سلم المسبوق مقارناً لسلام إمامه، سجد للسهو على الأوجه عند (م ر). وقالا: لم يسجد له.

[۲۹۱] مسألة: لو اقتدى بعد شروع الإمام في السلام وقبل النطق بالميم من عليكم؟ صحت القدوة عند (حج). وقال (مر) كوالده: لم تنعقد.

[۲۹۲] مسألة: سجد الإمام قبل فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد، تابعه وجوباً ثم يتم تشهده، ولا يعيد السجود على الراجح عند (حج). وكلام (م ر) يميل إلى ما أفتى به والده من أنه: يجب عليه إتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو.

[۲۹۳] مسألة: المعتمد عند (مر) وجوب النية في الصلاة في كل من سجدتي السهو والتلاوة على الإمام والمنفرد. وقالا: بوجوبها في سجدة السهو دون التلاوة.

[۲۹٤] مسألة: لو كان المصلي بحيث لو اقتصر على الأركان أدرك، ولو أتى بالسنن، خرج بعضها، أتى بالسنن أي وإن لم يدرك

ركعة في الوقت، كما يفيده ظاهر كلام (حج). وشرطه (م ر) ركعة في الوقت.

[٢٩٥] مسألة: يسن سجدة الشكر عند قراءة آية السجدة في سورة "ص" في الطواف عند (م ر). وقال (حج): إنها لا تفعل في الطواف لأنه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها.

[۲۹٦] مسألة: لو قرأ آية سجدة بين يدي مدرس ليفسر له معناها سجد كل من القارىء ومن معه عند (م ر). خلافاً لـ (حج).

[۲۹۷] مسألة: لو قرأ الخطيب آية سجدة وسجد، جاز للمستمع (۱)، خلافاً لـ (م ر).

[۲۹۸] مسألة: لو قرأ كافر آية سجدة؟ سُنّ لمستمعها السجدة إن رجي إسلامه عند (حج). ورجي أم لا عند (م ر).

[۲۹۹] مسألة: لو قرأ سورة سجدة في الصلاة لفرض السجود فقط؟ حرم، وبطلت صلاته بالسجود، ولو كانت السورة ﴿ الَّمْ ﴿ الَّمْ الْجَمِّعَةُ عَنْدُ (حَجَ).

وقالا: لو كانت تلك السورة لم يحرم ولم تبطل به.

[٣٠٠] مسألة: لو قرأ بدلاً عن الفاتحة لعجزه عنها آية سجدة؟ سنّ له السجود عند (حج). خلافاً لـ (م ر) ووالده.

⁽١) يراجع: تحفة المحتاج (٢٠٦/٢، ٢٠٨ ـ ٢٠٩). (المراجع).

- [٣٠١] مسألة: ينوي المصلِّي سجود التلاوة حتماً من غير تلفظ ولا تكبير عند (م ر). وقالا: بعدم وجوبها، وقد مرَّ.
- [٣٠٣] مسألة: لو رأى عاصياً مجاهراً بمعصية؟ سجد للشكر، ولو كانت المعصية صغيرة لم يصر عليها عند (م ر). وقالا كالشيخ: لا يجوز لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا إصرار.
- [٣٠٤] مسألة: تسن السجدة لرؤية مُستتر مصرِّ ولو على صغيرة عند (حج). وقالا كالشيخ: باشتراط التجاهر فيها.

باب صلاة النفل

- [۳۰۰] مسألة: لو نوى الوتر وأطلق، فالمعتمد عند (م ر) أنه يحمل على الثلاث. وعندهما أنه يتخير بين الثلاث وغيرها.
- [٣٠٦] مسألة: لو صلّى ثلاثاً بنية الوتر وسلّم، امتنع عليه أن يفعل باقيه كما في «التحفة» و «النهاية» و «المغني». لكن صرّح (حج) في «الفتاوي» بجوازه.
- [٣٠٧] مسألة: وقت الاختيار للوتر في حق من لا يريد تهجداً أو لم يعتد الاستيقاظ آخر الليل: إلى ثلث الليل عند (حج)، وإلى نصفه عند (خط).

- [٣٠٨] مسألة: لو أخر الراتبة القبلية إلى ما بعد الفرض؟ لم يجز له جمعها مع البعدية بسلام واحد، كما قاله (حج). وقالا بجوازه.
- [٣٠٩] مسألة: لو قنت في آخر الوتر في غير النصف الثاني من رمضان؟ كره، ولم يبطل به صلاته، طال به الاعتدال أم لا عند (حج). وقالا كالشيخ: إن لم يطل به كره، وإن طال به وهو عالم بالتحريم بطلت صلاته، وإلاّ فلا.
- [٣١٠] مسألة: صلاة الضحى هي صلاة الإشراق عند (م ر)، وغيرها عند (حج).
- [۳۱۱] مسألة: أكثر الضحى على ما رجحه (حج): اثني عشر ركعة؛ فتصح نية الضحى بالزائد على الثمان. وعندهما: ثمان. فلو زاد عليه لم يجز ولم تصح نيَّة الضحى به.
- [٣١٢] مسألة: تصح تحيّة المسجد في بناء بعضه مسجد وبعضه غيره على الإشاعة عند (م ر). ولا تصح عند (حج).
- [٣١٣] مسألة: لا يحصل ثواب تحية المسجد بفرض أو نفل آخر ما لم ينوها معه عند (حج)، وفاقاً للشيخ، وخلافاً لهما.
- [٣١٤] مسألة: لا يسقط ندب تحية المسجد بطول القيام فيه، أي قدراً زائداً على ركعتين عند (حج). وقالا بسقوطه به.
- [٣١٥] مسألة: لو دخل المسجد عطشاناً لم تفت التحية بشربه جالساً على الأوجه، قاله (حج). وقال (م ر): يتجه الفوات إن جلس متمكناً.

[٣١٦] مسألة: يكره للمحدِث دخول المسجد ليجلس فيه عند (حج). وقضية كلامهما: كراهته وإن لم يرد الجلوس.

[٣١٧] مسألة: لو لم يتعرض للعدد في صلاة التراويح، كما لو قال: «أصلي التراويح»، صحت نيته عند (حج)، أي حملت على الواجب فيها وهو ركعتان. ولم تصح عندهما.

[٣١٨] مسألة: سنة الوضوء أفضل من سنة الزوال عند (حج). وقالا بأفضلية سنَّة الزوال منها.

[٣١٩] مسألة: لا يكره قيام كل الليل دائماً إن لم يضره ذلك عند (خط). وقال (حج) بكراهته مطلقاً.

باب الجماعة

[٣٢٠] مسألة: الأوجه أن الجماعة في غير المساجد الثلاثة أفضل من الانفراد فيها على ما قاله (حج). وقالا كالشيخ: إن الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها.

[٣٢١] مسألة: الانفراد أفضل من الجماعة خلف المخالف، كالحنفي عند (حج). وقال (م ر): إنها أفضل منه (١).

⁽۱) ومع أن الخلاف بينهما في الأفضلية فقط، لكن رأي الرملي هو الأصح في نظري، لأن الجماعة واجبة عند جماعة كبيرة من الفقهاء، أو سنّة مؤكدة. وبما أن الاختلافات الفرعية جائزة، بل مُقرَّةٌ شرعاً؛ فلا ينبغي أن تحول دون ترك فرض، أو سنّة. إضافة إلى أن عدم قيام الشخص بالصلاة خلف المخالف يؤدي إلى الفتنة، وإغارة الصدور بالأحقاد، وكلاهما محرّم، لذلك فلا ينبغي أن يرتكب المحرَّم لأجل خلاف أولى.

- [٣٢٢] مسألة: يأتي الإمام في السنن بأدنى الكمال ولا يستوفي الأكمل مطلقاً عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أنه يستكمله إذا ورد بخصوصه نحو ﴿ الَّمْ ﴾، و ﴿ هَلَ أَتَى ﴾ يوم الجمعة.
- [٣٢٣] مسألة: لو رضي جميع المأمومين المحصورين بمسجد غير مطروق، ولم يطرأ غيرهم ولا تعلق بعينهم حق بتطويل الإمام بالسكوت لم يندب له التطويل عند (حج). خلافاً لـ(م ر).
- [٣٢٤] مسألة: لو أحسَّ إمام الراضين بشروطهم المارة _ في الركوع أو التشهد الأخير _ بداخل يريد الاقتداء به، سنَّ انتظاره عند (حج)، خلافاً لـ (م ر).
- [٣٢٥] مسألة: لو أحسَّ بخارج عن محل الصلاة أو بداخل، ولم يكن انتظاره لله، أو فرق بين الداخلين، فالانتظار خلاف الأولى عند (خط)، ومكروه عندهما.
- [٣٢٦] مسألة: لا تسن الإعادة للمتيمم لبرد أو فقد ماء بمحل يغلب فيه وجود الماء عند (خط). وقالا: الأوجه أنها تسن له.
- [٣٢٧] مسألة: شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها، فلو نوى قطع القدوة، في أثنائها بطلت عند

ويراجع: المجموع (٥/ ٥٠)، وفتح العزيز (٥/ ٢)، والوسيط بتحقيقنا بط. الأوقاف القطرية ١٤١٤هـ (٢/ ٩٣١)، والمغني لابن قدامة (٢/ ٣٦٧).
 (المراجع).

(م ر)، وفاقاً لوالده. واكتفى (حج) في صحتها بإدراك ركعة سواء كان في آخرها أو أولها، فلو نوى قطع القدوة في أثنائها لم تبطل.

[٣٢٨] مسألة: كلام (خط) يميل إلى ترجيح عدم وجوب نية الفرضية في المعادة. وقالا: المعتمد وجوبها.

[٣٢٩] مسألة: الوحل مطلقاً عذر في ترك الجماعة كما يدل عليه كلام (حج). وقالا: الأوجه كون شديدِه عذراً فيه.

[٣٣٠] مسألة: الحر الشديد عذر في ترك الجماعة عند (حج) في وقت الظهر. وعندهما في كل وقت.

[٣٣١] مسألة: الخوف على نفس أو مال أو اختصاص له أو لغيره: عذر في تركها إن لزمه الذب عنه عند (خط). ولزمه الذب أو لا عندهما. ولزوم الذب بكونه ذا روح أو نحو وديعة عنده.

[٣٣٢] مسألة: أكل المطبوخ من ذي الريح الكريه إذا بقي قليل من ريحه لا يكون عذراً في تركها عند (خط). وقالا: إنه عذر فيه.

[٣٣٣] مسألة: لو أكل ذا ريح كريه لعذر لم يكره دخول المسجد عند (حج). خلافاً لهما.

[٣٣٤] مسألة: لو ترك الجماعة لعذر لولاه لقصدها؛ حصلت له فضيلة الجماعة على ما اعتمده (خط). ولم تحصل له كما رجحاه. وقد يجمع بين القولين بما يرفع الخلاف من البين.

باب صفات الأئمة شروط القدوة

[٣٣٥] مسألة: لو اقتدى شافعي بحنفي أتى بمبطل في اعتقاده كأن افتصد صحّ سواء نسي الإمام كونه مفتصداً عند النية أو لا، عند (حج). وبشرط نسيانه عندهما.

[٣٣٦] مسألة: يجوز اقتداء شافعي بحنفي له ولاية أخل بواجب كالبسملة، ولا إعادة عليه عند (حج). خلافاً لهما.

[٣٣٧] مسألة: لو وجد رجلين يصليان جماعةً، وتردد في أيهما الإمام، فاجتهد واقتدى بمن غلب عليه ظنه أنه الإمام؛ لم يصح عند (حج). وقالا: ينبغي أن يصح.

[٣٣٨] مسألة: لو سلَّم الإمام فقام مسبوقٌ، فاقتدى به آخر، أو مسبوقون فاقتدى بعضهم ببعض، فتصح في غير الجمعة في الثانية (١) على المعتمد، لكن مع الكراهة، قاله (حج). وقال (مر): تصح في غير الجمعة على الأصح لكن...إلخ.

[٣٣٩] مسألة: لو اقتدى بمن يجوز كونه أميًّا ولم يجهر في جهرية؟ لزمه مفارقته. فإن استمر جهلًا حتى سلَّم؟ لزمته الإعادة ما لم يبن أنه قارىء، قاله (حج). وقال (م ر): لو اقتدى به ولم يجهر فيها؟ أعاد المأموم صلاته، لا إن قال بعد سلامه

⁽١) أي: يصح الاقتداء بالمسبوق بعد سلام إمامه، وكذلك اقتداء بعض المسبوقين ببعضهم في غير الجمعة. أما الجمعة فلا يصح الاقتداء في الحالة الثانية، وهي حالة اقتداء مسبوقين بعضهم ببعض.

يراجع: فتح العزيز (٤/ ٣١٨)، والروضة (١/ ٣٤٩). (المراجع).

من الجهرية «نسيت الجهر، أو أسررت لكونه جائزاً». وصدقه المأموم، فلا تلزمه الإعادة، بل يستحب، وإن لم يجهل المأموم وجوب الإعادة. انتهى.

فبينهما خلاف من وجهين، و (خط) موافق لـ (م ر) في عـدم لـزوم المفارقة، ولـ (حـج) فـي الفـرق بيـن العلـم والجهل.

[٣٤٠] مسألة: يجوز اقتداء أخرس بمثله عند (حج)، خلافاً لـ (م ر) ووالده.

[٣٤١] مسألة: زمن إمكان التعلم معتبر من البلوغ عند (م ر). وقالا: يعتبر من حين الإسلام فيمن طرأ إسلامه، ومن التمييز في غيره، على الأوجه.

[٣٤٢] مسألة: لو صلَّى خنثى خلف امرأة ظانًا أنها رجل، ثم تبين أنوثة الخنثى؟ لزمته الإعادة عند (حج). وقال (خط) بعدم وجوبها، ووافقه (حج) في شرح «العباب».

[٣٤٣] مسألة: لو قدم إحدى رجليه على إمامه وأخَّر الأخرى؟ فإن اعتمد على المؤخرة لم يضر، أو على المقدمة ضرَّ باتفاقهم، أو على مندهما.

[٣٤٤] مسألة: الاعتبار في المتقدم ومقابليه _ فيما كان الإمام والمأموم مستلقيين _ بالعقب إن اعتمد عليه، وإلا فآخر ما اعتمد عليه، وإلا فآخر ما اعتمد عليه، كما استظهره (حج). وقالا: الأوجه أن العبرة برأسه.

- [٣٤٥] مسألة: الصفوف في المسجد الحرام أفضل من الاستدارة حول الكعبة عند (خط). وقضية كلامهما: أفضلية الاستدارة.
- [٣٤٦] مسألة: لو وقف صف طويل في أخريات المسجد الحرام صعّ عند (خط) مطلقاً. وعندهما بشرط الانحراف، بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج عن سمتها.
- [٣٤٧] مسألة: لو تم صف بالرجال بحيث لو دخل معهم فيه صبيان لوسعهم؟ لم يكمل بهم، فيؤخرون عنه عند (م ر). وكمل بهم عند (خط).
- [٣٤٨] مسألة: لو وجد فرجةً وكان بينه وبين ما فيه الفرجة صفوف؟ فله خرق ليدخل فيها إن لم يكن تأخرهم لعذر. والسعة __ وهي أن لا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل وسعه __ ليس مثل الفرجة عند (م ر)، وقالا كالشيخ: إنه مثلها.
- [٣٤٩] مسألة: جرُّ شخص قبل الإحرام حرامٌ عند (حج)، مكروه عندهما. وأما جرّه من صف يتكون [من](١) اثنين فحرام باتفاقهم.
- [٣٥٠] مسألة: لو كان بناء المأموم خلف بناء الإمام؟ صح الاقتداء إن لم يزد بينهما على ثلاثمائة ذراع، ولم يكن حائل، أو حال باب نافذ وقف مقابله واحد أو أكثر يراه المقتدي ويمكنه الذهاب إليه مع الاستقبال، وهذا الواقف كالإمام بالنسبة

⁽١) الزيادة سقطت، وهي ضرورية؛ حيث لا تصح العبارة إلاَّ بها. (المراجع).

لمن خلفه. ولو تقدموا عليه في الأفعال؟ لم يضر عند (حج)؛ لأنه ليس إماماً حقيقة. ويضر عندهما، فلا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه. ويجوز كونه امرأة، وإن كان من خلفه نساءٌ عند (حج). خلافاً لـ (مر).

ويجري خلافهما في الأمي ومن يلزمه القضاء كما أشار إليه (سم).

[٣٥١] مسألة: لا يكفي في انعقاد القدوة بإطلاق نية الاقتداء من غير إضافة إلى الإمام عند (خط). والمعتمد كفايته كما قالاه.

[٣٥٢] مسألة: تخلف المأموم عن الإمام لإتمام التشهد غير مطلوب عند (حج)، فيكون كالموافق غير المعذور في الحكم. ومطلوب عند (م ر) فيكون كالموافق المعذور.

[٣٥٣] مسألة: التخلف عن الإمام لوسوسة؛ ليس عذراً، ولو لم تكن ظاهرة عند (حج). وقيدها (م ر) بالظاهرة.

[٣٥٤] مسألة: لو نام في تشهده الأول متمكناً ثم انتبه فوجد إمامه راكعاً؟ قام وقرأ وجرى على نظم صلاة نفسه، ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة، كالناسي عند (م ر) ووالده. وقال (حج): الأوجه أنه كمن تخلف لزحمة أو بطء حركة.

[٣٥٥] مسألة: لو سمع تكبيرة الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد ظانًا أن الإمام يتشهد، فإذا هو في الثالثة،

فكبَّر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعاً؟ ركع معه، ويتحمل عنه الفاتحة لعذره عند (حج). واعتمد (م ر) أنه كبطىء القراءة.

[٣٥٦] مسألة: لو شك: أهو مسبوق أو موافق؟ لزمه الاحتياط فيتخلف لإتمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الأوجه عند (حج). وقالا: يلحق بالموافق على المعتمد، فيتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة.

[٣٥٧] مسألة: لو علم المأموم أن الإمام ترك ركناً، أو شك فيه بعد تلبّسه بركن بعده؛ وافقَ الإمام، وأتى بدله بركعة بعد سلام الإمام إن كان في التخلف له فحش مخالفة عند (حج). ومطلقاً كما يقتضيه كلامهما.

[٣٥٨] مسألة: لو أقام مع إمامه ثم شك في السجود؟ لم يعد إليه. وكذا لو قام قبله عند (حج). خلافاً لـ (خط).

[٣٥٩] مسألة: صورة تقدم المأموم بركنين فعليين عند (حج): إما بأن يركع يركع ويعتدل ثم يهوي للسجود والإمام قائم. أو بأن يركع قبل الإمام، فلما أراد الإمام أن يركع رفع، فلما أراد أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في ركوع ولا اعتدال. وقالا كالشيخ: التصوير الأول أصح والثاني ضعيف.

[٣٦٠] مسألة: ما ألحق بعذر ترك الجماعة _ كالتطويل _ مرخِّص لتركها ابتداءً كما قاله (حج). خلافاً لـ (م ر)، حيث قال: يدخل فيها، فإذا حصل ذلك فارق.

[٣٦١] مسألة: يوافق المسبوق الإمام في الصلاة حتى على الآل ولو في تشهد المأموم الأول عند (حج). وقال (م ر): يوافقه في الصلاة على الآل في غير محل تشهده.

[٣٦٢] مسألة: قُبِلَ كلُّ مكروه من حيث الجماعة إذا ارتكب فوَّت فضيلة الجماعة عند (حج). واستثنى (م ر) من ذلك تسوية الصفوف، وهي تعديلها ووصلها وسد فرجها وتقاربها وتحاذي القائمين بحيث لا يتقدم صدر واحد ولا شيء منه على من بجنبه ولا يشرع في الثاني حتى يتم ما قبله، وهذا معنى تسويتها.

[٣٦٣] مسألة: سبق المأموم على الإمام بركن كامل بلا عذر لا يُبطل لكنه حسرام وفاقاً، وببعضه مكروه عند (حج)، حرام عند (مر).

[٣٦٤] مسألة: لو اقتدى مصلّي نحو ظهر بمن في القيام الثاني من الركعة الثانية من الكسوف وركع معه الركوع الثاني منها؟ لم يصح عند (حج). ويصح ويدرك به الركعة عند (م ر).

باب صلاة المسافر

[٣٦٠] مسألة: لو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة له قصرها وفاقاً، وصورة المسألة: أنه شرع في الصلاة وأدرك من الوقت الوقت ركعة عند (خط). ومجرد بقاء قدر ركعة من السفر عندهما.

[٣٦٦] مسألة: من سافر من بلد ليس لها سور؟ فأوله مجاوزة العمران، وليس منه المقابر المتصلة به ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحوها كما اعتمده (حج). ونقل (سم) عن (مر) أنها منه.

[٣٦٧] مسألة: أهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعدّ مسافراً إلاَّ بعد جري السفينة أو الزورق عند (م ر)، وإن كان لها سور. وعندهما إن لم يكن له سور من جهة البحر.

[٣٦٨] مسألة: لو سافر لطلب غريم أو آبق يرجع متى وجده، وعلم أنه لا يلقاه إلا بعد مرحلتين؟ قصر فيهما وفاقاً، لا فيما زاد عليهما عند (حج). خلافاً لهما.

[٣٦٩] مسألة: لو سافر لمجرد التنزه قصر عند (حج). خلافاً لهما.

[۳۷۰] مسألة: لو أنشأ سفراً مباحاً، ثم جعله معصية؟ لم تقصر من حين الجعل، فإن تاب قصر بعده، وإن كان الباقي أقل من مرحلتين عند (م ر). وبِشرط كونه مرحلتين عندهما.

[٣٧١] مسألة: تبطل الصلاة بالرعاف إن كان كثيراً عند (حج)، وقليلاً أو كثيراً عندهما.

[٣٧٢] مسألة: يجوز القصر في الإعادة الواجبة المسبوقة بفعلها تامَّةً عند (م ر). وقال (خط) بعدم جوازه. وقال (حج): لو فسدت صلاة مُتِمّ بعد انعقادها وإن لم تسقط القضاء كصلاة فاقد الطهورين؟ وجب إتمامها في القضاء والإعادة بخلاف ما لم تنعقد صلاته.

[٣٧٣] مسألة: لو نوى الهائم قطع مسافة مرحلتين؟ جاز له القصر فيهما وفاقاً، لا فيما زاد عليهما عند (حج). خلافاً لهما.

باب جمع الصلاتين

[٣٧٤] مسألة: لا يجوز للمتحيرة الجمع بين الظهر والعصر تقديماً وفاقاً، ومثلها كل من تلزمه الإعادة عند (خط) كالشيخ. خلافاً لهما.

[٣٧٥] مسألة: لو نوى الجمع قبل السلام من الصلاة الأولى ثم بعده نوى تركه ولو في أثناء الثانية، ثم أراده ولو فوراً؟ لم يجز عند (حج). وقالا: يجوز على الأوجه إن لم يطل الفصل.

[٣٧٦] مسألة: لو نوى تأخير الظهر وقد بقي من وقته ما يسع ركعة؟ عصى، لكن يكون أداء عند (حج) كالشيخ. وقالا: لو أخر النية إلى ما لا يسعها تامة إن لم يرد العصر ومقصورة إن أراده؟ عصى، وتكون قضاءً.

[٣٧٧] مسألة · جمع التقديم _ فيما إذا كان نازلاً في الوقتين أو سائراً في التأخير حينئذ في التأخير حينئذ أفضل عند (حج). وقال (م ر): التأخير حينئذ أفضل.

باب صلاة الجمعة

[٣٧٨] مسألة: لو اجتمع في الحبس أربعون، لم تلزمهم الجمعة، بل لم تجز لهم إقامتها عند (حج). وقالا: تلزمهم الجمعة.

قال (م ر): يتجه وجوب نصب من يقيم لهم الجمعة على الإمام. ويجري الخلاف في أربعين مرضى أو عمياناً بلا قائد يتيسر بهم إقامتها بمحلهم.

[٣٧٩] مسألة: لا تلزم الجمعة على أعمى لا يجد قائداً وإن قرب الجامع منه عند (حج). وقالا: المتجه وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر.

[۳۸۰] مسألة: لو كان في القرية جمع تصح بهم الجمعة ثم تركوا إقامتها، لزم من أرادها السعي إلى القرية التي يسمع نداءها عند (حج). ولم يلزمه على ما نقله (سم) عن (م ر). وهو قضية عبارة «النهاية» و «المغنى».

[٣٨١] مسألة: من لا يمكنه زوال عذر كالمرأة إن جزم بأنه لا يحضر الجمعة، وإن تمكن منها سُنَّ له تعجيل الظهر وإن عزم على أنه إن تمكن أو نشط فعلها سن له تأخيره لليأس عند (حج). وقالا: يسن له تعجيله في الصورتين.

[٣٨٢] مسألة: لو جرت عادة أربعين ببلد عدم إقامة الجمعة؟ لا يجوز لهم صلاة الظهر إلا بعد اليأس بنحو ضيق وقت عند (حج). واعتمد (م ر) جوازه وإن لم يضق الوقت.

[٣٨٣] مسألة: لو شك في بقاء وقت الجمعة، فنوى الجمعة إن بقي الوقت وإلاَّ فالظهر، فبان بقاءه؟ لم يصح عند (حج). ويصح عند (م ر) ووالده.

[٣٨٤] مسألة: لو مدّ في الجمعة حتى علم أن ما بقي منها لا يسعه ما بقي من الوقت؟ انقلبت ظهراً من الآن عند (حج)، ومن خروج الوقت كما اعتمداه.

[٣٨٥] مسألة: لو تعددت الجمعة فوق الحاجة؟ لزم الظهر؛ لكي لا يصح إلا بعد اليأس من الجمعة، بأن جرت العادة بعدم استئنافها عند (م ر)، وبأن يضيق الوقت عنهما كما قاله (حج).

[٣٨٦] مسألة: إذا وجد من تنعقد بهم وغيرُهم اشتراط تقدم إحرام من تنعقد بهم عند (حبج)، وقالا: المعتمد عدم الاشتراط.

[٣٨٧] مسألة: متى أقيمت الجمعة بأربعين وفيهم أميّ لم تصح جمعتهم، قصَّر في التعليم أم لا عند (حج). وقالا كالشيخ: تصح إن لم يقصّر فيه. وقضية عدم انعقاد جمعة أربعين أخرس عند (حج)، قال (م ر): تنعقد بهم إن وَجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع.

[٣٨٨] مسألة: لو قرأ بعض آية في الخطبة لم يكف، وإن طال عند (حج). وقالا: المعتمد أنه يكفى إن طال.

[٣٨٩] مسألة: لو قرأ آية حمد ولم يقصد القراءة ولا الحمد؟ تجزىء عن الحمد القراءة عند (حج). وظاهر كلامهما أنها تجزىء عن الحمد كما إذا قصد الحمد وحده.

[۳۹۰] مسألة: يشترط إسماعُ الأركانِ الأربعينَ كاملين، ويعتبر الإمام منهم بالفعل^(۱) عند (حج). فلا تجب الجمعة على أربعين بعضهم صمّ. وبالقوة عند (م ر)، كوالده بحيث لو أصغوا لسمعوا، وإن اشتغلوا عن السماع بنحو التحدث مع جليسهم.

[۳۹۱] مسألة: لو دخل المسجد والخطيب على المنبر وهو يخطب يسن له التحية وتخفيفها وجوباً، هذا إن صلى سنة الجمعة، وإلا صلاها مخففة وحصلت التحية، قاله (م ر) و (خط). وقال (حج): إنما تحصل التحية إذا نواها مع الراتبة، فالأولى نية التحية معها. والمراد بالتخفيف: ترك التطويل عرفاً عند (م ر)، والاقتصار على أقل مجزىء عندهما.

[**٣٩٢] مسألة**: يحرم على داخله بعد جلوس الإمام على المنبر سجدتا تلاوة وشكر عند (م ر). خلافاً لـ (حج).

[٣٩٣] مسألة: لو اشتغل من تلزمه الجمعة بالبيع مثلاً بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب من محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها؟ حرم ذلك الاشتغال عند (مر). ولا يحرم عند (حج).

⁽۱) قوله «بالفعل» مقابل ما يأتي «وبالقوة»، أي على سبيل الحقيقة، ولذلك لا تصح الجمعة عند ابن حجر إذا كان الأربعون أخرس، أو كان بينهم أخرس، قال الشرواني (۲/ ٤٣٨): «أما على ما اعتمده شيخنا الشارح. . . فالقياس عدم انعقاد جمعتهم وإن وجد من يخطب لهم، بل وإن كان في الأربعين أخرس واحد، فتأمل». وأما عند الرملي فالجمعة صحيحة ما دام الإمام فقط ناطقاً.

- [٣٩٤] مسألة: تدرك الجمعة بإدراك ركوع الركعة الثانية مع الإمام المطهر المحسوب له إن استمر معه إلى أن يُسلّم عند (حج). وقالا: يكفى استمراره معه إلى فراغ السجدة الثانية.
- [٣٩٥] مسألة: ولو اقتدى بذلك المسبوق آخر في ركعته التي قام لها أدرك الجمعة عند (حج). وقال (م ر) بانقلابها ظهراً. ولو أحرم بالجمعة خلف الثاني ثالث وخلف الثالث آخر وهكذا: أدركوا الجمعة عند (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [٣٩٦] مسألة: لو بطلت صلاة الإمام وتقدم واحد لم يدرك الأولى أو قدمه الإمام للاستخلاف؟ لم يجز عند (حج)؛ لتفويته الجمعة على نفسه. ويجوز عند (م ر).
- [٣٩٧] مسألة: لو قدم الإمام أو المأمومون واحداً لم يلزمه التقديم عند (خط)، ويلزمه عند (حج). وقال (م ر): الأوجه اللزوم حيث غلب على ظنه التواكل.
- [٣٩٨] مسألة: لو جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة، ولم يستخلفوا؟ وجب عليه الاقتداء بواحد منهم ويحصل له ثواب الجمعة عند (حج). خلافاً له (م ر).
- [٣٩٩] مسألة: لو استخلف مسبوقاً؟ جلس للتشهد وجوباً عند (حج)؛ لوجوب مراعاة نظم المستخلف عليه. وقالا: بعدم وجوب الجلوس له عليه.

- [• ٤] مسألة: يسن قضاء غسل الجمعة وغيره من الأغسال عند فوته عند (حج). ولا يسنّ عند (م ر).
- [**٤٠١] مسألة**: الإيثار في القرّب مكروه مطلقاً عند (حج). قال (م ر): إلاَّ إذا قام قرب الإمام وأجلس أفْقَه منه ليرد على الإمام إذا غلط؛ فلا يكره.

باب صلاة الخوف

[۲۰۲] مسألة: يشترط في صلاة الخوف _ كصلاة عسفان _ الكثرة فينا، بأن يكون مجموعنا مثلهم، ولا يشترط انقسامنا بالفعل اليي فرقتين كل واحدة تقاوم العدو عند (حج). واعتمدا اشتراط الانقسام بالفعل فلو كان الحادث واحداً اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين عندهما، خلافاً لـ (حج).

[٤٠٣] مسألة: يجوز الصلاة أول الوقت بالنوع الرابع من صلاة الخوف بشرطه، وهو أن يصلي كل منهم كيف ما أمكن: راكباً وماشياً عند (حج). وقال (خط) كالشيخ: يشترط فيه ضيق الوقت. وقال (م ر): له فعلها في أوله إن لم يرجُ الأمن، وإلاَّ أخره إلى أن يضيق الوقت.

[4.5] مسألة: لا يجوز صلاة شدة الخوف بالنوع الرابع للبغاة عند قتالهم لأهل العدل إن لم يكونوا مؤولين عند (خط)، ومطلقاً عندهما.

- [.] مسألة: لو خطف نعله مثلاً في الصلاة وخاف ضياعه؟ لم يجز له صلاة شدة الخوف عند (حج)، بل يقطعها ويتبعه إن شاء. وقالا: لا يجوز له تلك الصلاة.
- [٢٠٦] مسألة: لو قصد المحرم عرفة في وقت العشاء وخاف إن صلاها فوت الحج؟ لزمه إخراج العشاء عن وقتها وفاقاً، والعمرة المنذورة في وقت معين كالحج في ذلك عند (م ر)، خلافاً لـ (حج).
- [٤٠٧] مسألة: لو ضاق الوقت وهو بأرض مغصوبة، لم يجز له الصلاة كصلاة شدة الخوف، بل يتركها حتى يخرج منها عند (حج). خلافاً لهما.

باب اللباس(١)

- [٤٠٨] مسألة: قال (خط) و (م ر): الأوجه جواز ستر قبره ﷺ بالحرير. وقضية كلام (حج): أن القول بالجواز ضعيف.
- [4.9] مسألة: يجوز قباء الحرير للرجال مما يصلح للقتال _ وإن وجد غيره _ إرهاباً للكفار عند (حج). وقالا: الأوجه عدم الجواز إن وجد غيره.
- [٤١٠] مسألة: متى وجد الرجل ما يغني عن لبس الحرير ــ من دواء أو لباس ــ جاز له لبسه على ما يقتضيه كلام (خط). ولم يجز له لبسه كما صرحا به.

⁽۱) المعهود أن هذا الباب يجعل بعد الأشربة والأطعمة، ولكن حرصاً على الالتزام بترتيب المؤلّف أبقينا عليه هنا كما هو. (المراجع).

- [٤١١] مسألة: لو شك في كثرة الحرير أو غيره أو استوائها حل استعماله على الأوجه عند (حج). ويحرم عندهما.
- الله عند الإبريسيم من غيره عند الإبريسيم من غيره عند [٤١٢] مسألة: لا يكره لبس مركب نقص فيه الإبريسيم من غيره عند (حج). خلافاً لهما.
- [۲۳] مسألة: لو تعدد الطراز فالشرط في حمله أن لا يزيد المجموع على ثمانية أصابع، وإن زاد على طرازين عند (حج). وقالا: لو كثرت محال الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حَرُمَ، وإلاً فلا.
- [**٤١٤] مسألة**: حكم المعصفر حكم الحرير؛ فيحرم استعماله لو صُبِغَ به أكثر الثوب عند (حج). ويحل عندهما.
- [10] مسألة: يحل كيس نحو الدراهم _وإن حمله _، وغطاء العمامة من الحرير عند (حج). وقال (م ر): الأوجه حرمتهما.
- [٢٦] مسألة: قضية كلام (حج): ترجيح حرمة شرّابة الحرير التي برأس السبحة. ونقل (سم) عن (م ر): إنه اعتمد جوازها تبعا لخيطها، أي إن كانت متصلة بطرف خيطها كما قاله (ع ش).
- [٤١٧] مسألة: يحل إلباس جلد الميتة غير الكلب والخنزير لصبيِّ غير مميز أو مجنون عند (حج). وقضية كلام (مر): اعتماد عدم حله.

- [٤١٨] مسألة: لبس الخشن لغيـر غـرض شـرعي مكـروه عنـد (خـط). وخلاف السنة عند (م ر).
- [19] مسألة: يجوز للمرأة إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع. وابتداء الذراع من أنصاف الساقين عند (خط)، ومن الكعبين عندهما. لكن (حج) وافق (خط) في باب النفقات من «التحفة».
- [٤٢٠] مسألة: قضية كلام (حج): إن إرسال العَذَبة (١) إلى الجانب الأيمن سنة، إلا أن إرسالها بين الكتفين أفضل. وقضية كلامهما: أن إرسالها إلى الأيمن خلاف السنة.

باب صلاة العيدين

- [**٤٢١**] مسألة: لا يكره فعل صلاة العيد عقب الطلوع عند (م ر). وقالا: بكراهته قبل ارتفاع الشمس كرمح.
- [٤٢٢] مسألة: لو اقتدى بحنفي ووالى الرفع مع التكبير تبعاً لإمامِهِ؟ بطلت صلاته، فيلزمه مفارقته قبل التلبس بالمبطل عند (حج). وقال (م ر): لا تبطل صلاته، ولا يلزمه مفارقته.
- [٤٢٣] مسألة: لو ترك غير المأموم تكبير الأولى؟ أتى به في الثانية مع تكبيرها عند (م ر). خلافاً لـ (حج).

⁽۱) العَذَبة _ بفتح العين والذال _ لغةً: طرف الشيء، يقال: عذبة العمامة، طرفها. المعجم الوسيط (٢/ ٥٨٩). (المراجع).

- [٤٢٤] مسألة: لو ترك إمامه في أول الثانية كبر معه خمساً أو أتى في ثانيته بالخمس عند (حج). ونقل عن (م ر) أنه قال: يتدارك ما فاته في الأولى.
- [٤٢٥] مسألة: لا يشترط في خطبة العيد أن تكون عربية عند (حج). وقالا كالشيخ: يشترط فيه ذلك.
- [٤٢٦] مسألة: صنيع عبارة (حج): يميل إلى أن الراجح ندب التكبير ليلة الفطر عقب الصلاة. واعتمدا أن الراجح عدم ندبه.
- [٤٢٧] مسألة: يدخل وقت تكبير الأضحى لغير الحاج بفعل صبح يوم عرفة ــ وإن لم يصلها ــ عندهما.

باب صلاة الكسوفين والاستسقاء

- [۲۲۸] مسألة: لو نوى صلاة الكسوف ولم يُعَيِّنْ إحدى كيفياتها الثلاث؟ حمل على أدناها، فيصليها ركعتين كسنة الصبح عند (حج). وخيّر بين الكيفيات الثلاث عند (م ر) ووالده.
- [**٢٩**] مسألة: لو كان المحتاجون للماء فسقة أو مبتدعة؟ فعلت لهم صلاة الاستسقاء كما يقتضيه كلام (حج). وقالا كالشيخ: بأنه لا يسن فعلها لهم.
- [٤٣٠] مسألة: لو أمر الإمام الناس بصيام ثلاثة أيام مثلاً؟ لهم الصوم، ويأثم لو نوى به النذر أو القضاء أو الكفارة عند (حج).

خلافاً لـ (م ر) ووالده. ولا يلزم الولي أمر موليه الصغير به عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) اللزوم حيث شَمَلَ أمر الإمام الصغير.

[**٤٣١**] مسألة: من له فطر رمضان لصغر أو مرض لا يلزم الصوم، وإن أمر به. به، عند (حج). وقالا كالشيخ: يلزمه إن لم يتضرر به. وقال الشهاب الرملي: المعتمد طلب الصوم مطلقاً.

[٤٣٢] مسألة: المعتمد عند (م ر) أن كل ما أمرهم به الإمام من نحو صدقة وعتق يجب كالصوم. وقال (خط): الظاهر أن الأمر بالعتق والصدقة لا يجب امتثاله، ويميل إليه صنيع (حج).

[**٤٣٣**] مسألة: لو عين الإمام على كل غني قدراً؟ لزمه ذلك القدر عند (م ر). وقال (حج): هذا من قسم المباح، فيجب امتثاله ظاهراً فقط.

[٤٣٤] مسألة: يخرج الناس مع الإمام إلى الصحراء في الرابع من صيامهم إلا في مكة وبيت المقدس عند (حج). وفيهما أيضاً عندهما كالشيخ.

[**٤٣٥] مسألة**: لو خرجوا آخر اليوم الرابع؟ ندب الفطر كعرفة عند (حج). وقالا: بوجوب صومه.

[٢٣٦] مسألة: يُخرجون ندباً الصبيان، ومؤنة حملهم في مال الولي، عند (حج). وفي مال الصبيان عندهما.

[٤٣٧] مسألة: يحرم التأمين على دعاء الكافر عند (خط). وقال (حج): يندب إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً، ومنعه إذا جهل ما يدعو به.

[٤٣٨] مسألة: يسن الاغتسال والوضوء في السيل. وقضية كلام (حج): أنه يجب نية سنة الغسل في السيل، ولا بد في هذا الوضوء من نية معتبرة كالوضوء المجدد. وقالا: بعدم اشتراط النيّة فيهما.

باب الجنائز

[٤٣٩] مسألة: سَن تلقين محتضر الشهادة بلا إلحاح وفاقاً، فإن قالها لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا، عند (خط). ويعاد عليه إن تكلم ولو بذكر عند (حج).

[٠٤٤] مسألة: يكره وضع المصحف على بطن الميت إن لم يمس نجساً ، ولا قرب ما فيه قذر ، ولا يجعل على كيفية ينافي تعظيمه ، وإلا حرم عند (حج) . وقالا: يندب أن يصان المصحف عنه .

[٤٤١] مسألة: يلقى الميت على قفاه ليوضع ثقيل على بطنه عند (خط). ويلقى على جنبه ويوضع الثقيل على بطنه ويشد بنحو عصابة عندهما.

[٤٤٢] مسألة: يسن نزع ثياب مات فيها مطلقاً عند (م ر). وقالا: لا ينزع لباس شهيد المعركة.

- [٤٤٣] مسألة: يجوز أن يتولى تغميض عين الميت _ وسائر ما هو سنة في حقه _ أجنبي للأجنبية وعكسه، مع الغض وعدم المس، كما استظهره (خط). وقال (م ر): إنه بعيد.
- [**٤٤٤] مسألة**: لا يسقط عنا غسل الميت بتغسيل الجن عند (حج). وقالا: الأوجه الاكتفاء به (۱).
- [**٤٤٥**] مسألة: يكفي غسل المميز أي دون غيره عند (حج)، وقال (م ر): الأوجه سقوط تغسيل غير المكلفين.
- [**٤٤٦**] مسألة: الأولى أن يغسل كل سوأة بخرقة عند (خط). خلافاً لـ (حج).
- [**٤٤٧] مسألة**: يستحب الوضوء مع كل غسلة كما أقره (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [٤٤٨] مسألة: يمتنع تغسيل الرجل للأمرد عند (م ر). وقال (حج): بجوازه.
- [**٤٤٩**] مسألة: يحرم مس أحد الزوجين عورة الآخر بعد موته عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) جوازه.
- [**٤٥٠**] مسألة: لو كان الميت أنثى ولم يحضر إلاَّ أجنبي _ أو بالعكس _ يمم الميت، وإن كان على بدنه خبث عند (حج). وقالا كالشيخ: الأوجه أن يزيله الأجنبي ثم يُيمِّمُهُ.

⁽١) هذه مسألة فرضية غير واقعية، وادعاؤها محل نظر كبير، وبما أن أحكام الشرع مبنيَّة على الظاهر فلا يجوز الالتفات إلى من يقول: غسله الجن. (المراجع).

- [201] مسألة: لو تعذر غسل ما تحت قلفة الميت، وتحتها نجاسة؟ يمم وصلِّي عليه عند (حج). ولا ييمم ولا يصلى عليه ويدفن بدونهما عند (م ر). ويجري خلافهما فيما لو كانت عليه نجاسة لا يعفى عنها وتعذر غسلها لمانع شرعي أو حسبي.
- [**٤٥٢] مسألة**: لو غسل الميتُ نفسه كرامةً لم يسقط الفرض عند (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [208] مسألة: لو استشهد في ثياب حرير لبسها لضرورة كدفع قمل؟ جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها عند (م ر). ويميل إليه صنيع (حج). وقال (خط): إنما يكفن فيها إن احتاج إليه للحرب.
- [**٤٥٤**] مسألة: لو لم يجد غير الحرير والمتنجس بما لا يعفى عنه؟ قدم هو على الحرير عند (حج). والحرير عليه عندهما.
- [**٥٥**] مسألة: يحرم ستر الجنازة بحرير كما رجحه (حج). ويحل على الأوجه عند (م ر).
- [٤٥٦] مسألة: لو أوصى الميت بإسقاط ما زاد على ساتر العورة من الكفن؟ نُفّذ عند (حج)؛ لأن الواجب ستر العورة فقط. وقالا: لم ينفّذ؛ لوجوب ستر جميع البدن.
- [**٤٥٧**] مسألة: لو زيد الرجلُ الثالث لفائف قميصاً وعمامة جاز. وحرم الزيادة على الخمسة عند (حج). وقالا: هي مكروهة.

- [**٤٥٨**] مسألة: قال وارث: أكفنهُ من مالي، وقال آخر: من التركة؟ يعتبر الحاكم الأصلح، فيجاب المتبرع لنحو استغراق دين كما رجحه (حج) مدركاً. ويجاب الآخر عندهما.
- [**٩٥٤**] مسألة: لو عين لنفسه كفناً جاز إبداله عند (خط)، ويتعين كما [لو] قال: «ديني من هذه العين» عندهما.
- [٤٦٠] مسألة: لو سرق كفنه ولو بعد دفنه وقسمت تركته بين ورثته وجب عليهم تجديده عند (حج). وقالا كالشيخ: يسن لهم ذلك.
- [٤٦١] مسألة: صلاة الجنائز ليس من خصائص هذه الأمة عند (حج). ومن خصائصهم عندهما.
- [٤٦٢] مسألة: يسن زيادة: «وبركاته» بعد سلام صلاة الجنازة عند (حج). وقالا: بعدم سن زيادتها كما في غيرها.
- [٢٦٣] مسألة: لا يجزىء الفاتحة بعد غير التكبيرة الأولى، كما يميل إلى ترجيحه صنيع (حج)، ونص عليه الشيخ. وقالا: المعتمد ما رجح في «المنهاج» من إجزائها بعد غيرها.
- [**٤٦٤] مسألة**: يندب ضم السلام إلى الصلاة على النبي على عند (حج). ونقل عن (م ر): إنه لا يضم إليه لبناء صلاة الجنازة على التخفيف. ووافقه (سم).
- [570] مسألة: ليس الدعاء لوالدي الطفل _ ك: «اللهم اجعله فرطاً لأبويه» _ مغنيًّا عن الدعاء له عند (حج). خلافاً لهما.

- [٤٦٦] مسألة: لو صلى على قبر أو غائب؟ أتى بدعاء الافتتاح والسورة عند (حج). خلافاً لهما.
- [٤٦٧] مسألة: لو شك في إسلام الميت؟ فالأقرب عند (حج) أن لا يصلي عليه، ونوى الصلاة عليه عليه، ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً.
- [**٤٦٨] مسألة**: لو تخلف المقتدي بلا عذر بالتكبيرة الرابعة؟ بطلت صلاته كما رجحه (حج). وقالا كالشيخ: لا تبطل، فيأتي بها بعد السلام.
- [**٤٦٩] مسألة**: لو تخلف لعذر كنسيان؟ فلا بطلان، سواء تخلف بتكبيرة أو أكثر عند (حج). ويشرط تخلفه بتكبيرة فقط عندهما.
- [٤٧٠] مسألة: لو تقدم عمداً على الإمام بتكبيرة؟ لم تبطل كما جرى عليه الشيخ، ويميل إليه صنيع (حج). وقالا: تبطل به.
- [۷۱] مسألة: لا يضر المشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وإن حولت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع، أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد، قاله (حج). وقالا: لو أحرم على جنازة يُمشى بها فصلى عليها؟ جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع وأن لا يكون محاذياً لها كالإمام مع المأموم على القول بذلك.
- [٤٧٢] مسألة: لو اجتمع صبي مميز وامرأة؟ لا تسقط صلاة الجنازة بفعلها إذا أرادها الصبي، وإلاَّ توجَّهَ الفرض عليها عند

- (حج). وقالا: لا تسقط بفعلها مطلقاً، فيلزمها أمره بفعلها، بل وضربه عليه.
- [٤٧٣] مسألة: لو اجتمع خنثى وامرأة؟ لم تسقط بها عند (حج). ويكتفى بصلاة كل منهما عند (خط).
- [٤٧٤] مسألة: لو تعذر على من بالبلد الحضور بحبس أو مرض؟ لم تصح صلاته على غائب بالبلد عند (حج). وتصح عندهما.
- [٤٧٥] مسألة: لو توفي سيدنا عيسى _ على نبينا وعليه الصلاة والسلام _ ودفن؟ جاز لمن كان من أهلِ فرضِ الصلاةِ عليه وقتَ موته الصلاة على قبره عند (حج). وقالا كالشيخ: لا يجوز.
- قبره عند (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [٤٧٧] مسألة: لو وجد شعر مسلم علم موته؟ صلَّى عليه وجوباً عند (حج). ولا يصلي عليه عندهما.
- [٤٧٨] مسألة: ينوي في الصلاة على الجزء الصلاة على جملة من انفصل عنه هذا الجزء، وإن لم يعلم أنها قد غسلت، لكن يعلَّق نيته بكونه قد غسل عند (حج)، ووافقه (خط). وقال (م ر): إن لم يعلم ذلك نوى الصلاة على العضو فقط.
- [٤٧٩] مسألة: حرمت الصلاة على مولود بلغ أكثر من ستة أشهر لم يظهر فيه شيء من إمارات الحياة عند (حج). وقالا: تجب الصلاة عليه لدخوله في حكم المولود لا السقط.

- [٤٨٠] مسألة: من مات بعشق أمرد وعفّ وكتم فهو شهيد إن لم يكن سبب عشقه اختياريًّا كما هو ظاهر النهاية لـ (م ر). ومطلقاً عندهما.
- [٤٨١] مسألة: يجب على الرجال إدخال الميت في القبر إن وُجدوا وتمكنوا، عند (خط). ويُندب عند (حج).
- [٤٨٢] مسألة: لو دفن اثنان ابتداءً في قبر من غير ضرورة؟ كره إن اتحدا نوعاً، أو اختلفا وكان بينهما محرميَّة أو زوجيَّة أو سيدية. وإلَّا حرم عند (حج) كالشيخ. وقالا: يحرم مطلقاً.
- [٤٨٣] مسألة: التزام القبر أو ما عليه نحو تابوت ولو قبرُهُ ﷺ بنحو يده وتقبيله؟ بدعة مكروهة قبيحة، قاله (حج). قال (م ر): لو قصد بتقبيل الأضرحة التبرك؛ لم يكره.
- [٤٨٤] مسألة: يقول المسلم للكافر في التعزية: أعظم الله أجرك وصبرك. فلو لم يزد خصوص لفظ «وصبرك» حصل له سنّة التعزية عند (حج). وقضية صنيعهما: عدم حصولهما.
- [٤٨٥] مسألة: البكاء على الميت اختياراً خلاف الأولى كما اعتمده (خط). ومكروه عند (حج).
- [٤٨٦] مسألة: أخذ (حج) من «الروضة» أن البكاء قبل الموت مندوب. وأخذ منه أنه أولى بالجواز من البكاء بعده.

- [٤٨٧] مسألة: كل من النوح والجزع بضرب صدر ونحوه كبيرة عند (حمله).
- [٤٨٨] مسألة: ما ورد من تعذيب الميت بنحو النوح والجزع؛ محمول عند (حج) على من أوصى به. والأصح عندهما حمله على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب.
- [٤٨٩] مسألة: يسنّ تقبيل وجه الميت لأهله ونحوهم إن كان صالحاً عند (حج)، ومطلقاً عندهما.
- [**٤٩٠**] مسألة: يحرم على الجار زيارة قبر جاره الكافر؛ إن لم يَرْجُ إسلام قريبه ولم يخش فتنةً عند (حج). وقالا: تكره.
- [٤٩١] مسألة: في صلاة الجماعة على الميت: فضيلة الصف الأول وفضيلة غيره سواء. قال (خط): وظاهره، ولو كانت أكثر من ثلاث صفوف. وقالا: الصفوف الثلاثة سواء في الفضيلة، إلا فيمن جاء وقد أصطف الثلاثة: فالأفضل له أن يتحرى الأول.
- [٤٩٢] مسألة: قضية صنيع «التحفة» لـ (حج): اعتماد ما أفتى به جمعٌ: منْ هدْمِ كلِّ ما بقرافة مصر من الأبنية حتى قبة إمامنا الشافعي رضي الله عنه، ووافقه (خط). لكن حمله (م ر) على ما إذا علم حاله في الوضع، فإن جهل ترك حملاً على وصفه بحق. وقال (ع ش): قبة إمامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم، فهذا الإفتاء مردود.

- [**٤٩٣] مسألة**: يكره رش القبر بماء نجس عند (خط). ويحرم عند (م ر). ولم يرجح (حج) شيئاً مهمًّا.
- [**٤٩٤] مسألة**: لا يندبُ وضع حجر أو نحوه على القبر عند رجل الميت عند (حج). وقالا: بندبه.
- [**٤٩٥**] مسألة: لو دفن في أرض أو ثوب مغصوبين؟ وجب نبشه ما لم يسامح المالك عند (حج). وبطلب مالكهما عندهما. وثمرة الخلاف بينهم تظهر فيما لو سكت عن الطلب والتصريح بالمسامحة.
- [**٤٩٦**] مسألة: لو وقع في القبر مال؟ وجب نبشه بطلب مالكه عند (خط). وقالا: يجب ما لم يسامح مالكه.
- [**٤٩٧**] مسألة: لو بلع الميت مال غيره، وطلبه مالكه؟ وجب نبش قبره وشق جوفه لإخراج المال، وإن غرَّم الورثة أو غيرهم مثله أو بدله عند (حج). وقالا: إنما يجبان إذا لم يضمن بدله أحد منهم.
- [**٤٩**٨] مسألة: لو ادَّعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته، وأن هذا ولده منها وطلب إرثه منها، وادَّعت امرأته أنه زوجها وأن هذا ولدها منه وطلبت إرثها منه، وأقام كلُّ بينته؟ نبش، فإن وجد خنثى تعارضت البينتان عند(خط). وقال (م ر): قدمت بينة الرجل. ووافقه (حج) في باب الفرائض في «التحفة».

- [**٤٩٩**] مسألة: يجوز نبش الميت ليشهد على صورته من لم يعرف اسمه ونسبه إذا عظمت الواقعة عند (حج). خلافاً لهما.
- [•] مسألة: يسن تلقين كل بالغ عاقل أو مجنون سبق تكليفه ولو شهيد معركة عند (حج). وقال (م ر): يلقن الشهيد.

* * *



باب(١) الزكاة

[۰۰۱] مسألة: يجزىء عن خمس وعشرين بعيراً بنت مخاض، ثم بدلها كابن لبون عند فقدها عند (حج). وظاهر كلامهما عدم إجزاء ابن لبون مطلقاً.

[۲۰۰] مسألة: لو عدم من عنده خمس وعشرون إبلاً بنت مخاض فيخرج ابن لبون عنها وفاقاً. ومرادهم بعدمه: عدم كونه في ملكه وقت الوجوب عند (خط)، وتعذر إخراجها وقت إرادته ولو لنحو دهن أو غصب عندهما. ولو مات المورث بعد إتمام الحول وقبل الأداء فوجد الوارث بنت لبون لم تتعين على المعتمد عند (حج). خلافاً لـ (م ر). ولو تلفت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن اللبون عند (حج). وقال (م ر): الأوجه عدم امتناعه.

[• • •] مسألة: لو اشترك اثنان في ماشية وانفرد أحدهما بإخراج الزكاة بلا إذن الآخر؟ فله ذلك، ويرجع ببدل ما أخرجه عنه مطلقاً عند (حج)، وإذا كان إخراجه من المال المشترك عند (م ر).

⁽١) المعهود (كتاب)، ولكن نسخة المؤلف بلفظ (باب)، فالتزمنا بها. (المراجع).

- [٤٠٠] مسألة: لو تمَّ انفصال النتاج مع تمام الحول لم يكن حول أصله حوله عند (حج). خلافاً لهما.
- [•] مسألة: لو رعت الغنم في مملوك؛ فإن قلَّت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة نمائها؟ فهي سائمة، وإلَّا فمعلوفة عند (حج). وقالا: إنها لو رعت ما اشتراه أو المباح في محله؟ فسائمة، وإن جزَّه فمعلوفة.
- [٢٠٠] مسألة: لو رعاها من حشيش الحرم أوراقاً، وقدمه لها؟ فهي سائمة عند (م ر). وقال (حج) كالشيخ: إن كان في تقديمه لها مؤنة لا تعد تافهة عرفاً في مقابلة بقائها أو نمائها فهي معلوفة. ووافقه (خط) في «شرح التنبيه».
- [۷۰۰] مسألة: نصاب الحب والتمر: خمسة أوسق. قدرها بالكيل المصري عند (حج) كالشيخ: ستة أرداب إلاَّ سدس أردب. وعندهما: ستة وربع.
- [٠٠٨] مسألة: ما ادخر في قشره كالأرز والعَلَس فنصابه عشرة أوسق وفاقاً. ولا أثر للقشرة الحمراء اللاصقة بالأرز عند (م ر)، خلافاً لـ (حج).
- [•] مسألة: يعتبر عشرة أوسق تحديداً في زكاة نحو الأرز، سواء كان خالصها خمسة أوسق أو أقل أو أكثر عند (حج). وقالا كالشيخ: لوكان خالصها أقل منها فلا زكاة فيها، أو خالص ما دونها خمسة أوسق فهو نصاب.

- [٠١٠] مسألة: يضم ثمر العام بعضه إلى بعض، والعبرة في اتحاد العام بوقوع قطع الثمرين فيه عند (حج). وبوقوع الإطلاعين فيه عندهما.
- [۱۱] مسألة: لو قبض الساعي من الرطب ما يجف، لم يصح قبضه. لكن لو بقي عنده حتى جف وساوى قدر الزكاة؟ أجزأ، كما يميل إليه صنيع (حج). واعتمدا عدم إجزائه مطلقاً.
- [۱۲] مسألة: لو خرص الزكوي، حرم تصرف المالك بنحو البيع في شيء منه قبل التضمين عند (حج). ويجوز فيما عدا قدر الزكاة عندهما.
- [۱۳] مسألة: لو أتلف الشمر الذي يجف قبل الخرص والتخمين والقبول؟ لزمه قيمة عشر الرطب عند (حج)، ومثل عشره عندهما.
- [**١٤]** مسألة: يحرم على غير الإمام ضرب الدراهم أو الدينار المغشوش كما يفيده صنيع «التحفة»، وصرَّح به في «الزواجر». ويكره على ما يفيده صنيعهما.
- [1] مسألة: يحرم على الرجل لبس خاتمين من فضة عند (حج). وقالا: يجوز تعدده اتخاذاً وليساً، ما لم يؤد إلى إسراف.
- [۱۲] مسألة: لو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة _ بأن جعلتها في قلادتها _ لم يحرم عند (حج). وقالا: زكَّتها بناء على حرمتها وهو المعتمد.

- [۱۷] مسألة: لو أسرفت في حليها ولم تبالغ؟ لم يحرم، لكن يكره، فتجب فيه الزكاة، قاله (خط). وقال (م ر): يحرم السرف فيها مطلقاً. و (حج): يحرم السرف الظاهر.
- [۱۸ •] مسألة: يحرم تمويه المصحف بذهب أو فضة لرجل أو امرأة عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أن الأوجه عدم الحرمة.
- [19] مسألة: لو نوى القُنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه؟ لم يؤثر، على الأوجه عند (حج). وقالا: الأقرب أن يؤثر، ويرجع في التعيين إليه.
- [٢] مسألة: لو نوى القُنية لاستعمال المحرّم كلبس الحرير؟ فلا أثر لها كما رجحه (حج). وقالا: الراجح أنها تؤثر.
- [۷۲۱] مسألة: لو قدم العَرَض آخر الحول بمائتين، وباعه بثلاثمائة؟ لم يزكّ الزائد مع الأصل في ذلك الحول عند (حج) كالشيخ. وقالا: الأوجه وجوب زكاته معه.

باب زكاة الفطر

- [**٥٢٢]** مسألة: تجب على المبعض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه عند (حج). وتحسب بِقِسْطِه من الحريَّة عند (سم) و (خط).
- [٢٣] مسألة: يمنع الدين المؤجل زكاة الفطر عند (حج) كالشيخ. ولا يمنعها عندهما.

[**٥٢٤**] مسألة: لو انقطع خبر القنّ مدَّة يحكم بعدها بموته؟ لم تجب فطرته وفاقاً. ومضي تلك المدة كافٍ في ذلك عند (حج). ولا بد فيه من الحكم بموته عند (م ر).

[٥٢٥] مسألة: يجب على الولي إخراج الزكاة من مال الصبي إن اعتقد وجوبه عاميًّا أو غيره عند (حج). وقالا: لو كان الولي عاميًّا ولم يُلزمه حاكم يراها بإخراجها، فالأوجه أنه يحتاط بتأخيرها لكماله.

[۲۲] مسألة: لو كان له دين حال تيسر أخذه؟ وجبت تزكيته، وإن لم يقبضه لقدرته على أخذه. وليس من القدرة ما لو تيسر له الظفر بقدره بلا ضرر عند (خط). وقالا: إنه من القدرة.

[۷۲۰] مسألة: لو حُجر على شخص لدين، وعين الحاكم لكلّ غريم عيناً من ماله ومكّنه من أخذها، ولم يتفق الأخذ حتى حال الحول؟ فإن أخذوه بعد الحول فلا زكاة عليه، وإن تركوه له وجبت عليه عند (خط) كالشيخ. وقالا: بعدم وجوبه وإن لم يأخذوه.

[٢٨] مسألة: لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة؟ قدمت الزكاة على الدين إن لم يكن زكاة الفطر عند (حج) والشيخ. وقالا: تقدم عليه ولو كانت إياها.

[**٥٢٩**] مسألة: لو نوى الزكاة مع إفراز قدرها، لم يتعين لها إلاَّ بقبض المستحق لها بإذن المالك عند (حج). وقال (م ر)

كوالده: لا يحتاج إلى إذنه، فلو أخذها المستحق لنفسه، ثم علم المالك بذلك أجزأه.

[• ٣٠] مسألة: لو أخذ السلطان زكاة الممتنع من أدائها؟ كفت نيته عند الأخذ عن نية الممتنع عند (حج). وقالا: تكفي نيَّته عند الأخذ أو التفرقة.

[۳۱] مسألة: لو أخذ الإمام أو نائبه المكْس، ونوى المعطي به الزكاة؟ لم يبرأ به عن الزكاة عند (حج). والمتجه عند (م ر) أن لو دفع المكس مثلاً بنيته الزكاة أجزأه، حيث كان الآخذ لها مستحقاً لها.

[٣٢] مسألة: لو عجل المالك زكاة عامين أجزأ منه ما يخصّ الأول، سواء ميز حصة كل عام أم لا، قاله (م ر). وقالا كالشيخ: أجزأه ما يخصّ الأول إذا مَيَّز حصَّة كل عام.

[**٥٣٣**] مسألة: لو عجل الزكاة فكان المال وقت الوجوب ببلد غير بلد القابض؟ لم يجزىء المدفوع عن الزكاة عند (حج). ويجزىء عنها عندهما. ويجري هذا الخلاف في زكاة القاصر.

[**٥٣٤**] مسألة: لو شك في حياة قابض الزكاة المعجل أو احتياجه وقت الوجوب؟ لم يجزىء عند (حج). خلافاً لهما.

* * *

رَفَحُ مجى (ارْرَجَي (الْمَجَرَّدِي (سَلَيْرَ) (الإِرْدُوكِ www.moswarat.com

باب(١) الصيام

[٥٣٥] مسألة: يجوز للمنجم _ وهو من يعتمد النجم _ ، والحاسب _ وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره _ العمل بعلمهما في صيام رمضان، ولكن لا يجزئهما عنه عند (حج). وقال (خط): يجوز لهما ذلك ويجزى ، وقال (م ر): يجب عليهما العمل بعلمهما في ذلك وفي الفطر آخر الشهر . . والمعتمد الإجزاء عن رمضان . وأما تقليدهما فممتنع عند (حج) . خلافاً لـ (م ر) ، حيث قال : يجب الصوم على من أخبراه إذا ظن صدقهما .

[٣٣٦] مسألة: الحساب: إن اتفق أهله على أن مقدماته قطعية، وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر؟ ردَّت الشهادة برؤية الهلال المخالفة له عند (حج). وقالا: تثبت رؤية هلال رمضان بعدل؛ وإن دلَّ الحساب على عدم إمكان رؤيته.

[۷۳۷] مسألة: لا تكفي الشهادة بأن غداً من رمضان، بل لا بدَّ من لفظ يفيد الرؤية عند (حج). ويكفي عند (م ر) وإن لم توجد ريبةٌ في شهادته كاحتمال كونه يرى الوجوب بدون الرؤية.

⁽١) المعهود (كتاب)، ولكن التزمنا بلفظ نسخة المؤلف (باب). (المراجع).

- [٥٣٨] مسألة: لو صام بإخبار نحو فاسقِ اعتقد صدقه، ثم لم ير الهلال بعد الثلاثين؟ لم يفطر عند (حج). ويفطر على ما يفيده كلام (م ر).
- [**٥٣٩**] مسألة: لا يمكن اختلاف المطالع في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً كما أقره (خط). وقال (م ر) به، وبأنها تحديدية على الأوجه. وقضية صنيع «التحفة»: عدم ارتضاء (حج) به. وقدره ثلاثة أيام كما قاله (ع ش).
- [٠٤٠] مسألة: لو اختلفت المطالع؟ لزم من رؤية القمر بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي، حيث اتحدت الجهة والعرض كما قاله السبكي، وهو ظاهر. ولذا أقره (خط) و (م ر)، خلافاً لـ (حج).
- [٥٤١] مسألة: لو شك في النيَّة أو التبييت، فذكره بعد المغرب كما قاله (حج)، أو قبل قضاء ذلك اليوم كما قالا، لم يضر (١٠).
- [٧٤٠] مسألة: لو كان عليه قضاء ونذر وكفارة، فأدى اثنين وشك في الثالث؟ لم يلزمه الكل، ويكفيه نية الصوم الواجب على عمومه عند (م ر). ولزمه الكل عندهما.

⁽۱) جاء في التحفة (۳/ ۳۸۸): «ولو شك نهاراً في النية، أو التبييت، فإن ذكر بعد مضي أكثره صح . . . وكذا لو تذكر بعد الغروب فيما يظهر » . وجاء في حاشية الشرواني (٣/ ٣٨٨): «قوله: (نهاراً . . .) خرج ما لو شك بعد الغروب؛ فإنه لا يؤثر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي »، وقوله: «وهو ضعيف»: خلافاً للنهاية والمغني، وعبارتهما: ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ، ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرعي صح أيضاً ، لأن نية الخروج لا تؤثر ، فكيف يؤثر الشك في النية . . » . (المراجع) .

- [**28**] مسألة: لو وصل جوفه غبار؟ فإن كان نجساً أفطر مطلَقاً أو طاهراً ولم يتعمده لم يفطر، وإن كثر. وإن تعمّده بأن فتح فاه حتى دخل؟ لم يفطر إن قل، ويفطر إن كثر، كما قاله (حج). وقالا: المعتمد أن لا يفطر مطلقاً، ويعفى عنه وإن كثر، وتعمّد أي وكان نجساً كما نقل عن (م ر).
- [٤٤٤] مسألة: يحرم تكرير نحو الفكر والنظر بشهوة للصائم إن أنزل عند (حج). وقالا: يحرم وإن لم ينزل.
- [**٥٤٥**] مسألة: لو نظر بشهوة فأنزل، وعلم من عادته ذلك؟ أفطر، كما اعتمده (م ر). خلافاً لـ (حج).
- [**٤٦] مسألة**: يحصل سنّة تعجيل الفطر بالجماع عند (م ر). خلافاً لما قاله (حج) في «الإيعاب».
- [٧٤٧] مسألة: لو وجد التمر فأفطر على الماء؟ حصل له سنَّة التعجيل عند (حج)؛ لأن تقديم التمر شرط لكمال السنَّة لا لأصلها. خلافاً لهما.
- [**٤٨**] **مسألة**: يسن السحور مطلقاً عند (حج)، وإذا رجى به منفعة عند (م ر).
- [**٩٤٥**] مسألة: لا يزول الوصال بين صومين بجماع ونحوه مما يضعّف عند (حج)، واعتمدا زواله به.
- [•] مسألة: متى خاف الصائم مبيح تيمم لزمه الفطر عند (حج). ويباح له الفطر عندهما كالشيخ. وإن خاف الهلاك وجب الفطر و فاقاً.

- [**١ ٥٥**] مسألة: لو كان مديماً على السفر بحيث لا يرجو زمناً يقضي فيه الصوم؟ لم يجز له الفطر عند (م ر). وجاز له عندهما.
- [**٥٥٢**] مسألة: لو نذر صوم شهر معين كرجب، أو قال: «لله عليَّ صوم شهر أصومه من الآن»، لم يجز الفطر بعذر سفر عند (خط). وقالا: الأوجه جوازه.
- [**٥٥٣**] مسألة: من مات وعليه صوم، ولم يصم عنه الولي، ولم يطعم، أو امتنع الولي من الإذن أو لم يتأهل لنحو صِبىً أذن الحاكم للأجنبي في الصوم عنه عند (م ر) خلافاً لهما.
- [**300**] مسألة: ولو كانت له تركة؟ تعين الإطعام عند (حج). وقال (م ر): للحاكم أن يستأجر من التركة، على ما نقله (سم).
- [•] مسألة: لو أفطر للكبر وكان فقيراً؟ سقطت عنه الفدية كالفطرة عند (حج). وتستقر في ذمته عندهما كالشيخ، فتجب عليه إذا أيسر بعد وقت الوجوب.
- [٢٥٥] مسألة: لو خافت المُرضعة المستأجرة أو المتطوعة؛ جاز لها الفطر مع القضاء، والفدية مطلقاً عند (حج). وإذا لم توجد مرضعة مفطرة، أو صائمة لا يضرها الإرضاع عند (خط) كالشبخ(١).

⁽۱) عند الخطيب، والشيخ زكريا إنما تجب الفدية عليهما إذا لم تتعين المرضعة لإرضاعه، وحينئذٍ لا تجب الفدية على المرضعة المستأجرة، أو المتطوعة. جاء في حاشية الشرواني على التحفة (٣/ ٤٤٠): «قوله: (وإن لم تتعين...): خلافاً =

وقضية كلام (م ر) موافقته للشيخ: في المتطوعة لا في المستأجرة.

[۷**٥٠] مسألة**: لو كانت المرضعة والحاملة مسافرتين أو مريضتين وأفطرتا لأجل الرضيع والحمل؛ لم تلزمهما الفدية عند (خط). وتلزمهما عندهما.

[**٥٥٨**] مسألة: مَن تعدى بفطر رمضان وأخَّر قضاءه حتى دخل رمضان آخر لعذر سفر؛ وجب عليه الفدية عند (خط). ولم تجب عند (م ر). وصنيع (حج): يميل إلى ترجيح الأول.

[**٩٥٥**] مسألة: إذا نسي القضاء أو جهله حتى دخل رمضان آخر؟ لم تجب عليه عند (خط). ويميل عليه عند (خط). ويميل إلى موافقته صنيع (م ر).

[٠٦٠] مسألة: لو أولج في دبر صائم وهو نائم مثلاً، ثم استيقظ وأدام؟ لزمته الكفارة عند (حج)، خلافاً لهما وللشيخ، ووافقهم في غير «التحفة».

للمغني، وظاهره كما قال شيخنا: أن محل ما ذكر _ أي جواز الفطر مع القضاء، والفدية على المستأجرة والمتطوعة _ إذا لم يوجد مرضعة مفطرة، أو صائمة لا يضرها الإرضاع. وعبارة النهاية: وما بحثه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة... إلخ، محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنّها احتياجها إلى الإفطار قبل الإجارة...». (المراجع).

باب صوم التطوع

ورد في الحديث الصحيح أن "صوم عرفة يكفر السنّة التي هو فيها والتي بعدها"، والمكفر عند (حج) هو الصغائر الواقعة فيهما إن كانت، وإلاَّ رفعت درجته. وكلامهما يميل إلى أنه يعم الكبائر. وهذا الخلاف جار في كل ما ورد أنه يكفر الذنوب ولم يصرح فيه بتكفير الكبائر، والصغائر.

[**٥٦٢**] مسألة: أفضل الصيام صيام داود عليه السلام: يصوم يوماً ويفطر يوماً، ومن فعله فوافق فطره يوماً يسنّ صومه كالاثنين. فصومه له أفضل كما رجحه (حج). وقضية كلامهما: أن فطره فيه أفضل.

[**٥٦٣**] مسألة: لو اعتاد صوم الاثنين والخميس مثلاً، وفاته، لم يسن قضاءه على ما اعتمده (خط). ويسن كما رجحاه.

[378] مسألة: من أفطر رمضان تعديًا؛ حرم عليه صوم الستَّة من شوال عند (م ر)، ويوافقه صنيع (حج). خلافاً لـ (خط).

باب الاعتكاف

[**٥٦٥**] مسألة: يصح اعتكاف من به قروح تلوِّث المسجد، وإن لم يكن حفظ المسجد من ذلك عند (حج). وقالا بعدم صحته.

[77] مسألة: لو أخرج إحدى رجليه من المسجد واعتمد عليهما؟ ضر بالاعتكاف كما رجَّحه (حج) كالشيخ. وقالا: بأنه لا يضر.

[**٥٦٧]** مسألة: لو عاد المعتكف مريضاً في طريقه؟ لم يضر، ما لم يطل وقوفه، أو يعدل عن طريقه. وضبط (حج) الطول بما زاد على أقل مجزىء من صلاة الجنازة، وضبطاه كالشيخ بما زاد على صلاتها. وظاهره وإن لم يقتصر فيها على أقل مجزىء.

[٥٦٨] مسألة: لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع، فاعتكف فيه؟ لم يصح عند (خط). وقالا بصحته.

[**79]** مسألة: كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادةً، كأكل وغسل جنابة وأذانِ مؤذنِ راتب؛ يقضي وقت الخروج له مَنْ نذرَ اعتكاف متتابع إلاَّ وقت قضاء الحاجة كما يدل عليه كلامه (حج). وقالا: بعدم قضائه فيها.

[۷۷۰] مسألة: عيادة المريض للمعتكف ونحوها أفضل، مطلقاً ــ من إدامة الاعتكاف عند (م ر). ويشرط كونه نحو جارٍ وصديقٍ وذو رحم عند (خط). وإليه يميل صنيع (حج).

[٧١] مسألة: قال (حج): الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف ألف ألف ألف ألف (ثلاثاً) من غير المسجدين (١٠).

⁽۱) ورد في فضل المساجد الثلاثة عدة أحاديث، منها: حديث متفق عليه بلفظ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٦٣).

ومنها: ما رواه أحمد، وابن ماجه عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في سواه إلاَّ المسجد الحرام =

وعن (م ر) أنها بمائة ألف صلاة (مرة واحدة).

[**٥٧٢**] مسألة: للمعتكف الوضوء خارج المسجد إن لم يكن مندوباً عند (حج). وقال (م ر): ولو مندوباً.

* * *

= أفضل من مئة ألف صلاة فيما سواه»، قال البويصري في الزوائد (١/ ٨٧): «هذا إسناد صحيح»، ثم قال: «وهذا إسناد صحيح»، ثم قال: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

والذي نريد قوله هنا: إن ابن حجر قد فهم من الحديث أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل بمئة ألف من الصلاة في مسجد النبي على وبالتالي يكون أفضل بمائة ألف ألف ألف صلاة فيما سواه وسوى المسجد الأقصى، فيضرب ١٠٠,٠٠٠ في المن المديد.

ويراجع: تحفة المحتاج (٣/ ٢٦٤). (المراجع).

رَفْعُ مجب لارَجَمِيُ (الْخِثَرِيُّ لاَسْكُمُ لاَنْزِرُ لاِنْوْدِي www.moswarat.com

باب(١) الحجّ

[٥٧٣] مسألة: الحج أفضل العبادات عند (حج). وقالا: الراجح أن الصلاة أفضل منه.

[**٥٧٤] مسألة**: إحياء الكعبة بالحج والعمرة كل سنة فرض كفاية، ولا يسقط عن المكلفين بفعل غيرهم كالصبيان والمجانين عند (م ر). خلافاً لهما.

[٥٧٥] مسألة: يكفر الحجُّ كل ذنب إلاَّ التبعات، أي حقوق الآدميين، عند (حج). وقال (م ر): حتى التبعات إذا مات في الحج أو بعده، وقبل تمكنه من أدائها. واعتمده الزيادي وغيره.

[٧٦] مسألة: لو بلغ الصبي بعد وقوف عرفة، وعاد وأدركه قبل فجر النحر؛ أجزأه عن حجة الإسلام وفاقاً. وليس الطواف والعمرة كالوقوف في الحج في ذلك عند (حج). وقالا: إنه مثله.

⁽١) المعهود (كتاب)، ولكن التزمنا بلفظ نسخة المؤلف (باب). (المراجع).

[۷۷۷] مسألة: لو تقدم الطواف والحلق معاً على كمال الصبي، وأعادهما بعد البلوغ؟ أجزأ حجه عن حجة الإسلام عند (حج). وقضية كلامهما: عدم إجزائه عنها.

[٥٧٨] مسألة: يشترط في المجنون إفاقته في الأركان كلها، حتى عند الإحرام، وإلَّا لم يقع حجه عن حجة الإسلام عند (حج). وقالا كالشيخ: إفاقة المجنون حكمها حكم بلوغ الصبي وعتق العبد.

[٩٧٩] مسألة: من شروط استطاعة الحج: مباشرة مؤنة الإياب. وقيل: ان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة. ولم تشترط. قال (حج): محل الخلاف: من له وطن ونوى الرجوع إليه، أو لم ينو شيئاً، وإلا فإن كان له بالحجاز ما يُقيتُهُ؟ لم تعتبر مؤنة إيابه قطعاً. وقالا: محله عند عدم سكن له ببلده، ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته، وإلا اشترطت مؤنة الإياب جزماً.

[٠٨٠] مسألة: من شروط الاستطاعة: وجود الراحلة، وإن لم يلقِ به ركوبها عند (حج). ويشرط كونها صالحة لمثله عندهما.

[٥٨٢، ٥٨١] مسألتان:

لو لحقه بالراحلة مشقة شديدة، وهي: ما يحصل به ضرر لا يحتمل عادة عند (مر)، وما يبيح التيمم عند (مر)، واشترط وجود تحمل.

ويشترط شريك يجلس في الشق الآخر عند (خط). وقال

(حج): الأوجه أنه متى سهلت معادلته _ بما يحتاج لاستصحابه أو يردده معه _ تعينت هي أو الشريك، ووافقه (مر).

[۸۳] مسألة: للحاكم إجبار المسافر للحج بترك مؤن نحو الزوجة مدة السفر أو طلاقها عند (حج). وقال (م ر): لو ترك لها نفقة يوم الخروج جاز سفره.

[۱۵۸] مسألة: السرية ليست كالعبد، فلا يكلف بيعها إن احتاج لها لنحو خوف عنت عند (حج). وقالا: الأمة ولو للاستمتاع كالعبد.

[٥٨٥] مسألة: [من] شروط وجوب الحج: أمن الطريق، ولو كان الخوف في حقه وحده قضى الحج من تركته عند (خط). وقالا: بعدم قضائه من تركته.

[٥٨٦] مسألة: لو خاف على ماله وإن قل رَصَدياً، ولا طريق سواه؟ لم يجب الحج وفاقاً. ولو بذل أجنبي للرصدي مالاً وجب الحج عند (حج)، ووافقه ابن زياد. وقالا بعدم وجوبه للمنة.

[۷۸۷] مسألة: لو ركب البحر في سفر الحج وأحرم، فغلب الهلاك أو تساويا؟ فحكمه حكم الحصر عند (خط) كالشيخ، خلافاً لـ (م ر).

[۸۸۰، ۹۸۰] مسألتان:

يشترط في وجوب الحج على المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم بصير عند (خط). وقالا: ولو أعمى له حذق يمنع الريبة.

ويكتفى في الوجوب عليها بامرأتين أُخريين تكون معهما، لا بواحدة عند (حج). وبواحدة أيضاً عندهما.

[• • •] مسألة: من استطاع ثم افتقر؟ لزمه الكسب للحج، وكذا السؤال عند (خط). واعتمدا أنه لا يجب سؤال الصدقة ونحوها لذلك.

[**٩١] مسألة**: لو قال لمعضوب أصله أو فرعه: استأجر من يحج عنك، وأنا أدفع عنك؟ لزمه الاستئجار عند (حج). خلافاً لهما.

[**٩٢**] مسألة: لو قال: ألزمت ذمتك لتحج عني بنفسك. صح. وتكون إجارة عين عند (خط). ونقل عن (حج) موافقته. وقال (م ر): المعتمد بطلانها.

[990] مسألة: لو لم يجد الماء والزاد إلاَّ بزيادة عن ثمن مثله عادة زماناً أو مكاناً؟ لم يجب الحج، وإن قلَّت الزيادة عند (حج). وقالا: يغتفر الزيادة اليسيرة.

باب المواقيت

[**٩٤**] مسألة: لو أحرم بالحج في ليلة النحر ؛ صح إن علم أنه يدرك عرفة قبل الفجر عند (م ر). وقالا: يصح وإن علم أنه لا يدركها.

[**٥٩٥] مسألة**: الميقات المكاني للحج في حق من بمكة: نفسُ مكة، لا خارجها، ولو محاذيها عند (حج). وقالا كالشيخ: لو أحرم من محاذاتها فلا إساءة ولا دم.

[٩٩٦] مسألة: لو بلغ ميقاتاً مريداً للحج ولو في العام القابل مثلاً عند (حج)، وفي عامه فقط عندهما كالشيخ: لم تجز مجاورته إلى جهة الحرم بغير إحرام، ما لم ينو العود إلى الميقات.

[۷۹۰] مسألة: الجائي من اليمن في البحر، له أن يؤخر إحرامه من محاذاة يلملم إلى جدَّة عند (حج)؛ لأن مسافتها إلى مكة كمسافة يلملم. ووافقه ابن زياد، وتبعهما كثيرون. لكن اعترض بأنها أقرب من يلملم بنحو الربع؛ ولذا قال تلميذ (حج) عبد الرؤوف الزمزمي: إن ما ذكره الشيخ مبني على عدم معرفته المسافة، ولو أخبر به لما أفتى مذلك.

[۹۹۸] مسألة: يجزي للإحرام العود مثل مسافة الميقات من ميقات آخر عند (خط). وقالا: يجزىء، وإن لم يكن ميقاتاً.

باب الإحرام

[**990**] مسألة: لو أحرم مطلقاً من أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من النُسكَينِ، وإن ضاق وقت الحج أو فات على الأوجه عند (حج). وقالا: إن فات وقت الحج صرفه بالنية للعمرة.

[٦٠٠] مسألة: لو طاف من أحرم مطلقاً قبل صرفه بالنية؟ وقع طوافه عن القدوم. ولو سعى بعد الطواف والصرف؟ أجزأ، كما يقتضيه صنيع (حج). وقالا: الأوجه عدم الإجزاء.

[7·۱] مسألة: لو فاته الغسل لدخول مكة؟ ندب قضاؤه بعد الدخول وفاقاً. ويندب قضاء بقية الأغسال عند (مر). خلافاً لـ (خط). ووافقه (حج) في شرح الإرشاد.

[٦٠٢] مسألة: يسن الغسل لوقوف عرفة، والأفضل عند (حج) كونه بعد الزوال. وعندهما كونه قبله.

[٦٠٣] مسألة: يكره لمريد الإحرام تطيب الثوب له عند (حج). وقالا: المعتمد أنه مباحٌ.

[۲۰۵، ۲۰۶] مسألتان:

يكره للمحرم لبس المصبوغ بعد النسج عند (خط). وقالا: يكره المصبوغ ولو قبل النسج، سواء في ذلك المصبوغ كله أو بعضه، وإن قل عند (م ر). وقال (حج): لو لم يكن للبعض وَقعٌ لم يكره.

- [٦٠٦] مسألة: ظاهر صنيع (حج) اعتماد أنه لا يسن للإِمام أن يخطب يوم السابع محرماً. وقالا: المعتمد أنه يسن.
- [٦٠٧] مسألة: جعل الملبّي أصبعيه في أذنيه ليس بسنة عند (حج)، وسنة عندهما.

باب واجبات الطواف وسننه

- [٦٠٨] مسألة: غسل المطاف من البدع كما رجحه (حج). وقال (م ر): المتجه أن غسله من النجس المعفو عنه مستحب.
- [**٦٠٩**] مسألة: فاقد الطهورين لا طواف له، ومُتيَمِّمٌ ـ عليه الإعادة ـ له الطواف بأنواعه، لكن عليه قضاء طواف الركن. وذو نجس لا يعفى عنه كمتيمّم عليه الإعادة عند (حج)، وكفاقد الطهورين عند (م ر).
- [71٠] مسألة: من شروط الطواف: أن يجعل البيت عن يساره، ويمر إلى ناحية الحِجر _ بالكسر _ ، ومع وجود هذين لا أثر لكونه منكوساً عند (حج). ويميل إليه صنيع (م ر)، خلافاً لـ (خط).
- [711] مسألة: يجوز الانفتالُ بعد مفارقة جميع الحجر على ما اعتمده (م ر). ويميل إليه صنيع (خط) كالشيخ. وقال (حج): إذا جاوزه ينفتل جاعلاً يساره محاذياً لجزء من الحجر بشقه الأسر.

- [71۲] مسألة: يشترط في الطواف خروج بدنه من جميع البيت والشاذروان وكذا ملبوسه في هواء الشاذروان عند (حج). وقالا: لا يضر دخول ثوبه في هوائه.
- [71٣] مسألة: غرض النسك أو الطواف مجوّز لإِدخال البهيمة المسجد وإن لم يأمن تلويثه عند (حج). وقالا: يحرم إدخالها فيه إن لم يؤمن ذلك.
- [**٦١٤] مسألة**: لا يسن رفع يديه ومنكبيه أول الطواف عند (حج)، خلافاً لهما.
- [710] مسألة: الجماعة بغير المسجد الحرام أولى من الانفراد به عند (حج). وقالا: الصلاة بالجماعة في البيت أولى من الانفراد في المسجد غير المساجد الثلاث.
- [717] مسألة: الخلاف _ وقد مر ذكر هذا الخلاف _ في وجوب ركعتي الطواف جارٍ في الطواف الفرض والنفل عند (حج). وقالا: إذا كان الطواف نفلًا سنة قطعاً.
- [٦١٧] مسألة: فوات الراتبة عذر في ترك الموالاة في الطواف عند (حج)، خلافاً لظاهر صنيعهما.
- [٦١٨] مسألة: قضية كلام (حج): أن الوقوف أفضل من الطواف مطلقاً. وقضية كلام (خط) عكسه. وقال (م ر): الطواف أفضل من حيث كونه ركناً للحج؛ لفواته به.

[719] مسألة: لو حمل مُحرم لم يطف عن نفسه محرماً وطاف به؛ فإن قصده للمحمول فله وإلا فللحامل فقط. أما السعي فهو كالطواف في ذلك التفصيل عند (حج)، وكالوقوف عند (خط). ووافق (م ر) الأول في محل من «النهاية» والثاني في آخر فيها.

باب السعى

[٦٢٠] مسألة: الصفا أفضل من المروة عند (حج)، خلافاً لهما وللشيخ.

[**٦٢١] مسألة**: قال: درج الصفا المشاهد الآن ليس شيء منها بمحدث. وقالا كالشيخ: إن بعض درج الصفا محدثة فليحتط الساعي بالرقي حتى يتيقن وصوله للدرج القديم.

[٦٢٢] مسألة: الأفضل تأخير السعي عن طواف الإِفاضة عند (م ر). وقالا: الأفضل هو السعي بعد طواف القدوم.

[7۲۳] مسألة: من سعى بعد طواف قدوم كره له إعادته عند (حج)، ووافقه (م ر). وقال (خط): إنها خلاف الأولى.

[378] مسألة: لا يسن للفارق طوافان وسعيان عند (حج). وقالا: بندبهما له.

[**٦٢٥**] مسألة: لا يسن للمرأة الخنثى أن ترقى على الصفا والمروة ولو في خلوة عند (حج)، ووافقه (خط). وقال (م ر): إن خلا المحل عن غير المحارم سن لهما.

باب الوقوف بعرفة

[**٦٢٦**] مسألة: لو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب للإمام أن يفعل كفعل إمام مكة عند (م ر)، خلافاً لـ (حج).

[٦٢٧] مسألة: لو كان المحرم مغمى عليه في جميع وقت الوقوف لم يجزئه لا فرضاً ولا نفلاً عند (م ر). وقالا: إذا يئس من إفاقته فهو والمجنون سواء، أي فيقع له نفلاً.

[۲۲۸، ۲۲۹] مسألتان:

لو وقفوا اليوم العاشر غلطاً؟ أجزأهم، إلا أن يقفوا على خلاف العادة. وأما ليلة الحادي عشر فليس كالعاشر عند (خط) كالشيخ، ومثل العاشر عندهما. وإذا وقفوا العاشر غلطاً فالحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق عند (حج)، وفاقاً لـ (م ر) ووالده، وخلافاً لـ (خط) والشيخ.

[٦٣٠] مسألة: يكبر عند الرمي مع كل حصاة تكبيرة واحدة عند (حج)، وثلاث تكبيرات عندهما كالشيخ. ووافقهم (حج) في بعض كتبه.

[٦٣١] مسألة: لو رمى اليوم الثاني وغربت الشمس وهو في شغل الارتحال؛ فليس له النفر عند (م ر). وقالا: له ذلك، وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها.

[٦٣٢] مسألة: الجمرة اسم للمرمى حول الشاخص، فلو قصد الرمي إلى الشاخص المنصوب أجزأه عند (م ر)، لأن العامة

لا يقصدون بذلك إلا فعل الواجب. وقالا: المعتمد عدم إجزائه، لكن قال (حج): لو رمى إليه بقصد الوقوع في المرمى وقد عمله فوقع فيه اتجه الإجزاء.

[٦٣٣] مسألة: يلزم على الأجير للحج إذا أراد الخروج من مكة طواف الوداع عند (حج)، لأنه من توابع المناسك، خلافاً لظاهر كلامهما في «المغني» و «النهاية».

[378] مسألة: لا تجب النية في طواف الوداع حيث وقع إثر نسكه عند (حج). وقالا: تشترط فيها النية، سواء وقع إثر النسك أو لا.

باب محرمات الإحرام

[٦٣٥] مسألة: لا يضر للمحرم وضع يده أو يد غيره على رأسه إن لم يقصد الستر عند (حج). وكذا إن قصده عند (م ر)، ووافقه (حج) في «الحاشية».

[٦٣٦] مسألة: ما ظهر منه عقِبُ رِجْلِ الذكر ورؤوس الأصابع يحل مطلقاً (١)، وما ستر أحدهما فقط لا يحل، إلا مع فقد النعلين كما اعتمده (حج) في «تحفته» و «إيعابه». وكلامه في غيرهما _كلام غيره _ يفيد أنه عند فقد النعلين إنما

⁽۱) المقصود به هنا أن الذي يجوز لبسه في الرَّجْل ــ بكسر الراء ــ هو ما ظهر منه العقب ورؤوس الأصابع، كالمداس والنعل.

يراجع: حاشية الشرواني على التحفة (٤/ ١٦٣). (المراجع).

يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما تحتهما، وإن استتر رؤوس الأصابع والعقب كما في الكردي. وقال: هو في «الإمداد» و (م ر) في «النهاية»، ووافقهما (خط): الأوجه عدم جوازه إلا لحاجة؛ كخشية تنجس رجله أو نحو برد أو حرّ، أو كون الحفا غير لائق به.

[٦٣٧] مسألة: يجب على المرأة ولو أمة أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر رأسها إلاّ به، كما قاله (حج)، خلافاً لهما في الأمة.

[٦٣٨] مسألة: ليس للخنثى ستر وجهه بمخيط ولا بغيره مع رأسه في إحرام واحد أو لا كما هو إحرام واحد أو لا كما هو ظاهر كلامهما. ووافقهما (حج) في «شرح العباب».

[٦٣٩] مسألة: يحرم على المحرم تدهين شعر اللحية، وألحق بشعرها شعر الوجه مطلقاً عند (م ر)، وإلاَّ شعر الخد والجبهة عند (حج). واستظهر (خط) أن الحاجب والهدب وما على الجبهة والخدّ غير ملحق به.

[**٦٤٠**] مسألة: يجب في إزالة شعرة: مدَّ طعام، وشعرتين: مدان، اختار دمًّ أم لا عند (م ر). وقالا: هذَا إن اختار الدم، فإن اختار الصوم فيوم في الشعرة ويومان في الاثنتين.

[٦٤١] مسألة: تجب بالجماع المفسد بدنة ، فإن عجز فبقرة ، فإن عجز فبقرة ، فإن عجز فسبع شياه ، فطعام يجزى و فطرة بقيمة البدنة بسعر مكة حالة الأداء ، كما رجحه (حج) . وفي غالب الأحوال كما رجحه (مر) .

[727] مسألة: من تلزمه الفدية هو الرجل خاصة إن كان زوجاً محرماً مطلقاً، وإلا فعليها حيث لم يكرهها عند (حج). وقالا: لا فدية على المرأة مطلقاً.

[72٣] مسألة: لو أرسل مُحرم كلباً على صيد، أو حَلّ رباطه، أو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتله؟ فإن كان معلّماً ضمن، وإلاً لم يضمن عند (خط). وقال (حج): يضمن ولو لغير معلّم، ويوافقه ظاهر صنيع (م ر).

[**٦٤٤] مسألة**: لو ذبح المحرم ومن بالحرم صيدَ الحرم؟ فإن لم يضطر إليه صار ميتة، عليه وعلى غيره، وإلَّا حلَّ له ولغيره كما قاله (حج). وقضية كلامهما: أنه يحرم أكله عليه وعلى غيره مطلقاً.

[720] مسألة: يلزم في قلع أو قطع شجرةٍ كبيرةٍ عرفاً في الحرم بقرة، وإن لم تجزىء الأضحية، كتبيح عند (خط). وقالا: يشترط إجزاءها في الأضحية.

[7٤٦] مسألة: في الشجرة الصغيرة شاة تجزى، في الأضحية وفاقاً، ولا فرق في ذلك بين كونها سُبُع الكبيرة أو أعظم منه عند (حج)(١). وقالا: لو جاوزت سبع الكبيرة

⁽۱) أي تجب عند (حج) شاة إذا قام المحرم بقطع شجرة صغيرة، وهي التي تقرب من سُبُع الكبيرة، وكذلك تجب الشاة في الشجرة التي جاوزت سبع الكبيرة، ولكنها لم تصل إلى الكبيرة. وذهب آخرون منهم الرملي والخطيب إلى أن الشاة هنا يجب أن تكون أكبر. وردَّ عليهم ابن حجر في التحفة (٤/ ١٩٢) بقوله: «وفيه نظر ظاهر، =

وجب فيها شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة.

[٦٤٧] مسألة: لو قطع أو قلع الإذخر؟ لم يجز له التصرف بنحو البيع عند (م ر). ويجوز عندهما.

[7٤٨] مسألة: لا يشترط في حل أخذ نبات الحرم لعلف البهائم والدواء وجودها ووجود المرض عنده عند (م ر) كوالده. وقالا كالشيخ: باشتراط وجودهما.

[7٤٩] مسألة: لو عين لهدي التقرب وقتاً غير وقت الأضحية؟ تعين عند (حج). وقالا كالشيخ: لا يتعين له وقت؛ إذ ليس في تعيين اليوم قربة.

باب الإحصار والفوات

[**10.**] مسألة: لو حاضت أو نفست قبل الطواف ــ ولم يمكنها الإقامة للطهر ــ وسافرت ووصلت لمحل يتعذر وصولها لمكة لعدم نفقة؟ لم تتحلل عند (حج). وقالا: تتحلل بالنية والذبح والحلق.

[**701**] مسألة: من تحلل ذَبَحَ شاةً حيث أحصر، ويُفرّقُهُ على مساكين ذلك المحل، فإن فقدوا فيفرقه على مساكين أقرب محل إليه عند (حج). ويمتنع نقله كما يقتضيه كلامهما؛ فيجب حفظه إن لم يخف تلفه، أو حفظ ثمنه إلى أن يوجد.

⁼ على أنه لم يبيَّن ما ضابط ذلك العظم، هل هو من حيث السن، أو السمن، وفي كل منهما بُعْدٌ لا يخفى، فالأوجه ما اقتضاه إطلاقهم من إجزاء الشاة في كل ما لم يسمَّ كبيرة وإن ساوت سنه أسباع الكبير». (المراجع).

[70۲] مسألة: لو أحرم العبد بعد رجوع سيده عن الإذن فيه ؛ فله تحليله. فإن اختلفا وادعى السيد تقدم رجوعه على الإحرام والعبد تأخره عنه ؟ صدق السيد عند (خط). وقالا: بتصديق العبد.

[**٦٥٣**] مسألة: لو أحرم القِن بغير إذن سيده ولم يمتثل أمره بالتحلل وذبح صيداً بأمر سيده حلّ بالنسبة لغير القن عند (حج). وقالا: بعدم حله.

[70٤] مسألة: لو أحرمت المرأة بالحج الفرض بلا إذن زوجها فله تحليلها، وإن كان محرماً، وإن طال زمن إحرامه على إحرامها أو كانت صغيرة عند (حج). وقالا: لو طال زمن إحرامه على إحرامها أو كانت صغيرة لم يجز له تحليلها.

[700] مسألة: من فاته الحج بفوات عرفة بغير إحصار قضى وجوباً فوراً إن كان تطوعاً، وأما الفرض فقضاؤه على التراخي؛ لأنه يبقى على ما كان عليه قبل الإحرام، كما قاله (حج). وقالا: قضاه فوراً مطلقاً تطوعاً كان أو فرضاً.

* * *

رَفَّغُ مجس (ارْبَعِی (الْخِتَّرِيُّ (اُسِلِیَ (اِنْدِرُ (اِنْدِوکِ www.moswarat.com

كتاب البيع

[٢٥٦] مسألة: قول البائع: «هو لك بكذا»: صريح في البيع عند (خط)، وكناية على المعتمد عند (حج).

[۲**۰۷**] مسألة: لو قال: «اشتريت هذا منك بكذا»، فقال البائع: «نعم»، لم يصح عند (حج)، ويصح عندهما.

[٦٥٨] مسألة: ينعقد البيع بالألفاظ المرادفة للفظ الهبة ك: «أعمرتك» و «أرقبتك» فتكون كناية بل صريحاً عند (حج). وقالا: بعدم انعقاده بها.

[709] مسألة: لا يشترط في صحة البيع ذكر الثمن، بل تكفي نيته عند (حج). وقالا: باشتراط ذكره، وأنه لا تكفي نيته لا في الصريح ولا في الكناية.

[٦٦٠] مسألة: لو قال: «إن شئت بعتك»، فقال: «اشتريت»، صح على الأوجه عند (حج). وقالا: ببطلانه، بخلاف «بعتك إن شئت».

- [771] مسألة: لو قال: «بعتك هذا بألف وهذه بخمسمائة»، فقبل أحدَهما بعينه؟ صح، كما رجحه (حج)؛ لأن كلاً عقد مستقل. وقالا: الأوجه عدم الصحة لانتفاء المطابقة.
- [٦٦٢] مسألة: لو ادعى والدُّ بائعٌ بقاءَ حَجْرِه عليه (١٠)؟ صدِّق بيمينه عند (حج). قال (ع ش): قضية كلام (م ر) عدم تصديقه.
- [٦٦٣] مسألة: لو أتلف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد وأقبضه له؟ لم يضمن ظاهر أو باطناً عند (م ر). وقال (خط): يضمن باطناً فيغرَم بعد البلوغ.
- [378] مسألة: لو طالبه المستحق ببيع ماله وفاء دينه، فحلف بالطلاق أن لا يبيع، فأكرهه الحاكم على البيع، فباع؛ صح، ولم يحنث عند (حج). ويحنث عند (م ر)، قاله (ع ش).
- [٦٦٥] مسألة: لو باع داراً كُتب في نحو سقفها شيء من القرآن لكافر؟ بطل البيع عند (حج)، وصح عند (م ر).
- [٦٦٦] مسألة: لو باع لكافر كتابَ علم شرعي أو آلةً له؟ لم يصح عند (حج)، ويصح عندهما إن خلا عن الآثار.
- [٦٦٧] مسألة: لا نُملِّك الذميَّ بدارنا سلاحاً إن خُشي إرساله إلى دار الحرب عند (م ر). وقال (حج): المتجه الصحة مع الحرمة. ويوافقه إطلاق (خط).

⁽۱) أي: لو ادعى والد قد باع مال صغير: أنه باع عندما كان الحجر باقياً عليه: صدق عند ابن حجر. (المراجع).

[77۸] مسألة: لو طرأ إسلام القن بعد تعليق عتقه بصفة؟ أُجْبِرَ سيده الكافر على عند (حج)، واستقربه عند (حج)، واستقربه (ع ش).

[779] مسألة: لو طلب أجنبي افتداء المستولدة منه بقدر قيمتها أجبر عند (حج)، خلافاً لـ (م ر).

[7۷۰] مسألة: لو باع المغصوب لقادر على انتزاعه وهو جاهل بغصبه عند البيع تخير مطلقاً عند (حج). وقال (م ر): تخير إن لم يحتج مؤنة، وإلاً فلا يصح.

[171] مسألة: لو باع نصيبه من مشترك وهو يجهل كميته؟ لم يصح، كما رجحه (حج). خلافاً لـ (م ر) حيث قال: لو كان له جزء من دار يجهل قدرها فباعها كلها؟ صح في حصته. وحمل بعض ما قاله (حج) على ما إذا باع حصته بخصوصه لا في ضمن الكل.

[7۷۲] مسألة: لو باع صبرة وتحتها حفرة لم يعلماها؟ صح البيع، وما تحتها للبائع عند (حج). وقالا: يصح البيع ويخير البائع بين الفسخ والإمضاء.

[7۷۳] مسألة: لو غلبت الفلوس حمل العقد عليها مطلقاً عند (حج). وقالا: إذا سمى الفلوس لا الدراهم.

[٦٧٤] مسألة: يكفي في بيع الجبّة المحشوة بالقطن رؤية ظاهرها وفاقاً. ولا يلحق بها الفرش واللحف على ما اعتمده (مر). واستظهره (خط)، فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه. وصنيع (حج) يميل إلى الإلحاق.

[**٦٧٥**] مسألة: لو شرى الأعمى من يعتق عليه، أو باع عبده من نفسه؟ لم يصح كما يقتضيه كلام (حج)^(۱). واعتمدا صحته. ومثله البصير في ذلك، فلا تشترط له الرؤية في صحة هذا العقد عند (م ر). خلافاً لـ (حج).

[٦٧٦] مسألة: تصح مقايلة (٢) الأعمى عند (حج)، خلافاً لـ (مر) ووالدِه.

(١) قال في التحفة (٢٧٠/٤): «وعلم مما تقرر: أن كل عقد اشترطت فيه الرؤية لا يصح من الأعمى».

قال الزركشي: «إلاَّ شراءَ من يعتق عليه، وبيعه عبده من نفسه، لأن مقصوده العتق».

فعلق عليه ابن حجر بقوله: «وفيه وقفة، لاقتضائه أن البصير مثله في ذلك، على أنه لا ضرورة به إليه، لإمكان توكيله. وأن ما لا يشترط فيه يصح منه».

وقد خالف (حج) كلُّ من (م ر) و (خط)، حيث اعتمدا ما قاله الزركشي. يراجع: حاشية الشرواني (٤/ ٢٧٠). (المراجع).

(٢) في النسخة المستنسخة بالباء الموحدة، وهو مصحف؛ لأنه من الإقالة.

جاء في التحفة (٤/ ٢٧٠): «قيل: ولا تصح إقالته. . . ، لكن الذي نقلاه وأقرّاه: جواز الفسخ بالخيار ممن جهل الثمن».

وخالفه الرملي حيث اعتمد عدم صحتها، حيث قال: "ولا تصح المقايلة مع الأعمى".

يراجع: حاشية الشرواني (٤/ ٢٧٠ ــ ٢٧١). (المراجع).

باب الربا

[٦٧٧] مسألة: لو تفرق العاقدان فيما يشترط فيه التقابض قبل القبض بطل العقد، ولو كان مكرهاً على التفرق عند (حج). وقالا: إن تفرقا عن تراض بطل وإلاً فلا.

[٦٧٨] مسألة: التخاير، وهو إلزام العقد قبل التقابض؟ مبطل للعقد الربوي إن لم يتقابضا بعده قبل التفرق عند (حج). وقالا: يبطله مطلقاً، سواء أتقابضا قبل التفرق أم لا.

[٦٧٩] مسألة: الماء العذب مما قصد للطعم اقتياتاً، والمراد: العذب بحسب العرف العام عند (م ر). وقال (حج) الذي يتجه إناطته بعرف بلد العقد.

[٦٨٠] مسألة: لا ربا فيما غلب تناول البهائم له وإن قصد للآدميين كما رجحه (خط)، خلافاً لهما. لكن كلام (حج) في موضع _ يميل إلى موافقته.

[٦٨١] مسألة: يجوز بيع فرس لبون بمثلها؛ لأن لبنها لا يقصد بالمقابلة كما قاله (حج). وقالا: لو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح.

[٦٨٢] مسألة: لو باع صاع بُرِّ جيد ورديء مختلطاً بجيد أو رديء؟ صح بشرط أن تقل حبات الآخر عند (حج). وقالا: يصح وإن كثرت حبات الآخر.

[٦٨٣] مسألة: لو عوض دائنه عن دينه النقد نقداً من جنسه وغيره مع الجهل بالمماثلة؟ صبح عند (حج). خلافاً لـ (م ر). ويوافقه ظاهر كلام (خط).

باب البيوع المنهيّ عنها

[٦٨٤] مسألة: لو باع كل القن بشرط إعتىاق بعضه؟ صبح عند (حج)، سواء كان البعض معيناً أو مبهماً. وقالا: يصح إن كان معيناً.

[٦٨٥] مسألة: لو باع عبداً لمن يعتق عليه _ كأبيه أو ابنه _ ، أو لمن أقر أو شهد بحريته بشرط إعتاقه؟ صح البيع عند (حج)، ويكون الشرط تأكيداً. وقالا: بعدم صحته؛ لتعذر الوفاء بالشرط.

[٦٨٦] مسألة: لو اختلفا في كون المبيع حاملاً وقد شرطاه؟ صدق البائع بيمينه عند (م ر)، والمشتري في نفيه عند (حج).

[٦٨٧] مسألة: تلقّي الركبان للبيع منهم جائز إن باعهم بسعر البلد، وقد عرّفوه عند (حج). وقالا: كالتلقي للشراء على المعتمد.

[٦٨٨] مسألة: لا يشترط في تحريم النجش _ وهو أن يزيد في الثمن ليخدع غيره _ العلم بالنهي عنه عند (حج)؛ لأنه خديعة، وتحريمه معلوم لكل أحد. وقالا: باشتراطه.

- [7۸۹] مسألة: يجوز التفرقة بين الأم والولد قبل التمييز بالوصية وفاقاً، ولو مات الموصي قبل التمييز تبين بطلانها عند (م ر). وقال (خط): لم تبطل الوصية، وللموصى له القبول حينئذ.
- [**٦٩٠**] مسألة: لا يجوز التفريق بين الأم والولد بفسخ بنحو إقالة وسدً بعيب كما اعتمده (خط) و (م ر). وقضية كلام (حج): ترجيح جوازه.
- [**٦٩١**] مسألة: لو فرق بين بهيمة وولدها المأكول الذي لم يستغنِ عنها ببيعه لغرض الذبح، ولو بأن يظنه من المشتري؟ حل ذلك عند (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [**٦٩٢] مسألة**: وإذا فرق بين الأم والولد بالوقف؟ بطل عند (حج). خلافاً لهما.

باب تفريق الصَّفقة

- [79٣] مسألة: لو قال في بيع خل وخمر: "بعتك هذا الخل والخمر"؟ صح في الخل. ولو قال: "هذا الخمر وهذا الخل"؟ لم يصح في شيء منهما عند (حج)؛ لأن العطف على الممتنع ممتنع. وقالا: يصح في الخلّ.
- [٦٩٤] مسألة: لو باع عبديه، فتلف أحدهما قبل قبضه؟ لم ينفسخ في الأخير، بل يتخير المشتري؛ فإن أجاز فبحصته على الراجح، كما استقربة (حج). وقطعاً كما رجحاه.

باب الخيار والتعرية

[7**90**] مسألة: يبطل البيع بانعزال الوكيل في المجلس؛ لبطلان الوكالة قبل تمام البيع عند (حج). خلافاً لهما.

[**٦٩٦] مسألة**: يحصل التفرق ببناء جدارٍ وإرخاء سترٍ بينهما إذا كان بأمرهما أو فعلهما عند (حج). خلافاً لهما.

[**٦٩٧**] مسألة: لو تناديا بالبيع من بُعْدٍ؟ ثبت خيارهما ما لم يحصل مفارقة محل البيع لا إلى جهة الآخر ولا بالعود لمحله بعد المضي إلى الآخر، كما يميل إليه كلام (حج). وقالا: لو فارق أحدهما مكانه ووصل إلى موضع لو كان الآخر معه بمجلس العقد عُدَّ تفرقاً؟ بطل خيارهما.

[٦٩٨] مسألة: لو انتقل خيار أحد العاقدين إلى الورثة؟ انقطع خيار العاقد الباقي بانقطاع خيارهم، وإن لم يفارق مجلسه عند (حج). وقالا كالشيخ: ثبت خياره ما دام في مجلس العقد.

[**٦٩٩**] مسألة: لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام؟ دخل فيه الليل الثالث عند (حج). وقالا: بعدم دخوله، فيلزم العقد بغروب شمس اليوم الثالث.

[۷۰۰] مسألة: لو اشترى زوجَتَه، فإن كان الخيار له؟ حل له وطؤها كما رجحه (م ر). خلافاً لما أفاده (حج).

[۷۰۱] مسألة: لو اشترى عبداً وهو يبول في الفراش، ولم يعلم به المشتري إلا بعد كبره؟ فله الرَّد عند (م ر). وقالا: لم يرد وله الأرش.

- [٧٠٢] مسألة: من عيوب الرقيق كونه قاذفاً للمحصنات عند (خط). ولغير المحصنات أيضاً عندهما.
- [۷۰۳] مسألة: لو اشترى عبداً هو تارك الصلاة؟ فله الرد عند (حج). خلافاً لهما.
- [۷۰٤] مسألة: لو اشترى بكراً عالماً بأنها مزوجة فأزال الزوج بكارتها؟ فيتخير المشتري كما يميل إليه صنيع (حج). وقالا: بعدم تخييره؛ لرضاه بسببه.
- [۷۰۰] مسألة: لو قتل العبد المحتم قتله للمحاربة؟ فلا قيمة على متلفه كما اعتمده (خط). وقال (م ر) كوالده: إنه يلزم على قاتله قيمته وأنه لمالكه.
- [۷۰٦] مسألة: لو اشترى محجور شيئاً وأدى ثمنه أجنبيّ؟ رجع الثمن بالفسخ للمؤدي عند (حج). وللمشتري عند (م ر) ووالده.
- [۷۰۷] مسألة: لو اشترى شيئاً وباعه لآخر، ثم علم بعيب المبيع؟ فإن تعذر العود إليه بتلف أو إعتاق، فللمشتري الأول الرجوع على البائع الأول قبل غرمه للمشتري الثاني عند (خط). خلافاً لـ (م ر).
- [۷۰۸] مسألة: لو كان البائع غائباً ورفع المشتري الأمر إلى الحاكم، وادَّعى ظهور عيب بالمبيع، وأقام بينة عليه، وحلف؟ جاز له القضاء على الغائب وفصل الأمر، وإن قرب مسافته كما رجحه (خط)، ويوافقه صنيع (حج). ورجح (مر): أن الرفع إليه حينئذٍ للفسخ عنده لا للقضاء وفصل الأمر.

- [۷۰۹] مسألة: استدامة اللبس لا يمنع الرَّد مطلقاً، بخلاف استدامة الركوب فإنه إن كان في النزول عن الدابة مشقة لم يمنع الرد، وإلاَّ منعه عند (م ر) كما في «النهاية». وقالا: بعدم الفرق بينهما، فإن حصل له مشقة بالنزول عن الدابة، ونزع الثوب لم يمنعا الرَّد، وإلاَّ منعاه.
- [۷۱۰] مسألة: لو أوقف الدابة لحلبها؟ بطل رده عند (حج). وقال (م ر): الأوجه أنه لا يضر إذا لم يتمكن منها حال سيرها أو حال علفها أو سقيها أو رعيها.
- [۷۱۱] مسألة: لو اشترى من واحد مثليات _ كالحبوب _ صفقة وظهر عيب بعضها؟ فله رده وحده عند (حج). وقالا: المعتمد أنه لا يُرد وحده؛ لأن إتحاد الصفقة مانع.
- [۷۱۲] مسألة: لو اشترى عبدين معيبين صفقةً وظهر عيب أحدهما بعد البيع الآخر للبايع؟ فله رده كما رجح (حج). واعتمدا أنه لا ردَّ له.
- [۷۱۳] مسألة: لو اختلفا في قدم العيب فقال البائع: «لا يلزمني قبوله»، ثم أراد الحلف على أنه ما أقبضه إلا سليماً؟ لم يمكن على ذلك عند (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [٧١٤] مسألة: الصوف الحادث يرد تبعاً، ما لم يُجَزَّ [عند (حج)] (١٠). واعتمدا أنه للمشتري، سواءٌ جزّ أم لا.

⁽۱) الزيادة تقتضيها صحة العبارة، ومنهج المؤلف (رحمه الله)، وهذا هو أيضاً اختيار (حج)، حيث قال في التحفة (٤/ ٣٨٥): «بخلاف الصوف الحادث بعد العقد، =

[۷۱۰] مسألة: لو باع حاملاً فانفصل الحمل ونقصت بالولادة؟ ردَّه المشتري المشتري معها مطلقاً عند (م ر). وقالا: إن كان المشتري جاهلاً بالحمل مستمراً جهله إلى الوضع؟ فله الردّ وإلاً فلا.

[۷۱٦] مسألة: لو تجعّد شعر العبد مثلاً بفعل غير البائع؟ لم يثبت الخيار للمشتري عند (حج). وقال (خط): المعتمد فيما تجعّد الشعر بنفسه ثبوته. وقال (سم): قرر (م ر) في هذه الصورة عدم ثبوته. انتهى. وهذا معلوم مما قاله (حج) بالأولية، فهما متوافقان.

باب حكم المبيع قبل قبضه

[۷۱۷] مسألة: اشترى عصيراً فانقلب خمراً، ثم عاد خلاً قبل قبضه؟ انفسخ البيع عند (خط). وقالا: يتخير المشتري.

[۷۱۸] مسألة: لو أتلف أجنبي المبيع قبل قبضه؟ تخير المشتري فوراً عند (م ر)، وعلى التراضي عندهما بين الإجازة والفسخ.

[۷۱۹] مسألة: لو أتلفَتْه قبل قبضه دابةُ مشترٍ وهو معها؟ كان قابضاً له عند (م ر). وقالا: يتخير المشتري. ولو عيبه أجنبي أهلٌ للالتزام بغير حق؟ فالخيار ثابت للمشتري على التراضي

فإنه يرده تبعاً ما لم يُجَزَّ». وقد خالفه جمع، منهم: (م ر) و (خط) والشهاب
 الرملي كما في حاشية الشرواني (٤/ ٢٨٥). (المراجع).

- عند (حج)، وفوراً عند (م ر). ولو عيبه البائع؟ فالمذهب ثبوته فوراً عند (م ر)، وعلى التراضي عند (حج).
- [۷۲۰] مسألة: لو رهن المبيع قبل قبضه من البائع؟ بطل إذا كان ذلك بالثمن، وكان له حق الحبس كما رجحه (حج). واعتمدا أنه يبطل مطلقاً.
- [۷۲۱] مسألة: يصح للمشتري وقف المبيع قبل قبضه ما لم نَقُلُ بتوقفه على القبول عند (حج). وسواء احتاج إلى قبول بأن كان على معين أم لا عندهما.
- [۷۲۲] مسألة: المعار إن أمكن رده كالدار والدابة؟ صح بيعه، وإن لم يمكن كأرض غرست؟ فالبيع باطل على الأصح، قاله (خط). وقال (م ر): البيع صحيح فيهما. ويوافقه إطلاق (حج).
- [٧**٢٣] مسألة**: لو عوض عن دين القرض الذهب ذهباً وفضة؟ كان باطلاً عند (حج).
- [٧٢٤] مسألة: لو صالح عن ألف درهم وخمسين ديناراً معينين بألفي درهم؟ لم ركبة المعتمد درهم و الصحة.
- [۷۲۰] مسألة: الثمرة المبيعة على الشجر قبل أوان الجذاذ وبعده؟ كالعقار في القبض عند (م ر). وقالا: لا إن كان بيعها بعد أوانه؟ فهى منقولة لا بدَّ في قبضها من نقلها.

[٧٢٦] مسألة: لو باع عقاراً أو منقولاً غائباً وهو بيد البائع، أو أجنبي؟ كفى في القبض مُضي زمن إمكان تفريقه ونقله عند (خط). خلافاً لهما.

[۷۲۷] مسألة: لو كان المبيع حاضراً منقولاً أو غيره، ولا أمتعة فيه لغير المشتري، وهو بيده؟ اعتبر في قبضه مُضي زمن يمكن فيه النقل أو التخلية مع إذن البائع إن كان له حق الحبس عند (م ر). واعتمد (حج) أنه يصير مقبوضاً بنفس العقد مطلقاً. وقال (خط): يصير مقبوضاً إن لم يكن للبائع حق الفسخ، وإلاً فلا بد من إذنه.

[۷۲۸] مسألة: قبض المنقول تحويله، والركوب على الحيوان كتحويله عند (حج). وقالا: بعدم كفاية ركوبها واقفةً.

[٧٢٩] مسألة: قضية كلام (حج): أنَّ القسمة إذا جعلت بيعاً يحتاج فيها إلى تحويل المقسوم. وصرَّحا بعدم الحاجة إليه.

[۷٣٠] مسألة: لو جرى البيع والمبيع في دار مشتركة بين البائع وغيره، أو في دار أجنبي لم يظن رضاه؟ اشترط في كفاية نقله إلى خير منه _ لحصول القبض _ : إذن الأجنبي وشريك البائع عند (حج). خلافاً لهما.

[۷۳۱] مسألة: لو جرى البيع في دار البائع، وأذن لمجرد النقل؟ لم يحصل بنقله إلى خير منها القبض المفيد للتصرف مطلقاً عند (م ر). ويشترط أن يكون له حق الحبس عند (حج). ويوافق الأول إطلاق (خط).

[۷۳۲] مسألة: لو وضع البائع المبيع بين يدي المشتري، بحيث أمكن تناوله باليد، وعلم به ولا مانع، فخرج مستحقاً؟ لم يضمنه مطلقاً عند (م ر). ومفهوم كلام (حج) أنه لو وضعه بأمره ضمنه.

[۷۳۳] مسألة: لو استقلّ المشتري بأخذ المبيع، والثمن حَالٌ ولم يسلّم؟ دخل في ضمان، فيستقر عليه ثمنه إن تلف عند (حج)، فهو ضمان عقد. وقال (م ر): المعتمد أنه ضمان يد؛ فينفسخ.

[٧٣٤] مسألة: الثمن إن كان معيناً فمؤنة نقده على المستوفي، أو في ذمة فعلى الموفي عند (حج). وقالا: على المستوفي، سواء كان معيناً أو لا.

[٧٣٥] مسألة: لو أخطأ النَّقاد تبرعاً؟ لم يضمن، أو بأجرة لم يستحقها، وضمن إن تعذر الرجوع على المشتري، كما قاله (حج)، وقالا بعدم ضمانه مطلقاً.

باب التولية والإشراك والمرابحة

[٧٣٦] مسألة: لا يلزم في صراحة التولية ذكر العقد عند (حج). وقالا: يشترط في صراحتها ذكر البيع أو العقد كما في الإشراك.

[۷۳۷] مسألة: لو اشترى شيئاً مؤجلاً بأجل ثم ولاَّه العقد أخر؟ ثبت في حقه مؤجلاً بقدر ذلك الأجل، من حين العقد الأول، على الأوجه عند (حج). ومن حين التولية على الأوجه عند (م ر).

[٧٣٨] مسألة: لا يشترط ذكر العقد في الإشراك عند (حج)، خلافاً لهما.

باب بيع الأصول والثمار

[٧٣٩] مسألة: التوكيل ببيع الأرض لا يدخل فيه ما فيها من نحو بناء وشجرٍ عند (حج). خلافاً لـ (م ر) على ما نقله (سم).

[٧٤٠] مسألة: القصب الفارسي لا يدخل في البيع للأرض فهو للبائع، ولا يشترط عليه قطعها إن لم يكن قدراً (١) ينتفع به عند (حج). وقالا: يشترط عليه ذلك لكن لا يكلف قطعه.

[٧٤١] مسألة: يدخل في بيع القرية الأبنية المتصلة بالسور عند (حج). خلافاً لهما وللشيخ، ووافقهم في «شرح العباب».

[٧٤٢] مسألة: لو باع علواً على سقف له؟ لم يدخل السقف في بيعه عند (م ر) ووالده. وقال (حج): الأوجه أنه إن كان السقف على على طريقٍ؟ دخل، أو على بعض دار البائع أي أو غيره؟ لم يدخل.

[٧٤٣] مسألة: لا يدخل العرجون في بيع الشجر كما هو قضية كلام (حج)، واعتمدا كالشيخ دخوله فيه.

⁽۱) جاء في حاشية الشرواني (٤/ ٤٥٨): «رأيت بهامش نسخة قديمة من شرح المنهج ما نصه: «لزمه قطعه وإن لم يبلغ قدراً ينتفع به»، ثم قال: «وهو قياس ما تقدم للشارح (حج) في الجزة الظاهرة من غير القصب الفارسي». (المراجع).

- [٧٤٤] مسألة: ورق الحناء والنيلة وغيرهما _مما لا ثمر لشجره_غير داخل في بيع شجرهِ عند (حج). خلافاً لهما.
- [٧٤٥] مسألة: لو باع شجرة بشرط قلعها أو قطعها، فسقط ما قطعه أو قلعه على شجر البائع؟ ضمنه إن علم سقوطه عليه، وإلا فلا على ما قاله (م ر) ووالده. وقال (حج): يضمنه مطلقاً.
- [٧٤٦] مسألة: لو باع بناءً في أرضٍ مستأجرةٍ مع البائع؟ استحق إبقاؤها بقية المدة بأجرة المثل لباقي المدة عند (حج)، ومجاناً كما رجحه (م ر).
- [٧٤٧] مسألة: العنب كالنخل، فيتبع غير الظاهر منه الظاهر [عند (حج)] (١٠). واعتمدا أنه كالتين، فما ظهر منه للبائع وغيره للمشتري.
- [٧٤٨] مسألة: إذا بقيت الثمرة للبائع ولم يشترط القطع وأبقاها إلى الجذاذ وضر السقي بأحدهما ونفع الآخر وتنازعا فيه؟ فسخ الحاكم العقد كما رجَّحه (حج). وقالا: الفاسخ له المتضرر على الراجح.
- [٧٤٩] مسألة: القياس في بيع البصل الذي ظهر بعضه والدخن: تفريق الصفقة عند (حج)، فيصح في المرئي فقط إن عرف بقسطه من الثمن. وقال (م ر): الأوجه البطلان فيهما.

 ⁽۱) الزيادة تقتضيها صحة العبارة، ومنهج المؤلف.
 ويراجع: تحفة المحتاج (٤/٢٥٤). (المراجع).

[٧٥٠] مسألة: الباقلاء: إن أكل معه قشرهُ الأعلى جاز بيعه فيه، وإلاَّ لم يجز كما قاله (حج). وقالا: بأنه لا يجوز بيعه إلاَّ في قشرهِ الأسفل مطلقاً.

[٧٥١] مسألة: اللوبياء كالبقلاء في البيع عند (خط). خلافاً لهما.

[۷۰۲] مسألة: لو باع ما بدا صلاحه بشرط قطعه، أو قلعه؟ لم يلزمه سقي بعد التخلية وقبلها (۱) كما هو قضية كلام (حج)، إلا إذا لم يُتأت قطعه إلا في زمن طويل يحتاج فيه إلى السقي. وقضِيّتُهُ وقضِيّتُهُ وقضِيّتُهُ وقضِيّتُهُ وجوبه قبلها.

[۷۰۳] مسألة: لو باع جزة من القت مثلاً بشرط القطع، فلم يقطعها حتى طالت وتعذر التميز؟ فالأصح عدم الانفساخ، ويتخير المشتري إن لم يسمح له البائع بما حدث كما رجحه (م ر)، فعلى هذا الزيادة للبايع. وقال (حج) بترجيع: إنها للمشترى.

⁽١) في النسخة المستنسخة (قبله)، والصحيح (قبلها)، أي قبل التخلية، كما جاء في التحفة نفسها (٤/٧٤). (المراجع).

⁽٢) معناه: أن مقتضى كلامهما هو وجوب السقي قبل التخلية؛ جاء في حاشية الشرواني (٤/٢٧٤): "قال المحلي: ثم البيع يصدق مع شرط القطع، ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية، أخذاً من تعليل يأتي، ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية...»، ثم قال: "قوله (م ر): "لم يجب بعد التخلية»، مفهومه وجوب السقي قبل التخلية وإن أمكن قطعه حالاً، ولم يذكر (حج) هذا القيد، فقضيته: أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها، وهو ظاهر؛ لأن المشتري لا يستحق إبقاءً، فلا معنى لتكليف البائع السقى...». (المراجع).

[٧٥٤] مسألة: لو كان كل من الرطب والتمر على الشجر أو على الأرض؟ صح بيع الرطب به عند (حج) كالشيخ، ويكون من بيع العرايا. وقالا بعدم صحته.

باب اختلاف المتابعين

[٧٥٥] مسألة: لو اختلف المتبايعان في العقد وادَّعى المشتري أن البيع قبل الاطلاع والحمل؟ صدق على الأوجه عند (حج). وقال (م ر): الأصح تصديق البائع.

[۷۰٦] مسألة: يشترط في التحالف _ فيما لو اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفيته ولا بيّنة لأحدهما يعتد بها _ لزوم العقد عند (حج). خلافاً لهما.

[۷۵۷] مسألة: لو أقام البائع بينته أن المبيع هذا العبد، والمشتري بينته أنه الأمة، وكان العبد بيد البائع؟ فالأصح عند (م ر) أنه يبقى بيده. وقال (حج): يجعل عند القاضي حتى يدّعيه المشتري وينفق عليه، حيث لم ير بيعه أصلح من كسبه إن كان، وإلّا باعه وحفظ ثمنه.

[۷۰۸] مسألة: لو اشترى عبداً وكاتبه كتابة صحيحة ثم فسخ البيع فيما لو تخالفا في كيفية؟ خير البائع بين أخذ قيمته للفيصولة وانتظار فكاكه عند (حج). وقالا: بأنه يؤخذ القيمة ولا ينتظر زوال الكتابة.

[۷۰۹] مسألة: لو اختلفا في كيفية الرؤية _ كأن ادَّعى المشتري إنه من وراء زجاج والبائع خلافه؟ فأفتى (م ر) بأن القول قول الرائي، و (خط) بخلافه. ويؤيد إطلاق قولهم بتصديق مدّعى الصحة.

[٧٦٠] مسألة: لو ادعت أن نكاحها بلا ولي ولا شهود؟ صدقت بيمينها عند (حج). وقالا: الراجح تصديق الزوج بيمينه (١).

باب معاملة الرقيق

[٧٦١] مسألة: يصح شراء المبعض في غير نوبته بلا إذن إن قصد نفسه كما قاله (حج). خلافاً لـ (م ر).

[۷۹۲] مسألة: لو اشترى عبدٌ شيئاً بلا إذن سيده وتلف في يد السيد، فللبائع تضمينه وله مطالبة العبد بعد العتق ولو لبعضه عند (حج). واستَقْرَبَهُ (ع ش). وقال (م ر): لو عتق بعضه لم يطالبه.

[٧٦٣] مسألة: لو أذن لعبده في التجارة في مال ثم باعه مع ذلك المال؟ لم يشترط تجديد الإذن له من المشتري عند (حج). خلافاً لهما.

 ⁽١) هذه المسألة تخص كتاب النكاح، ولكن التزمنا ترتيب المؤلف أمانة.
 (المراجع).

باب السَّلَم

[٧٦٤] مسألة: يشترط لصحة السلم رأس المال في المجلس الذي وقع به العقد قبل التفرق منه ولو بعد التخاير عند (حج). وقالا: باشتراط كون التسليم قبل التخاير. فلو تخايرا قبله؟ بطل العقد عندهما، خلافاً لـ (حج).

[٧٦٥] مسألة: يشترط في السلم المؤجل العلم بالأجل، ولو أجله بإلى أول أو آخر رمضان؟ لم يصح عند (حج). واعتمد (م ر) صحته، ويحمل أوله على الجزء الأول من النصف الأول وآخره على الجزء الآخر من النصف الثاني.

[٧٦٦] مسألة: لو وجد المسلم فيه وقت حلوله عند من لا يبيع إلاَّ بأكثر من ثمن مثله؟ لزمه تحصيله بذلك الأكثر عند (حج). ولا يلزمه عندهما.

[٧٦٧] مسألة: يشترط في صحة السلم ذكر الصفات التي ينضبط بها المسلم فيه، ويختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً في العقد. ولو توافقا قبل العقد وقالا: أردنا في حالة العقدما كنّا اتفقنا عليه؛ صح عند (خط) قال (عش): إنه المعتمد. ولم يصح عند (م ر). وإليه يميل صنيع (حج).

[٧٦٨] مسألة: لا يصبح السلم في الجبن العتيق عند (حج). وقالا بصحته إن لم يكن فيه تغير، فإن كان فيه فلا يصبح لأنه معيب.

- [٧٦٩] مسألة: لو كان السلم حالاً وكان المسلم فيه موجوداً عند المسلم إليه بموضع يندر فيه صحّ عند (خط). خلافاً لـ (م ر)، ووافقه (حج) في الإيعاب.
- [۷۷۰] مسألة: لا يصح السلم في الحيوان الحامل عند (خط)، ووافقه (حج). وقضية كلام (م ر) صحته.
- [۷۷۱] مسألة: يجب في سلم الماشية ذكر القدّ [عند (م ر)]^(۱). وقالا كالشيخ بعدم وجوبه.
- [۷۷۲] مسألة: يجوز في سلم التمر شرط نزع نواه عند (خط). وقال (حج): بعدم جوازه.
- [۷۷۳] مسألة: لا يشترط في سلم ثوب من نحو حرير ووبر وقطن ذكر لونه عند (خط). وقالا: باشتراطه.
- [٧٧٤] مسألة: لو أسلم أحد النقدين في الآخر؟ لم يصح، ولو نويا به العرف عند (م ر). وقالا: لو نويا به الصرف وكان حالاً وتقابضا في المجلس؟ صح.

⁽١) الزيادة يقتضيها كلام المصنف، ومنهجه.

والقد: القامة. وهذا الرأي هو رأي (م ر). وأما رأي (حج) فهو عدم وجوب ذكرها، حيث قال في التحفة (٥/ ٢٤): "ولا يجب هنا ذكر القَدِّ، وقيل: يجب، وانتصر له الأذرعي وغيره". وجاء في حاشية الشرواني (٥/ ٢٤): "قوله: (ولا يجب هنا) أي في الحاشية (ذكر القدِّ)، وفاقاً للمنهج، والمغني، وخلافاً للنهاية". (المراجع).

[٥٧٧، ٢٧٧] مسألتان:

لو أسلم إليه في عبد فجاءه بعمّه أو أخيه؟ فالمتجه عند (حج) أنه إن كان هناك حاكم يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه القبول. وقالا: الأوجه عدم لزومه مطلقاً. ولو جاءه ببعضه فقبضه جاهلاً؟ فسد قبضه على المتجه عند (حج). وقال (مر): صح وعتق عليه.

باب القرض

[۷۷۷] مسألة: أقرَّ بالقرض وقال ــ فوراً أو لا^(۱)ــ: «لم أقبض»؟ صدِّق بيمينه عند (م ر). وقال (حج): لم يقبل.

[۷۷۸] مسألة: لو قال: «اشترِ هذا بثوبك لي»؟ يرجع بقيمته عند (م ر). ويرد مثل الثوب صورةً عند (حج).

[٧٧٩] مسألة: الأمة المطلقة يحل قرضها لمطلّقِها عند (خط). ويحرم عند (حج). وكلام (م ر) يميل إلى ترجيح الأول.

[٧٨٠] مسألة: لو ظفر المقرض بالمقترض في غير محل الإقراض لا بالمثل، ولنقل مؤنة _ طالبه بقيمة بلد الإقراض لا بالمثل، استوت قيمة بلد الإقراض والمطالبة أم لا كما قاله (حج). وقضية كلامهما: أن له طلب المثل إن استوت قيمتهما.

⁽۱) قوله (أوْ لا) معطوف على «فوراً»، أي أو بلا فور. والمقصود: أنه لا يشترط الفورية في الرد. انظر: التحفة (٥/ ٣٩). (المراجع).

باب الرهن

[٧٨١] مسألة: لو باع الولي مال الصبي أو المجنون مؤجلاً بغبطة؟ ارتهن جوازاً إن كان قاضياً، وإلاَّ فوجوباً عند (خط) كالشيخ. وقالا: يلزمه الارتهان بالثمن قاضياً أو غيره (١١).

[۷۸۲] مسألة: لو رهن ما يسرع فساده وامتنع تجفيفه، وكان الرهن بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساده؟ بيع عند خوف فساده، ويكون ثمنه رهناً مكانه بلا إنشاء عقد عند (خط)، وبإنشائه عندهما.

[۷۸۳] مسألة: لو استعار شيئاً برهنه من زيد فرهن من وكيله أو عكسه؟ لم يصح على الأوجه عند (م ر). وقضية كلام (حج) ترجيح صحته.

[٧٨٤] مسألة: المعتمد عند (خط) جواز كون الزكاة مرهوناً به وإن بقي المال بعد الحول. وقالا: إن لم تتعلق الزكاة بالذمة بأن بقى بعده؟ لم يجز ذلك(٢).

⁽١) يراجع: تحفة المحتاج (٥/٥٥).

⁽۲) خلاصة المسألة: أن من شروط المرهون به: كونه ديناً، ولو زكاة. جاء في الشرواني على التحفة (٥/ ٦٣): «قوله: (ولو زكاة) أي تعلقت بالذمة. . . بأن تلف المال بعد التمكن من إخراج الزكاة، فتكون ديناً؛ لتعلقها حينئذ بالذمة. . ، وقوله: (على عدم تعلقها) أي بأن كان النصاب باقياً، فإنها حينئذ تتعلق بعين المال تعلق شركة. اهـ. (ع ش)، عبارة المغني، والأسنى . والمعتمد الجواز بعد الحول كما في أصل الروضة، لأن الزكاة قد تجب في الذمة ابتداءً كزكاة الفطر، ودواماً بأن يتلف المال بعد الحول، وبتقدير بقائه؛ فالتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية». (المراجع).

[٧٨٥] مسألة: يحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بهبة ورهن مقبوضين لا بغير مقبوضهما عند (حبج)، وقالا: يحصل بغير المقبوض منهما أيضاً على المعتمد.

[٧٨٦] مسألة: لو رهن عبداً وأقبضه ثم أعتقه؟ نفذ إن كان موسراً بقيمته إن رهنه بمؤجل وبأقل الأمرين من قيمته حال الإعتاق والدين إن رهنه بحال كما رجحه (حج). وقالا: المعتبر أقل الأمرين مطلقاً.

[۷۸۷] مسألة: لو أذن في بيع المرهون وشرط فيه إنشاء رهن الثمن مكانه؟ لم يصح البيع في الأظهر، أو استصحاب الرهن على الثمن صح جزماً عند (حج). وقضية كلام (خط): موافقته، و عدم الصحة في الصورتين.

[٧٨٨] مسألة: لو رهن أمةً غير صغيرةٍ من رجلٍ غير مَحرم لها وكان عنده امرأة ثقة؟ لم تسلم له عند (حمج). ووافقه (خط)، واستقربه (ع ش)، خلافاً له (م ر).

[٧٨٩] مسألة: لو تشاحًا فيمن يوضع الرهن عنده بعد القبض، وقد وضع بيد فاسق، وأراد أحدها نزعه؟ فظاهر كلام (حج) أنه يرفع الأمر للحاكم، فإن رآه أهلاً لحفظه لم ينقله، وإلا نقله. وكلامهما يفيد أنه لا يجاب مريد النزع.

[۷۹۰] مسألة: لو طلب المرتهن وفاء الدين من غير الرهن وكان أسرع؟ لم يجب على الراهن ذلك عند (م ر). ويجب عليه عندهما.

- [۷۹۱] مسألة: لو قال: قارضتك أو ساقيتك على أن الربح أو الثمرة كلها لي؟ فهو فاسد، ولا أجرة له إن علم عند (حج). وقضية إطلاقهما: أنه لا أجرة له وإن جهل الفساد.
- [۷۹۲] مسألة: إذا قال: رهنتك وإذا لم أقضِ عند الحلول فهو مبيع منك؟ فسد البيع والرهن على ما رجحه (مر). وقالا: بفساد البيع وصحة الرهن.
- [۷۹۳] مسألة: لو وطىء المرتهن الأمة المرهونة بلا شبهة؟ فزانٍ، ولا يقبل قوله: جهلت حرمة وطء المرهونة، أو الزنا؛ إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء عند (حج). وقالا: لو ادعى الجهل بحرمة الزنا لم يقبل أصلاً.
- [٧٩٤] مسألة: لو أتلف بعض المرهون وزاد الأرش على نقص القيمة؟ فاز المالك المالك بالزائد عند (حج). وقالا: بعدم فوز المالك بشيء، ويكون الجميع رهناً.
- [۷۹۰] مسألة: لو أتلف المرتهن الرهن؟ كان ما وجب عليه رهناً له عند (حج). وقال (م ر): الأوجه أنه لا يكون رهناً.
- [۷۹٦] مسألة: لو قتل عبدٌ آخر وكانا مرهونين عند شخص ووجب مال يتعلق برقبة القاتل، وفي نقل الوثيقة فائدة للمرتهن؟ بيع القاتل وجعل ثمنه رهناً مكان القتيل عند (م ر). وقالا كالشيخ: يصير ثمنه رهناً بلا جعل.

[۷۹۷] مسألة: لو دفع الراهن الرهن للمرتهن من غير قصد إقباضه عن الرهن؟ كفى كما رجحه (حج). وقال (م ر): الأصح أنه لا يكفى بل هو وديعة.

[۷۹۸] مسألة: لو أعتق الوارث عبْدَ التركة أو ولد أمّها وهو موسر؟ نفذ، وإن كان الدين موجوداً حال العتق، ويلزمه قيمته عند (حج)، والأقل من قيمته والدين عند (خط).

باب التفليس

[۷۹۹] مسألة: من عليه ديون حالة زائدة على ماله يحجر عليه بسؤال الغرماء. ولا يشترط زيادتها على المغصوب والمنفعة مطلقاً عند (حج). وقال (م ر): يعتبر ذلك إن تمكن من تحصيل أجرة المنفعة وانتزاع المغصوب. و (خط) وافق (حج) في المغصوب و (م ر) في المنفعة.

[۸۰۰] مسألة: قضية كلام (حج): أنه يحجر بدين الله تعالى إن كان فورياً، خلافاً لهما.

[١٠٠] مسألة: لو التمس الغرماء الحجر عليه عند امتناعه من الأداء، وكان ماله مساوياً للديون أو زائداً عليها؟ حجر عليه في الأظهر إن كان ديون معاملة لا إتلاف عند (حج). ومطلقاً عندهما.

[٨٠٢] مسألة: يحجر جوازاً عند (حج) ووجوباً عندهما بطلب المفلس.

- [٨٠٣] مسألة: ينفذ إيلاد (١١) المحجور عليه عند (حج)، وقالا (٢): المعتمد عدم نفوذه.
- [۱۰۲] مسألة: لو أقر المحجور عليه بعين أو دين وجب قبل الحجر، وطلب الغرماء تحليف المقر له؟ أجيبوا لتحليف عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) منعه.
- [٨٠٥] مسألة: لو اشترى قبل الحجر عليه شيئاً؟ فله الردّ بعيب بعده إن كان الغبطة في الرد، أو استوى الأمران، كما يميل إليه صنيع (حج). خلافاً لهما في صورة الاستواء.
- [٨٠٦] مسألة: يجوز لبائع المفلس جاهلاً الفسخ؛ فيتعلق بعين متاعه، فإن أجاز لم يزاحم الغرماء عند (م ر). وقالا كالشيخ في «المنهج»: له أن يزاحم.
- [۸۰۷] مسألة: يكتفى في ثبوت كون المال المحجور عليه باليد، وإن لم ينضم إليها تصرف طالت مدته: خلوٌّ عن منازع عند (م ر). خلافاً لـ (حج).
- [٨٠٨] مسألة: يقدم في بيع مال المحجور الجاني على المرهون كما نقله (ع ش) عن (حج). وبالعكس عند (م ر).

⁽١) المقصود بالإيلاد هنا: أن يعاشر أمنه لتُصْبِحَ أم ولد له. (المراجع).

 ⁽۲) أي قال (م ر) و (خط)، وفي النسخة المصورة (وقال)، والصحيح ما أثبتناه.
 ويراجع رأيهما في حاشية الشرواني (٥/ ١٢٤). (المراجع).

- [٨٠٩] مسألة: يندب عند (حج) تأخير بيع المدبر عن جميع أموال المفلس. وظاهر كلامهما وجوبه.
- [۸۱۰] مسألة: لو تعذر من يشتري مال المفلس بثمن مثله من نقد البلد وجب الصبر، بخلاف المرهون يباع بالثمن الذي دفع فيه بعد النداء والإشهار، قاله (خط) ووافقه (م ر). وقال (حج): الوجه استواؤهما، فإن دفع فيهما شيء بعد النداء والإشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الآن: بيعا وإلاً فلا.
- [۸۱۱] مسألة: لو أجر القاضي الأرض الموقوفة على المفلس؟ لم يعط للغرماء من أجرة كل مرة إلا ما فضل عنه وعن ممونه تلك المدة كما استظهره (حج). وقالا: يعطى الأجرة بعد الإجازة للغرماء.
- [۱۲] مسألة: لا يعتمد القاضي قول شاهد إعسار المفلس أنه خبير بباطنه عند (خط). وقالا: يعتمده.
- [۸۱۳] مسألة: يكتفى من الشاهد بالإجمال عند (خط)، كأن يشهد أنه معسر عاجز شرعاً عن وفاء شيء من هذا الدين. وقالا: بعدم كفايته، فيجمع بين نفي وإثبات، ويقول: هو معسر لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه.
- [۱۹۱۸] مسألة: لو اشترى شيئاً فأقرضه لغيره أو وهبه لولده وأقبضه إياهما ثم حجر عليه؟ جاز لبائعه الرجوع عند (حج). ولم يجز عندهما.

[٨ 1] مسألة: لو اشترى المفلس أمة وولدت ولداً حدث بعد البيع ورجع البائع في الأصل وبذل البائع قيمة الولد وهو صغير؟ أخذه مع أمه بلا عقد عند (حج). وقالا: الأوجه أنه لا بد من العقد. ووافقهما في «شرح الإرشاد».

[۸۱٦] مسألة: لو اشترى أرضاً وغرسها أو بنى فيها ثم أفلس وحجر عليه قبل أداء الثمن وامتنع المفلس والغرماء من القلع؟ فللبائع أن يرجع ويتملك الغراس والبناء بقيمته غير مستحق القلع مجاناً عند (حج)، وبقيمته مطلقاً كما هو ظاهر إطلاقهما.

باب الحجر

[۸۱۷] مسألة: لو غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده؟ لم يجز لوليه التصرف في ماله معتمداً استصحاب الحجر عند (حج). ونقل عن (سم) عن (م ر) أن المعتمد عدم امتناعه عليه.

[۸۱۸] مسألة: لو أحسَّ الصبيّ بانتقال المني من صلبه فأمسك ذكره، فرجع؟ لم يحكم ببلوغه عند (حج). ونقل (سم) عن (مر) ووالده: إنه يحكم ببلوغه.

[۱۹۹] مسألة: وقت إمكان البلوغ: استكمال تسع سنين قمرية تقريباً عند (حج)، وتحديداً عندهما.

[۸۲۰] مسألة: لو كان يغبن في بعض التصرفات؟ اعتبر أغلبها كما رجحه (حج). وقالا: لم يحجر عليه. انتهى. وظاهره وإن كان لغبن في أغلبها.

[۸۲۱] مسألة: يكفّر المحجور عليه لسفه في غير القتل بالصوم، بخلاف القتل، قاله (م ر). ووافقه (خط) في كفارة الظهار. وظاهر كلام (حج): ترجح أنها ككفارة القتل. وقالا كالشيخ: كفارة الجماع ككفارة القتل، أي خلافاً لـ (م ر).

[۸۲۲، ۸۲۳، ۸۲۲] مسائل:

_ ظاهر كلام (حج) صحة قبول المحجور عليه لسفه للوصية، خلافاً لهما.

_ ولو اشترى أو اقترض وقبض من رشيد، وتلف في يده أو أتلفه؟ فلا ضمان ظاهراً وباطناً على ما اعتمده (مر). وقالا: المعتمد ضمانه باطناً فيؤديه إذا رشد.

_ ولو أقر بدين معاملة أو إتلاف مال؟ لم يقبل ظاهراً وباطناً عند (م ر)، وظاهراً فقط عندهما.

[٨٢٦] مسألة: يشترط في ولاية المال للأب والجد عدم عداوة ظاهرة بينه وبين مولّيه عند (م ر)، وظاهر كلام (حج) عدم اشتراطه.

⁽۱) جاء في حاشية الشرواني (٥/ ١٧٧): "وعبارة النهاية: "ولا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً، إذ الكافر يلي ولده الكافر، حيث كان عدلاً في دينه، والأوجه بقاء ولايته عليه وإن ترافعوا إلينا كالنكاح، خلافاً للماوردي والروياني»». (المراجع).

- [۸۲۷] مسألة: يحكم القاضي بصحة بيع الأب والجد مال ولدهما إذا رفعاه إليه، وإن لم يُثبِتا أن بيعهما وقع بالمصلحة، كما هو ظاهر كلام (حج). وقالا: الأصح وجوب إقامتهما البينة بالعدالة ليسجّل لهما.
- [۸۲۸] مسألة: لو أخر الولي إجازة مال الصبي وقدر عليها ثم تلف؟ ضمن عند (م ر). وقالا كالشيخ: لا يضمن.
- [۸۲۹] مسألة: لا يبني الولي دور موليه باللبن أو الجص كما اعتمده (مر). ورجحا أنها تبنى على عادة البلد كيف كانت.
- [۸۳۰] مسألة: لو ادعى الصبي بعد بلوغه على القاضي بيعاً بلا مصلحة قُبِلَ قوله بلا يمين، وإن كان معزولاً، إن كان ثقة أميناً، وإلاً كان كالوصي كما قاله (حج). ووافقه (خط). وقال (م ر): المعتمد أن الدعوى على القاضي كالدعوى على الوصى.

باب الصلح

[۸۳۱] مسألة: لو قال المقر: صالحتك عن هذا الذي أقررتُ به لك بثبوت صفته، كذا في ذمتي؛ كان الصلح فيه بمعنى السلم كما رجحه (حج). ورجح (م ر): أنه بيع، ويقاس عليه نظائره.

[۸۳۲] مسألة: لو أخرج شخص في الطريق النافذ جناحاً أو ساباطاً يَضرُّ المارة؟ منع منه، والمزيل له الحاكم، كما رجحه (خط)

و (م ر). وكلام (حج) متردد في أنه الحاكم أو كل أحد.

[۸۳۳] مسألة: يجوز لغير أهل الدرب فتح باب إليه للاستضاءة، وإن لم يجعل عليه نحو شباك، ورجح في «الروضة» المنع مطلقاً، كما قاله (حج). وقالا: لو ركّب على المفتوح للاستضاءة نحو شباك؟ جاز جزماً.

[٨٣٤] مسألة: لو انهدم جدار مشترك بين اثنين وأراد أحدهما إعادته بآلة بعينه جاز له ذلك إن امتنع الشريك منها، وإلا فله الهدم والتملك كما قاله (حج). وقالا: بعدم توقف جواز إعادته على امتناع الشريك. ومثل الجدار دار منهدمة علوها لواحد وسفلها لآخر.

[٨٣٥] مسألة: لو أراد أحد شريكين في جدار منهدم مشترك بينهما إعادته بنقضِهِ المشترك؟ لم يجز الإقدام عليه عند عدم إذن الآخر عند (حج). وقالا بجوازه عند عدم منع الآخر.

[٨٣٦] مسألة: لو استأجر الأرض لإجراء الماء فيها؟ اشترط التوقيت عند (مر). وقضيّة كلام (حج) وفاقاً لـ (خط) والشيخ: جواز عدم ذكر المدّة، فيجوز التوقيت والتأبيد مع لفظ الإجازة.

[۸۳۷] مسألة: لو كان مجرى ماء أو نحوه في ملك غيره، واختلفا فيه أهو عارية أو إجارة أو بيع مؤبد؟ فإن علم ابتداء حدوثه في ملكه صدق المالك، وإلاَّ صدق خصمه عند (حج). وقضية إطلاقهما: تصديق المالك مطلقاً.

[۸۳۸] مسألة: لو تنازعا جداراً بين ملكيهما وكان لأحدهما عليه جذوع؟ لم يرجع بها، فإن ثبت للآخر؛ جاز له قلعها بالإرش أو تبقيها بالأجرة عند (خط). وقالا: الراجح أنه لا قلع ولا أجرة وتبقى بحالها.

[٨٣٩] مسألة: لو تنازع صاحب العلو والسفل سلّما لم يسمّر وهو منصوب في السفل؟ فاليد فيه للأول، وإن كان في ملك الثاني عند (حج). وقالا: في يد الثاني إن كان في ملكه.

باب الحوالة

[٠ ٨٤] مسألة: تنعقد الحوالة بلفظ البيع إن نواها عند (حج). خلافاً لهما.

[**٨٤١**] مسألة: لو قال: «أحلتك على فلان بكذا»؟ فإن قال: بالدين الذي لك عليّ؟ فصريح، وإلاّ فكناية عند (حج). وقالا: الأوجه أنه صريح، لكن يقبل الصرف _ كغيره من الصرائح _ الذي تقبله (١).

[**٨٤٢] مسألة**: لو اشترط العاقد في الحوالة رهناً ضميناً؟ فإن كان اشتراطه على المحال عليه جاز، أو على المحيل لم يجز عند (م ر)، تبعاً لوالده. واعتمدا عدم جوازه مطلقاً.

[٨٤٣] مسألة: لو قامت بيّنة بأن المحال عليه وفي المحيل؟ لم تبطل الحوالة عند (حج). خلافاً لـ (م ر) ووالده.

⁽١) أي أن هذا اللفظ عند ابن حجر صريح، ولكن يقبل أن يصرف عنه إلى معنى آخر يقبله الصريح، كما هو الحال في الصرائح. (المراجع).

[182] مسألة: لو باع قِنًا وأحال بثمنه على المشتري، ثم اتفق المتبايعان على على حريته، وكذّبها المحتال ولا بيّنة؟! حلفاه على نفي العلم، ثم يأخذ المال من المشتري، وإذا حلفه أحدهما فللآخر تحليفه على الأوجه عند (حج). خلافاً لهما.

باب الضمان

[٨٤٥] مسألة: يصح ضمان القن الموصى بمنفعته دون رقبته، بإذن الموصي الموصي له عند (حج). وقالا: الأوجه اعتبار إذنه وإذن مالك الرقبة.

[٨٤٦] مسألة: يصح ضمان القن الموقوف بإذن الموقوف عليه، ومتى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان عند (حج). وقال (م ر): الأقرب البطلان.

[٨٤٧] مسألة: يشترط في الضمان معرفة الضامن لعين المضمون له، فلا يكفي معرفته لوكيله عند (حج). خلافاً لهما.

[٨٤٨] مسألة: لو قال: «أقرض هذا ألفاً وأنا ضامن لها» ففعل؟ ضمنها على الأوجه عند (حج). وقضية كلامهما: أن الراجح عدم الضمان، لكن (حبح) قال في محل آخر، لو قال: بع لهذا بألف وأنا أدفعه لك ففعل لم يلزمه الألف.

- [**٨٤٩**] مسألة: لو رفع المشتري الأمر في صورة ضمان الدرك إلى الحاكم، وفسخ بنحو العيب وأبقاه تحت يده إلى مجيء مالكه؟ فليس له مطالبة الضامن ما دام تحت يده على الأقرب عند (حج). قيل: خلافاً لـ (م ر).
- [۱۵۰] مسألة: لو كان الخيار للبائع والمشتري؟ لم يصح ضمان الثمن للبائع في مدته عند (خط)، ووافقه (م ر). وقال (حج): لو قيل إن الضمان يوقف؟ فإن بان ملك البائع له بانت صحة الضمان وإلاً فلا لم يبعد.
- [۱۰۸] مسألة: لو استحل من شخص من غيبة بلغته ولم يعينها له فأحله منها؟ برأ منها كما استظهره (خط). وقالا: إن بلغته لم يصح الإبراء منها إلا بعد تعيينها بالشخص وتعيين حاضرها، وإن لم تبلغه كفي فيها الندم والاستغفار له.
- [۸۵۲] مسألة: يصح التكفل ببدن من عليه حدّ تحتم ولم يسقط بالتوبة إن كان حد قاطع الطريق، كما يميل إلى ترجيحه صنيع (حج). وقالا: بعدم صحته في حدود الله تعالى، وإن تحتمت ولم تسقط بها.
- [٨٥٣] مسألة: تصح كفالة ببدن سفيه بإذن، كما رجحه (حج). ويميل إليه صنيع (م ر). وقال (خط): الأظهر اشتراط إذن ولي السفيه.

- [٨٥٤] مسألة: يشترط في تعيين مكان التسليم أن يأذن فيه المكفول ببدنه كما اعتمده (م ر). وظاهر كلام (حج): كفاية مطلق الإذن.
- [٥٥٨] مسألة: لو لم يصلح محل التكفل لتسليم البدن، أو كان له مؤنة؟ فلا بد من بيانه عند (م ر). وقال (خط): الظاهر أنه لا يلزم بيانه، وتحمل على أقرب موضع صالح للتسليم. ويوافقه (حج).
- [۸۵٦] مسألة: لو قال: «ضمنت إحضاره كلما طلبه المكفول له»؟ لم يلزمه غير مرة عند (م ر). وقال (حج): يصح الضمان ويتكرر كلما طلبه.
- [۸**٥۷] مسألة**: لا تصح كفالة ببدن غائب جهل مكانه عند (حج). خلافاً لـ (مر).
- [۸۰۸] مسألة: لو قال: «كفلت ببدنه، فإن مات فعلَيَّ المال»؟ تصح الكفالة، ويلغو قوله: فإن...إلخ، وإن أراد به الشرط عند (حج). وقالا: لو أراده به بطلت الكفالة.
- [٨٥٩] مسألة: لو ضمن المؤجل حالاً؟ لم يلزمه التعجيل، ويثبت الأجل في حقه تبعاً؛ فلو مات الأصيل؟ لم يحل على الضامن على الراجح عند (خط). وقالا: حل عليه كالأصل.
- [۸٦٠] مسألة: لو قال رجلان لآخر: ضمننا مالك على فلان؟ طالب كلَّا بجميع الدين كما رجحه (حج). واعتمدا أنه يطالب كلَّا بنصفه.

[٨٦١] مسألة: لو أدى دين غيره بإذنه إذناً مطلقاً عن شرط الرجوع؟ فله الرجوع إن أدى بقصد الرجوع عند (خط). وقالا: له ذلك إن أدى لا بقصد التبرع. انتهى. وثمرة الخلاف تظهر في صورة الإطلاق.

[٨٦٢] مسألة: لو أدّى الضامن ولم يشهد، وصدق المضمون له أو وارثه الخاص أو العام؟ رجع عند (م ر). وقال (خط): الظاهر عدم إلحاق تصديق الإمام؛ حيث يكون الإرث لبيت المال بتصديق الوارث الخاص. ووافقه (حج).

باب الشركة والوكالة

[٨٦٣] مسألة: لا تنفسخ الشركة بإغماء أحد الشريكين إغماء خفيفاً. بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة عند (حج). خلافاً لهما.

[٨٦٤] مسألة: يجوز توكيل وصيّ وقيّم لنحو طفل في مال إن عجز عنه أو لم تلِق به مباشرته عند (م ر). ورجحا أنه يجوز توكيل الوصي والقيم كالأصل عجزاً أولاً، لاقت بها المباشرة أم لا.

[٨٦٥] مسألة: توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي باطل كما رجحه (م ر). وصنيع (حج) يميل إلى ترجيح أنه موقوف.

[٨٦٦] مسألة: لا يصح توكيل غير المعين ولو وقع تبعاً للمعين [عند (حـج)](١٠). وقالا كالشيخ: بصحته إن وقع تبعاً له كوكلتك في بيع كذا وكل مسلم.

 ⁽۱) الزيادة تقتضيها العبارة، ومنهج المؤلف.
 ويراجع رأي ابن حجر في التحفة (٥/ ٢٥٨). (المراجع).

- [۸٦۷] مسألة: يجوز توكيل صبي ليتصرف بعد بلوغه عند (خط). ولا يجوز عند (م ر)، ويُوافقه ظاهر كلام (حج).
- [٨٦٨] مسألة: ولو وكل بتزويج بنته إذا انقضت عدّتها أو طلقها زوج؟ صح كما رجحه (حج). وقالا ببطلانه.
- [٨٦٩] مسألة: لو قالت له وهي في نكاح أو عدة: «أذنت لك في تزويجي إذا حللت»؟ صح عند (م ر). وبطل عند (حج) على ما قيل، وظني إن عبارة التحفة ظاهرة في صحة الإذن.
- [۸۷۰] مسألة: لو وكله في بيع نحو ثمر شجرة له قبل إثمارها؟ بطل عند (م ر)، وصح عندهما.
- [۸۷۱] مسألة: يجوز توكيل من لا يتوجه عليه فرض نحو غسل الميت كعبد لغسله مثلاً دون من يتوجه عليه ذلك عند (حج). والمعتمد عندهما جواز التوكيل فيه مطلقاً.
- [۸۷۲] مسألة: يصح التوكيل بتعليق غير الطلاق والعتاق عند (مر) كالشيخ. خلافاً لـ (حج).
- [۸۷۳] مسألة: لو قال: «وكلتك لتبرأ نفسك»؟ صح، ويجوز تأخير الإبراء كما رجحه (حج)، واعتمد (م ر) وجوب الفورية.
- [**١٧٤] مسألة**: لو قال: «وكلتك لتقر عني لفلان بكذا»؟ لم يصح التوكيل، ولا يكون بذلك مقرًّا بكذا عند (حج). وقالا: إنه يكون مقرًّا به.

[٨٧٠] مسألة: لا يصح التوكيل في استيفاء عقوبة آدمي قبل ثوبتها عند (خط). ويصح عندهما.

[٨٧٦] مسألة: الوكالة بجُعل لا بد فيها من القبول لفظاً مطلقاً عند (م ر)، وبشرط كون الإيجاب بصفة العقد لا الأمر عند (حج).

[۸۷۷] مسألة: من قال لآخر قبل رمضان: «وكلتك في إخراج فطرتي»؟ وأخرجها في رمضان؟ صح عند (حج)؛ لأنه نجز الوكالة. خلافاً لـ (م ر).

[۸۷۸] مسألة: لو علق عزل الوكيل بشيء؟ لم يصح، ولم ينعزل بتحققه في الأصح، وعليه لو تصرف نفذ عند (حج). وقالا: بعدم نفوذه عند وجود الشرط.

[۸۷۹] مسألة: لو باع الوكيل بالبيع مطلقاً بغير نقد البلد أو بنسيئة أو بغبن فاحش؟ ضمنه، فإن بقىي استرده، وإلاَّ غرم الموكل من شاء من المشتري والوكيل قيمته مطلقاً عند (خط). ووافقه (م ر). وقيمته في المتقوم ومثله في المثلي عند الشيخ، ويوافقه ظاهر كلام (حج)، ويمكن حمله على الأول.

[۸۸۰] مسألة: لو قال: «بعه بما شئت»؟ صح بيعه بالغبن الفاحش كما يميل إليه صنيع (حج). وقالا: بعدم صحته به.

- [۸۸۱] مسألة: لو أجبر ظالم وكيل البائع بتسليم المبيع قبل قبض الثمن؟ ضمن الوكيل كما رجحه (م ر). وقال (حج): لو أجبره متغلب عليه فسلم؟ لم يضمن فيما يظهر.
- [۸۸۲] مسألة: لو وكله في قبض دين، فقبضه وأرسله مع أحد عياله، أي الوكيل؟ لم يضمن كما رجحه (حج). وقال (م ر): يضمن.
- [۸۸۳] مسألة: لو قال لوكيله: «وكّل من شئت»؟ جاز له توكيل غير الأمين كما يقتضيه كلام (حج). وقالا: بعدم جوازه.
- [٨٨٤] مسألة: لو قال: «بع من زيد»؟ فباعه لوكيله، لم يصح مطلقاً عند (م ر)، ويوافقه ظاهر كلام (خط). وقال (حج): لم يصح إذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة.
- [٨٨٥] مسألة: لو قال: «بع من وكيل زيد _ أي لزيد» فباع من زيد؟ لم يصح مطلقاً على ما يفيده صنيع (خط)، وحيث كان الوكيل أسهل منه أو أرفق عندهما.
- [٨٨٦] مسألة: لو قال: «بع لزيد» ودلت القرينة على أن التعيين إنما هو لغرض الربح؟ لم يتعين كما اعتمده (خط). خلافاً لهما.
- [۸۸۷] مسألة: لو قال لوكيله: «بعه لزيد بمائة» وهو يساوي خمسين؟ امتنعت الزيادة عند (حج). وقالا: لم تمتنع.

[۸۸۸، ۹۸۸] مسألتان:

لو قال: «اشتر بهذا الدينار شاة» ووصفها، فاشترى شاتين بالصفة، وساوت كل واحدة منها ديناراً؟ صح، وملكهما الموكل. قال (حج): وإن لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد. وخالفه (م ر).

ولو ساوته إحداهما فقط؟ صح أيضاً، ويملكها. قال (حج): يظهر أنه لا بد من شرائها في عقد، أو تكون المساوية هي المشتراة أوَّلاً. وقال (م ر): لو تعدد العقد وقع المساوية للموكل فقط. انتهى. وظاهره: وإن تأخر شراؤها.

[۸۹۰] مسألة: الوكيل العام كوكيل السلطان؟ لا ينعزل بالقول ما لم يبلغه الخبر ممن تقبل روايته، كالقاضي. والذي حكّمه القاضي في واقعة خاصة ينعزل بالعزل، ولو لم يبلغه الخبر عند (خط). وقال (حج): الذي يتجه خلافهما. ووافقه (م ر).

[۸۹۱] مسألة: ينعزل الوكيل بالإغماء مطلقاً عند (م ر). ويشترط أن لا يكون خفيفاً، بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة عند (حج).

[۱۹۹۲] مسألة: قول الوكيل في الرد للعوض أو المعوض على موكله مقبول؛ حيث لم يبطل أمانته قبل العزل لا بعده عند (حج). وقالا: لا يقبل بعده أيضاً.

- [۸۹۳] مسألة: لو قال الوكيل بالبيع: «قبضت الثمن وتلف» وأنكر الموكل قبضه، وكان الاختلاف بعد قبض المبيع؟ صدق الوكيل، وقالا: وإذا حلف برأ المشتري كما استظهره (حج). وقالا: الأوجه أنه لا يبرأ.
- [۱۹۹] مسألة: لو قال لمدينه: «اشتر لي عبداً بما في ذمتك»، ففعل؟ صح للموكل وبرأ المدين وإن تلف كما رجحه (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أنه لا يقع للموكل.

باب الإقرار

- [۸۹٦] مسألة: لو شهدا ببلوغه ولم يعينا نوعه؟ وجب استفسارهما كما رجحه (حج). وقالا: بقبول شهادتهما.
- [۸۹۷] مسألة: لو أقرّ من نصفه حر مثلاً بدين إتلاف؟ لزمه نصف ما أقر بإتلافه، ويتعلق نصفه الآخر بجزئه الرقيق ويؤخر للعتق عند (م ر) ووالده. وقالا كالشيخ: لا يجب تأخير المطالبة به إلى العتق.
- [۸۹۸] مسألة: لو أقر المريض مرض الموت لأجنبي؟ فليس للوارث تحليفه على الاستحقاق عند (خط). وقالا: له ذلك، فإن نكل حلف الوارث وبطل الإقرار.

[**٨٩٩] مسألة**: لو أقر لحمل هند مثلاً وأسنده إلى جهة لا تمكن في حقه، كَلَهُ عليَّ ألفٌ أقرضنيه؟ فالإقرار لغو عند (م ر). وقالا: الإقرار صحيح، والإسناد لغو^(١).

[٩٠٠] مسألة: لو قال في جواب «لي عليك ألف»: بلى، أو نعم، أو صدقت، واقترن به نحو هز رأس، مما يدل على الاستهزاء، وثبت ذلك؟ لم يكن به مقرًّا عند (م ر). وقضية كلامهما ترجيح أنه إقرار بذلك، وإن اقترن به.

[۹۰۱] مسألة: لو قال: «عندي كذا، بل كذا»؟ لزمه شيء واحد عند (حج) مسألة: لو قال: «عندي كذا، بل كذا»؟ لزمه شيء واحد عند محج)، وشيئان كما رجحه (خط). و (م ر) وافق (حج) مرة و (خط) أخرى.

[٩٠٢] مسألة: لو أقر بأشرفيّ، وأطلق؟ حمل على الذهب عند (حج). وقال (م ر): إنه مجمل لإطلاقه على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة، فيقبل تفسيره بكل منهما.

لكن قال (حج) في موضع آخر، بعد أن نقل عن الشهاب الرملي أن الإقرار بالأشرفي من الإقرار بالمسهم؛ معللاً بما قاله (م ر): نعم، الغالب الآن أنه لا يستعمل إلا في مقدار معلوم من الفضة؛ فينبغي عند

⁽١) يراجع: تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني (٥/ ٣٦٠). (المراجع).

الإطلاق في محل اطرد فيه هذا الاستعمال حمله عليه لتبادره.

[٩٠٣] مسألة: لو قال: «أقرضني ألفاً»، ثم ادعى أنه لم يقبضه؟ قُبِلَ، سواءٌ قال ذلك متصلاً أو منفصلاً عند (م ر). وقال (خط): الأوجه أنه لو قال ذلك منفصلاً لم يقبل.

[٩٠٤] مسألة: لو وصل دعواه الوديعة بالإقرار، كقوله: «له علي ألف في ذمتي وديعة»، لم يقبل عند (خط) كالشيخ. ويقبل عندهما.

[٩٠٥] مسألة: لو قال: «هذه لزيد، بل لعمرو»؟ سلمت لزيد، ويغرم قيمتها لعمرو إن كانت متقومة، ومثلها إن كانت مثلية عند (حـج). وقيمتها لعمرو ولو كانت مثلية عند (خـط) كالشيخ.

[۹۰٦] مسألة: لو قامت بينة على إقراره لزيد بدين، فأقام بينة على إقرار زيد أنه لا يستحق عليه شيئاً، وتاريخها واحد؟ لم يلزمه شيء كما استظهره (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أنه يحكم بالأولى.

[۹۰۷] مسألة: لو أقر بدين لآخر، ثم ادعى أداءه وأقام به بينة؟ قبلت على ما نقله (سم) عن (م ر). وقضية كلام (حج): عدم قبوله.

- [٩٠٨] مسألة: إقرار الشخص بإلحاق نسب الأم به صحيح عند (م ر) ووالده. وقالا: إقراره بالأم لا يصح لإمكان إقامة البينة على الولادة.
- [٩٠٩] مسألة: لو قال: «رأس فلان ابني»: كان إقراراً ببنوَّتِهِ عند (حج). وقال (م ر): كان لغواً.
- [۹۱۰] مسألة: لو استلحق أباه المجنون؟ لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدّق كما قاله (حج). وقالا بثبوت نسبه.
- [**٩١١] مسألة**: لو استلحق اثنان عاقلاً بالغاً وكذّبهما؟ عرض على القائف كما هو قضية (حج). خلافاً لـ (م ر).
- [۹۱۲] مسألة: لو ألحق النسب بغيره، ك: «هذا أخي»؟ ثبت نسبه من الملحق به، ويشترط بيانه كأن يقول: «أخي من أبويً، أو أبي عند (حج). وإليه يميل كلام (خط). وقال (مر): الأوجه عدم اشتراطه.
- [٩١٣] مسألة: لو قال: «ليس لي وارث إلاَّ أولادي وزوجتي»؟ قبل كما رجحه المغني. ورجح (حج) أنه لا بد في قبوله من البينة. ونقل (سم) عن (م ر) موافقته.
- [٩١٤] مسألة: لا يصح استلحاق وارث الأنثى كاستلحاق الأنثى عند (حج). ورجحا صحة استلحاق وارثها.

باب العارية

[910] مسألة: (١) قال (حج): أوقاف الأتراك(٢) لا تجب مراعاة شروطهم فيها؛ لبقائها على ملك بيت المال؛ لأنهم أرقاء له. وقال (م ر): الأوجه اتباع شروطهم حيث لم يعلم رقهم، وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة ولم يتبين خطؤهم في ذلك. انتهى.

والمراد بالأتراك بعض الملوك الماضية في مصر لا السلاطين العثمانية.

[٩١٦] مسألة: لو استعار دابة للركوب فله أن يُركب من هو مثله أو دونه لحاجته عند (حج). وقيده (م ر)، كما نقله (سم) بمن لم يكن عدواً للمعير. ويجوز إركاب زوجته وخادمه في أمر تعود منفعته عليه عند (حج)، ومطلقاً كما هو ظاهر كلامهما.

[٩١٧] مسألة: لا يصح إعارة ما يتوقع نفعه كجحش صغير عند (حج). وقالا: الأوجه الصحة إن كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بمدة يمكن أن يصير فيها منتفعاً به.

⁽١) هذه المسألة مكانها في كتاب الوقف، ولكن أبقيناها أمانة، واحتراماً لترتيب المؤلف. (المراجع).

⁽٢) المقصود به: الأتراك المماليك الذين كانوا عبيداً للأيوبيين، ثم انقلبوا عليهم فأصبحوا حكاماً، فأوقفوا؛ فلا يصح وقفهم، لأنهم لم يتملكوا الموقوف. (المراجع).

- [٩١٨] مسألة: تصح إعارة النقد لو صرح بأنها للتزيين عند (حج). وقالا كالشيخ: نية ذلك تكفي عن التصريح.
- [٩١٩] مسألة: الإعارة بشرط رهن أو كفيل صحيحة على ما يميل إليه كلام (حج). وقالا: إنها فاسدة.
- [٩٢٠] مسألة: قال (حج): يحرم نظرُ فاسقةٍ _ لفجور أو قيادة _ لعفيفةٍ، فتمتنع إعارتها لها. وقضية كلام (م ر): جواز نظرها إليها.
- [٩٢١] مسألة: تجوز إعارة جارية كبيرة لخدمة أجنبي إن كان شيخاً هرماً عند (خط)، خلافاً لهما.
- [**٩٢٢] مسألة**: لو أعار الوالد نفسه للولد؟ كره له دون والده عند (خط). وقالا: بعدم كراهة الإعارة والاستعارة هنا.
- [۹۲۳] مسألة: لو فرش له ثوباً ليجلس عليه؟ كان ذلك عارية عند (حج). ورجحا أنه إباحة، فلا يضمن إلاَّ بالتعدى.
- [٩٢٤] مسألة: لو تلفت العين المستعارة عند المستعير لا باستعمال لها مأذونٍ فيه؟ ضمنها بقيمة يوم التلف في المتقوم، ومثله في المثلي كما رجحه (حج). واعتمد (م ر) كما نقله (سم) لزوم القيمة ولو في المثلى.
- [٩٢٥] مسألة: لو أعارها بشرط أن تكون أمانة؟ فَسَّدها عند (م ر) فيضمن الأجرة لمثلها. وإليه يميل صنيع (حج). ولم يفسِّدها عند (خط).

[٩٢٦] مسألة: لو اختلفا في أن التلف بالاستعمال المأذون فيه؟ صدق المعير عند (حج)، والمستعير عند (م ر) ووالده.

[۹۲۷] مسألة: لو أشار إلى شيء معين من الحنطة والشعير وأعاره أرضاً لزراعته؟ لم يجز الانتقال عنه عند (خط). وقالا: الصحيح جوازه.

[٩٢٨] مسألة: لو أعاره أرضاً وقال: لتنتفع بها كيف شئت، أو بما بدا لله الله الله عند (حج). وينتفع بما هو العادة ثمة.

[۹۳۰، ۹۲۹] مسألتان:

لو أعار أرضاً لدفن ميت، ودفن فيها، وحمله السيل إلى موضع مباح يمكن دفنه فيه؟ لم يعد إليه، وإن احتاج إلى حفر أطول زمناً من إعادته كما يقتضيه كلام (حج). وقضية كلامهما: أنه لو احتاج إلى ذلك؟ أعيد إليه.

ولو رجع المعير بعد وضع الميت في القبر، وقبل مواراته بالتراب جاز عند (حج). وقالا: المعتمد امتناعه بمجرد الوضع في القبر.

[9٣١] مسألة: لو أعار للبناء أو الغراس، ثم رجع بعد البناء والغرس، واختلفا في شرط وقوع القلع مجاناً؟ صدق المستعير عند (حج)، والمعير عندهما(١).

⁽١) جاء في التحفة (٥/ ٤٣١): «ولو اختلفا في وقوع شرط القلع مجاناً؟ صدق المعير =

[۹۳۲] مسألة: العارية تضمن بقيمة يوم التلف إن كانت متقومة، وإلا فبالمثل على المعتمد عند (حج). والمعتمد عندهما وفاقا لـ «الأنوار»؛ أنها تضمن بالقيمة مطلقاً.

باب الغصب

[٩٣٣] مسألة: لا فرق بين الدابة والفراش وبين غيرهما من المنقولات في أنه لا يعتبر النقل في غصبها كما اعتمده (خط). وقالا: يعتبر النقل في كل منقول سواهما.

[۹۳٤] مسألة: لو أخذ شيئاً لغيره من غاصب أو سبع حسبة ليرده على مالكه، فتلف في يده قبل إمكان رده؟ لم يضمن إن كان المأخوذ منه غير أهل للضمان، كحربي، وإلا ضمن، قاله (م ر). وقضية كلام (حج): ترجيح أنه يضمن مطلقاً.

[9٣٥] مسألة: لو أزعج شخصاً عن داره ولم يدخلها؟ فغاصب لها إن قصد الاستيلاء عليها عند (خط). وقالا: غاصب وإن لم يقصده.

[٩٣٦] مسألة: يكفي في رد العين المغصوبة وضعها بين يدي المالك، بحيث يعلم ويتمكن من أخذها، وكذا وضع يد لها عند (حج). خلافاً لـ (م ر).

⁼ كما بحث الأذرعي. . . ، وقال غيره: يصدق المستعير، لأن الأصل عدم الشرط، واحترام ماله، وهذا أوجه». (المراجع).

- [۹۳۷] مسألة: لو فتح رأس زق منصوب فسقط بتقاطر ما فيه وابتلال أسفله به بريح هابة مع مرور الزمان فسال ما فيه وتلف؟ ضمن عند (خط). وقضية كلامهما خلافه (۱).
- [۹۳۸] مسألة: حلّ رباط سفينة فغرقت بحلّه؟ ضمن. أو بحادث ريح؟ فلا. فإن لم يظهر حادث؟ ضمن عند (م ر) ووالده. ولم يضمن عندهما.
- [**٩٣٩] مسألة**: لو أطلق بهيمة وبجانبها حب فأكلته؟ ضمن عند (حج)، وقالا كالشيخ: لا يضمن (٢).
- [۹٤٠] مسألة: لو فتح وعاء حب فأكلته بهيمة؟ لم يضمن عند (حج)، وضمن عندهما كالشيخ.
- [9٤١] مسألة: من انتزع المغصوب ليرده لمالكه! إن كان الغاصب حربيًا أو رقيقاً للمالك لم يضمن، وكذا إن كان غيرهما بشرط كونه معرضاً للضياع، وكون الغاصب بحيث تفوت مطالبته ظاهراً عند (حج). وقالا: لو كان غيرهما ضمن مطلقاً.

⁽١) يراجع التفصيل في التحفة، وحاشية الشرواني (٦/ ١١). (المراجع).

⁽٢) جاء النَّص على ضمانه في التحفة (١٢/٦)، وجاء في حاشية الشرواني: أن صاحب النهاية أي (م ر)، والمغني أي (خط)، وشرح الروض على عكس ما في التحفة (حج).

انظر: حاشية الشرواني (١٢/٦ ــ ١٣)، وشرح المنهج مع حاشية البجيرمي، ط. دار الفكر ببيروت (٣/ ١٧١). (المراجع).

- [٩٤٢] مسألة: لو زوج الغاصب الجارية المغصوبة من المالك جاهلاً بأنها له؟ فإن لم يستولدها لم يبرأ. وإن استولدها وتسلمها؟ برىء الغاصب عند (خط) كالشيخ. وقال (م ر): لو استولدها وإن لم يسلمها؟ برأ.
- [٩٤٣] مسألة: لو غصب قنًا وقال لمالكه: «أَعْتِقْه عني»؟ نفذ العتق، ووقع عن المالك كما رجحه (حج). وقالا الأوجه معنى: أنه يقع عن الغاصب ويكون بيعاً ضمنيًّا إن ذكر عوضاً، وإلاَّ فهبة.
 - [٩٤٤] مسألة: خل التمر متقوم عند (حج). وقالا: المعتمد أنه مثليّ.
- [950] مسألة: الماء المسخن بالنار والأدهان المسخنة بها لغير التمييز: متقومان كما رجحه (حج). وقالا: المعتمد أنهما مثليّان.
- [٩٤٦] مسألة: العنب وسائر الفواكه متقومة كما رجحه (حج). وقالا: المعتمد أنها مثليّة.
- [**٩٤٧**] مسألة: الخل مطلقاً _ سواء كان فيه ماء أم لا _ من المثلي عند (م ر). وهو مثلي إن لم يكن فيه ماء عندهما.
- [٩٤٨] مسألة: لو تلف المغصوب المثلي وتعذر المثل؟ لزمه أقصى قِيمَ المغصوب من وقت غصبه إلى تعذر مثله عند (حج)، وأقصى قيم المثل عندهما.

- [9٤٩] مسألة: لو نقل المغصوب المثلي إلى بلد آخر؟ فللمالك طلب قيمته إن كان بمسافة، وإلا فلا يطالب إلا بالرد عند (خط). وقالا: له طلب القيمة وإن قرب محل المغصوب.
- [٩٥٠] مسألة: لو ظفر المالك بالغاصب لمثليّ في غير بلد تلفه، والمثل موجود ولا مؤنة لنقله؟ فله مطالبته بالمثل مطلقاً عند (حج). ويشرط أن لا يزيد سعر المثل في بلد المطالبة عندهما.
- [٩٥١] مسألة: تضمن حشيشة ونحوها من المسكرات الطاهرة عند (حج). ورجحا عدم الضمان كالخمر.
- [٩٥٢] مسألة: لا يجب في إبطال الأصنام وآلات الملاهي شيء، لكن لا تكسر الكسر الفاحش، بل تفصل بحيث تزول الهيئة المحرمة، فلو زاد في الكسر على المشروع غرِّم التفاوت، ولو اختلفا فيها صدق المالك كما رجحه (خط). والمتلف كما قالاه.
- [٩٥٣] مسألة: لو غصب رطل زيت، ومن آخر مقداراً آخر، وخلطهما؟ صار كالهالك، وملكهما عند (حج)، وكذا لو خلط الدراهم بمثلها بحيث لا تتميز عند (حج). خلافاً لهما.
- [٩٥٤] مسألة: لو غصب أرضاً فنقل ترابها وتلف؟ أجبره المالك على ردّ مثله، وجاز ردّه بدون إذن المالك عند (خط). وقالا: لا بد من إذنه.

[٥٥٥، ٢٥٦، ٩٥٧] مسائل:

لو أحبل الغاصبُ أو المشتري منه الجارية المغصوبة عالماً بالتحريم وانفصل الولد ميتاً بغير جناية؟ لم يجب ضمانه على المحبل عند (م ر). ووجب ضمانه عليه بقيمته يوم الانفصال عندهما.

ويرجع بها المشتري على الغاصب.

والمنتهب من الغاصب لا يرجع بالقيمة عليه عند (م ر). وقالا كالشيخ: يرجع بها عليه كالمشتري (١).

باب الشفعة

[٩٥٨] مسألة: تثبت الشفعة في ثمر لم يؤبّر تبعاً للأرض إن لم يشترط دخوله في البيع عند (حج). وقالا: تثبت فيه مطلقاً، أي وإن شرط دخوله فيه.

[٩٥٩] مسألة: لو حدث الثمر بعد البيع؟ لم يؤخذ بالشفعة عند (م ر) مطلقاً. وعندهما إن لم يؤبّر عند الأخذ.

[٩٦٠] مسألة: لا تثبت الشفعة لشريك موقوف عليه، بناءً على امتناع قسمة الملك على الوقف عند (حج)، وعلى جوازها أيضاً عندهما.

[**٩٦١] مسألة**: أراضي مصر كلها وقف عند (حج). ونقل عن (م ر) خلافه.

⁽١) يراجع: التحفة مع حاشية الشرواني (٦/ ١٤). (المراجع).

- [977] مسألة: للشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وليس له أخذه من البائع عند (حج). وقال (م ر): له أخذه من البائع أيضاً.
- [٩٦٣] مسألة: يقوم مقام قضاء القاضي بالشفعة الإشهاد على الطلب واختيار الشفعة عند فقد الحاكم وغيبة المشتري أو امتناعه من أخذ الثمن عند (حج). وقالا: لا يقوم مقامه، أي ويعذر في التأخير إلى حضور الحاكم.
- [٩٦٤] مسألة: لو صالح الشريك بالشقص عن دم عمد؟ أخذه الشفيع بقيمة الدية وقت الصلح، كما قاله (خط) كالشيخ. وقالا بقيمة يوم الجناية.
- [٩٦٥] مسألة: الحيلة المسقطة للشفعة مكروهة عند (حج) مطلقاً. ويوافقه ظاهر كلام (خط) كالشيخ. وقال (م ر): مكروهة قبل البيع، حرام بعده.
- [٩٦٦] مسألة: لو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن؟ صدق المشتري بيمينه إن لم يكذبه الحسّ عند (خط). وقالا: وإن كذبه الحسّ.
- [97۷] مسألة: لو أخبره عدلان عنده لا عند الحاكم ببيع الشريك الشقص وأخّر طلب الشفعة ؟ لم يعذر عند (حج). خلافاً لـ (م ر).

[٩٦٨] مسألة: لو باع الشفيع حصته بشرط الخيار جاهلاً وفسخ، ثم علم، فله الشفعة، كما رجحه (خط). وقالا: لو باعها بشرط الخيار للمشترى؟ بطلت الشفعة.

باب القراض

[979] مسألة: لو قارض رجلًا على دين عليه؟ لم يصح عند (م ر) مطلقاً. ووافقه (خط). وقضية كلام (حج): أنه لو عيّنه العامل في المجلس؟ صح.

[٩٧٠] مسألة: لا يصح القراض على نقد أبطله السلطان إذا عزّ وجوده أو خيف عزته عند المفاصلة، كما استظهره (خط). وقالا: بصحة عقد القراض عليه مطلقاً.

[**٩٧١] مسألة**: يجوز القراض على مغشوش إن استهلك غشّه عند (م ر). وقالا: بعدم جوازه عليه.

[٩٧٢] مسألة: لو قارضه على ألف درهم في ذمته ثم عينها في المجلس؟ صح إن زاد: «من نقد كذا» عند (حج). وقضية كلامهما كالشيخ صحته مطلقاً.

[٩٧٣] مسألة: لو قارض على إحدى الصُّرَّتين(١)؟ لم يصح عند (خط)

⁽۱) جاء في التحفة (٦/ ٨٤): "فيمتنع... على إحدى الصرتين. نعم لو قارضه على ألف درهم مثلاً في ذمته، ثم عينها في المجلس وقبضها المالك؟ جاز، خلافاً لجمع». وجاء في حاشية الشرواني (٦/ ٨٤): "أقول: إطلاق النهاية عدم الصحة على ما في ذمة غير المالك موافق لما في الروض وشرحه، وشرح المنهج، والغرر، والأنوار، والمغني». (المراجع).

مطلقاً. وقالا: يصح إن عيّنت في المجلس وعلم عين ما فيها.

[٩٧٤] مسألة: يجوز شرط عمل عبد المالك مع العامل في القراض مُعيناً له، ويجوز شرط نفقته عليه، ولا يشترط تقديرها عند (حج). وقال (م ر): الأوجه اشتراطه، وكأنَّ العامل استأجره بها.

[٩٧٥] مسألة: لو قارضه على أن يصارف مع الصيارفة؟ لم يتعينوا على الأوجه عند (م ر). وقال (خط) كالشيخ: الأوجه أنه إذا ذكر ذلك على وجه الاشتراط تعينوا وفسدت المصارفة مع غيرهم، وإلاً فلا.

[٩٧٦] مسألة: لو ذكر للقراض مدة لا على جهة التأقيت، ومنعه الشراء بعدها، وسكت عن البيع؟ صح، كما اعتمده (م ر). وقال (حج): الذي يتجه الفساد. ويوافقه صنيع (خط).

[۹۷۷] مسألة: لو قال: «قارضتك على أن كل الربح لك»؟ فقراض فاسد، وللعامل أجرة المثل، عَلِمَ بالفساد أم لا عند (م ر). ويوافقه إطلاق كلام (خط). وقال (حج) كالشيخ: لو علم الفساد لم يستحق شيئاً.

[٩٧٨] مسألة: لو قال: «قارضتك على أن كل الربح لي»؟ فسد القراض، وله الأجرة إذا ظن أن له ذلك عند (حج). وقالا: لا أجرة له، وإن ظن وجوبها.

- [۹۷۹] مسألة: لو دفع إليه دراهم وقال: «اتجر فيها لنفسك»؟ كان هبة، كما رجحه (م ر)، وقرضاً كما استظهر ترجيحه (خط).
- [۹۸۰] مسألة: لو قارض المالك الواحد اثنين، وشرط على كلِّ مراجعة الآخر؟ ضرّ عند (خط) كالشيخ. وقالا: لم يضر؛ لأنهما بمثابة عامل واحد.
- [۹۸۱] مسألة: إذا فسد القراض نفذ تصرف العامل، وله مثل أجرة عمله وإن علم الفساد وظن أن لا أجرة له عند (خط) و (م ر). خلافاً لـ (حج).
- [٩٨٢] مسألة: لو أتلف العامل جميع مال القراض؟ ارتفع القراض مطلقاً كما اعتمده (خط) كالشيخ. ورجحا: أنه لو قبض المالك منه بدله ثم رده إليه؟ لم يرتفع.
- [۹۸۳] مسألة: لو ادعى المالك بعد التلف أنه قرض، والعامل أنه قراض؟ صدق العامل بيمينه عند (حج) كالشيخ، والمالك بيمينه عند (م ر) ووالده.
- [٩٨٤] مسألة: لو ادعى المالك القرض، والآخِذُ الوديعة؟ صدق الآخذ كما رجحه (حج) في باب القراض، والمالك عندهما، ووافقهما (حج) في آخر باب العارية.
- [٩٨٥] مسألة: لو جنى بعد القراض؟ فداه العامل من مال القراض، كما رجحه (م ر)، والمالك من مال نفسه على الأوجه عند (خط) كالشيخ.

باب المساقاة

[٩٨٦] مسألة: من زارع على أرض بجزء من الغلة فعطل بعضها؟ لزمه أجرة ما عطل منها كما رجحه (حج). وقالا: الأوجه عدم اللزوم.

[٩٨٧] مسألة: لو قال: «ساقيتك على أن الثمرة كلها لي»؟ فسدت، ولا أجرة للعامل إن علم الفساد، وإنه لا شيء له عند (حج). وقالا: لا أجرة له وإن جهل الفساد.

[۹۸۸] مسألة: الليف يختص به المالك فلو شرط اشتراكه بينه وبين العامل صح، كما رجحه (خط) كالشيخ. والمعتمد عندهما عدم الصحة.

[٩٨٩] مسألة: لو قال أحد الشريكين في الشجر للآخر: «ساقيتك على كل الشجر»؟ لم يصح، أو «على نصيبي» أو أطلق؟ صح عند (خط). واعتمدا صحته في الصورة الأولى أيضاً.

[۹۹۰] مسألة: لو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجنبيًّا بغير إذن شريكه؟ صح عند (خط) والشيخ. ولم يصح عند (مر) ووالده.

[۹۹۱] مسألة: لو لم يحدث الثمر إلا بعد المدة؟ فإن كان تأخيره لعارض كبرد: استحق العامل حصته، وإلا فلا، قاله (م ر). وقالا: لا حق له فيما حدث بعدها. انتهى. وظاهره: ولو كان تأخيره بعارض.

- [٩٩٢] مسألة: لو سكت عن ذكر العوض في صيغة المساقاة؟ لم يصح. والأوجه عند (م ر) استحقاقه الأجرة. وقال (خط): الأوجه عدم الاستحقاق.
- [٩٩٣] مسألة: لو هرب أو مرض العامل قبل الفراغ من العمل، وأتمه المالك؟ لم يستحق المالك؟ لم يستحق العامل شيئاً عند (حج) كالشيخ. وقالا: المتجه استحقاقه.
- [998] مسألة: لو امتنع العامل من العمل؟ فللمالك أن يستأجر عليه من يعمل بإذن الحاكم إذا قدّر الحاكم الأجرة وعين الأجير، وإلاَّ لم يجز، قاله (حج). وظاهر كلامهما جوازه بإذن الحاكم مطلقاً.
- [٩٩٥] مسألة: متى هرب العامل قبل الإتمام ولم يقدر المالك على مراجعة الحاكم، وأنفق وأشهد عليه، ثم اختلفا في قدر النفقة: صدق العامل عند (خط). وقالا: بتصديق المالك.

باب الإجارة

- [٩٩٦] مسألة: «بعتك منفعتها»: كناية في الإِجارة عند (حج) والشيخ. وقالا: لا يكون كناية فيها.
- [٩٩٧] مسألة: يتصور في الدابة والآدمي إجارة العين والذمة، ورجَّح (حج) إلحاق السفن بهما. وقالا بعدم صحة إجارتها إلا إجارة عين كالعقار.

- [٩٩٨] مسألة: لو أجر الناظر الوقف سنين وقبض الأجرة؟ جاز له دفع جميعها لأهل البطن الأول. فلو مات الآخذ قبل مُضي المدة؟ لم يضمن المستأجر ولا الناظر، على ما قاله (م ر). وقالا كالشيخ بعدم جواز دفع جميعها له وأنه يضمن الناظر ما زاد على مدة حياة الآخذ للبطن الثاني.
- [٩٩٩] مسألة: لو قال آجرتك لتطحن هذا البر بقفير منه، أو أطلق ولم تدل قرينة على أن المراد حصته؟ صح عند (م ر). وقالا كالشيخ: لا يصح.
- [۱۰۰۰] مسألة: لو قال للجابي: «لك نظير العشر مما تستخرجه»؟ لم يصح إجارةً. قال (حج): وتصح جعالةً، لكن له أجرة مثله. وقالا: الأوجه فيها البطلان للجهل بالجعل.
- [۱۰۰۱] مسألة: لو استقر قيمة المبيع في البلد؟ لم يصح استئجار بيًّاع لبيعه، وإلاَّ صح عند (حج) وإن لم يكن فيه تعب. وقال (م ر): لا يصح مطلقاً ما لم يكن فيه تعب.
- [۱۰۰۲] مسألة: لا يصح استئجار ماهر عرف إزالة اعوجاج نحو سيف بضربة لا مشقة فيها عند (خط). وقالا: الأرجح صحته.
- [۱۰۰۳] مسألة: لو أجر الأرض مقيلاً ومراحاً وللزراعة؟ لم تصح ما لم يبيِّن عين ما لكلِّ، قاله (حج). وقيد (م ر) عدم الصحة بما إذا قصد توزيع أجرة منفعة الأرض على النافع.

- [**١٠٠٤**] مسألة: لا تنفسخ الإجارة لقلع سن عليلة بسكون ألمها عند (م ر). وقال كالشيخ: تنفسخ لتعذر القلع.
- [1.00] مسألة: التأجيل بأول الشهر باطل؛ لوقوعه على جميع نصف الشهر الأول، قاله (حـج). وقال (م ر): المعتمد صحته، ويحمل على الجزء الأول.
- [1 • ٦] مسألة: لو جمع العمل والزمن، فاستأجره ليخيطه ثوباً معيناً في يوم معين؟ فإن^(١) صَغُر الثوب بحيث يفرغ منه عادةً في دون النهار؟ صح كما رجحه (حج) وفاقاً للشيخ. وقالا: بعدم صحته.
- [۱۰۰۷] مسألة: تبطل إجارة أيام معينة باستثناء أوقات الصلاة الخمس عند (م ر)، خلافاً لـ (حج).
- [۱۰۰۸] مسألة: لو استأجر مسلماً لعملٍ شهراً؟ دخل فيه الجُمَعُ كما يميل إلى ترجيحه صنيع (حج). وقالا: بعدم دخوله فيه.
- [١٠٠٩] مسألة: لو أجره لتعليم قراءة معينة؟ تعيَّن، فإن علَّمه غيره فله أجرة المثل عند (حج)، ولا يستحق أجرة عندهما.
- [۱۰۱۰] مسألة: لو كان المتعلم ينسى ما يتعلمه؟ اعتبر العُرف الغالب في إعادة تعليمه، فإن لم يكن غالب(٢)؟ اعتبر ما دون الآية

⁽١) العبارة في النسخة المصورة لدينا فيها مسح، فأخذناها بإيجاز من التحفة (٢) العبارة في حاشية الشرواني (٦/ ١٤٤) ذكر الخلاف نفسه. (المراجع).

⁽٢) لفظ (يكن) هنا تام، و (غالب) فاعل، أي لم يوجد العرف الغالب، جاء في التحفة =

عند (خط) كالشيخ. فإذا علّمه بعضها فنسيه قبل أن يفرغ من باقيها؟ لزم الأجير إعادة تعليمها. وقال (حج): إن لم يكن غالب؟ فالذي يظهر وجوب البيان في العقد.

[1۰۱۱] مسألة: لو أجر دابة لركوبٍ؟ فإن كان ما يركب عليه من نحو سرج وأكاف للراكب، وفحش تفاوته، ولم يكن هناك عرف مطرد؟ وجب رؤيته مع الامتحان باليد إن أمكن، قاله (حج). وقالا: يكفي الرؤية أو الوصف التام.

[۱۰۱۲] مسألة: لو قال: «أجرتك لتحمل لي مائة رطل حنطة لم يدخل الظرف»؟ فيشترط معرفته بالرؤية أو الوصف إن كان يختلف، وإن قال: «مائة رطل»؟ حُسِبَ الظرف من المائة، ولا يشترط معرفته، قاله (خط) كالشيخ. وقضية كلامهما: اشتراط معرفته مطلقاً.

[1.1٣] مسألة: لو قال بعد قراءة القرآن: «أهديت قراءتي أو ثوابها لفلان»؟ كان لغواً عند (حج)، فينبغي أن يدعوله بمثل ما حصل له من الآجر. وخالفه (خط) وفاقاً للشيخ.

[1.1٤] مسألة: تصح الإجارة للإرضاع مطلقاً عند (م ر)، ويشرط بلوغ المرضعة تسع سنين عند (خط).

^{= (}٦/ ١٤٧): «فإن لم يكن عرف غالب، فالأوجه اعتبار ما دون الآية...». (المراجع).

[1.10] مسألة: لو استأجرها للإرضاع ونفى الحضانة الصغرى؟ صح عند (حج)، ولم يصح عند (م ر). ويوافقه ظاهر كلام (خط): وهي (١٠) وضع الطفل في الحجر وإلقامه الثدي وعصره له.

[۱۰۱٦] مسألة: يجب على المكري تسليم مفتاح الدار إلى المكترى، ولا تنفسخ الإجارة في مدة المنع عند (حج). خلافاً لهما.

[۱۰۱۷] مسألة: يلزم المؤجِّر تنقيةَ الحشّ والبالوعة مما حصل فيهما عند العقد، بأن يسلِّمهما فارغين؛ وإلاَّ تخيَّر المستأجر إن لم يعلم به عند (حج). وقال (م ر): تخير ولو مع علمه بامتلائها.

[۱۰۱۸] مسألة: على المكتري حبل يشد به المحمل على البعير أو أحد المحملين على الآخر عند (خط) كالشيخ. وقالا: المتجه أن الأول على الجمّال.

[۱۰۱۹] مسألة: لو شرط المستأجر حمل قدر من الطعام، فلم يأكل منه، فليس للمؤجر مطالبته بنقص قدر أكله كما استظهره (مر). وله ذلك كما يميل إلى ترجيحه كلام (حج)(٢).

[۱۰۲۰] مسألة: يجوز إجارة الإقطاع أكثر من سنة، وإجارة منذور عتقه بعد سنة من شفاء مريضه أكثر منها عند (م ر). ورجحا عدم جوازه فيهما.

⁽١) أي: الحضانة الصغرى. (المراجع).

⁽٢) يراجع: تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني (٦/ ١٥٢). (المراجع).

[۱۰۲۱] مسألة: لا يحبس المكتري العين بعد مضيِّ مدة إجارتها إن طلبها المكري عند (حج). وقال (مر): وإن لم يطلبها المكري فلو أغلق الدار أو الحانوت بعد تفريغه لزمته الأجرة.

[۱۰۲۲] مسألة: ضمان المكتري _ الحاصل بربطه الدابة _ ضمان يد عند (حج)، فتصير مضمونة عليه بعدُ وإن لم تتلف به. وقالا: الأوجه أنّه ضمان جناية، فلا ضمان عليه لو لم تتلف بذلك.

[۱۰۲۳] مسألة: لو استأجره يرعى دابته، فأعطاها آخر يرعاها؟ ضمنها كل منهما، والقرار على من تلفت في يده، قاله (حج). وقيده (م ر) بقوله: أي حيث كان عالماً، وإلاَّ فالقرار على الأول. انتهى.

[1.78] مسألة: لو أعطاه ثوباً ليخيطه ، فخاطه قباءً ، وقال: أمرتني بقطعه قباءً ، وقال: أمرتني بقطعه قباءً ! فقال: «بل قميصاً»! ؟ صدِّق المالك بيمينه ، وعلى الخياط أرش النقص ؛ وهو ما بين قيمته صحيحاً ومقطوعاً كما رجحه (حج). ورجحا أنه ما بين قيمته مقطوعاً قميصاً ومقطوعاً قباء .

[1.۲0] مسألة: لو أجر الناظر العين الموقوفة للبطن الثاني، فمات البطن البطن الأول؟ انتقلت منافع الوقف إليهم، وانفسخت الإجارة كما رجحه (خط). وقالا: بعدم انفساخها.

[۱۰۲٦] مسألة: لو غرقت بعض الأرض المستأجرة للزراعة بماء لم يتوقع انحساره مدة الإجارة، أو أوان الزرع؟ انفسخت الإجارة في ذلك البعض، ويتخير على التراضي عند (حج). وعلى الفور عندهما.

[۱۰۲۷] مسألة: لو وجد ثوباً ضائعاً أو عبده الغائب واحتاج في حفظه لمؤنة؟ فله بيعه حالاً وحفظ ثمنه إلى أن يظهر كما أقره (م ر).

وقال (حج): يلزمه استئذان الحاكم إن أمن عليه منه وإعطاؤه له إن كان أميناً وقبله.

[۱۰۲۸] مسألة: لو أجر عيناً وقدرت الإجارة بعمل كركوب لبلد كذا ثم باعه حال الإجارة لغير المكتري؟ جاز عند (م ر)، ولم يجز عندهما.

[۱۰۲۹] مسألة: لو باع العين المستأجرة؟ يخير المشتري إن جهل ولو مدة الإجارة عند (خط)، ووافقه (م ر). وكلام (حج) يميل إلى ترجيح بطلان البيع عند جهله المدة.

باب إحياء الموات

[۱۰۳۰] مسألة: الأرض التي لم تعمر وكانت ببلاد الكفار يملكها المسلم بالاستيلاء عند (حج). وقالا كالشيخ: لا يملكها إلا بالإحياء.

[۱۰۳۱] مسألة: حريم القرية المحياة: مُرتكض نحو الخيل وإن لم يكونوا خيالة، ومناخ الإبل وإن لم يكونوا أهل إبل، قاله (م ر). وقالا: إن كانوا خيالة، وإن كانوا أهل إبل.

[۱۰۳۲] مسألة: مصب الميازيب حريم الدار في المبنية في الموات إن كان بمحل تكثر فيه الأمطار عند (م ر). وقال (حج): الذي يتجه أنه لا فرق؛ لمس الحاجة إليه وإن ندر المطر.

[۱۰۳۳] مسألة: لو اهتز الجدار بِدَقِّهِ وأنكر ما علق فيه؟ فإن سقط حالة الضرب ضمنه، وإلَّا فلا كما يميل إلى ترجيحه صنيع (حج). ورجحا عدم ضمانه مطلقاً.

[۱۰۳٤] مسألة: قضية كلام (حج): أن المحصّب ملحق بمزدلفة ومنى في عدم الإحياء، وفاقاً للشيخ؛ واعتمدا جواز إحيائه، فمن أحيى شيئاً منه ملكه.

[1.٣٥] مسألة: لو أراد إحياء الموات مسكناً؟ اشترط البناء على المعتمد عند (خط). وقالا: الأوجه الرجوع في ذلك لعادة ذلك المحل.

[۱۰۳٦] مسألة: لو أراد إحياءه زريبة دواب؟ اشترط تحويطٌ بما اعتيد لا بناء عند (حج)، وقالا: يشترط البناء.

[۱۰۳۷] مسألة: من أعلم على بُقعة بنحو نصف أحجار فمتحجر عليه، فلو طالت مدة التحجر بطل حقه، كما رجحه (م ر).

وقال (خط): لا يبطل حقه إلاَّ بعد إمهال السلطان له مدة ومضيها وهو ظاهر كلام (حج).

المسالة: يجوز الإقطاع للاستغلال إذا وقع لمن هو من أهل القتال والجهاد على ما يليق بحاله، قاله (خط). وقال (حج): للإمام الإقطاع لتمليك الرقبة ولتمليك المنفعة فقط بحسب ما يراه من المصلحة، سواء أهل النجدة وغيرهم.

[۱۰۳۹] مسألة: لو أقطع الإمام رقبة ملك لشخص؟ ملّكه بالقبول عند (حج).

[١٠٤٠] مسألة: من ألِف من المسجد موضعاً يفتي فيه مثلاً؟ لم يبطل حقه بقيامه. ولا يشترط فيه إذن الإمام إن لم يعتد الجلوس فيه بإذنه، وإلا اشترط، قاله (حج). وقالا بعدم اشتراطه مطلقاً.

[١٠٤١] مسألة: لو أحيا بقعة وعلم أن بها معدناً، فاتخذ عليه داراً؟ ملك النيل أي ما حصل منه دون البقعة عند (حج). وقالا: أرجح الطريقين أنه لا يملك شيئاً من البقعة والنيل.

[1.27] مسألة: لو كان لثلاثة ثلاث مساقٍ من ماءٍ مباح _ أعلى وأوسط وأسفل _ فأراد ذو الأعلى أن يسقي من الأوسط برضا صاحبه؟ كان لذي الأسفل منعه عند (م ر)، خلافاً لـ (حج).

باب الوقف

[١٠٤٣] مسألة: لو وقف بناءً أو غراساً في أرض مغصوبة؟ صح عند (حج). واعتمدا عدم صحته.

[1.12] مسألة: لا يصح الوقف على مُعاهِدٍ أو مُستَأْمِنِ كما يميل إلى ترجيح صحته إن حلّ ترجيح صحته إن حلّ بدارنا ما دام فيها.

[1.20] مسألة: لو بنى بناءً على هيئة مسجد وقال: «أذنت في الاعتكاف فيه»؟ لم يصر بمجرد ذلك مسجداً عند (م ر). وقالا: يصير مسجداً به لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد.

[۱۰٤٦] مسألة: لا يشترط القبول في الوقف على معين كما يميل إليه صنيع (حج). وقالا: يشترط قبوله إن تأهل، وإلا فقبول وليه.

[۱۰٤۷] مسألة: لو ردَّ الموقوف عليه المعين الوقت بطل حقه منه، فإن رجع الرادّ قبل حكم الحاكم استحقه كما رجحه (حج). خلافاً لـ (خط) والشيخ. وقضيته كلام (م ر) موافقتهما.

[۱۰٤۸] مسألة: لو قال جعلت هذا مسجداً سَنَةً؟ لم يصح عند (م ر). وقالا كالشيخ: يصح مؤبَّداً.

[1.٤٩] مسألة: لو كان شرط الواقف مخالفاً للشرع، كشرط العزوبة في سكان المدرسة؟ لم يصح، وبطل الوقف كما رجحه (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أن الوجه الصحة.

- [**١٠٥٠**] مسألة: المقبرة الموقوفة على طائفة مخصوصة تختص بهم قطعاً عند (حج). وعلى الأصح عندهما.
- [۱۰۰۱] مسألة: لا يجوز إحداث منبر في مسجد لم يكن فيه مطلقاً عند (خط). وبشرط التضييق على المصلين عند (حج). وإذا حرم لم يصح الوقف عليه.
- [۱۰۰۲] مسألة: لو شرط الواقف أن يصرف قدر معين من ريع وقفه لثلاثة معينين ثم من بعدهم لأولادهم؟ انتقل نصيب كل من مات إلى الباقي من الثلاثة كما رجحه (حج). وقضية كلامهما كالشيخ: أنه إذا مات أحدهم ثم الثاني صرف إلى فقير أقرب رحماً إلى الواقف. فإذا مات الثالث صرف معلوم كلِّ لولده.
- [۱۰۵۳] مسألة: لو وقف على بنيه أو بناته، وفي أولاده الخنثى؟ لم يوقف نصيبه إلى نصيبه عند (م ر). وقالا كالشيخ: يوقف نصيبه إلى البيان.
- [١٠٥٤] مسألة: لو وقف على أولاده ولم يكن له حال الوقف إلا ولد؟ حمل عليه، ولو حدث بعده ولد، ولو صرف إليه وحده عند (حج). واعتمدا: أنهما يشتركان فيه.
- [**١٠٥٥**] مسألة: لو وقف على ولده ما دام فقيراً، فاستغنى، ثم افتقر؟ استحق عند (حج). خلافاً لـ (م ر).

[۱۰۵۲] مسألة: لو أشرفت البهيمة الموقوفة المأكولة على الموت؟ ذبحت واشترى بثمنها دابة من جنسها إن أمكن ووقفت كما قاله (حج)، ورجحه (خط). وقال (م ر): الراجح أنه يفعل الحاكم بلحمها ما يراه مصلحة.

[۱۰۵۷] مسألة: لو تلف عبد موقوف تحت يد ضامنة ولم يمكن شراء عبد أو بعض عبد بقيمته فقيمة للموقوف عليه عند (حج)، ولأقرب الناس إلى الواقف كما استقر به (خط).

[۱۰۵۸] مسألة: لو جنى العبد الموقوف بعد موت الواقف جناية أوجبت مالاً؟ أفدى من كسبه كما رجحه (خط). وقالا: من بيت المال.

[۱۰۵۹] مسألة: ريع المسجد المنهدم إن لم يتوقع عوده وتعذر صرفه لمسجد آخر؟ صرف للفقراء عند (حج). وقال (م ر): صرف لأقرب الناس إلى الواقف، فإن لم يكونوا صرف إلى الفقراء أو المساكين ومصالح المسلمين.

[۱۰٦٠] مسألة: لو شرط النظر في وقف لشخص فقبله ثم أسقط حقه منه؟ سقط، وإن شرط نظره حال الوقف عند (حج). وقالا: إلا أن يشترط نظره حال الوقف فلا ينعزل بعزل نفسه.

[١٠٦١] مسألة: يكفي في الناظر المنصوب للواقف العدالة الظاهرة عند (خط). خلافاً لهما. المستحق ذميًا عند (حج). وقال (م ر): لا يصح. المستحق ذميًا عند (حج). وقال (م ر): لا يصح.

[1.7٣] مسألة: لو فوّض التدريس حال الوقف إلى شخص؟ لم يجز له عزله ولو لمصلحة عند (خط). خلافاً لهما.

المستحق أثنائها؟ رجع من استحق بعده على تركته المستحق أثنائها؟ رجع من استحق بعده على تركته بحصة ما بقي من المدة. قال (حج): والذي يتجه: أن المدة إن قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر من بقائها عنده أو عند غيره عليها؟ لم يكن الناظر طريقاً، وإلا كان. ونقل (سم) عن (م ر): أنه اعتمد عدم كونه طريقاً مطلقاً: وقد سبق في باب الإجارة ما قد يخالفه.

باب الهبة

[1.70] مسألة: قضية كلام (حج) ووافقه (خط): أن في نحو الزكاة والنذر والكفارة تمليكاً. خلافاً لـ (م ر).

[۱۰٦٦] مسألة: لوقال: «وهبتك هذا» أو «وهبتكما»، فقبل الأول أو أحد الاثنين نصفه؟ لم يصح عند (حج)، ووافقه (م ر) في «النهاية». وصح عند (خط) وفاقاً لما نقله (سم) عن (م ر).

- [۱۰٦۷] مسألة: لو قال: «اشتر لي بدرهمك خبزاً»، فاشتراه له؟ كان الدرهم قرضاً عند (حج)، وهبة عند (خط).
- [۱۰٦۸] مسألة: يصح العمرى والرقبى ويحرمان كما أقره (خط). وقال (حج): يصحان ولا يحرمان.

[۱۰۷۰، ۱۰۲۹] مسألتان:

لو وهب أصلٌ لفرعه شيئاً، فباعه الولد؟ امتنع رجوع الأصل، وإن كان الخيار باقياً للولد كما قاله (حج)، وقالا: لو كان باقياً له ثبت الرجوع.

ولو كان البيع من أصله الواهب وخياره باق؟ جاز له الرجوع كما رجحه (حج). واستظهرا عدم جوازه.

[1۰۷۱] مسألة: لو وهب الأصل لفرعه نخلاً، فاطلعت ثمراً غير مؤبر؟ فله الرجوع في الطلع تبعاً للنخل عند (حج). وقالا: الأوجه أنه لا رجوع.

باب اللقطة

[۱۰۷۲] مسألة: يجب الالتقاط جزماً حيث لم يكن ثمة غيره ولو تركه تلف، كما رجحه (م ر)، خلافاً لـ (حج).

[۱۰۷۳] مسألة: لا يصح تعريف المراهق للقطة. وإن لم يُعْرَف بكَذِبٍ عند (م ر). وقضية كلام (حج): صحته.

[١٠٧٤] مسألة: يصح تعريف السفيه غير الفاسق بإذن وليه عند (خط)، ومطلقاً عندهما.

[1.۷٥] مسألة: لو التقط مَنْ بَعْضُه حُرُّ وكان بينه وبين سيده مهاباة (١٠٧٥) فلصاحب النوبة، وكذا حكم سائر النادر من الأكساب والمؤن؛ فالأكساب لمن حصلت في نوبته، والمؤن على من وجد سببها من نوبته عند (خط). وقالا: الذي يتجه: أنهما سواءٌ، فيعتبر وقت الاحتياج للمؤن، وإن وجد سببها في نوبة الآخر.

[۱۰۷۱، ۲۰۷۱] مسألتان:

لو التقط شاتاً في مفازة وتملكه حالاً ثم أكله؟ لم يجب تعريفه عند (م ر). واستظهر (خط) وجوبه. ويميل إليه صنيع (حج).

ويغرم قيمته يوم تملكه إن ظهر مالكه، قاله (حج) وتبعه (م ر). وقال (خط): القيمة المعتبرة قيمة يوم الأخذ إن أخذ للأكل، وقيمة يوم التملك إن أخذ للتعريف.

[۱۰۷۸] مسألة: لا تجب المبادرة بتعريف اللقطة كما رجحه (حج). وقال (خط): الأصح وجوبها. و (مر): الأوجه عدم جواز تأخيره عن زمن تطلب فيه عادة وتختلف بقلتها وكثرتها.

[**١٠٧٩**] مسألة: لا يكره التعريف في المسجد الحرام وفاقاً، ومثله مسجد الحرام وفاقاً، ومثله مسجد المدينة والأقصى عند (خط). خلافاً لهما.

[۱۰۸۰] مسألة: لو التقط اثنان لقطة؟ عرّفها كل منهما سنة كما رجحه (حج). ورجّحا تعريف كل منهما نصف سنة.

⁽١) يراجع للتفصيل: تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني (٦/ ٣٢٣). (المراجع).

[۱۰۸۱] مسألة: على الملتقط للحفظ مؤنة التعريف إن أوجب التعريف، وإلاَّ فلا كما رجحه (م ر)، ووافقه (خط). وقال (حج): إن مؤنته على بيت المال أو المالك، على القول بوجوب التعريف وعلى مقابله.

[۱۰۸۲] مسألة: لو ادعى اللقطة رجل ووصفها، ثم قال للملتقط: «يلزمك تسليمها إليَّ»؟ حلّف الملتقط، فإن نكل ولم يمكن تملكها؟ ردت إلى الواصف كما استقربه (م ر). وقال (حج): هل تردّ أم لا؟ كل محتمل.

باب اللقيط

[۱۰۸۳] مسألة: يتخير في نفقة اللقيط بين ماله العام كوقف على اللقطاء والخاص كثياب ملفوفة عليه، كما رجحه (خط). وقال (م ر): الأوجه تقديم الخاص على العام. ومال إليه (حج).

[۱۰۸٤] مسألة: لو أسلم يهودي، ثم وجد بنته مزوجة فادعى صباها لتتبعه، وادعت البلوغ هي وزوجها؟ صدق أبوها كما أفتى به (حج). وقضية كلام (م ر): تصديقها.

[١٠٨٥] مسألة: لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته، وبإسلامه بالدار، ولم يصف الإسلام(١)؟ قُتل به الحركما يميل إلى

⁽١) أي: لم يُعرب عن نفسه بأنه مسلم.

يراجع: التحفة (٦/ ٢٥٣، ٣٥٦). (المراجع).

ترجيحه صنيع (حج)(١). واعتمدا أنه لا يقتل به الحر.

[۱۰۸٦] مسألة: لا يقبل إقرار غير الرشيد بالرق كما رجحه (خط). وقالا بقبوله.

[۱۰۸۷] مسألة: لو ادعى الملتقط رق لقيط بلا بينة؟ لم يقبل، ويستمر بيده كما رجحه (م ر). وقضية كلام (حج): ترجيح وجوب انتزاعه منها.

باب الجعالة

[۱۰۸۸] مسألة: لو قال لشخص: «ردّ عبدي ولك كذا»، فرده قِنَّ المقول له بلا إذن سيده؟ لم يستحق السيد عند (م ر). وقالا كالشيخ: يستحقه.

[۱۰۸۹] مسألة: لو قال أجنبيّ كاذباً: «قال زيد: من ردّ عبدي فله كذا»، وصدق زيد القائل؟ فإن كان ثقة استحق العامل على زيد، وإلاَّ فلا شيء له عليه، قاله (خط). وقالا: محل قوله، وإلاَّ...إلخ ما لم يصدقه العامل وإلاَّ استحق على المالك المصدق.

[۱۰۹۰] مسألة: لو استناب في نحو الإمامة والتدريس من الوظائف القابلة للنيابة؟ فإن لم تكن من بيت المال، أو كانت منه ولم يكن من بيده مستحقاً؟ لم يستحق المستنيب ولا النائب

⁽۱) قال في التحفة (٦/٦٥٣): «نعم لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته وبإسلامه بالدار ولم يصف الإسلام؟ لم يقتل به الحرُّ على ما نصَّ عليه، وصوَّبه الأسنوي، لكن ظاهر الروضة وأصلها خلافه...». (المراجع).

شيئاً كما استظهره (خط). وقالا: المتجه أن الاستنابة لمثله أو خير منه لعذر جائز، ويستحق المستنيب كل المعلوم.

[۱۰۹۱] مسألة: المتفقة تجوز له الاستنابة كما اعتمده (م ر). وقالا: بعدم جوازه. واستقر به (ع ش).

[1.4۲] مسألة: لو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئاً جاهلاً به؟ استحق المشروط كما قاله (حج). وقالا: الأصح أنه لا شيء له.

[1.9٣] مسألة: لو فسخ المالك عقد الجعالة بإعتاق المردود بعد شروع العامل في العمل؟ لم يستحق شيئاً على ما رجحه (م ر)، وقالا كالشيخ: يستحق أجرة المثل لما مضى.

[1.98] مسألة: لو ماتت الدابة أو انكسرت السفينة في بعض الطريق مع سلامة المحمول؟ وجب قسط المسمى للعامل عند (م ر)، سواء حضر المالك أم لا. وقيده (حج) بكونه حاضراً.

[1.90] مسألة: لو قال: «من ردّ عبدي فله خمسة دراهم»، ثم قال: «من ردّه فله عشرة دراهم»، وعلم العامل بالنداء الثاني في أثناء العمل لم يستخق من الثاني شيئاً عند (حج). وقال (مر): يستحق منه قسط عمله بعده.

* * *

رَفَّحُ عِب ((رَّحِيُ الْمُجَنَّدِيُّ رُسِكَتِي (الْمِرْرُ ((فِرْدُوكُ www.moswarat.com

باب(١) الفرائض

[1·٩٦] مسألة: لو مات شخص ولم يرثه إلاَّ جهة الإِسلام؟ امتنع نقل تركته عن بلد المال عند (حج). واعتمدا جواز نقلها عنه.

[**١٠٩٧] مسألة**: إرث ذوي الأرحام كإرث من يدلون به في أنه إما بالفرض أو بالعصوبة، قاله (خط). وقالا: بالعصوبة فقط.

[۱۰۹۸] مسألة: لو ماتت امرأة عن زوج وأبوين؟ فأصل المسألة من اثنين وتصح من ستة عند (حج). وقال غيره: أصلها من ستة.

[**١٠٩٩] مسألة**: يتوارث حربيّ وذمي ومعاهد أو مستأمن بدار الكفار عند (حج)، خلافاً لـ (م ر). ويوافقه صنيع (خط).

باب الوصايا

[١١٠٠] مسألة: تصح وصية المبعض بما ملكه ببعضه الحرّ إلاَّ بالعتق كما رجحه (حج) كالشيخ. واستظهرا صحتها بالعتق أيضاً.

⁽١) المعهود لفظ (كتاب)، ولكن التزمنا بالأصل عند المؤلِّف (باب). (المراجع).

- تجوز الوصية لتسوية نحو قبر عالم بمسبّله، كما قاله (حج)، وهو الظاهر من عبارة (خط). وقال (م ر): بعدم جوازها فيها.
- تصح الوصية لعبد وإن قصد تمليكه على الأرجح عند (حج). وقالا كالشيخ: محل صحة الوصية للعبد إذا لم يقصد تمليكه، فإن قصده لم تصح.
- [۱۱۰۳] مسألة: لو أوصى لخيل مسبّلة؟ لم تصح إن قصد تمليكها، أو أطلق قاله (حج). وقالا: تصح في صورة الإطلاق.
- [۱۱۰٤] مسألة: لا تصح الوصية بكلب نحو صيد لمن لا يصيد عند (حج). وقالا: تصح الوصية بكلب يقتني، وإن لم يحل للموصى له اقتناؤه؛ بأن لم يكن صاحب زرع ولا ماشية ونحوها.
- [11.0] مسألة: لا تصح الوصية بخمر محترمة _ وهي ما عصرت بقصد الخلِّيَة أولاً _ بقصد شيءٍ إن أيس من عودتها خلاً إلا بصنع آدمي، قاله (حج). واعتمدا صحة الوصية بالمحترمة سواءٌ كانت مستحكمة أم لا.
- [۱۱۰٦] مسألة: لو أوصى لشخص بكلب من كلابه المنتفع به واحتاج الموصى له للصيد أو الحراسة؟ أعطى ما يناسبه عند (حج). والأرجح عندهما أنه يتخير الوارث فيجوز له إعطاؤه ما لا يناسبه.

[۱۱۰۷] مسألة: لو أوصى بعتق عن كفارته المخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث على ما قاله (م ر). واعتبرت الزيادة على ما الأقل من الإطعام والكسوة من الثلث كما رجحه (حج).

[۱۱۰۸] مسألة: من المرض المخوف قولنج إن أصاب من لم يعتده، وإلاً فلا كما مال إليه (خط). وقالا: بعدم الفرق بين معتاده وغيره في كونه مخوفاً.

[۱۱۰۹] مسألة: خروج الطعام بشدَّة ووجع أو معه دم من عضو شريف ككبد من المرض المخوف إن كان معه إسهال عند (خط). وقالا: من المخوف وإن لم يكن مع إسهال.

[۱۱۱۰] مسألة: إن كان راكب السفينة يحسن السباحة وهو قريب من الساحل لم يكن هيجان الموج ملحقاً بالمخوف عند (خط). وقالا: هيجانه ملحق بالمرض المخوف له مطلقاً.

[۱۱۱۱] مسألة: لو قال المريض: «ما يدعيه فلان فصدِّقوهِ»، فمات؟! فهو إقرار بمجهول وتعيينه للورثة، قاله (خط). ورده (حج)، وقال: لو قيل «إنه وصية» لم يبعد.

[۱۱۱۲] مسألة: لو أوصى له بعشرة دراهم؟ صح الاقتصار على قبول البعض. ومثل الوصية الهبة عند (م ر). وقال (حج): الهبة كالبيع؛ فتلزم المطابقة فيها بين الإيجاب والقبول.

[۱۱۱۳] مسألة: لو أوصى بإعتاق عبد معين بعد موته، فكسبه بعد موت الموصى للوارث ونفقته عليه على الأوجه عند (حج). واعتمدا كالشيخ أن كسبه له لأنه استحق العتق بحيث لا يسقط بوجه.

[1112] مسألة: لا يتناول البقر جاموساً عند (حج) على ما قاله (ع ش)، وقال: هو الأقرب. وتناولهما عندهما، لكن عبارة «التحفة»، وهي: لا يتناول البقر جاموساً على ما قاله جمع، لكن بحث الشيخان تناولهما لها ظاهرة في موافقة (حج) لهما.

[1110] مسألة: ما أجمله الوصي يحمل على العرف العام وإن اشتهرت اللغة، فإن انتفى فاللغة ما أمكن، فالخاص ببلد الموصي، فاجتهاد الوصي، فالحاكم، قاله (حج). وقال (م ر): يحمل أولاً على اللغة ما أمكن، وإلا فالعرف العام، فالخاص. . . إلخ.

[1117] مسألة: لو أوصى بدابة؟ حملت على: الفرس، والبغل، أو الحمار. فإن لم يكن له شيء منها عند موته؟ بطلت وصيته مطلقاً كما مال إلى ترجيحه (حج). واعتمدا أنه لو كان له شيء من النعم أو نحوها صحت ويعطى منها.

[۱۱۱۷] مسألة: لو قال: «أعطوه رقيقاً يقاتل معه»؟ وجب كونه بالغاً عند (خط). خلافاً لهما.

[۱۱۱۸] مسألة: لو أوصى أن يشترى له عشرة أقفزة حنطة جيدة بمِأتَي درهم ويتصدق بها وكان ثمنها مائة؟ فالراجح عند (م ر) رد المائة الزائدة للورثة. وعند (حج): أنه يشتري بها حنطة بهذا السعر ويتصدق بها.

[۱۱۱۹] مسألة: لو قال: «تُلثي للعتق»؟ جاز أن يُشترى به شقص وإن قدر على الكامل كما رجحه (حج). وقالا: الأقرب أنه إنما يشترى ذلك عند العجوعن التكميل.

[۱۱۲۰] مسألة: لو أوصى لجيرانه؟ فلأربعين داراً من كل جانب، ويجب استيعابهم إن وفى بهم، بأن يحصل لكلِّ أقل متمول، وإلَّ قدم الأقرب، قاله (حج). وقضية كلامهما: وجوب الاستيعاب وإن لم يفِ بهم؛ فيسلم القدر للجميع ينفعون به على الوجه الممكن.

[۱۱۲۱] مسألة: لو أوصى للعلماء؟ دخل فيهم العالم بأصول الفقه عند (خط). خلافاً لهما.

[۱۱۲۲] مسألة: لو أوصى للفقراء، فدفعه الوصي لاثنين وهو عالم بحرمة ذلك؟ دفع أقل متمول للقاضي وهو يدفعه إلى ثالث أو يرده للدافع ويأمره بالدفع إليه، قاله (خط). وظاهره وإن لم يتب الوصي. وقيده (حج) بما إذا تاب. وتبعه (مر).

[۱۱۲۳] مسألة: لو أوصى لأقارب زيد؟ دخل كل قرابة له ولو رقيقاً، ويكون نصيبه لسيده، قاله (م ر). وظاهره: وإن دخل سيده. لكن قال (خط) إلا إن دخل سيده لئلا يتكرر الصرف له.

[۱۱۲٤] مسألة: لو أوصى بمنفعة مؤقتة بنحو حياته، كأن قال: «أوصيت لك بمنافعه حياتك»؟ كان تمليكاً عند (خط)، كالشيخ. وقالا: الوصية المقيدة به إباحة لا تمليك؛ فلا يؤجر.

[۱۱۲۰] مسألة: يستقل الموصى له بتزويج العبد إن كانت الوصية مؤبدة، وإلا احتيج إلى إذن الوارث أيضاً فيما يظهر، كما أنه لا بدَّ من رضاهما في الأمة مطلقاً، قاله (حج). وقالا: المزوج للموصى بمنفعته ذكراً كان أو أنثى الوارث بإذن الموصى له، مؤقتة أو مؤبدة.

[۱۱۲٦] مسألة: لو وطيء الموصى له الموصى بمنفعتها مؤقَّتة؟ حد عند (حج). وقالا: المعتمد أنه لا يحد.

[۱۱۲۷] مسألة: لو أوصى بمنفعة قِن مؤقتة؟ فللوارث، ومثله الموصى له برقبته دون منفعته: إعتاقه عن الكفارة وكتابته إن أُقِّتت بزمن قريب لا يحتاج فيه إلى النفقة، أو بقي من المدة ما لا تحتاج فيه إلى ذلك عند (حج). وقال (م ر): يمتنع كتابته وإعتاقه عنها سواء أكانت الوصية مؤقتة بمدة قريبة أم لا. وظاهر عبارة (خط) موافقته.

[۱۱۲۸] مسألة: للوارث بيع الموصى بمنفعة للموصى له ولغيره إن لم يؤيد الموصى المنفعة، سواء أكانت المدة معلومة أم لا عند (م ر). وقالا كالشيخ: يصح بيعه إن كانت المدة معلومة وإلاً فلا إلاّ للموصى له.

[۱۱۲۹] مسألة: لو أراد الموصى له بالمنفعة بيعها صح مطلقاً كما استظهره (خط)، وفاقاً للشيخ. وقالا: لا يصح بيعها للوارث دون غيره.

[۱۱۳۰] مسألة: لو أوصى بحج تطوع ولم يف ثلث ماله بما يمكن الحج به من ميقات الميت؟ بطلت الوصية وعاد للورثة، قاله (حج). ويوافقه عبارة «النهاية». لكن قيل: رجع عنه (م ر) ومشى على الصحة، وهو ظاهر صنيع (خط).

[۱۱۳۱] مسألة: لو قال أحجوا عني زيداً بكذا، ولم يعين سنة، والحج حجة الإسلام، فامتنع زيد من حَجِّ عام الوصية؟ استأجر غيره فيه مطلقاً على الأظهر عند (خط). ورجّحا: أنه إن مات عاصياً لتأخيره متهاوناً حتى مات؛ أنيب غيره، وإلا أخّرت إلى اليأس من حجه.

[۱۱۳۲] مسألة: لو أوصى بحنطة معينة فخلطها أجنبي بحنطة هي ملكه من غير استيلاء عليه؟ بطلت الوصية في نصفها عند (حج). وقال (م ر): يصير الموصى له شريكاً للمالك المخالط بالأجزاء فيقسمانه، سواء استويا في الجودة أم لا.

[۱۱۳۳] مسألة: يجوز الإيصاء لمن آجر نفسه في عمل مدة لا يمكن له التصرف فيها بالوصاية عند (م ر). وقالا: بعدم جوازه.

[**١١٣٤**] مسألة: لو كان لمسلم ولد بالغ ذمي سفيه؟ جاز أن يوصي به إلى ذمي كما يميل إليه كلام (حج). واعتمدا عدم جوازه.

[1100] مسألة: لو أذن الموصي للوصيّ وقال: «أوصي»، ولم يقل «عني» ولا «عنك»؟ وصَّى الوصي نفسه عند (مر). وقالا: يوصي عن الموصي لا عن نفسه على الأوجه.

[۱۱۳٦] مسألة: لا يجوز للأب نصب وصي على الأولاد والجدحيّ بصفة الـولاية، وإن كان غائباً كما استظهره (خط). وقالا: لو كان غائباً وثمّ ظالم لو استولى على المال أكله جاز نصب وصي إلى حضوره للضرورة، وإلاّ لم يجز.

[۱۱۳۷] مسألة: إذا لم يوص الأب أحداً فالحاكم أولى بقضاء الديون من الجد، كما رجحه (حج). وقالا: الجد أولى بقضائها من الحاكم.

«وليتك كذا بعد موتي» كناية في الإيصاء كما استظهره (خط) وفاقاً للشيخ. وقالا: إنه صريح فيه.

[11٣٩] مسألة: لو تعين الإيصاء على الوصي؟ لم يجز له عزل نفسه، لكن لا يلزمه ذلك مجاناً بل بالأجر، فله أن يؤخذ من مال الطفل قدر أجرة عمله، قاله (خط). وقال (حج):

لو قيل بجوازه بشرط إخبار عدلين عارفين له بقدر أجرة مثله، ولا يعتمد معرفة نفسه احتياطاً لم يبعد.

[۱۱٤٠] مسألة: الحاكم كالوصي مطلقاً عند (م ر). وقالا: الأوجه: أن الحاكم إن كان ثقة أميناً فهو كالأب والجد؛ فيصدق في دعوى نحو بيع لنحو حاجة بلا بينة، وإلا فكالوصيّ.

باب الوديعة

[۱۱٤۱] مسألة: من عجز عن حفظ الوديعة وعلم المالك به؟ حرم على المالك إعطاؤها، وعليه قبولها إن كان في ذلك إضاعة محرمة للمال، قاله (حج). وقالا: بعدم الحرمة عليهما، وظاهره: وإن كان فيه تلك الإضاعة.

[118۲] مسألة: لو طالت غيبة المالك وتضجّر الوديع من حفظ الوديعة في أودعها القاضي؟ ضمنها عند (م ر). وقالا: لا يضمن.

[112٣] مسألة: ولو أودع قنًا بغير إذن سيده مالًا فتلف عنده بلا تفريط؟ لم يضمن كما هو ظاهر كلام (خط). وقالا: بعدم ضمانه وإن فرَّط.

[۱۱٤٤، ۱۱٤٥، ۱۱٤٤] مسائل:

لو أراد الوديع سفراً وفقد المالك ووكيله؟ رد الوديعة إلى القاضي، ولا يلزم القاضي الإشهاد على نفسه بقبضها عند (م ر). وقالا: يلزمه ذلك.

ولو فُقِد القاضي؟ دفعها إلى أمين البلد، ولا يلزمه الإشهاد على الأمين بقبضها عند (م ر). وقالا بلزومه. ولو لم يدفعها إلى أمين البلد ودفنها، وأعلم بها أميناً وسافر؟ لم يضمن، ولا يجب الإشهاد عليه عند (م ر). وقال (حج): إن كان الأمين بحيث لا يتمكن من أخذها

[۱۱٤۷] مسألة: لو مرض الوديع مخوفاً ومات، وقال وارثه: «لا أعلم حالها وأُجوِّز أنها تلفت على حكم الأمانة فلم يوصِ بها؟ لذلك لم يضمنها عند (م ر)، وقالا كالشيخ: ضمنها.

لم يجب، وإلَّا فالذي يتجه: الوجوب.

[۱۱٤٨، ۱۱٤٩، ۱۱۵۰] مسائل:

لو نقل الوديع الوديعة بلا ضرورة من دار إلى أخرى دونها في الحرز؟

فإن كان حرز مثلها؟ لم يضمن، وإلاَّ ضمن عند (مر) ووالده. وقالا كالشيخ: ضمن وإن كانت حرز مثلها.

وإن نقلها إلى مثلها أو أحرز؟ فلا يضمن ولو حصل الهلاك بسبب النقل، قاله (حج). ويوافقه إطلاق «النهاية»، خلافاً لإطلاق «المغنى».

[۱۱۵۱، ۲۱۵۱] مسألتان:

لو رأى أمين " كراع _ مأكولاً لا تحت يده وقع في مهلكة وترك ذبحه حتى مات؟ لم يضمنه مطلقاً كما هو ظاهر كلام (مر). وقال (حج): الذي يتجه أنه

إن كان ثمة من يشهده على سبب الذبح فتركه ضمن، وإلاَّ فلا.

ولو قال بعد ذبحه: لم أجد شهوداً على سببه؟ لم يقبل عند (حج). وقضية كلام (مر): قبوله.

[۱۱**٥٣**] مسألة: لو نهى الوديع عن علْفِ دابة لعلة كتخمة؟ لزمه امتثال نهيه، فإن خالف وفعل قبل زوال العلة؟ ضمن مطلقاً عند (م ر). وقالا: ضمن إن علم بها.

[1102] مسألة: لو فُقِد المالك ووكيله والحاكم وامتنع الإشهاد فأنفق الوديع على الدابة المودعة بنية الرجوع؟ فله الرجوع على المالك عند (حج). وقالا المعتمد: أنه إن لم يشهد لم يرجع.

[1100] مسألة: لو أودع نخلاً ولم يأمر بسقيه، فتركه الوديع فمات؟ ضمن عند (م ر). قالا كالشيخ: لم يضمن.

[۱۱۵٦] مسألة: لو أُودع عند رجل ثوب مركب من صوف وحرير، والحرير أكثر أو نحوه مما لا يجوز له لبسه، ولم يجد ما يبسه إلا بأجرة؟ جاز له لبسها إن احتيج إليه لدفع (١) نحو دود عند (خط). وقال (م ر): يجب.

⁽۱) في النسخة المصورة (الدفع) وهو خطأ، والمقصود: أنَّ اللباس يحتاج إلى اللبس والنشر لأجل دفع الدود عنه حتى لا يفسده الدود. يراجع: تحفة المحتاج (٧/ ١١٥). (المراجع).

[۱۱۵۷] مسألة: لو قال للوديع: «إربط الدراهم في كمّك»، فجعلها في جيبه فضاعت من غير ثقب فيه؟ لم يضمن ما لم يكن واسعاً غير مزور وفاقاً. وإن كان واسعاً غير مزور؟ لم يكتفِ به، وإن ستر بثوب فوقه. وإن كان ضيقاً أو مزوراً كفي، وإن لم يستر كما هو ظاهر كلام (خط)، ويوافقه صنيع (م ر) في الثاني، وقيد الأول بعدم الستر. وقال (حج) بعد إيراد النظر عليهما: ولو قيل في الأول يضمن إن سقط لا إن أخذه طرّار، وفي الثاني بالعكس؟ لم يبعد.

[۱۱۵۸] مسألة: لو أودعه خاتماً ولم يأمره بشيء؟ فإن وضعه في الخنصر ضمن، أو في غيره لم يضمن؛ لأنه لا يعد استعمالاً، وغير الخنصر للمرأة كالخنصر، وأما الخنثى فالظاهر عند (خط) إلحاقه بالمرأة. وقال (م ر): الأوجه: أنه ملحق بالرجل.

[1104] مسألة: لو نوى أخذ الوديعة خيانة، ثم أخذها؟ ضمن من وقت الأخذ عند (حج). وقالا: من وقت نيته، فلو نوى يوم الخميس وأخذه يوم الجمعة؟ ضمن الأرش والمنفعة من الخميس.

* * *

باب قسم الفيء والغنيمة

[۱۱٦٠] مسألة: كلام (حج) يميل إلى أن الفيء كله كان للنبي عَلَيْهُ في حياته، وإنما خمس بعد وفاته. وجزم (خط) بأنه كان له في أول حياته عَلَيْهُ ثم نسخ في آخر حياته.

[۱۱٦۱] مسألة: يفضّل من سهم ذوي القربى الذكر على الأنثى، وأما الخنثى فيعطى كالأنثى، ولا يوقف له شيء كما يميل إلى ترجيحه كلام (حج). وقالا: الأوجه: وقف تمام نصيب ذكر.

[۱۱**٦۲] مسألة**: لا يعطى من سهم اليتامى للَّقيط عند (حج). وقالا: يعطى له، ولو ظهر له أب شرعاً استرجع المدفوع له.

[117٣] مسألة: الأولى تقديم بني هاشم على بني عبد المطلب في إثبات الاسم في الديوان والإعطاء عند (حج)، ووافقه (م ر). وقال (خط): لا ترتيب بينهم.

[١١٦٤] مسألة: لا يثبت في الديوان أعمى ولا زَمِنٌ وغير صالح للغزو مع المرتزقة ندباً عند (م ر)، ووجوباً عند (حج). ويوافقه صنيع (خط).

[۱۱٦٥] مسألة: إذا مات المرتزِق(١) يعطى مُمَوِّنه ما يليق بذلك المموِّن ولام (حج) وإن لم يكن المموّن مسلماً عند (خط). وكلام (حج) يميل إلى ترجيحه. وقال (م ر): يعطى بشرط إسلامه.

الإمام مخير في عقار الفيء بين جعله وقفاً وتقسيم غلته على المرتزقة، أو تقسيم أعيانه عليهم، أو بيعه وتقسيم ثمنه بينهم، قاله (حج) وفاقاً لـ (خط). وقال (م ر): إن رأى التخيير إمام مجتهد جاز، وإلا تعين الوقف.

[۱۱٦۷] مسألة: لو قاتل راجلاً وعنان مركوبه بيد غلامه لم يكن مركوبه من السلب وإن نزل عنه لحاجة كما رجحه (حج). ويوافقه ظاهر كلام (خط). وقال (م ر): الأوجه أنه كجنيبة تعاد معه.

[۱۱٦٨] مسألة: لو أغرى بكافر أصليِّ مقبل على القتال في حال الحرب عبداً أعجمياً يعتقد وجوب طاعته، ووقف في مقابلته حتى قتله العبد؟ فسلْبُه له عند (حج). وقالا: سلبه لمالك الرقيق.

⁽۱) المرتزق، وجمعه المرتزقة، جاء في التحفة (٧/ ١٣٥): "وأما الأخماس الأربعة التي كانت هي وخمس الخمس للنبيّ على ما مرّ، فالأظهر أنها (للمرتزفة) وقضاتهم وأئمتهم وعمالهم ما لم يوجد متبرع (وهم الأجناد المرصدون) في الديوان (للجهاد) لحصول النصرة بهم بعده على الله سموا بذلك، لأنهم أرصدوا نفوسهم للذب عن الدين، وطلبوا الرزق من مال الله تعالى، وخرج بهم: المتطوعة بالغزو إذا نشطوا، فيعطون من الزكاة دون الفيء، عكس المرتزقة».

[1179] مسألة: إغماء بعض الغانمين بعد انقضاء القتال أو في أثنائه كموته عند (حج)، ووافقه (م ر). وقال (خط): في المغمى عليه وجهان: أوجههما أنه يسهم له لأنه نوع من المرض.

[۱۱۷۰] مسألة: إذا حضر العبد والصبي والمرأة القتال؟ فإن كان فيهم نفع فلهم الرضخ إن لم يكن لهم سلب عند (حج). وقالا: المسلم يستحق الرضخ وإن استحق السلب.

* * *

باب قسم الصدقات

[۱۱۷۱] مسألة: لو اعتاد السكن بالأجرة وله مسكن؟ لم يخرج عن اسم الفقر بذلك المسكن عند (حج). وقالا: يخرج عنه بما معه من المسكن أو ثمنه.

[۱۱۷۲] مسألة: من استدان لمصلحة ذات البين بين شخصين أو قبيلتين وقع النزاع بينهما في قتيل لم يظهر قاتله؟ أعطي من الصدقات، قاله (خط). وقالا: أعطى منها وإن عرف قاتله.

[۱۱۷۳] مسألة: من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى ضيف؟ فحكمه كحكم من استدان لنفسه كما اعتمده (خط). وكلامهما يميل إلى إلحاقه بمن استدان لإصلاح ذات البين.

[١١٧٤] مسألة: من طلب زكاةً وعرف له مال يغنيه وادعى تلفه؟ كلف بينة سواء أدى سبباً ظاهراً أم خفيًّا كما قاله (حج). وقالا: المعتمد التفرقة بين السببين كما في الوديعة.

[۱۱۷۰] مسألة: العمر الغالب في باب الزكاة ستون سنة عند (م ر). فيعطى بعدها كفاية سنة ثم سنة وهكذا. ومال (حج) إلى ترجيح أنه سبعون.

[۱۱۷٦] مسألة: لو أعطي الفقير كفاية العمر الغالب؟ جاز له أن يشتري عقاراً يستغله، وإن لم يأذن له الإمام، كما هو ظاهر إطلاق (م ر). وقالا: إن أذن الإمام.

[۱۱۷۷] مسألة: لو أقام ابن السبيل لحاجة يتوقعها كل وقت؟ أعطي لثمانية عشر يوماً على المعتمد، قاله (خط)، ووافقه (م ر). وقال (حج): يعطى لأربعة أيام، ويمكن حمله على ما عدا الأمة للحاجة.

الأظهر منع نقل الزكاة من بلد الوجوب الذي به المستحقون إلى بلد آخر به مستحق لتصرف إليه ما لم يقرب منه، أي بأن نسب إليه عرفاً بحيث يعد معه بلداً واحداً، قاله (حج). وقال (خط): هذا الخلاف جار في مسافة القصر وما دونها ولو كان النقل إلى قرية بقرب البلد.

[۱۱۷۹] مسألة: لو كان له دين في الذمة _ وهو على معسر _ أو مؤجلٌ؟ فالعبرة في إخراج الزكاة عنه ببلد المديون كما رجحه (م ر) ووالده. وقال (حج): يحتمل أن العبرة عجل قبضه منه، ويحمل أن له صرفها في أي بلد شاء.

[۱۱۸۰] مسألة: تستحب وتحل صدقة لشخص كافر ولو حربيًا عند (حج). وقالا: محله فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو يرجى إسلامه أو كان بأيدينا بأسر ونحوه، فلو كان حربيًا ليس فيه شيء مما ذكر فلا.

رَفَحُ حِس (ارْجَمِی) (الْبَخَدَّدِيُ (سِلَتِر) (اونروکس www.moswarat.com

باب(۱) النكاح

[۱۱۸۱] مسألة: إذا ندب النكاح لوجود الحاجة، والأهبة؛ وجب بالنذر على المعتمد عند (حج). خلافاً لهما.

[۱۱۸۲] مسألة: لو طلق مظلومة في القسم؟ لم يجب نكاحها لإيفاء حقها من نوبة المظلوم لها عند (خط)، خلافاً لـ (م ر). وكلام (حج) يميل إلى عدم الوجوب.

[۱۱۸۳] مسألة: يحرم التسبب إلى إلقاء النطفة بعد استقرارها في الرحم على الأوجه عند (حج). وقال (ع ش): ظاهر كلام (م ر) في كتاب أمهات الأولاد اعتماد عدم الحرمة (٢).

[۱۱۸٤] مسألة: لو وجد الأهبة ولم يحتج إلى النكاح ولكن احتاج إلى النكاح التزوج لفرض صحيح _ كخدمة وتأنس _ ؟ ندب النكاح على ما اعتمده (خط)، وهو ظاهر كلام (حج). خلافاً لـ (م ر).

⁽١) المعهود لفظ (كتاب)، ولكن التزمنا بالأصل عند المؤلف (باب). (المراجع).

⁽٢) والراجح الذي عليه الأدلة المعتبرة هو ما ذكره ابن حجر.

ويراجع لمزيد من البحث: فقه القضايا الطبية المعاصرة، ط. دار البشائر الإسلامية ص ٤٢٨ وما بعدها. (المراجع).

[1100] مسألة: يسن للرجل تزوج امرأة حسناء. والمراد بالحسن عند (حج): ما هو بحسب طبعه. وعند (م ر): الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوي الطباع السليمة. والأقرب هو الأول؛ لأن العفة المقصودة من النكاح لا تحصل إلا به. وكلام (خط) يحتمل كلاً منهما.

[۱۱۸۲] مسألة: لو تعارضت الصفات التي سن اعتبارها في الزوجة؟ قدمت الولادة على البكارة عند (حج). وعند (مر) بالعكس.

[۱۱۸۷] مسألة: لو أراد خطبة امرأة وتعذر عليه رؤيتها؟ جاز له نظر ولدها الأمرد إن بلغه استواؤهما في الحسن عند (خط) و (م ر). خلافاً لـ (حج).

[۱۱۸۸] مسألة: لو خطبها؟ لم يندب له نظرها بعد الخطبة عند (حج). ويوافقه ظاهر كلام (خط) والشيخ في شرحي «المنهج» و «الروض». خلافاً لـ (م ر).

[۱۱۸۹] مسألة: يجوز لمريدها تكرير النظر ما دام يظن أن له حاجة إليه _ ولو بشهوة _ على ما اعتمده (خط) و (م ر). وكلام (حج) يميل إلى عدم جوازه إن كان بشهوة.

[۱۱۹۰] مسألة: إذا حرم نظر ما بين السرة والركبة: حرم نظرهما؛ لأنهما ملحقان به على الأوجه عند (حج). وعندهما: يجوز نظرهما.

[**١١٩١] مسألة**: المعتمد عند (حج): حلّ نظر فرج الصبي غير المميز. وعندهما حرمته.

[۱۱۹۲] مسألة: الأصح المنصوص عند النووي رحمه الله: حرمة النظر إلى الأمرد الجميل بغير شهوة، ولو مع أمن الفتنة. واعتمده (حج)، خلافاً لـ (خط) و (م ر) ووالده؛ فإنهم قالوا: المعتمد ما صرح به الرافعي من جوازه.

[۱۱۹۳] مسألة: نظر الفاسقة بنحو سحاق إلى المسلمة كنظر الكافرة إليها في الحرمة؛ فيحرم التكشف لها عند (حج)، ورجحه (ع ش). خلافاً لهما.

[1198] مسألة: يحرم من نحو رأس المحرم مما ليس بعورة حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه إذا لم يقصد الشَّفَة أو الحاجة عند (م ر)، ويوافقه ظاهر كلام (حج) في «التحفة» (۱). ونص عليه في «شرح الإرشاد»، خلافاً لـ (خط).

[1190] مسألة: النظر عمداً إلى وجه الأجنبية _ لغير نحو معاملة وشهادة، فما جوّزه له _ مفسّقٌ عند (خط)، وغيرُ مفسقِ عند (م ر). وكلام (حج) ظاهر فيه؛ حيث قال: إنه مفسق على ما قاله الماوردي. وقضيته: أنه كبيرة، لكن في عدهم للصغائر ما يخالفه، فإن قوله «على...إلخ»

⁽١) راجع: تحفة المحتاج (٧/ ١٩٤). (المراجع).

تضعيف لكونه مفسقاً، وقوله «لكن...إلخ» ترجيح لمقابلة.

[۱۱۹٦] مسألة: يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة زوجها، وإن منعها منه عند (حج). وعندهما: لا يجوز إذا منعها.

[۱۱۹۷] مسألة: تجب مواراة شعر امرأة وعانة رجل عند (حج) و (م ر)؛ لأن كل ما حرم نظره منه أو منها متصلاً حرم نظره منفصلاً. وقال (خط): الأوجه ما قاله الأذرعي من عدم وجوبها.

المضجع مطلقاً عند (حج). وعند التجرد عندهما. وكذا المضجع مطلقاً عند (حج) وعند التجرد عندهما. وكذا يجب تفريقهم عن آبائهم وأمهاتهم عندهما، خلافاً لـ (خط) في الآباء. وقضية كلامه: أن الأمهات مثلها أو داخلة فيها بجعل الآباء بمعنى الأصول.

باب الخطبة

[۱۱۹۹] مسألة: تسن خطبة خلية عن موانع النكاح على ما اعتمده (م ر). وتحل ولا تسن كما هو ظاهر كلام (خط). وكلام (حج) يحتملها.

[۱۲۰۰] مسألة: سكوت البكر غير المجبرة ملحق بصريح الإجابة في الخطبة عند (حج) و (خط). خلافاً لـ (م ر)؛ فيحرم الخطبة على خطبة من خطبها إذا سكنت عن الإجابة عندهما دونه.

المعتمد عند (خط) و (م ر) ما في «المنهاج» من أنه لا يستحب الخطبة من الزوج بين الإيجاب والقبول للنكاح. وصنيع (حج) ظاهر في ترجيح ما في «الروضة» وأصلها من أن الأصح ندبه، أي ما لم يكن عرفاً.

[۱۲۰۲] مسألة: الفصل بالأجنبي بين الإيجاب والقبول ممن انقضى كلامه لا يضر إلا إن طال عند (حج). وقالا: يضر مطلقاً، أي كالفصل بأجنبي ممن طلب جوابه.

[۱۲۰۳] مسألة: يسن الدعاء ممن حضر عقد النكاح وعقبه لكل من الزوجين بـ «بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير» عند (حج) و (خط). وكلام (م ر) ظاهر في اختصاصه بالزوج.

[۱۲۰٤] مسألة: القول بأنه «يحسن ترك الجماع ليلة أول الشهر ووسطه وآخره» مردود عند (حج)، و (م ر). خلافاً لـ (خط)؛ فإنه أقره.

باب أركان النكاح

[۱۲۰**٥**] مسألة: الزوجان ركن واحد من أركبان النكباح عند (حج). وقالا: إنهما ركنان.

[۱۲۰٦] مسألة: لو قال المتوسط للولي: «زوجت بنتك فلاناً»، فقال: «زوجت نكاحها»، فقال: «قبلتَ نكاحها»، فقال:

«قبلت نكاحها»؟ صح عند (حج). وعندهما لا يصح ما لم يقل الولى: «زوجتها لفلان».

[۱۲۰۷] مسألة: لا يضر من العامي نحو فتح تاء المتكلم في صيغة عقد النكاح وإبدال الزاي جيماً وعكسه والكاف همزة، ويضر من العارف عند (حج)، ورجحه (عش)، خلافاً له (مر)، وكلام (خط) يميل إليه.

[۱۲۰۸] مسألة: يشترط في الزوجة خلوها من جهل مطلقاً، فلو قيل له: «زوجتك هذه»، ولم يعلم الزوج عينها ولا اسمها ونسبها؟ لم يصح. وقال (حج): متى علم، أي ولو بعد مجلس العقد أنها المشار إليه عند العقد! بانت صحته، وإلاّ فلا. وقضية كلام (سم): أن (م ر) مخالف له.

[۱۲۰۹] مسألة: مستور العدالة من لم يعرف له مفسّق، على ما رجحه صنيع (حــج)، واعتمــده (ع ش). وفســره (خــط) بالمعروف بها ظاهراً، ويوافقه صنيع (م ر). والمعنى الأول أعم.

[۱۲۱۰] مسألة: الحاكم لا يتولى عقد النكاح إلا بحضرة شاهدين ثبتت عنده عدالتهما على المتجه عند (حبح)، فلو عقد بمستورين فبانا عدلين يأثم بالإقدام، لكن يصح النكاح. وقالا: المعتمد أنه يجوز أن يتولاه بحضرة مستورين كغيره.

[۱۲۱۱] مسألة: لو طلق زوجته قبل الدخول ثلاثاً ثم أقام بينة على ما يمنع صحة العقد ليتخلص من المهر؟ قُبِلَ كما قاله السبكي إن لم يسبق منه إقرار بصحته، لكن لم يرتفع ما وجب من التحليل عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أنه يتجه الارتفاع. وقال (خط): يكون حيلة في دفع المهر. انتهى. وبهذا يقاس نظائره.

[۱۲۱۲] مسألة: لو قامت بينة حسنة بفساد النكاح الأول ووجدت شروطها قياسها؟ تسمع عند (حج)، قال (ع ش): من شروطها الاحتياج إليها كما لو لم يعلما بطلاقه لها ثلاثاً وظناه يعاشرها بحكم الزوجية فشهدا بمبطل النكاح عند القاضي. انتهى. وقالا: لا تسمع؛ لأن محل سماعها عند الحاجة إليها، ولا حاجة هنا. وهو مردود بما ذكره (ع ش).

[۱۲۱۳] مسألة: لو اعترفت بخلل ولي مثلاً؟ لم يفرق بينهما، ولو طلقها حينئذ قبل وطء؟ فلا مهر لها وفاقاً. ولو قبضته قبل الطلاق استرده منها عند (حج). وقالا: ليس له الاسترداد فيبقى في يدها.

[۱۲۱٤] مسألة: لو قالت: «وقع النكاح بغير ولي ولا شهود»، وقال: «بل بهما»؟! صُدّقت بيمينها عند (حج)؛ لأن ذلك إنكار لأصل العقد. وقالا: الأصح تصديقه؛ لأنه يدعي الصحة.

أقول: قضية ما ذكره (حج) هنا وفي صورة اعترافها بخلل الولي: الفرق بين دعوى فساد العقد باختلال الركن ودعواه باختلال الشرط، وهي تدافع ما صرح به في باب اختلاف المتبايعين من أنه لا فرق بينهما على المعتمد.

[۱۲۱٥] مسألة: رجح (حج) أن تحكيم المرأة وهو تفويضها مع خاطبها أمرها إلى من يزوجها بشروطه المذكورة إنما يصح إذا لم يكن لها ولي أصلاً. ووافقه (خط) وابن زياد. وكلام (م ر) يميل إلى جوازه إذا لم يكن لها ولي يمكن الرجوع إليه.

[١٢١٦] مسألة: الوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود لا حد فيه عند (م ر) تبعاً لوالده. وقالا: فيه الحدّ.

[۱۲۱۷] مسألة: من نكح مختلفاً فيه، فإن قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثاً؟ تعين التحليل، وليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه تلفيق؛ التقليد في مسألة واحدة هو ممتنع عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أن قوله: «لأنه تلفيق» ممنوع، بل له تقليده، لأن هذه قضية أخرى فلا تلفيق. قيل: وافقه المغني و (ع ش) والأسنى والأنوار. لكن نقلنا عبارة كل منها في تحرير مستقل وبينا فيه أنها لا تصلح للاستدلال بها على الموافقة، وأنه لا يجوز الإفتاء بما نقل (م ر)، وأن العمل به مستلزم لمفاسد كثيرة، فليراجع.

[۱۲۱۸] مسألة: يشترط لصحة إنكاح الأب بنته البكر بغير إذنها يسار الزوج بمهر المثل على المعتمد عند (حج). وقالا: يشترط يسارها مجال صداقها عليه، فلو زوجها من معسر به لم يصح.

[۱۲۱۹] مسألة: لو تزوج عتيق بحرّة الأصل فأتت ببنت زوجها موالي أبيها عند (حج) و (م ر). خلافاً لـ (خط)، وقضية كلامه: أنه يزوجها الحاكم.

[۱۲۲۰] مسألة: ينزوج الحاكم الأمة الموقوفة ببإذن الموقوف عليهم إن انحصروا، فإن لم ينحصروا لم تزوج عند (حج). وقال (م ر): تنزوج بإذن الناظر إذا اقتضت المصلحة تزويجها.

[۱۲۲۱] مسألة: إذا كان الولي الأقرب مغمى عليه أو سكراناً ويدوم ثلاثة أيام انتظر، أو أكثر فلا عند (م ر) و (خط). وكلام (حج) ظاهر في أن المعتمد أنه متى دام دون يومين انتظرا وإلا زوج الحاكم.

[۱۲۲۲] مسألة: كلام (حج) ظاهر في رجحان ولاية الفاسق إن كان بحيث لو سلبها انتقلت لحاكم فاسق، وهو قول الغزالي، واستحسنه النووي في «الروضة»، وأفتى به ابن الصلاح والأذرعي، وقوّاه السبكي، واختاره جمع آخرون. وقالا: المعتمد أن الفاسق لا يلى مطلقاً.

[۱۲۲۳] مسألة: لوغاب الولي الأقرب إلى مرحلتين فأكثر، فزوج القاضي موليته، ثم ادعى الولي كونه بدون مسافة القصر عند تزويج القاضي؟ لم يصدق إلاَّ ببينة عند (حج). وقال (م ر): يصدق بحلفه أيضاً فيحكم ببطلان النكاح.

[۱۲۲٤] مسألة: لو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه؟ كلّف البينة على الأظهر عند (خط). وقال (حج): يقبل بيمينه. وهذه المسألة ذكراه في بحث أركان النكاح استطراداً.

[۱۲۲٥] مسألة: لو ادعت غيبة وليها وخلوها عن الموانع، وألحت في طلب تزويجها بلا بينة ولا يمين؟ أجابها القاضي على الأوجه، وإن رأى التأخير عند (حج). وقالا: إذا رأى التأخير له ذلك احتياطاً للأنكحة.

[۱۲۲٦] مسألة: لو وكل المجبر في تزويج موليته وقد خطبها كفآن متساويان، كفاءة واحدهما متوسط والآخر موسرٌ؟ تعين للوكيل تزويجها من الثاني كما استظهر (م ر). وكلام (حج) يميل إلى عدم تعيّنه.

[۱۲۲۷] مسألة: يلزم في وجوب تزويج المجنون لتوقع الشفاء قول طبيبين عادلين به عند (حج) و (خط). خلافاً لـ (م ر)؛ حيث اكتفى بعدل واحد.

[۱۲۲۸] مسألة: لو زوجها أحد الأولياء زيداً والآخر عمراً، وسبق معيّن، ثم اشتبه، وجب التوقف حتى يتبين، وعند اليأس تطلب الفسخ من الحاكم ويجيبها إليه وجوباً كما اعتمده (حج) و (م ر). واعتمد (خط) أن لها طلب فسخ نكاحها في هذه الصورة وإن لم تيأس من التبين.

[۱۲۲۹] مسألة: لو ادعى كل من الزوجين علم الولي المجبر بسبق نكاحه وأنكر؟ حلّف على نفي العلم بالسبق عند (حج)، وعلى البت عند (م ر).

[۱۲۳۰] مسألة: لو قال الجد في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الآخر: «زوجتها»، «قبلت نكاحها له» بدون الواو قبل «قبلت»؟ صح عند (م ر) و (خط). وقال (حج): لا يجوز حذفها؛ فلا يصح.

باب الكفاءة

[۱۲۳۱] مسألة: إذا زوجت بغير كفؤ برضاها ورضا جميع أوليائها ثم بانت ثم زوجها أحدهم به برضاها فقط؟ لم يصح عند (حج) وفاقاً للأنوار. وقالا تبعاً للشهاب الرملي: يصح.

[۱۲۳۲] مسألة: الفاسق إذا تاب يكافىء العفيفة إذا مضت سنة من توبته عند (حج). وظاهر كلام (م ر) وفاقاً لوالده: أنه ليس كفؤاً لها أصلاً. وظاهر كلام (حج): أن ما ذكره

- مخصوص بغير الزاني المحصن، أما هو فلا يعود كفؤاً وإن تاب وحسنت توبته وفاقاً بينهم.
- [۱۲۳۳] مسألة: السلامة من العيوب معتبرة في الزوجين خاصة دون آبائهما، فابن الأبرص كفؤ لمن أبوها سليم عند (حج)، وقالا: تعبر في الآباء أيضاً فلا يكون كفؤاً لها.
- [۱۲۳٤] مسألة: لو كان العتيق أميراً أو ملكاً لا يكون كفؤاً لحرة أصلية عند (حج) و (م ر). وقال (خط): كفؤ لها، وهذا أظهر.
- [۱۲۳۰] مسألة: ظاهر كلام (حج) و (م ر): أن المبعض ليس كفؤاً للمبعضة مطلقاً. وقال (خط): إذا استويا أو زادت حريته كان كفؤاً لها. ويمكن حمل ما ذكراه عليه.
- [۱۲۳٦] مسألة: غير قريش من العرب أكفاء عند (حج). ورجح (خط) وفاقاً للشيخ التفاضل بينهم؛ فيفضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتباراً بالقرب منه على الله المسلم الم
- [۱۲۳۷] مسألة: الفاسق كفؤ الفاسقة إلاً إن زاد فسقه أو اختلف نوع فسقهما عند (حج) و (م ر). وقال (خط): كفؤ لها مطلقاً، ووافقه ابن زياد كالناثري.
- [۱۲۳۸] مسألة: تراعى عادة البلد في الحرف والصنائع مطلقاً عند (خط) و (م ر). والمتجه عند (حج): أن ما نصوا عليه لا يعتبر فيه عرف بخلاف ما لم ينصوا عليه.

- [۱۲۳۹] مسألة: الجاهل كفؤ لعالمة كما يميل إليه كلام (حج)، وغير كفؤ لعالمة عندهما وفاقاً لـ «أنوار».
- [۱۲٤٠] مسألة: العلم مع الفسق لا أثر له في الكفاءة كما هو ظاهر كلام (حج). وعند (م ر) هو كالحرفة الشريفة، ووافقه (سم) وهذا أقرب.
- [۱۲٤۱] مسألة: فسق أمه وحرفتها الدنيئة لا تؤثر في الكفاءة عندهما، خلافاً لـ (م ر).
- [۱۲٤۲] مسألة: بنت حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفته معناه ليس كفؤاً لمن ليس كذلك عند (م ر) وفاقاً لوالده. وكلام (حج) يميل إلى أنها كفؤهُ.
- [۱۲٤٣] مسألة: يجوز تزويج المجنون الصغير المراهق لحاجة الخدمة عند (حج). وعندهما لا يجوز تزويج المجنون الصغير مطلقاً.
- [۱۲٤٤] مسألة: يـزوج المجنون الكبير واحـدةً لحاجـة، فلـو لم تعفـه أو تكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته عندهما. وقال (م ر): إن كان الحاجة للنكاح لم يزد عليها، أو للخدمة زيد بقدرها. انتهى. وقد يقال الفرق تحكم.

[۱۲٤٥، ۱۲٤٦، ۱۲٤٥] مسائل:

لو نكح المحجور عليه بلا إذن وليه؟ بطل إن لم ينته إلى

خوف الفتنة. والأصح على ما اعتمده (حج) و (خط). واعتمد (م ر) كوالده بطلانه مطلقاً.

وعلى البطلان لو وطئها رشيدة مختارة لم يلزمه مهر مطلقاً عند (م ر)، ويلزمه باطناً لا ظاهراً عندهما.

ولو كانت مزوجة منه بالإجبار يجب لها مهر المثل كالسفيهة عند (حج) خلافاً لهما.

[۱۲٤۸] مسألة: لو منع سيد عبده من النكاح فرفعه لحاكم يرى إجباره، فأمره فامتنع، فأذن له الحاكم أو زوجه؟ صح جزماً عند (خط) وفاقاً للأذرعي. وكلام (حج) ظاهر في عدم الصحة.

[١٢٤٩] مسألة: للسيد إجبار عبده الصغير على النكاح كما يميل إليه كلام (خط)، خلافاً لهما.

باب موانع النكاح

[۱۲۵۰] مسألة: من موانعه: اختلاف الجنس، فلا يصح لإنس نكاح جنية وعكسه عند (حج) و (خط) ووفاقاً للشيخ. وخلافاً لـ (مر) ووالده.

[۱۲۰۱] مسألة: المنفية باللعان لا يثبت لها من أحكام النسب سوى تحريم نكاحها على الأوجه عند (حج). وقالا: يثبت لها جميع أحكام النسب سوى جواز النظر والخلوة فيحرمان احتياطاً.

[۱۲۰۲] مسألة: يحرم عليك بنت زوجتك إن دخلت بها وفاقاً، واستدخال الماء كالوطء بشرط احترامه في حالة الإنزال، والاستدخال بأن يكون لها شبهة فيه عند (حج). قال (مر) كوالده: لا يشترط الاحترام إلاَّ في حالة الإنزال(۱).

[۱۲**۵۳**] مسألة: لو اختلطت محرم بغیر محصورات نکح منهن إلى أن يبقى واحد يبقى محصور عند (م ر) و (خط)، وإلى أن يبقى واحد عند (حج).

[۱۲٥٤] مسألة: يشترط في التحليل أن لا كيون المحلل طفلاً وفاقاً، وهو من لم يشته طبعاً كابن سبع سنين عند (حج). وقال (م ر): هو غير المراهق، أي من لم يقارب البلوغ.

[١٢٥٥] مسألة: لو كانت تحته متحيرة صالحة؟ لم يجز نكاح الأمة له مطلقاً عند (حج). ويجوز عند (م ر) إذا خاف الفتنة في زمن توقع شفائها.

[۱۲**٥٦**] مسألة: لو بلغت المتولدة من وثني وكتابية أو بالعكس واختارت دين الكتابي منهما؟ يصح نكاحها عند (حج). وقال (م ر): لا يصح.

[۱۲**۵۷**] مسألة: لو تهود نصراني بدار الحرب ثم جاء وقبل الجزية يقر لمصلحة قبولها عند (خط) وفاقاً للزركشي، خلافاً لهما.

⁽١) يراجع: التحفة، وحاشية الشرواني (٧/ ٣٠٣ _ ٣٠٤).

[۱۲۰۸] مسألة: لو أسلمت بالغة عاقلة مع أبي زوجِها الطفل أو المجنون قبل نحو الوطء دام النكاح عند (حَج)، وقالا: لا تتنجز الفرقة.

[۱۲۰۹] مسألة: لو أسلم الكافر وتحته أكثر من أربع زوجات وأسلمن معه في العدة أو كُنَّ كتابيات وجب عليه اختيار أربع منهنّ عند (حج) و (م ر). وقال (خط): أصل الاختيار واجب وأما إمساك الأربع فجائز.

باب الأخيار والإعفاف ونكاح العبد

[۱۲٦٠] مسألة: إذا جن أحد الزوجين ثبت الخيار للآخر، وإن كان جنونه منقطعاً قليلاً عند (حج). وقالا: إذا كان خفيفاً يطرأ في بعض الأزمان لم يثبت، والمراد به ما يحتمل عادة كيوم في سنة، كما قاله (ع ش).

[۱۲۲۱] مسألة: اتفقوا على أن البرص والجذام إذا لم يستحكما لا خيار بهما، ولكن نقل النيادي عن (م ر): إن المعتمد عدم اشتراط الاستحكام وكفاية حكم أهل الخيرة بكونه جُذاماً أو برصاً. انتهى. وهذا أوجه سيما في الجذام.

[۱۲٦٢] مسألة: لو كان مجبوباً (بالباء) وهي رتقاء؟ فالراجح عند (حج) أنه لا خيار. وقال (م ر): بترجيح ثبوته. والأول أوجه من حيث المعنى.

- [۱۲**٦٣**] مسألة: يتخير السيد بمقارن جنون، وإن رضيت أمته يزوجها عند (خط) و (م ر). خلافاً لـ (حج).
- [1778] مسألة: لو شرطت في النكاح حرية الزوج فبان قِنًا، وهي أمة؟ لم يثبت الخيار لسيدها عند (حج)، خلافاً لهما. ولو شرطت حريتها فبانت أمةً وهو عبد؟ لم يثبت الخيار له عندهم. وهذا يؤيده قول (حج) في ما قبلها.
- [1770] مسألة: لو تعدد الفرع وتحقق شرط وجوب الإعفاف؟ وزع عليهم بالسوية عند (حج). وبحسب الإرث عند (م ر). وقال (خط): إن كانوا ذكوراً وإناثاً كان عليهم بحسب الإرث كما في النفقة، وإلاً فبالسوية.
- [۱۲٦٦] مسألة: لو كان بعصمته أخرى كشوهاء؟ أنفق ولده على التي تعفّه فقط عند (حج) و (خط). وقال (م ر): يلزمه نفقة واحدة يوزعها الأب عليها ولا تتعين للجديدة.
- [۱۲٦۷] مسألة: لو وطىء الأب أمة ولده؟ وجب عليه الحدّ إن كانت مستولدة عند (حج). خلافاً لهما.
- [۱۲٦۸] مسألة: لو وطيء أمة ولده في دبرها؟ حدّ عند (حج). وقال (م ر): لا يحدّ.
- [١٢٦٩] مسألة: يجوز للسيد الخلوة بأمته المزوجة عند (م ر)، خلافاً لهما وللشيخ، وهذا أحوط.

باب الصداق

[۱۲۷۰] مسألة: لو زوج عبده بأمته؟ لا يسن ذكر الصداق، لعدم الفائدة عند (م ر). وقالا: يسن.

[۱۲۷۱] مسألة: لا يجوز لسيدِ مكاتبةِ كتابةً صحيحةً منعها من تسليم نفسها لتقبض المهر المعين والدين الحال عند (خط)، خلافاً لهما.

[۱۲۷۲] مسألة: لو وطئها مكرهة أو غير مكلفة ثم كملت؟ فلها الامتناع لتسليم المهر مطلقاً عند (م ر). وقالا: إن سلمها الولي لمصلحتها لم يجزلها ذلك.

[۱۲۷۳] مسألة: لو استمهلت لانقطاع نحو حيض، ولم يبق منه إلا أقل من ثلاثة أيام؟ أمهلت عند (خط) خلافاً لـ (م ر). وقضية كلام (حج): تضعيف القول بالإمهال.

[۱۲۷٤] مسألة: لو طلب ثقة تسليم مريضة وقال: «لا أطؤها»؟ وجب تسليمها عند (م ر) وفاقاً لابن المقري، ولا يجب عند (خط) وفاقاً للزركشي. وقال (حج) _ بعد نقلهما بلا ترجيح _ : لو قيل: إن دلت قرينة حاله على قوة شبقه ؛ لم يجب، وإلا وجب لم يبعد.

[١٢٧٥] مسألة: لو نكح امرأته على أن تعطي المرأة أباها ألفاً؟ فهو وعد منها لأبيها وهو لا يفسد الصداق عند (خط). خلافاً لما يميل إليه صنيع كلامهما.

[۱۲۷٦] مسألة: لو شرط في صلب عقد النكاح أن لا ترثه أو لا يرثها، أو أن ينفق عليها غيره؟ بطل النكاح على ما اعتمده (خط) و (م ر). خلافاً له (حج)، ووافقه عميرة في الصورة الأخيرة.

[۱۲۷۷] مسألة: لو قالت السفيهة لوليها: «زوجني بألف»، فسمى دونه لكنه زائد على مهر مثلها؟ انعقد بالمسمى عند (حج). وقالا: الواجب مهر المثل.

[۱۲۷۸، ۱۲۷۸] مسألتان:

يعتبر مهر المثل للمفوضة بحال العقد في الأصح، كما في المنهاج. وظاهر صنيع (حج) اعتماده. واعتمدا مقابله، وهو أنه يجب أكثر مهرين من العقد إلى الوطء. وعليه: لو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد عند (حج). وقال (م ر): يعتبر الأكثر من يوم العقد إلى الموت.

[۱۲۸۰] مسألة: لو وطىء السيد مكاتبته وجب عليه مهر واحد _ أحبلها أم لا _ عند (حج). وقالا: إذا أحبلها تخيرت بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير أم ولد. فإن اختارت الأول وجب مهر، فإذا وطئها ثانياً خيرت كذلك، فإن اختارت الأول فمهر، آخر وهكذا.

[۱۲۸۱] مسألة: الفرقة قبل وطء بإسلامها تبعاً لأحد أبويها لا يسقط المهر عند (حج). خلافاً لهما وللشيخ.

[۱۲۸۲] مسألة: لو ارتد الزوجان معاً قبل وطء؟ يسقط المهر عند (حج). وقالا كالشيخ: يتشطر.

[۱۲۸۳] مسألة: لو أصدقها تعليم قرآن وطلق قبله وقبل الدخول؟ فإن تعليمه وجب نصف مهر المثل وفاقاً، ومتى لم يتعذر كأن كان لنحو منها كذلك عند (م ر) وفاقاً لوالده. ويجب تعليم النصف عند (حج)، ويعتبر النصف المتقارب عرفاً بالآيات أو الحروف. ولو اختلفا في تعينه أجيب الزوج عند (حج).

[۱۲۸٤] مسألة: تجب المتعة لرجعية إن انقضت عدتها في حياة الزوج عند (حج). وقال (م ر): تجب لها وإن راجعها قبل انقضاء عدتها.

[۱۲۸۰] مسألة: لو نكح أربعاً يستحب له أربع ولائم؛ كالعقيقة عند (حج) و (خط). وقال (م ر): يكفي واحدة عن الجميع.

[۱۲۸٦] مسألة: لو قال ذو الوليمة لشخص: «إن شئت أن تحملني»؟ لزمته الإجابة عند (حج). وقضية صنيع (م ر): أنه إنما تلزمه إجابته إذا دلت القرينة على أنه قال ذلك تأدياً وتعطفاً مع ظهور رغبته من حضوره.

[۱۲۸۷] مسألة: لو كان يحضر بالموضع الذي يحضر فيه للوليمة عدق له، أو دعاه عدوه؟ وجبت الإجابة، إن لم تتأذى به

عند (خط). وقال (حج): تجب إذا كانت العداوة منه، أي وإن تتأذى به. وهذا أقرب.

[۱۲۸۸] مسألة: لو كان المنكر الذي في موضعها مختلَفاً فيه، كشرب النبيذ؟ حرم حضوره على معتقد تحريمه مطلقاً عند (خط)، وكلام (حج) ظاهر فيه. وقال (م ر): إنما يحرم إذا كان المتعاطى له يعتقد تحريمه.

[۱۲۸۹] مسألة: من المنكر صورة حيوان على ثوب ملبوس، ولو بالقوة عند (حج) و (م ر). وقال (خط): إنما يكون منكراً في حال كونه ملبوساً.

[۱۲۹۰] مسألة: يحرم دخول المحل الذي فيه الصورة المنكرة عند (حج). وقالا: يكره. والحضور حرام مطلقاً، وهو غير الدخول عندهما.

[۱۲۹۱] مسألة: يحل تصوير ما لا رأس له عند (حج)، خلافاً لـ (م ر). وكفقد الرأس فقد كل ما لا حياة بدونه مما ينقص به المحاكاة. قاله (حج).

[۱۲۹۲] مسألة: لو قُدِّم طعام للضيف ملكه بالازدراد (۱٬۱۰) فللمالك رجوع فيه قبل الابتلاع عند (حج). وقالا: يملكه بوضعه في فمه.

⁽١) أي: بأكله، فيقال: زرد الرجل اللقمة زرداً، أي: ابتلعها، وازدردها ازدراداً، أي: ابتلعها. المصباح المنير (١/ ٢٧٠). (المراجع).

[۱۲۹۳] مسألة: لو أَظْلَمَ إحدى زوجاته في القسم ثم بان منه المظلوم لهن؟ وجبت عليه إعادتهن ليقضي لها من نوبهنّ عند (م ر). وقال (حج): لا تجب، لكن لوأعادهن وجب القضاء لها.

[۱۲۹٤] مسألة: لو دعا زوجاته إلى مسكنه؟ فعليهن الإجابة، ومن امتنعت فهي ناشزة إن لم تكن معذورة، وإن كانت ذات شرف لم تعتد البروز كما رجحه (حج). وقالا: لو كانت ذات شرف شرف لم تصر ناشزة؛ فيذهب لها(۱).

[١**٢٩٥**] مسألة: لا يحرم عليه الخروج في ليالي الزفاف لمندوب كجماعة عند (حج). واعتمد (خط) حرمته (٢).

[۱۲۹۲، ۱۲۹۳] مسألتان:

لو دخل في نوبة إحدى زوجاته على أخرى ليلاً لضرورة، وهو ممن عماده الليل، وقصر مكثه عندها لكن طال زمن الذهاب والعود؟ وجب عليه القضاء من نوبتها عند (مر). وكلام (حج) ظاهر في اعتماد عدم وجوبه.

يراجع: تحفة المحتاج (٧/ ٤٤٢). (المراجع).

⁽٢) يرى بعض الفقهاء أن الزوج لا يجوز الخروج في ليلة قسم الزوجة _ إلا برضاها _ للسنن وفروض الكفاية والمباحات، وقال ابن حجر: «وهو ضعيف، وإنما ذلك في ليالي الزفاف فقط، لأنه يحرم عليه الخروج فيها لمندوب؛ تقديماً لواجب حقها، كذا قالها _ أي الرافعي والنووي _ ».

يراجع: التحفة والشرواني (٧/ ٤٤٥). (المراجع).

ولو دخل نهاراً حرم مكثه زائداً على قدر الحاجة عند (حج). وقالا: بعدم حرمته.

[۱۲۹۸] مسألة: لو سافر بها السيد وقد بات زوجها عند الحرة ليلتين؟ وجب عليه قضاء لها؛ لأن الفوات حصل بغير اختيارها عند (م ر) و (خط). وقال (حج) بعدم الوجوب.

[۱۲۹۹] مسألة: لو سافرت بإذن زوجها لفرضها لم يقض لها عند (حج). وقالا: يقضى لها لعدم سقوط حقها.

[۱۳۰۰] مسألة: يحرم عليه إذا سافر لنقلة ترك زوجاته إن لم يرضين عند (حج). وظاهر كلام (خط) والشيخ: الحرمة مطلقاً.

[۱۳۰۱] مسألة: يجوز النزول عن الوظائف بعوض ودونه. وعلى الأول: لو ولّى غير المنزول له فلا رجوع له على النازل. وعلى الثاني: إذا لم يقصد إسقاط حقّه إلاّ للمنزول له لم يول له الرجوع قبل أن تقرر كهبة عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) في الأول: أنه بذل العوض على النزول والحصول له ينبغي الرجوع. وفي الثاني: أنه لا رجوع له، ويسقط بمجرد النزول مطلقاً. وما ذكره (حج) في الشق الثاني أقرب مدركاً، بخلاف الصورة الأولى.

[۱۳۰۲] مسألة: لو أساء خلقه وآذاها بنحو ضرب بلا سبب؟ نهاه القاضي، فإن عاد إليه عزّره وأسكنه بجنب ثقة يمنع الزوج من التعدي عليها. فإن لم يمنع؟ حال بينهما حتى يعدل الأول. قال (حج): يجوز الحيلولة قبل التغرير

والإسكان إن علم من تهوره أنه لو اختلى بها أفرط في إضرارها. وقالا وفاقاً للشيخ: إن الحيلولة تكون بعدها مطلقاً.

باب الخلع

[۱۳۰۳] مسألة: لو اختلعت مكاتبة بدين بغير إذن السيد؟ بانت، ووجب المشل. المسمى في ذمتها عند (حج). وقالا: يجب مهر المثل.

[۱۳۰٤] مسألة: لو قالت: «بذلت صداقي على طلاقي»، فقال: «أنت طالق»؟! فيقع رجعيًّا؛ لأن التعليق إنما تضمنه كلامها لا كلامه، وحينئذ لا يبرؤ، وإن كانت رشيدة؛ لأن تعليق الإبراء يبطله عند (حج). وقال (م ر): إن محل وقوعه رجعيًّا إذا علم بفساد البراءة. فإن جهله وقع بائناً بمهر المثل كما في: «إن طلقتني فأنتَ بريءٌ من صداقي».

[۱۳۰٥] مسألة: لو قال لوكيله: «خالعها بمائة» تنقص منها نقصاً تافهاً؟ لم تطلق عند (حج) و (م ر). وقال (خط): تطلق.

[۱۳۰٦] مسألة: لو قال: «طلقتك بألف»؟ لم يكف في وقوع الطلاق القبول بالفعل كإعطاء الألف عند (خط). ونقل (حج) الاكتفاء بصيغة التضعيف، واعتمده (ع ش). وعبارة (م ر): ويشترط قبولها بلفظ أو بفعل كإعطائه الألف كما قاله جمع متقدمون. لكن ظاهر كلامهم يخالفه.

- [۱۳۰۷] مسألة: لو قال: «طلقني بكذا» وارتدَّ وأجابها فإن وقع الجواب والردة معاً تبين وثبت المال عند (خط) والشيخ، وقالا: تبين بالردة ولا مال.
- [۱۳۰۸] مسألة: لو قال: «إن ضمنت لي ألفاً فأنت طالق»، فقالت: «التزمت»؟! لم يقع عند (م ر). وقالا: تبين بالألف لأن مرادف الضمان مثله.
- [١٣٠٩] مسألة: التعليق بالمجيء كالتعليق بالإعطاء إذا وجدت قرينة التحليل عند (م ر). وقالا كالشيخ: المجيء كالإعطاء مطلقاً.
- [١٣١٠] مسألة: يشترط في: «إن أقبضتني كذا» أخذه مختاراً بيده منها ولو مكرهة، أو من وكيلها، فلا يكفي وضعه بين يديه عند المحلِّي وعميرة. وقال (حج) و (خط) والشيخ: هذا شـرط فـي قـولـه: «إن قبضـت منـك»، لا فـي: «أن أقبضتني». وكلام (م ر) هنا مضطرب.
- [۱۳۱۱] مسألة: لو ملك طلقة فقط فقالت: «طلقني ثلاثاً بألف»، فطلقها نصف الطلقة؟ فله سدس الألف؛ نظراً لما أوقعه، لا لما وقع عند (حج). وقالا: يستحق تمام الألف.
- [۱۳۱۲] مسألة: ادَّعت خلعاً، فأنكر وأقامت بينة وهي هنا رجلان؟ بانت، وله أن يطالبها بالمال إن عاد واعترف به عند (خط) و (م ر) ، وقال (حج): لا بدَّ لجواز المطالبة من اعتراف جديد منها.

[۱۳۱۳] مسألة: لو خالع بألف ولم ينويا شيئاً؟ وجب مهر مثل عند (حج). وقالا: يجب غالب نقد البلد، فإن لم يكن بها غالب فمهر مثل.

باب الطلاق

[۱۳۱٤] مسألة: لو قال: أنت تالق _ بالتاء _ ؟ إن كان من قوم يبدلون الطاء تاء واطردت لغتهم به؟ فصريح، وإلا فكناية عند (حج) والسيوطي وأقره (سم) و (ع ش). وقالا: وفاقاً للشهاب الرملي إنه كناية مطلقاً.

[١٣١٥] مسألة: العبرة في الكفار بالصريح والكناية عندهم مطلقاً عند (خط)، وقالا: إن ترافعوا إلينا فالعبرة باعتقادنا.

[۱۳۱٦] مسألة: قول الزوج «بالطلاق» أو «والطلاق لا أفعل» أو «ما فعلت كذا» لغو حيث لا نية عند (م ر). وظاهر عبارة (حج) أنه لغو مطلقاً.

[۱۳۱۷] مسألة: لو قال: «امرأة من في السكة طالق»، وهو فيها؟ تطلق امرأته عند (حج). وقال (م ر): لا تطلق.

[۱۳۱۸] مسألة: لو قال لزوجته: «أنت علي حرام»، ونوى الطلاق والظهار مرتبين بناءً على أن نيته الكناية؟ يكفي قرنها بجزء من لفظها؛ فيتخير ويثبت ما اختاره على ما اعتمده (خط) والشيخ. ورجحا وفاقاً للأنوار أن المنوي أولاً إن كان ظهاراً صحا أو طلاقاً بائناً لغى الظهار أو رجعياً

وقف الظهار فإن راجع صار عائداً ولزمته الكفارة وإلاً فلا.

[۱۳۱۹] مسألة: لو قال لأمته التي في الإحرام: «أنت علي حرام»، ونوى تحريم عينها أو لا نية له؟ تلزمه الكفارة عند حج والشيخ. وقال (م ر) تلزمه.

[۱۳۲۰] مسألة: يكفي في تأثير نية الكناية اقترانها ببعض اللفظ، سواء كان أوله أو وسطه أو آخره كما اعتمده (م ر) و (خط). وكلام (حج) يميل إلى كناية اقترانهما بأوله دون آخره.

[۱۳۲۱] مسألة: لو كتب لزوجته «إذا قرأت كتابي فأنت طالق» وهو يعلم أنها غير قارئة، فطالعه القارىء وأخبرها بما فيه: طلقت عند (حج)، ولم تطلق على ما رجحه (م ر).

[۱۳۲۲] مسألة: لو فوض طلاقها إليها؟ اشترط لوقوعه تطليقها فوراً وإن أتى بنحو متى كما اعتمده (حج). واعتمدا عدم اشتراط الفورية في نحو متى.

[۱۳۲۳] مسألة: لو قدم المشيئة على الطلاق فقال: "إن شئت طلقي نفسك ثلاثاً"، فوحدت، أو "واحدة" فثلثت؟ لغا عند (م ر)، وإن لم يقع الطلاق للتخالف. وقال (خط) كالشيخ: تقع واحدة، واستظهره (ع ش).

[۱۳۲٤] مسألة: لو ادَّعى أنه حال تلفظه بالطلاق كان نائماً، وأمكن؟ صدق يمينه عند (خط). وقالا: بعدم تصديقه.

- [۱۳۲۰] مسألة: لو خاطب امرأته بطلاق وهو يظنها أجنبية؟ وقع ظاهراً وهو وباطناً عند (م ر). ورجَّحا عدم وقوعه باطناً وهو الظاهر.
- [۱۳۲۲] مسألة: لو علق الطلاق بفعل فوجد بإكراه، بحق أو باطل؟ لا حنث عند (حج). وقالا وفاقاً للشهاب الرملي: إن كان الإكراه بحق حنث وانحلت، أو بغير حق لم تنحل كما يقع به.
- [۱۳۲۷] مسألة: لو قال أصله أو فرعه: «طلق زوجتك وإلاَّ قتلت نفسي»؟ لم يكن إكراهاً عند (حج). وقالا: إكراه. وهذا أوجه.
- [۱۳۲۸] مسألة: لو قال: «شحمك أو سمنك طالق»؟ طلقت عند (خط) و (م ر)؛ لكونهما جزئين. وقال (حج): تطلق في الشحم دون السمن.
- [۱۳۲۹] مسألة: لو قال: «حياتك طالق»؟ فإن قصد بها الروح وقع، أو المعنى القائم بالحي أو أطلق لم يقع عند (حج). وقال (خط): يقع في صورة الإطلاق.
- وقال: «أنثياك (۱٬۰ طالق»؟ طلقت عند (م ر). وقال [۱۳۳۰] مسألة: لو قال: «أنثياك العلق إلا أن يريد المعلق بـ «أنثييك» اصطلاح أهل التشريح.

⁽١) الأنثيان: هما الخصيتان. المصباح المنير ص (٣٠). (المراجع).

[۱۳۳۱] مسألة: الخلع يخلّص من الطلقات الثلاث في جميع الصيغ عند (خط)، وفاقاً للبلقيني والزركشي، واعتمده الزيادي. وقالا: إنه لا يخلّص إن كانت الصيغة حلفاً على الطلاق في الإثبات كـ «عليّ الطلاق لأَفعلنّ»، وكذا إذا كان تعليقاً بنفي مشعر بالزمان كـ «إذا لم تخرجي»، وتخلص من بواقي الصيغ. لكن كلامهما يميل إلى عدم التخلص في التعليق بإثبات مقيد. وقال (سم) بالتخليص فيه.

[۱۳۳۲] مسألة: لو قال: «أنتما طالقان ثلاثاً»، أو «أنت وضرتك طالق ثلاثاً»؟ وأطلق، وقع على كلِّ طلقتان عند (حج). وقال (م ر): يقع الثلاث على كل منهما.

[۱۳۳۳] مسألة: لو قال: «أنت طالق اثنين»، ونوى ثلاثاً؟ فالمعتمد عند (حج) وقوع ثنتين. واعتمدا وقوع الثلاث، كما في «أنت طالق واحدة».

[١٣٣٤] مسألة: لو خاصمته زوجته فأخذ بيده عصا فقال: «هي طالق ثلاثاً» مريداً العصا؟ وقعن وفاقاً. والأصح عند (حج) عدم قبوله باطناً. ونقل عن (م ر) أنه يقبل باطناً ويدين وفاقاً لوالده.

[۱۳۳0] مسألة: لو قال: «أنت طالق نصف طلقة في نصف طلقة»، وقصد المعية؟ وقع ثنتان عند (حج) وفاقاً للزركشي وشيخيه الإسنوي والبلقيني. ووقع واحدة عند (خط) وفاقاً للشيخ.

[۱۳۳٦] مسألة: لو كرر الخبر بعطف كـ «أنت طالق وطالق وطالق» بالواو أو الفاء أو ثم؟ صح قصد تأكيد الثاني بالثالث عند (خط). وقال (حج): لا يصح في غير الواو. والأول أوجه.

[۱۳۳۷] مسألة: لو قال: «كلّ امرأة لي غيرك طالق»؟ لم يقع طلاقه إلاّ أن ينوي الاستثناء عند (حج). وقال (م ر) ووافقه (سم): إنه لا يقع وإن نواه.

[۱۳۳۸] مسألة: لوقال: «أنت طالق ثلاثاً إلا أقله». ولا نيَّة له؟ يقع ثلاث على ما اعتمده (م ر). وصنيع (حج) يعلى ضعفه. وقال (خط) وفاقاً للشيخ: يقع طلقتان؛ لأن السابق إلى الفهم أن أقله طلقة، وهذا أوجه.

[۱۳۳۹] مسألة: لو قال لزوجته ولأجنبية مطلقة منه أو من غيره: «إحداكما طالق»؟ لم ينصرف لزوجته كما اعتمده (خط) و (م ر). وأشار (حج) إلى أنه ضعيف.

[۱۳٤٠] مسألة: لو قال: «زينب طالق»، وهو اسم زوجته وأجنبية طلقت منه أو من غيره، وقال: «أردت الأجنبية»، قبلت عندهما. وقال (حج): كلٌّ من القبول أو عدمه محتمل.

[۱۳٤۱] مسألة: لو قال لزوجتيه: "إحداكما طالق"، وقصد معينة؟ طلقت، وإلا فإحداهما، وعليه البدار (۱) بالبيان أو التعيين طلبتاه أو إحداهما، أو لا عند (حج) و (م ر). وقال (خط): إذا لم يطالباه أو إحداهما لم يجب البدار به، ولو مات الزوج قبله، قبل بيان وارثه لا تعينه، كما في المنهاج واعتمده (خط) و (م ر). ويقبلان كما في "الروضة". وظاهر كلام (حج) اعتماده.

[۱۳٤۲] مسألة: لو قال لزوجته: «أنت طالق أربعاً»؟ حرم وعذر عند (حج). وقالا: لا يحرم ولا يعذر.

[۱۳٤٣] مسألة: لو قال: «أنت طالق آخر يوم»؟ لم تطلق عند (حج). وطلقت بغروب شمس يلي ذلك التعليق عند (م ر)، وفي آخر اليوم الذي علق فيه عند (ع ش).

[۱۳٤٤] مسألة: لو قال: «أنت طالق قبل أن تخلقي»؟ طلقت حالاً عند (حج). وقالا (خط) و (م ر): إن كانت له إرادة بأن قصد إتيانيه بقوله «أن تخلقي» قبيل تمام لفظ الطلاق؛ لم تطلق.

[۱۳٤٥] مسألة: لو قال: «عليَّ الطلاق متى خرجت شكوتك»؟ لم تطلق إلَّ باليأس عند (حج) و (م ر). لأن معنى شكوتك دخل وقت الشكوى وتطلق إذا لم يشكها فوراً بعد الخروج عند

⁽١) أي: حالاً في البائن وبعد انقضاء العدة في الرجعي. اهـ. المؤلف.

الشيخ، وهذا أوجه. ومثله في ذلك كل ما كان الحلف فيه على المتصلة الموجبة المصدرة بنحو متى.

[۱۳٤٦] مسألة: علق الطلاق بحمل، ولم يكن بها حمل ظاهر؟ فإن ولدت لدون ستة أشهر من التعليق بان وقوعه، أو لأكثر من أربع سنين لم يقع، والستّة أشهر ملحق بما دونها، والأربع سنين ملحق بما فوقها عند (حج). وقال (م ر): يلحق الستة بما فوقها والأربع بما دونها وفاقاً للشيخ.

[۱۳٤۷] مسألة: لو قال لأربع حوامل: «كلَّما ولدت واحدة منكن فصواحبها طوالق»؟ فولدن معاً طلقن ثلاثاً ثلاثاً. ومثل «كلما» هنا سائر أدوات التعليق كد «إن ومتى» عند (خط). وقالا: هذا الحكم مخصوص حدد (خط).

[۱۳٤٨] مسألة: لو علق الزوج الطلاق بفعل نفسه، وقد قصد حث نفسه أو منعه، ففعه، ففعله ناسياً للتعليق أو مكرها عليه؟ لم يقع، وكذا إذا أطلق عن ذلك القصد عند (م ر). وقال (حج): يقع عند الإطلاق. ويجري خلافهما فيما إذا علق بفعل غيره ممن يبالي به وعلم به فيقع، في صورة: [إن نزل به عظيم قرية، فحلف بالطلاق أن لا يسرحل حتى يُضيفه](١).

⁽١) ما بين المعكوفين أخذناه نصًا من التحفة (٨/ ١٢٢، ١٢٤)، وذلك لأن العبارة في النسخة المصورة لدينا مشوشة. (المراجع).

[١٣٤٩] مسألة: لو قال: «أنت طالق هكذا»، وأشار بإصبعين؟ طلقت طلقتين، أو بثلاث طلقت ثلاثاً، ويديّن في إرادة الواحدة. قيل: لا يدين عند (خط). انتهى. وليس كذلك؛ لأنه قال: لو قال بعد ذلك: «أردت واحدة» لم يقبل، انتهى. والتعبير بـ «لم يقبل» ظاهر، بل صريح في أنه يدين.

[۱۳۵۰] مسألة: لو قيل له: «ألك زوجة»؟ فقال: «لا» أو «أنا عازب»؟ فهو كناية عند (م ر)، ولغو عند (خط).

[۱۳۰۱] مسألة: لو قيل له: «أطلَّقت زوجتك؟» فقال: «طلقت» فصريح عند (م ر). وقالا كالشيخ: كناية.

[۱۳۵۲] مسألة: لو وضع شيئاً وسها عنه ثم قال لها ـ ولا علم لها به ـ : "إذا لم تعطنيه فأنت طالق»، ثم تذكر موضعه ورآه فيه؟ لم تطلق، ولا تنعقد يمينه عند (حج). وقال (م ر): تنعقد وتطلق بمضيّ لحظة يمكن فيها الإعطاء ولم تعطه، وهذا أظهر.

[۱۳۵۳] مسألة: لو قال: "إن دخلت البيت ووجدت فيه شيئاً فيه من متاعك ولم أكسره على رأسك فأنت طالق»؟ فوجد هاوناً في البيت؟ طلقت حالاً عند (م ر) وفاقاً لوالده. وقال (سم): إنه موافق لقاعدة التعليق بالمحال في النفي. انتهى. وظاهره: أنه تطلق وإن لم يعلم عند الحلف وجود الهاون في البيت، فالمراد بالمحال ما تبين استحالته. وقال (خط): لا تطلق.

أقول: فيه بعد، والأقرب أنه إن كان عالماً بوجود الهاون في البيت طلقت حالاً، وإلاَّ لا تطلق.

[١٣٥٤] مسألة: البخيل لا ضابط له لغة ولا شرعاً عند (حج)، وهو في العرف العام: من لا يؤدي الزكاة، أو لا يقري الضيف عنده، وفاقاً لـ (خط) والشيخ. وقال (م ر): وهو شرعاً من يمنع مالاً لزمه بذله.

باب الرجعة

[۱۳۵۰] مسألة: لو قال: «راجعتك أن شئت» _ بفتح أن _ ؟ فإن كان نحويًّا؟ حصل به الرجعة، أو غيره؟ فلا؛ لحمله على التعليق عند (حبج) و (م ر). وقال (خط) كالشيخ: يستفسر الجاهل بالعربية.

[۱۳۰٦] مسألة: الكتابة صريحة في الرجعة على ما رجحه (خط). ولم يرجحا كونها صريحة أو كناية.

[۱۳٥٨ ، ۱۳٥٧] مسألتان:

لو ادعى الرجعة قبل انقضاء العدة فقالت: "بتراخٍ" أو "لا راجعتُ بعده"؟ صدق بيمينه عند (م ر). وقالا كالشيخ: يشترط تراخي كلامها عنه، فإن اتصل به فهي المصدقة.

ثم المراد بسبق الدعوى هنا، وفي أمثاله: سبقها عند الحاكم، كما يظهر ترجيحه من كلام (حج). وأعم من ذلك عندهما. واعتمده (ع ش).

[۱۳۰۹] مسألة: لو نكحت مطلقة غير مطلقها، وادعى تقدم الرجعة على انقضاء العدة، فليس له الدعوى على الزوج عند (حج). وقالا: له ذلك، فإن ادعى عليه وأنكر؟ صدق بيمينه، وإن أقر له أو نكل عن اليمين وحلف الأول اليمين المردودة؟ بطل النكاح الثاني، ولا يستحقها الأول حينئذٍ إلا بإقرارها له أو حلف بعد نكولها.

باب الايلاء والظهار

[۱۳٦٠] مسألة: الإيلاء من الكبائر كما قاله (حج) في الزواجر. ونقل (ع ش) عن (م ر) أنه صغيرة.

[۱۳٦۱] مسألة: لو قال: «لا أجامعك إلا في الحيض، أو نهار رمضان، أو المسجد»؟ فليس بمُولٍ عند (م ر). ورجحا أنه مول.

[۱۳٦٢] مسألة: لو قال: «إن وطئتك فعبدي حرعن ظهاري إن ظاهرت»، بتوسط الجزاء بين الشرطين، وتعذرت مراجعته، أو قال: ما أردت شيئاً؟ فلا إيلاء مطلقاً كما استظهره (خط). وقالا: يكون مولياً إن وطيء ثم ظاهر.

[١٣٦٣] مسألة: يمنع المدة ويقطعها صوم فرض في الأصح، وقال (حج): والصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة لا يمنع، كأنه كالنفل في تمكنه معه من الوطء. وقالا: يمنعها.

- [۱۳٦٤] مسألة: لو لم يطأها في المدة وقد انقضت ولا مانع؟ فلها مطالبته بأن يفيىء أو تطلق، وله تعيين أحدهما على ما رجحه (خط). خلافاً لهما.
- [۱۳۲۰] مسألة: لو طرأ له الجب بعد الإيلاء وسقط خيارها يطلب بالطلاق، ولا يطلب منه الفيئة بأن يقول: لو قدرت فئت عند (حج). خلافاً لـ (خط).
- [۱۳٦٦] مسألة: قوله لها: «يدك كظهر أمي»؟ ظهار، بخلاف نحو «كبدك» من الأعضاء الباطنة عند (حج) و (م ر). وقال (خط): الأوجه أنها مثل الظاهرة.
- [۱۳٦٧] مسألة: ينعقد الظهار في صورة التعليق وإن كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلًا وهو ممن يبالي بتعليقه عند (حج). وقالا: لا يكون مظاهراً إن فعل المعلق عليه ناسياً أو جاهلًا، وهو مبال.
- [۱۳٦٨] مسألة: لو قال: «أنت طالق كظهر أمي»؟ طلقت طلقة واحدة، فلو نوى بقوله «كظهر أمي» طلاقاً آخر غير الأول؟ وقع عند (حج)، وفاقاً للشيخ. وقال (م ر) وفاقاً لوالده: لا يقع غيره.
- [١٣٦٩] مسألة: كفارة الظهار بعد العود على التراخي ما لم يطأ عند (م ر)، قال الحلبي: على التراخي مطلقاً. وقالا على الفور: مطلقاً.

[۱۳۷۰] مسألة: لو قال: «أنت عليّ كظهر أُمي خمسة أشهر»؟ كان مظاهراً موقتاً ومولياً، ومتى وطئها في المدة؟ لزمه كفارة الظهار، ولا تلزمه كفارة الإيلاء عند (حج) و (خط). وقال (م ر) وفاقاً لوالده: إن انضم إليه حلف كـ «والله أنت. . . إلخ»؟ لزمه كفارة أخرى، وإلاّ فلا.

[۱۳۷۱] مسألة: إذا قيد الظهار بمكان فهو كالظهار الموقت بزمان كما رجحه (حج) و (م ر). وقال (خط): الظاهر أنه كالظهار المطلق، وعلى كونه كالموقت متى وطئها في ذلك المكان حرم وطؤها مطلقاً حتى يكفر عند (حج) و (خط). وقال (م ر) كالشيخ: لم يحرم وطؤها في غير ذلك المكان.

[۱۳۷۲] مسألة: لو قال المظاهر لرجل: «أعتق عبدك عني على كذا»، وكان العبد أصلاً أو فرعاً للمظاهر، ففعل، لم يعتق عليه عند (خط). وقالا: يعتق عليه ولا يجزؤه عن الكفارة.

[۱۳۷۳] مسألة: لو كان المظاهر عبداً فلا يكفّر إلاَّ بالصوم وليس لسيده إخراجه عن صوم شرع فيه بغير إذنه عند (حج). وقالا: له ذلك.

باب اللعان

[١٣٧٤] مسألة: «يا لوطِيّ»: صريح في القذف عند (حج). وقالا: كناية فيه. و «يا مخنث»: كناية عندهما. وكلام (حج) يميل إلى صراحته.

[۱۳۷۰] مسألة: «زنأت في البيت» وله درج؟ صريح، على الأصح عند (مر). وقالا كالشيخ: إنه كناية.

[۱۳۷٦] مسألة: لو قالت لزوجته: «يا زانية» فقالت: «أنت أزنى مني»؟ فصريح في إقرارها بالزنا كما استظهره (خط)، وكناية فيه عندهما، ويجري هذا الخلاف فيمن قال لأجنبية: «يا زانية»، فقالت: «أنت أزنى منى».

[۱۳۷۷] مسألة: تبطل العفة المعتبرة في الإحصان بوطء موطوءة ابنه، كما هو ظاهر كلام (حج). وقالا: لا تبطل.

[۱۳۷۸] مسألة: قذْف الميت يرثه الزوجان كسائر الورثة، كما هو ظاهر صنيع (حج). وقالا: لا يرثانه، أي لضعف العلقة بعد الموت.

[۱۳۷۹] مسألة: لا تبطل العفة المارة بوطء منكوحته بلا ولي قطعاً إن قلد القائل بحله عند (خط)، وهو الأوجه. وقالا: لا تبطل حينئذ على الأصح، وتبطل على مقابلته.

[۱۳۸۰] مسألة: لو نكح امرأة، وهو بالمشرق وهي بالمغرب، لم يلحق ولدها إن لم يمضِ زمن يمكن فيه اجتماعهما ولا وصول مائه إليها عادةً عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر) أن المعتمد عدم اعتبار إمكان الإرسال، وبه يشعر صنيع «النهاية» و «المغنى».

باب العدد

[۱۳۸۱] مسألة: لو زنى مكره بطائعة؟ لم تجب العدة عليها عند (م ر) وفاقاً لوالده. وقالا: كالشيخ تجب.

[۱۳۸۲] مسألة: تجب العدة باستدخال منيّ الزوج إن كان محترماً حال الإنزال والإدخال عند (حج)، وحال الإنزال فقط عند (م ر). وقال (خط): تجب إن لم يكن من زنا.

[۱۳۸۳] مسألة: لو استمنى بيده من يعتقد حرمته؟ فالأقرب عند (حج) و (م ر) عدم احترامه. وقضية ما مرَّ عن (خط) احترامه.

[۱۳۸٤] مسألة: لو وطىء حرة يظنها أمته؟ اعتدت بقرء عند (حج)؛ لأن العبرة بظن الواطىء. وقال كالشيخ: تعتد بثلاثة أقراء.

[۱۳۸۰] مسألة: لو ادعت أنها بلغت سن اليأس لتعتد بالأشهر؟ صدقت بيمينها عند (م ر) وفاقاً لوالده. وقال (حج): لا بد من بينة به.

[١٣٨٦] مسألة: يحرم التسبب لإسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه عند (حج)، خلافاً لما ذكره (م ر) في أمهات الأولاد، وقد مرّ.

[۱۳۸۷] مسألة: إن نكحت مرتابة في أنها حامل في عدة بأقراء أو أشهر بعد مضيها؟ فصحيح إن بان أن لا حمل عند (حج)، واستقربه (ع ش). وقالا: باطل مطلقاً.

[۱۳۸۸] مسألة: لو نكحت آخر في العدة نكاحاً فاسداً وولدت للإمكان من الثاني؟ لحقه سواء كان طلاق الأول بائناً أو رجعياً عند (م ر). ورجّحا أنه إذا كان رجعياً يعرض على القائف.

[۱۳۸۹] مسألة: لو عاشر مفارقته كزوج لزوجته بلا وطع؟ فإن لم تكن بائناً فلا تقتضي عدتها وفاقاً، ويتوارثان بعد مضي الأقراء أو الأشهر إلى انقضاء العدة عند (حج). وقال (م ر) ووالده: لا يتوارثان.

[۱۳۹۰] مسألة: لو علق الطلاق بموته ومات؟ لم يقع عند (حج)، فترث وتعقد عدة الوفاة. ورجحا وقوع الطلاق وعدم الإرث مع لزوم عدة الوفاة.

[۱۳۹۱] مسألة: يجوز للمحرمة أن تُتبع حيضها أو نفاسها قليل قسط أو إظفار _ نوعين من البخور _ عند (حج). خلافاً لـ (مر).

[۱۳۹۲] مسألة: يجوز للبائن الحامل خروجها لنحو قطن أو طعام وقد أعطيت النفقة دراهم بلا ضرورة أو إذن زوج عند (حج). وقالا: بعدم جوازه لأنها مكفية بنفقة زوجها.

[۱۳۹۳] مسألة: لو زنت المعتدة وهي بكر؟ غرِّبت، ولا نؤخر تغريبها إلى انقضائها مطلقاً عند (خط) و (م ر)، وإلاَّ إذا بقي من العدة نحو ثلاثة أيام كما يميل إليه كلام (حج).

[۱۳۹٤] مسألة: لو ارتحل أهل بدوية وهي معتدة رجعية؟ تخيرت بين أن تقيم وأن ترتحل عند (م ر). وقال (حج): لو اختار زوجها إقامتها؟ لم يجز ارتحالها معهم بخلاف البائنة.

[۱۳۹0] مسألة: لو أعاره داراً لسكنى معتدة؟ لزمت العارية؛ لئلا يبطل حق الله تعالى في ملازمة المسكن عند (خط). وقالا: يجوز رجوع المعير.

[۱۳۹۳] مسألة: لو سكن مع زوجته في منزلها بإذنها؟ فإن امتازت أمتعته بمحل منها لزمته أجرته ما لم تصرح له بالإباحة، وإلاَّ فلا عند (حج). وقال (م ر): لا تلزمه مطلقاً. وإليه يميل كلام (خط).

[۱۳۹۷] مسألة: لو يجوز سكناه مع معتدته في دار إن كان فيها أعمى له فطنة يمنع معها وقوع ريبة عند (خط). وقالا بجوازه.

[۱۳۹۸] مسألة: لا يجب استبراء أمةِ تجارةٍ أخرج زكاتها عند (م ر) وفاقاً للشيخ. وكلام (حج) يميل إلى ما قاله البلقيني من وجوبه.

[۱۳۹۹] مسألة: لو اشترى نحو محرِمة أو صائمة بإذن سيدها؟ وجب استبراءها بعد زوال مانعها عند (حج). وقالا: المعتمد كفاية الاستبراء في زمن الإحرام والصوم.

[۱٤٠٠] مسألة: إذا مضى زمن استبراء الأمة الموصى بها قبل قبول الوصية؟ حسب عند (خط). وكلامهما يدل على أنه لا يحسب.

[۱٤٠١] مسألة: استبراء المرهونة قبل انفكاك الرهن غير معتد به؛ فيجب إعادته بعد انفكاكه عند (خط). وقالا: يعتد به فلا تجب.

[۱٤٠٢] مسألة: كل من لا يمكن حملها _ كصبية وحامل من زنا _ فهي كالسبية في حل التمتع بها بما عدا الوطء، كما هو ظاهر كلام (حج). خلافاً لـ (م ر).

[۱٤٠٣] مسألة: لو قالت مستبرأة: «حضت»؟ صدقت بلا يمين، ويحل لسيدها وطؤها وإن ظن كذبها كما رجحه (حج). ورجح (م ر) عدم الحل، واستقربه (ع ش).

[**١٤٠٤**] مسألة: لو قال: «حضتِ» فأنكرت؟ صدقت جزماً عند (م ر). وقال (حج): الأقرب تصديقها، ويحتمل تصديقه.

[12.0] مسألة: لو أقرّ بوطء أمته فله نفي ولدها باليمين إذا علم أنه ليس منه، وإن لم يدع الاستبراء. فإن نكل؟ فوجهان، أرجحهما عند (حج) والشيخ: توقف اللحوق على يمينها. فإن تكلمت فيلحق بيمين الولد بعد بلوغه. وعند (م ر) يلحق الولد به بنكوله.

باب الرضاع

[١٤٠٦] مسألة: يثبت الرضاع بنسب الجنية عند (م ر). خلافاً لهما وللشيخ.

[١٤٠٧] مسألة: لو خلط اللبن بمائع؟ فإن كان اللبن مغلوباً وأمكن أن يتأتى منه خمس دفعات، وشرب الكل؟ حرم في الأظهر كما في «المنهاج». قال (خط): محل الخلاف: ما إذا شرب من المختلط خمس دفعات وكان حلب في خمس آنية، أو شرب منه دفعة بعد أن سقى اللبن العرف أربعاً، ووافقه (م ر). وخالفهما (حج) فقال: اختلاط اللبن بغيره ليس كإنذاره فلا يشترط في انفصاله عدد، فلو وصل ما وقعت فيه قطرة واحدة إلى جوف الطفل في خمس دفعات أثر.

[١٤٠٨] مسألة: يشترط في حرمة الرضاع في حق من ينسب إليه الولد إقراره بالوطء، فإن لم يكن ولحقه الولد بمجرد الإمكان لم تثبت الحرمة كما قاله (حج). وقالا بثبوتها، وهو بعيد.

[١٤٠٩] مسألة: لو حملت مرضعة مزوجة من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع فإذا وضعت كان اللبن للزنا، كما قاله (خط) ورجحه (م ر). وكلام (حج) يميل إلى ترجيح كونه للزوج بعد الوضع أيضاً.

[۱٤۱۰] مسألة: تحته زوجة صغيرة فحلَبت أمَّه أو زوجتُه الموطوءة له لبنَها وأمرت أجنبيًّا بسقيه لها؟ كان طريقاً، والقرار _ أي لنصف مهر المثل _ عليها كما يشعر باعتماده ظاهر كلام (م ر). وقال (حج): المتجه وجوب الغرم

على الأجنبي فقط، إن كان مميزاً، وعليها فقط إن كان يرى تحتم طاعتها (١).

[1811] مسألة: لو قال: «بيننا رضاع»، واقتصر عليه؟ توقف التحريم على بيان العدد عند (خط). وقال (حج): المتجه: أنه لا يشترط تقييده بالمحرم، سواء كان الإقرار قبل النكاح أو بعده.

[1817] مسألة: لو أقرت أمة بأخوة رضاع بينها وبين سيدها قبل أن تمكنه؟ لم تقبل عليه عند (م ر) كوالده. وقالا: تقبل.

[1٤١٣] مسألة: لا يشترط في الإقرار بالرضاع تعرض للشروط من الفقيه الموثوق بمعرفته عند (خط). وقالا: بوجوب التعرض لها كما يدل عليه كلامهما.

باب النفقة

[1818] مسألة: يجوز لها الاعتياض عن النفقة الماضية من جانب الزوج وغيره بخلاف المستقبلة مطلقاً، وفاقاً. وأما الحالية: فيجوز الاعتياض عنها من الزوج دون غيره عند (خط) و (م ر). وقال (حج): بعدم جوازه مطلقاً؛ لعدم استقراره قبل مضي اليوم.

⁽۱) انظر نص هذه العبارة وشرحها في التحفة، والشرواني (۸/ ۲۹٤، ۲۹۰)، وقال (حج): «والذي يتجه في المميز أن الغرم عليه فقط، وفيمن يرى تحتم الطاعة أنه عليها فقط»، أي: ينفسخ النكاح بهذه الحيلة، ولكن المهر يتحمله من ذكر على التفصيل السابق.

[1810] مسألة: لا يجوز أخذها خبزاً أو دقيقاً عوضاً عن الحب مطلقاً؛ لأنه ربا عند (م ر). وظاهر كلامهما: أنه استيفاء لا اعتياض؛ فيكون جائزاً.

[1٤١٦] مسألة: ظاهر كلام (خط) اعتماد ما قاله البلقيني من أنها لو أكلت مختارة معه قدر كفايتها سقطت نفقتها مطلقاً عند (خط)، واعتمدا ما في «المنهاج» من أنها إذا لم تكن رشيدة ولم يأذن وليها لم تسقط.

[۱٤۱۷] مسألة: لو أطعمها فقالت: «قصدتَ به التبرع»، وقال: «قصدتُ به التبرع»، وقال: «قصدتُ به النفقة»؟ صدق بلا يمين عند (خط)، وبه عندهما.

[١٤١٨] مسألة: يجب لها ماء الشرب، وهو إمتاع كما رجحه (حج)، فيسقط بمضِيِّ المدة. واعتمدا كونه تمليكاً.

[1819] مسألة: الأوجه عند (م ر) وجوب سراج لها أول اللّيل في محلّ جرت العادة باستعماله فيه، أي فلا يجب في جميعه وإن جرت العادة به، وقال (حج): المتجه إناطة ذلك يعرف محلها. . وبه يشعر كلام (خط).

[۱٤۲۰] مسألة: المعتمد عند (حج) عدم وجوب أدم يوم اللحم، وعند (خط) وجوبه على الموسر إذا وجب عليه اللحم كل يوم. وقال (م ر): الأقرب أنه كفى اللحم للغداء، والعشاء لم يجب الأدم وإلاً وجب.

- [1271] مسألة: يجب لها قميص وسراويل وخمار ومكعب^(۱) اعتاد في كل من الشتاء والصيف عند (حج) و (م ر). وقال (خط): بعدم وجوبها في الصيف.
- [1277] مسألة: لو حصل نقض وضوئها بفعلهما كتلامسهما معاً؟ لم يجب عليه ماء وضوئها عند (حج)، خلافاً لهما.
- [1٤٢٣] مسألة: لها على زوجها آلات أكل وشرب وطبخ، ويكفي كونها من حجر أو خسب، ولو لشريفة عند (خط). وقالا: يرجع فيها للعادة؛ كالنحاس للشريفة، والخزف لغيرها.
- [1878] مسألة: تجب الملحفة _ وهي رداء تستر من فرقٍ إلى قدمٍ _ لخادمة الزوجة لا لها عند (حج). وقالا: الأوجه وجوبها لهما.
- [1270] مسألة: لا تجب سراويل للخادمة عند (حج). وقال (م ر) بوجوبه، وهو أقرب.
- [1277] مسألة: لا يجب اللحم لخادمتها على ما رجحه (خط). وقالا: الذي يتجه اعتبار عادة البلد.
- [1٤٢٧] مسألة: لو نشزت أثناء الفصل سقطت كسوتها، فإن عادت للطاعة كان أول فصل الكسوة ابتداء عودها عند (حج).

⁽۱) مكعب بالضم ففتح، أو بكسر فسكون ففتح، هو المداس، والنعل. انظر: التحفة مع الشرواني (۸/ ۳۱۱). (المراجع).

وقال (م ر): إن عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل، ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل.

[١٤٢٨] مسألة: لو غاب الزوج ولم يعرف محله، وكتب القاضي إلى حكام البلاد التي تردها القوافل عادة من تلك البلد ولم يظهر؟ فَرَضَ الحاكم نفقته الواجبة على المعسر، ما لم يعلم أنه بخلافه في ماله الحاضر، وأخذ منها كفيلاً بما تأخذه لاحتمال عدم استحقاقها. وقال (م ر) كوالده: ويجوز له أن يفرض دراهم. وقال (حج): بعدم جوازه.

[1279] مسألة: لو سافرت معه بدون إذنه ولم يمنعها الزوج؟ لم تسقط نفقتها. فإن منعها فخرجت ولم يقدر على ردها؟ سقطت عند (خط) وفاقاً للأذرعي. وقالا: لا فرق بين قدرته على ردها لطاعته وعدمها.

[۱٤٣٠] مسألة: لو خرجت لزيارة قريب غير محرم في غيبته؟ سقطت نفقتها كما قاله (حج). وقالا بعدم سقوط كما في القريب المحرم. بل قال (خط) بعدمه إذا خرجت إلى بيت جيرانها لزيارة أو عيادة أو تعزية.

[12٣١] مسألة: له منعها من صوم نفل ابتداء وانتهاء ولو قبل غروب إن أمكنه الوطء عند (م ر). وقال (خط): له منعها منه وإن امتنع عليه الوطء. وكلام (حج) ظاهر في الأول.

[۱٤٣٢] مسألة: لو نكح امرأة صائمة لم يجبرها على الفطر، ولا تسقط مؤنها عند (م ر). وقالا: الأوجه سقوطها.

[۱٤٣٣] مسألة: له منعها من تطويل سنن راتبة، والمراد به: الزيادة على أقل مجزىء، كما رجحه (حج). ورجح (م ر) أنه الزيادة على على أدنى الكمال.

[12٣٤] مسألة: لو ادعت طلاقاً بائناً، فأنكره؟ تجب مؤنها لأنها محبوسة لأجله عند (خط). وقالا: لا مؤن لها لأنها تنكر استحقاقها.

[1٤٣٥] مسألة: لو أعسر الزوج بنفقة خادم المخدومة لنحو مرض؟ لم تثبت في ذمته عند (خط). وكلامهما يميل إلى ترجيح ثبوته فيها.

[12٣٦] مسألة: لو أمهله القاضي ثلاثة أيام للنفقة، فأعطى زوجته صبيحة الرابع نفقة يوم، واتفقا على جعلها عما مضى، فعليها قولان: أرجحهما عند (حج) أنها لا تفسخ. وعندهما: لها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق.

[1٤٣٧] مسألة: حضر المفسوخ نكاحه وادعى أن له بالبلد مالاً خفي على بينة الإعسار؟ لم يكفه حتى يقيم بينة بذلك، وبأنها تعلمه وتقدر عليه؛ فيبطل الفسخ كما قاله (خط). وقالا: لا حاجة إلى إقامة البينة بعلمها وقدرتها عليه.

[۱٤٣٨] مسألة: لو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها؟ أجبر على تخليتها للكسب أو على إيجارها عند (م ر)، وعلى تزويجها أو عتقها على ما اعتمده (حج). لكنه مخالف لتصحيح النووي في «الروضة».

[12٣٩] مسألة: لو ثبت عند القاضي احتياج الفرع أو الأصل وغنى الآخر، وغاب الغني منهما أو امتنع من الإنفاق، وقال القاضي: فرضت لفلان على فلان كل يوم كذا! صار دينا، وإن لم يأذن لمن ينفق عليه عند (حج). وقالا: إنما يصير ديناً إذا أذن له وأنفق عليه.

[١٤٤٠] مسألة: تسقط حضانة الأم إذا طلبت عليها أجرة المثل، وإن تبرعت به أجنبيته أو رضيت بدونها عند (م ر). وضعفه (حج) وقال بسقوطه حينئذٍ.

[۱٤٤١] مسألة: من له وارثان مستويان قرباً؟ وجب عليهما التموين كابن وبنت، فهما يستويان فيه كما رجحه (حج). ورجحا توزيع المؤن عليهما بحسب الإرث، وهذا أقرب.

- [188۳] مسألة: لو أدلت القريبة بذكر غير وارث كبنت خال، والمحضون ذكر يشتهى، فلا حضانة لها عند (حج). وقالا: بثبوت الحضانة لبنت الخال.
- [1228] مسألة: لو كان لابن عمها بنت مثلاً يستحي منها؟ تسلم بنت عمه إليها لا إليه عند (حج). وقالا: جعلت عنده مع بنته.
- [1280] مسألة: تخيير المميز لا يجري بين ذكرين كأخوين ولا أنثيين كأختين بل يجري بين مختلفين كأم وأب عند (حج). وقالا: الأوجه جريانه بينهما؛ لأنه إذا خير بين غير المتساويين أولى.
- [1887] مسألة: لو طلبت الأم بنتها؟ فللأب منعها من زيارة أمها إن لم تكن معذورة عن الخروج بنحو تحدر أو منع زوج عند (حج). وقالا: بعدم الفرق بين المخدرة وغيرها فله منعها مطلقاً.
- [۱٤٤٧] مسألة: لو اختارت البنت الأم؟ لم يمنع الأب من زيارتها ليلاً، بشرط وجود نحو محرم من يمنع الخلوة عند (حج). وقالا: يمنع منها ليلاً؛ لما فيه من التهمة.
- [١٤٤٨] مسئلة: لو كانت الأم مقيمة وسافر الأب لحاجة؟ كان الولد عند الأم ما لم يكن في مقامه معها مفسدة أو ضياع مصلحة، وإلا مكن الأب من السفر به عند (خط) والشيخ. وقضية كلامهما: أنه يكون عندها مطلقاً.

[١٤٤٩] مسألة: لو أراد الأقرب _ كالأخ _ النقلة وفي بلد الأم أبعد كالعم؟ كان إقامة الولد عندها أولى عند خط لكن كلامهما يميل إلى تقديم الأخ عليها حينئذ.

[۱٤٥٠] مسألة: لو لم يكن لسيد العبد مال حاضر ولم يبعه ولم يعتقه ولا وجد القاضي مشترياً ولا مستأجراً له؟ أنفق عليه من بيت المال قرضاً مطلقاً كما هو ظاهر كلام (حج). وقالا: مجاناً إن كان السيد فقيراً ومحتاجاً إلى خدمته الضرورية.

[۱**٤٥١**] مسألة: الزيادة في العمارة على الحاجة مكروهة عند (حج)، ورجحا كونها خلاف الأولى.

* * *



كتاب الجراح

[۱٤٥٢] مسألة: لو دس سمًّا في طعام شخص لا يغلب أكله منه، فأكله جاهلاً؟ فهدر عند (حج). وقالا: الواجب دية شبه العمد.

[1**٤٥٣**] مسألة: لو ألقي شخص في ماء مغرق، فالتقمه حوت؟ وجب القصاص؟

ولو اقتص من الملقي، فقذف الحوتُ من ابتعله سالماً؟ وجبت دية المقتول على المقتص دية عمد في ماله، ولا قصاص للشبهة عند (م ر) وفاقاً لوالده. وقال (حج): وقع القصاص موقعه.

[١٤٥٤] مسألة: لو ألقي في غير مغرق؟ فإن أمكنه الخلاص منه، أي بغير سباحة عند (خط). وقالا: ولو بسباحة، فالتقمه فلا قود.

[• • ١٤] مسألة: لو قال: «أقتل هذا وإلاَّ قتلت ولدك»؟ كان إكراهاً عند (خط)، لأن ولد الشخص كنفسه. وقالا: ليس بإكراه.

[۱**٤٥٦] مسألة**: إن أكره على صعود شجرة فزلق فمات؟ فإن كان مما يزلق غالباً فشبه عمد، وإلاً فخطأ عند (حج). وقالا: شبه عمد وإن لم يزلق غالباً.

[۱٤٥٧] مسألة: لو أكره مميزاً على قتل نفسه؟ فلا قصاص لكن على المكره تصف دية عمد على ما اعتمده (م ر). وقالا: بعدم وجوب الدية.

[١٤٥٨] مسألة: لو قتل مسلم ليس زانياً محصناً مسلماً هو زان محصن؟ لم يقتل به، ثبت زناه ببينة أم بإقراره، بشرط أن لا يرجع عنه، وإلاً قتل به عند (حج). وقالا: لا يقتل به وإن رجع عن إقراره. ووافقهما (حج) في «شرح الإرشاد».

[١٤٥٩] مسألة: لو ارتدت طائفة لهم قوة وأتلفوا مالاً أو نفساً ثم أسلموا؟ ضمنوا على ما رجحه (خط). وقال [(حج)](١): لم يضمنوا على الأصح. واعتمده الزيادي.

[١٤٦٠] مسألة: لو قتل ولده المنفي؟ قتل به إن أصر على نفيه لا إن رجع عنه، كما اعتمده (حج). وقالا: لا يقتل به مطلقاً؛ للشبهة.

⁽۱) سقطت من النسخة المصورة، وهذا هو رأي (حج) في التحفة (۸/ ۳۹۹)، حيث قال: «نعم لو ارتدت طائفة لهم قوة وأتلفوا مالاً أو نفساً لم يضمنوا على الأصح المنصوص». وجاء في حاشية الشرواني (۸/ ۳۹۹): «وهو المعتمد. زيادي. اهـ. (ع ش)... وفاقاً للنهاية، وخلافاً للمغنى». (المراجع).

[۱٤٦١] مسألة: لو خاط جرحه وليّه لمصلحة فمات؟ فلا قود عليه، ولا على الجارح كما اعتمده (م ر) كالشيخ. وقال (حج): قضية كلام الشيخين وجوبه على الجارح، واعتمده.

[1877] مسألة: يجب قصاص في إشلال ذكر وأنثيين أو إحديهما إن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك، وكذا دقهما إن أمكنت المماثلة، كما اعتمده (م ر). ورجح (حج) أنه ككسر العظم؛ فلا قصاص فيه.

[1٤٦٣] مسألة: لو أوضح شخص آخر في بعض رأسه، وأريد أخذ القصاص؟ فالاختيار في موضع المأخوذ إلى المجنى عليه على ما اعتمده (حج). وقالا كالشيخ: أن الخيرة فيه إلى الجاني على الصحيح.

[۱٤٦٤] مسألة: لو أوضحه جمع ووجب مال؟ وزع الأرش عليهم كما اعتمده (حج)، وقالا: يجب على كُلِّ أرشٌ كاملٌ^(١).

[1870] مسألة: لو قلع بالغ غير مثغور سن بالغ غير مثغور؟ فلا قود حالاً؛ فإن لم تنبت وقت دخول نباتها؟ فللمجني عليه قود أو دية. فإن اقتص وعاد سن الجاني؟ قلعت ثانية.

⁽۱) يراجع: تحفة المحتاج (٨/ ٤٢٣)، حيث نقل المؤلف عبارتها بالنص. وجاء في حاشية الشرواني (٨/ ٤٣٣): «... خلافاً للنهاية والمغني؛ عبارة الأول: فلو آل الأمر للدية؟ وجب على كلِّ أرشٌ كاملٌ كما رجحه الإمام وجزم به في الأنوار.. وقال الأذرعي: إنه المذهب، وأفتى به الوالد رحمه الله». (المراجع).

وهكذا إلى أن يفسد منبتها عند (حج). وقالا: لو نبتت ثالثاً لا تقلع، لأنها نعمة جديدة. وهذا أظهر.

[1277] مسألة: لو قطع طرفاً؟ فإن أنكر الجاني أصل سلامته _ وهو عضو باطن _ ، أو أقر بسلامته وادعى حدوث نقصه _ وهو عضو ظاهر _ ، فيصدق المجني عليه، ولا يجب القود عند (م ر) ، بل يجب عليه دية عمد لذلك العضو. وقالا كالشيخ: يجب القود؛ لأن الاختلاف لم يقع في المهدر فلا شبهة .

[187۷] مسألة: يثبت القصاص لكل وارث على حسب إرثه. ولو كان مجنوناً فقيراً محتاجاً إلى النفقة جاز لوليه الأب والجد العفو على الدية، ومثله الوصي والقيم عند (حج). وقالا: ليس للوصي ذلك، وزاد (م ر): والقيم مثل الوصي.

[127۸] مسألة: لو ادعت الجانية في قصاص النفس والطرف أنها حاملة لتؤخر القصاص إلى وضعه؟ صدقت بلا يمين عند (حج). وقالا: تصدق بيمينها إن لم توجد أمارة ظاهرة تدل عليه، وإلا فتصدق بدونها. ثم إنه يمنع الزوج من وطئها عند (حج)، وقال (م ر): المتجه عدم منعه منه، وإليه يميل كلام (خط).

[1879] مسألة: لو قتله بإنهاشِ نحو حية؟ قتل بالسيف. وقالا: الأرجح قتله بالنهش، وتعين تلك الحية، فإن فقدت فمثلها.

[18۷۰] مسألة: لو وكل الولي غيره في استيفاء القصاص ثم عفا عنه، فاقتص الوكيل جاهلاً بذلك؟ وجب على الوكيل دية مغلّظة. ثم إن نسب الموكل إلى تقصير في الإعلام يرجع بها على العافي، وإلاً لم يرجع عليه عند (حج). وقالا: يقدم رجوعه عليه وإن تمكن من إعلامه ولم يُعلمه.

[۱**٤۷۱] مسألة**: لو قتل خطأ ذميًّا في حرم مكة صارت ديته مغلظة عند (حج)، وقالا: لا تغليظ بقتله فيه.

[18۷۲] مسألة: لو جرح آخر في الشهر الحرام ومات في غيره أو عكسه؟ تغلظ الديّة عند (خط). وقال (حج): المتجه: أن العبرة بكون الجرح فيها، وإن وقع الموت خارجها فلا تغلظ في صورة العكس.

[12۷۳] مسألة: يأتي التغليظ والتخفيف في غير النفس الكاملة كالجنين والأطراف والجراحات بحسابها عند (حج). وقال (خط): لا تغليظ في قتل الجنين بالحرم ولا في الحكومات.

[۱٤٧٤] مسألة: من لزمته دية من جان أو عاقلة وله إبل تؤخذ الدية منها، فإن لم يكن له فمن غالب إبل محله كما رجحه (خط). وإليه يميل كلام (حج). واعتمد (م ر) تخييره بين إبله وإبل غالب محله إن كان له إبل.

[١٤٧٥] مسألة: لا دية في قتل من شك هل بلغته دعوة نبيِّ أو لا عند (م ر). وقالا كالشيخ: فيه دية مجوسي.

[1277] مسألة: لو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد؟ فموضحتان _ ما لم يتآكل الحاجز أو يزيله الجاني أو يحرقه في الباطن دون الظاهر قبل الاندمال _ وإن كانتا عمداً والإزالة خطأ كما رجحه (حج). وقالا: لو كانتا عمداً والإزالة خطأ فعليه أرش ثالث.

[۱٤۷۷] مسألة: لو وسع موضحته وإن لم يتحد التوسع مع الإيضاح فموضحة عند (حج). وقالا: إن لم يتحد فموضحتان.

[١٤٧٨] مسألة: لو كان لسان عديم الذوق؟ ففي قطعه حكومة كالأخرس على ما هو ظاهر صنيع (خط). وقالا: فيه دية كواجد الذوق.

[18۷۹] مسألة: لو ولد أصم فقطع لسانه الذي ظهر فيه أمارة النطق وجبت دية كما هو ظاهر كلام (مر). وقالا: بعدم وجوبه ؛ فتعين حكومة.

[١٤٨٠] مسألة: لو زادت الأصابع على العدد الغالب أو نقصت عنه؟ تُسقِطُ الواجب في قطع الأصبع أو إشلالها عليها عند (حج). وقالا: يجب في الأصبع الزائدة حكومة.

[١٤٨١] مسألة: في قطع اللحمين الناتئين بجنب سلسلة الظهر حكومة عند (خط). وقالا: تجب فيه دية.

[١٤٨٢] مسألة: لو قطع شفتيه فذهبت الميم والباء؟ وجبت ديتهما فقط عند (حرج). وقالا: بأن المعتمد وجوب أرش الحرمتين.

[١٤٨٣] مسألة: لو أبطل كلامه بجناية على لسانه، وهو عاجز عن بعض الحروف بجناية على لسانه؟ لم تجب دية كاملة إن كان الجاني غير حربي؛ لئلا يتضاعف الغرم فيما أبطله الجاني الأول كما رجحه (حج). ورجح (م ر) عدم وجوبها ولو كان حربيًّا، فلا فرق بين الحربي وغيره. وذكر (خط) القولين بلا ترجيح.

[1٤٨٤] مسألة: تجب حكومة في الشعور وإن لم يكن فيها جمال بشرط في الشعور وإن لم يكن فيها جمال بشرط في إزالته فساد منبتها عند (حج). وقالا: إذا كان الجمال في إزالته كشعر إبط وعانة؟ فلا حكومة فيه في الأصح، وإن كان التعزير واجباً.

[1200] مسألة: لو كانت الجراحة بحيث لا يؤثر في حال سريان الدم نقصاً لا في المنفعة ولا في الحمال ولا في القيمة؟ وجب تعزير الجاني فقط كما رجحه (خط). وقالا: أوجب فيه القاضى شيئاً باجتهاده على الأوجه.

[١٤٨٦] مسألة: لو كان بالمبعض حرج لا مقدر فيه فيقدر نصفه الحر مثلاً قتًا، ونوجب ما يقابل نصف الجناية من الدية ويقوم بصفة القن وحده. ونوجب نصف ما نقصته الجناية منه، كما رجحه (حج). وقال (م ر): ويتجه أن يقدر كله

حرًا، ثم قنا وينظر واجب ذلك الجرح، ثم يقدر نصفه الحر قنًا وينظر ما نقصه الجرح من القيمة، ثم يوزع كل منها على ما فيه من الرق والحرية.

[1٤٨٧] مسألة: إذا صاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوقع فمات؟ فدية مغلظة على العاقلة إن غلب على الظن كون المسقوط بالصياح، وإن لم يرتعد عند (حج). وقالا كالشيخ: إن ارتعد به فمات وجبت، وإلا فلا.

[١٤٨٨] مسألة: لو أكره شخصاً على قتل نفسه ففعل؟ فلا ضمان عند (حج). وقال (م ر): المعتمد أن عليه نصف الدية.

[۱٤٨٩] مسألة: لو سُلِّمَ صبي إلى سابح ليعلّمه فغرق بتعليمه؟ وجبت ديته دية شبه عمد على عاقلة السابح، لكن لو كان المسلّم أجنبيًّا كان شريك السابح عند (خط). وقالا: بعدم مشاركته له.

[١٤٩٠] مسألة: لو دخل ملك غيره بإذنه فوقع في بئر حفرت عدواناً؟ فإن لم يعرِّفه المالك بها ضمن الحافر على ما رجحه (م ر). وقالا كالشيخ: ضمن المالك إن لم ينبهه، وإلَّا فالحافر.

[**1891**] مسألة: لا يجوز حفر البئر في المسجد لمصلحة نفسه عند (م ر). وقالا: يجوز إن لم يضر بالمسجد ولا بمن فيه وأذن فيه الإمام.

- [1847] مسألة: ما تولد من جناح إلى شارع فمضمون ولو لم يتولد التلف من سقوطه أو سقوط بعضه عند (خط). وقالا: إذا لم يسقط فلا يضمن ما تلف به.
- [189٣] مسألة: لو بنى جداره مائلاً إلى ملكه، وكان ملكه مستحقاً لغيره بنحو إجارة؟ ضمن ما أتلفه عند (حج) والشيخ. وقالا: بعدم ضمانه.
- [1898] مسألة: لو سقط ما بناه مستوياً وسال بالطريق فتلف به مال؟ ضمن إن قصَّر في رفعه كما رجحه (حج) والشيخ. وقالا بعدم ضمانه مطلقاً.
- [1890] مسألة: لو وقعت قشور _ نحو بطيخ _ في شارع، بنحو ريح؟ فلا ضمان ما لم يقصِّر المالك في رفعها عند (حج). وقالا كالشيخ: لا ضمان وإن قصّر في رفعها.
- [1897] مسألة: لو وقف اثنان على بئر فدفع أحدها الآخر، فلما هوى جذب معه الدافع طمعاً في التخلص، وكانت الحالة توجب ذلك، فسقطا فماتا؟! فهو مضمون، ولا ضمان عليه عند (حج). واعتمدا أنهما ضامنان.
- [129۷] مسألة: المراد بولي الصبي والمجنون في مسألة الاصطدام: وليّ المال، كما رجحه (حج). ورجح (خط) أنه وليّ الحضانة الذكر. و (م ر): أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره، حاضن أو لا.

- [۱٤٩٨] مسألة: لو أركب أجنبي صبيين مميزين يضبط مثلهما الدابة فاصطدما؟ لم يضمن عند (حج)؛ لأن عمدها عمد. وقالا: ضمنهما ودابتيهما.
- [1899] مسألة: لو أشرفت سفينة على الهلاك؟ طرح متاعها، ويجب تقديم الأخف قيمة مطلقاً عند (حج)، وإذا كان الملقي غير المالك عند (م ر).
- [١٥٠٠] مسألة: لو قال لغيره عند الإشراف على الغرق: «ألقِ متاعك في البحر وعليَّ ضمانه»، ولم يذكر عوضاً؟ ضمنه بالقيمة قبل هيجان الموج مثليًّا كان أو متقوماً عند (حج). وقالا: يجب المثل في المثلي والقيمة في المتقوم.
- [۱۰۰۱] مسألة: لو قال: «ألقه في البحر وأنا والركاب ضامنون»، ثم باشر الإلقاء بإذن المالك؟ ضمن قسطه عند (م ر). وقالا: ضمن الجميع.
- [۱۰۰۲] مسألة: إذا اختار السيد الفداء لعبده الجاني؟ لزمه الأقل من أرش الجناية وقيمة وقت الجناية مطلقاً [عند (حج)](1). وقالا: يعتبر قيمة يوم الفداء، فإن منع السيد بيعه حال الخيانة ثم نقضت قيمته؟ اعتبر وقتها.

⁽۱) الزيادة تقتضيها العبارة، ومنهج المؤلف، وهو كذلك رأي (حج). يراجع: التحفة (۱۳/۸). (المراجع).

[١٥٠٣] مسألة: لو ألقت المرأة بالجناية عليها أرجلاً فتجب غرة، ويجب للعضو الثالث فأكثر حكومة عند (خط) والشيخ. وكلامهما ظاهر في أنه لا يجب غير الغرة وفاقاً للشهاب الرملي.

[۱**٥٠٤] مسألة**: الغرة عبد أو أمة، وإن لم يبلغ سبع سنين عند (م ر). وقالا: يجب بلوغه ذلك.

[10.0] مسألة: لو تسببت الأم لإجهاض نفسها؟ فإن كان بشرب دواء دعتها إليه ضرورة! لم تضمن، أو بصوم ولو في رمضان! تضمن؛ لأنها قاتلة عند (خط)، أي وترث من الجنين في الأولى دون الثانية. وقالا: بعدم إرثها منه في الصورتين.

[۱۰۰٦] مسألة: لو كتب ورقة وقال: «أدعي بما فيها»؟ كفى إذا قرأها القاضي أو قرأت عليه بحضرة الخصم قبل الدعوى كما رجحه (م ر) كالشيخ. وقال (حج): المتجه كفاية معرفة القاضي والخصم ما فيها، أي لو بمجرد مطالعة.

[۱**٥٠٧] مسألة**: لو ادعى أن أحد الحاضرين قتل أخاه مثلاً؟ لم تسمع، ولم يحلفهم القاضي مطلقاً عند (حج). وقالا: إن ثمة لوث^(۱)، سمعت وحلّفهم.

 ⁽١) اللوث: قرينة قوية [مؤيدة] تصدق المدعي. (المؤلّف).
 ويراجع: تحفة المحتاج (٩/ ٥٠).

- [۱۰۰۸] مسألة: لو وجد قتيل في قرية صغيرة لأعدائه وخالطهم غيرهم؟ فلا لوث عند (حج). وكلامهما كالشيخ ظاهر في أنه لوث.
- [**١٥٠٩**] مسألة: شهادة العدل لوث في العقل إن كان عمداً موجباً للقود عند (خط). وقالا: لوث مطلقاً.
- [۱**۰۱۰**] مسألة: إخبار امرأة أو عبد عدل بأن فلاناً قتله ليس بلوث كما يفيده كلام (حج). ورجحا أنه لوث.
- تتحقق القسامة _ وهي حلف المدعي الوارث ابتداء على قتل ادعاه _ مع وجود لوث خمسين يميناً في قد الملفوف (١٥) عند (خط). وقالا: لا قسامة فيه.
- [١٥١٢] مسألة: لا يجب في كل يمين من أيمان القسامة أن يقول: «قتله زيد وحده»، أو «مع عمرو عمداً» أو «خطأ» أو «شبه عمد»

⁽۱) لتوضيح هذه المسألة نذكر ما جاء في التحفة (۹/٥٥): "وأفهم قوله: (على قتل ادعاه): أنه لا قسامة في قد الملفوف، لأن الحلف على حياته __كما مرَّ __ فإيراده سهو، وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدعى عليه بالإشارة إن حضر، وإلاَّ فبذكر اسمه ونسبه، وإلى ما يجب بيانه في الدعوى وهو المعتمد...

وجاء في حاشية الشرواني (٩/٥٥): قوله: (أنه لا قسامة في قدِّ الملفوف): خلافاً للمغني؛ عبارته: «وأورد عليه قد الملفوف، فإنه لا يقسم فيه، مع أنه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة، وأجيب: بأن المراد تحقق الحياة المستقرة في الجملة، وقد تحققت قبل ذلك». انتهى. (المراجع).

وغيرها، مما يجب بيانه في الدعوى عند (خط). وقالا: يجب التعرض في كل يمين له.

[۱۰۱۳] مسألة: اليمين مع شاهد بالقتل خمسون إن كان عمداً، وواحدة إن كان غيره عند (خط). وقالا: «خمسون عمداً كان القتل أو غيره» احتياطاً للدمّ.

[101٤] مسألة: يجب في الشهادة بالموضحة بيانها محلاً ومساحة أو الإشارة إليها، وإن كان برأسه موضحة واحدة عند (خط) والشيخ. وقالا: بيان المحل والقدر إنما يجب إذا كان على رأسه مواضح.

باب البغاة

[1010] مسألة: يشترط في كون طائفة بغاة: انفرادهم بنحو بلدة أو موضع من الصحراء عند (خط). وقالا: بعدم اشتراطه على الأصح.

[۱۰۱٦] مسألة: لو أخذت البغاة الزكاة؟ اعتد به مطلقاً عند (م ر). وقالا: محل الاعتداد به إذا كانت غير معجّلة، أو معجلة ولكن استمرت شوكتهم لدخول وقتها.

[۱۰۱۷] مسألة: لو ارتد جمع لهم شوكة؟ فهم كالبغاة على الأصح عند (م ر) ووالده. وقالا كالشيخ: فهم كقطاع في ضمان وغيره وإن تابوا وأسلموا.

- [۱۰۱۸] مسألة: لو استعمل ما أخذ من البغاة من نحو سلاح وخيل لضرورة كخوف انهزام لو لم يستعملوه؟ لزم أجرة المثل عند (م ر). وقالا كالشيخ: بعدم لزومها.
- [١٥١٩] مسألة: لو قاتلنا الذميين في الصور التي لا تنقض عهدهم؟ فهم كالبغاة. ولو أتلفوا علينا نفساً أو مالاً؟ ضمنوه عند (م ر)، أي بغير قصاص. وقالا: إذا أتلفوا نفساً؟ وجب عليهم القصاص.
- [۱۵۲۰] مسألة: لو أكرهت البغاة أهل الذمة فأعانوهم؟ لم ينتقض عهدهم على على المذهب عند (حج). وقالا: لا خلاف في عدم انتقاضه.
- [۱**٥٢١**] مسألة: الكافر إذا تغلب؟ لا تنعقد إمامته عند (خط). وظاهر كلامهما: انعقاده، ويمكن حمله على ما قاله (خط).

باب الردة

أعاذنا الله تعالى منها ومن سائر المعاصي

- [۱۰۲۲] مسألة: لو قال: لو جاءني النبيّ ما قبلته؟ فالمتجه في حالة الإطلاق الكفر عند (حج). وقالا: بعدم الكفر حينئذٍ.
- [۱۰۲۳] مسألة: لو ارتد شخص فجن؟ لم يقتل في جنونه ندباً، كما يميل إلى ترجيحه كلام (حج). ورجحا وجوب عدم قتله فيه.

[١٥٢٤] مسألة: لو ارتد شخص وأسلم في حال سكره؟ احتيج إلى تجديده بعد الإفاقة عند (خط). وقالا: بعدم الحاجة إليه.

[1070] مسألة: تقبل الشهادة بالردة وإن لم يفصل الشاهد، كما رجحه (مر). وقالا: يجب التفصيل بذكر موجبها على الأوجه من القولين. ثم محل الخلاف بينهما عند (حج) و (خط) ما إذا قالا: «ارتد عن الإيمان أو كفر بالله»: إما مجرد كفر أو ارتد فلا يقبل قطعاً، وقال (مر): مجرد كفر أو ارتد من محل الخلاف أيضاً.

[1077] مسألة: لومات معروف بالإسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما: «ارتد فمات كافراً»؟ استفصل، فإن لم يذكر شيئاً فالأوجه عند (م ر) عدم حرمانه من إرثه. وقالا كالشيخ: وقف نصيبه.

[۱**۵۲۷**] مسألة: لو قال المرتد عند قتله: «عرضت لي شبهة فأزيلوها»؟ ناظرناه وجوباً بعد إسلامه وفاقاً. قال (حج): وقبله. وقالا: لا يناظر قبله.

[۱۵۲۸] مسألة: لا بد في إسلام الناطق من تلفظه بالشهادتين، وتعتبر موالاتهما عند (م ر). وقالا: بعدم اعتبارها، فلو تأخر الإيمان برسول الله على الإيمان بالله تعالى مدة طويلة؟ صح.

[1079] مسألة: لا تشترط لفظ «أشهد» في الشهادتين كما استظهره (خط). وكلامهما يميل إليه، لكن قالا: كلام الشيخين يدل على اشتراطه. واعتمده (ع ش).

[۱۵۳۰] مسألة: المعتمد على القول ببقاء ملك المرتد: أن تصرفه الذي لا يقبل الوقف كالبيع يبطل مطلقاً، وما يقبله كالعتق إن حجر عليه بطل، وإلا وقف هذا عند (حج). وقالا: لا يصير محجوراً عليه إلا بضرب الحاكم الحجر عليه.

باب الزنا

[۱**۵۳۱**] مسألة: لو وطىء محْرَمه المملوكة له في دبرها؟ حد عند (حج) وفاقاً للشيخ. وقالا: لا يحد.

[۱**۵۳۲**] مسألة: لو وطىء حليلته في دبرها؟ عزّر إن عاد له بعد نهي الحاكم عنه عند (م ر). وقالا: إن تكرر منه الفعل عزّر، أي إن لم ينهه الحاكم، وإلاَّ فلا تعزير.

[۱۵۳۳] مسألة: يجب الحد بالوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود عند (حج). وقال (م ر) ووالده: لا يجب مطلقاً. وكلام (خط) ظاهر في أنه إن كانت المنكوحة بكراً وجب الحد، أو ثيباً فلا حد.

[۱۵۳٤] مسألة: حد البكر الحرّ مائة جلدة وتغريب عام، وابتداء ذلك من حصوله في بلد التغريب، كما يميل إلى ترجيحه كلام (خط). وقالا كالشيخ: من ابتداء السفر.

[۱۰۳۰] مسألة: لو غرّبه الإمام إلى بلد معين؟ فالأصح عند (خط) والشيخ أنه لا يمنع من الانتقال إلى بلد آخر. وقالا: يلزم بالإقامة فيما غرب إليه ليكون كالحبس له على المعتمد.

[۱**۵۳**٦] مسألة: من غرّب مُكّن من حمل مال زائد على نفقته، عند (خط) والشيخ. وقالا: لا يُمكّن منه.

[۱۵۳۷] مسألة: إذا قالت بنية الزنا: «نشهد أنه زنى بها زناً يوجب الحد»؟ ثبت الزنا، إن كانوا عارفين بأحكامه كما رجحه (خط). وقالا كالشيخ: يجب التفصيل بذكر المزني بها وكيفية الإدخال ومكانه ووقته.

[۱۵۳۸] مسألة: لو وجد إقرار بالزنا وبيّنه ثم رجع عن الإقرار؟ قدم الأسبق ما لم يحكم بالبينة وحدها ولو متأخرة، فلا يقبل الرجوع عند (حج). وقالا: المعتمد: اعتبار البينة، وإن تأخرت لأنها من حقوق الله تعالى أقوى من الإقرار عكس حقوق الآدميين.

[۱**۵۳۹**] مسألة: لو أسلم ذمي بعد ثبوت زناه ببينة؟ لم يسقط حده عند (م ر) ووالده. وقالا: بسقوطه عنه.

[۱۰٤٠] مسألة: لو كان الزاني مريضاً لم يُرج برؤه؟ جلد بعثكال عليه مائة غصن، فإن كان خمسون ضربه مرتين. ولا يجوز تجليده بنحو نعال عند (م ر). وقالا بجوازه.

[1081] مسألة: يؤخر الجلد في حَرِّ وبَرْدٍ مفرطين لوقت الاعتدال، ولو ليلاً مع الحبس كما قاله (حج)، وعند (م ر): الراجح عدم الحبس.

باب قطع السرقة

[١٥٤٢] مسألة: يشترط لوجوبه كون المسروق ربع دينار خالصاً أو قيمته، ويراعى في القيمة الزمان والمكان. ولو كان في البلد نقدان خالصان متفاوتان قيمةً ــ ولا غلبة لأحدها ــ اعتبر أدناهما عند (حج). وقال (م ر): الأوجه تقويمه بالأعلى. ولم يرجح (خط) شيئاً منهما، وإن قيل كلامه يميل إلى الثانى.

[102٣] مسألة: لو أخرج نصاباً من حرز مرتين، كل منهما دون نصاب، وتخلل بينهما علم المالك بذلك أو إعادة الحرز بنحو إصلاح نقب؟ قطع في الأصح عند (حج). واعتمدا عدم القطع فيما تخلل أحدهما فقط.

[1018] مسألة: من شروط المسروق: كونه محرزاً، إما بملاحظته أو حصانة، ولا يكتفي بالحصانة بلا ملاحظة عند (خط). وقالا: يُكتفى بها، فيقطع يد السارق حينئذ.

[1080] مسألة: لو كان المسروق بنحو صحراء؟ لم يشترط في الإحراز رؤية السارق للملاحظة على ما ذكره (م ر) في موضع وفاقاً لوالده. وقالا: باشتراطها. ووافقهما (م ر) في محل آخر.

[1027] مسألة: الخيمة بصحراء؛ إن شدّت أطنابها وأرخيت أذيالها؟ فحرز لما فيها بشرط حافظٍ قوي فيها ــ أو بقربها إن كان نائماً ــ وملاحظته فقط إن كان يقظاناً عند (م ر). وقالا: يشترط في اليقظان رؤية السارق له بحيث ينزجر به.

[۱۰٤۷] مسألة: الإبل ونحوها بصحراء محرزة بحافظ يراها وبلغها صوته، كما يميل إليه كلام (حج). واعتمدا عدم اشتراط بلوغ صوته إليها.

[١٥٤٨، ١٥٤٨] مسألتان:

من أقر بعقوبة لله تعالى فيندب للقاضي أن يُعرِّض له بالرجوع عن الإِقرار عند (حج). وقالا: المعتمد جواز التعريض به.

ثم إن غير القاضي أولى منه بالجواز عند (م ر). وكلام (حج) ظاهر في ترجيح الحرمة لغيره.

[• 100] مسألة: لو اجتمع قطع سرقة وقتل محاربة؟ لم يندرج قطع السرقة فيه عند (م ر)؛ فيقطع لها ثم يقتل ويصلب للمحاربة. وقال (خط) كالشيخ: الأوجه الاندراج.

باب الأشربة فالصيال

[۱۵۰۱] مسألة: لا يكفر مستحلَّ قدر لا يسكر من عصير العنب، بخلاف مستحل الكثير منه عند (م ر). وقالا بعدم كفر مستحله ولو كثيراً.

[۱۰۰۲] مسألة: من قرب إسلامه وشرب الخمر فقال: «جهلت تحريمها»؟ لم يحد مطلقاً عند (خط). وقالا: لو نشأ بين أظهرنا بحيث تقضى قرينة حاله بأن تحريمه لا يخفى عليه؟ حد.

[100٣] مسألة: لو رأى الإمام بلوغ حَدّ شرب الخمر للحُرِّ ثمانين جلدة؟ جاز في الأصح، وهذه الزيادة على الأربعين فيها شائبة كلِّ من الحد والتعزير عند (حج). وقالا: المعتمد أنها تعزيرات محصنة.

[100٤] مسألة: لو ضربه الإمام ثمانين جلدة ومات بها؟ ضمن كما قاله (حج) كالشيخ. خلافاً لـ (م ر).

[1000] مسألة: يجب على الزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة إن لم يخش من أن يترتب عليه مشوِّشٌ للعشرة يعسر تداركه عند (حرج). وقال (خرط): بعدم جوازه مطلقاً. واعتمده (م ر).

[1007] مسألة: لو صيل على صبيّ بلواط، وامرأة بزنا، قدم الدفع عنها وجوباً عند (م ر). وله البدء بأيهما شاء على الأوجه عند (خط). وكلام (حج) يميل إلى أنه إن كانت المرأة في مظنة الحمل قدم الدفع عنها، وإلاّ قدم الدفع عنه وهو وجيه.

[۱**٬۰۰۷] مسألة**: لو قتل شخص آخر في داره وقال: «إنما قتلته دفعاً عن نفسي أو مالي»، وأنكر الولي؟ فعليه البينة بأنه قتله دفعاً

عنه عند (خط) والشيخ. وقالا: يقبل قول القائل بقرينة ظاهرة، كدخوله عليه بالسيف.

[۱۰۰۸] مسألة: لو أقر كامل بموجب تعزير وطلبه بنفسه من الوالي فعزره؟ فإن عين له نوعه وقدره؟ لم يضمن به، وإلا ضمن كما رجحه (خط). وإليه يميل صنيع (مر)(۱). وكلام (حج) يشير إلى عدم الضمان مطلقاً.

[۱۰۰۹] مسألة: من توجه إليه حق وامتنع من أدائه مع القدرة عليه، ولا طريق للتوصل لما له إلا عقابه؟ عوقب حتى يؤدي أو يموت، كما رجحه (م ر). وعند (حج): لا يجوز العقاب المؤدى إلى موته.

[۱۵٦٠] مسألة: يستحب قطع السَّلَعة، _ وهي ما يخرج بين الجلد واللحم _ إذا قال الأطباء: «إن عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك» عند (خط). وكلامهما يميل إلى وجوبه.

[1071] مسألة: لو فعل سلطان بنحو صبي ما مُنع منه، فمات؟ فديةٌ مغلظة في ماله، ولا يجب القصاص، ولو كان الخوف في القطع أكثر من الترك عند (خط). ورجح (م ر) وجوب القصاص. وكلام (حج) يميل إلى ترجيح الأول.

⁽۱) مبني على أنه إذا تعارض الترجيح بـ «كما» وبـ «لكن»: كان الراجح مدخول «لكن». (المؤلِّف).

[۱**٥٦٢**] مسألة: لو ختن أجنبي صبيًا في سن يحتمله فمات؟ فإن قصد به إقامة الشعار فلا قصاص عند (خط). وقالا: يقتل لتعديه وإن قصد ذلك.

[107٣] مسألة: لو ركب اثنان دابة فأتلفت نفساً أو مالاً؟ ضمن المقدم لا الرديف عند (م ر) ووالده. وقالا: بضمانهما نصفين.

[107٤] مسألة: لو ذهبت دابة فردها آخر؟ تعلق ضمان ما أتلفته بعد الرد به عند (م ر) وقيده (حج) بما إذا كان رده بنحو ضربها فلا ضمان فيما إذا أشار إليها فارتدت.

[۱**٥٦**0] مسألة: لو سقطت الدابة بمرض أو عارض ريح شديد، فتلف بها شيء، لم يضمنه الراكب عند (خط). وقالا: بضمانه.

[1077] مسألة: لو بالت الدابة أو راثت بطريق فتلف به شيء؟ ضمن حيث لم يتعمّد المار المشي عليه عند (خط) والشيخ. واعتمدا عدم وجوب الضمان.

[۱۰٦۷] مسألة: لو وقع دابة في زرع وفي حواليه زرع لصاحبها؟ فالذي يتجه عند (حج) عدم جواز إخراجها إليه مطلقاً؛ لأن مالكها يضمن متلفها فلا ضرر. وقيد (م ر) عدم الجواز؛ بما إذا تساوى الزرعان قيمة.

[۱۰٦۸] مسألة: ضمن مالك هرة أتلفت نحو طيرٍ إن عهد ذلك منها مرتين أو ثـلاثـاً عنـد (حـج) و (خـط). وقـال (م ر) كـالشيـخ: يُكْتَفَىٰ بمرة واحدة.

* * *

رَفْعُ معِي ((رَجَعِ) (الْفِجَنَّرِيُّ (أَسِلْتِمَ) (الِنْرَمُ (الْفِرْدِي كِرِينِ www.moswarat.com

كتاب السير

[١٥٦٩] مسألة: وجوب الجهاد وجوب المقاصد عند (حج). وقال (خط): وجوب الوسائل؛ إذا المقصود منه الهداية.

[١٥٧٠] مسألة: القائم بفرض الكفاية أفضل من القائم بفرض العين عند (حج) والشيخ. وقالا: «كالمحلِّي» بأن القائم بالثاني أفضل.

[۱**٥٧١**] مسألة: يجب على قادر رفع ضرر معصوم ولو أهل ذمة ككسوة عارٍ وإطعام جائع إذا لم يندفع بزكاة وبيت مال. والمراد بدفعه سد الضرورة دون الزيادة التي تلزم القريب عند (حج). ورجّحا وجوب تلك الزيادة.

[۱۵۷۲] مسألة: جواب سلام مسنون، فرض كفاية من جماعة مكلفين أو سكارى لهم نوع تمييز سمعوه عندهما. خلافاً لـ (خط) في السكاري.

[۱**۵۷۳**] مسألة: يجب رد سلام صبيًّ وسكران لهما تمييز عند (حج). وقال (م ر): بعدم وجوبه، وهو ظاهر كلام (خط).

[10٧٤] مسألة: قال (خط): السفر المباح كالتجارة إن كان قصيراً فلا منع منه بحال، وإن كان طويلاً فإن غلب الخوف فكالجهاد، وإلا جاز على الصحيح بلا استئذان أي من الوالدين. وقالا: يحرم على المكلف بلا إذن منهما سفر مع الخوف، وإن قصر مطلقاً، وطويل مع الأمن إلاً لعذر.

[1040] مسألة: لو كان على الأصل نفقة فرعه وأداها في يوم لم يحل سفره فيه عند (حج)، بل يتوقف على إذن الفرع الأهل أو إنابة من يمونه. وقالا: يحل السفر فيه كما في الدين المؤجل. لكن اعترضه (ع ش) بأنه يخالف ما ذكره (م ر) في كتاب الحج من أنه يشترط لجواز سفره أن يترك لممونه نفقة الذهاب والإياب.

[۱۰۷٦] مسألة: للإمام أو نائبه الاستعانة بالكفار، ولا يشترط فيها أن يخالفوا العدوّ في معتقدهم كاليهود والنصارى عند (م ر). وقالا باشتراطها.

[۱۰۷۷] مسألة: لا يصح استئجار مسلم ولو صبياً لجهاد عند (م ر)، وقال (حج): بجواز استئجار غير المكلف دون المكلف.

[۱۵۷۸] مسألة: يصدّق المنصرف عن صف القتال بيمينه أنه قصد التحرف أو التحيز، وإن لم يعد إلاَّ بعد انقضاء القتال على الأوجه عندهما. خلافاً لـ (خط) في المتحرف، حيث قال فيه:

صدق بيمينه إن عاد قبل انقضاء القتال، ويستحق من الجميع إن حلف وإلاَّ ففي المحوز بعد عوده فقط.

[١٥٧٩] مسألة: نقل (حج) عن البلقيني حرمة مبارزة مَن لم يؤذن له في خصوصها. ونقلا عنه كراهتها واعتمداها.

[۱۰۸۰] مسألة: لو قتل قنّ أو أنثى حربية مسلماً؟ لم يجز للإمام قتلهما؛ لأن الحربي لا قود عليه ولو قتلهما ضمن قيمتها للغانمين عند (خط) كالشيخ. وقالا: إذا رأى الإمام قتلهما مصلحة جاز ولا ضمان عليه.

[۱۵۸۱] مسألة: المعتمد عند (حج) كالشيخ: جواز إرقاق زوجة مسلم أصلي إذا كانت حربية. واعتمدا عدم جوازه وفاقاً «للمنهاج».

[۱۰۸۲] مسألة: لو كان لحربي دَيْنٌ على غير حربي ورق من له دين؟ سقط عند (م ر). وقالا كالشيخ: لا يسقط بل يوقف، فإن عتق فله وإن مات رقيقاً ففيء.

[۱۰۸۳] مسألة: يصح إيجاب الأمان برسالة إن كان الرسول مكلفاً عند (خط). وقالا: الأوجه صحته، ولو كان الرسول حبيباً موثوقاً بخبره.

[١٥٨٤] مسألة: قال (خط)، تجب الهجرة من بلد إسلام أظهر بها حقًا ولم يُقبل منه، ولا قدرة على إظهاره، فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك _ أي الحق _ كما في زماننا؟

فلا وجوب بلا خلاف. وقضية كلام (حج): ترجيح عدم وجوبها مطلقاً.

[۱۰۸۰] مسألة: لو قدر أسير على هرب؟ لزمه إن لم يمكنه إظهار دينه على ما رجحه (حج). ورجّحا وجوب الهرب، سواء أمكنه إظهار دينه أم لا.

[١٥٨٦] مسألة: لو عاقد الإمام علجاً يدله على قلعة على أن يعطيه منها جارية ولم يعينها؟ جاز. فإن فتحت بدلالته ومات كل من فيها؟ يجب أن يعطى بدلها على المذهب. ثم الراجح عند (حج) أنه يرجع بأجرة المثل قطعاً؛ لتعذر تقديم المجهول. وقالا: المعتمد أنه يسلم إليه قيمة من تسلم إليه قبل الموت، فيعين الإمام له واحدة ويعطيه قيمتها.

باب الجزية

[۱۰۸۷] مسألة: يشترط في كون: «أقركم بدار الإسلام» _ صيغة عقد الجزية _ أن يقصده الحال مع الاستقبال عند (حج). خلافاً لهما.

[۱۰۸۸] مسألة: لا جزية على خنثى. فلو بان ذكراً أخذت منه؛ لما مضى مطلقاً عند (حج). وقضية كلامهما: أنه إن عقدت له الجزية أخذت منه للماضي، وإلاَّ لم يؤخذ منه.

[١٥٨٩] مسألة: لا يمنع الكافر من شراء أرض بالحجاز لا يقوم بها عند (حج). وقالا: يمنع منه.

[109٠] مسألة: يمنع الكفار من الإقامة في جزائز الحجاز وسواحله المسكونة بخلاف غير المسكونة عند (خط). وقالا: تمنع من غير المسكونة أيضاً.

[۱۰۹۱] مسألة: لا يمكن الحربي من دخول الحجاز للتجارة، ويمكن الذمي من دخوله لها، لكن إذا لم يكن فيها كبير حاجة لم يجز أن يأذن له الإمام في دخوله إلا بشرط أخذ شيء منها كما رجحه (حج) و (م ر). وقال (خط) كالشيخ: إن الحربي كالذمي فيمكن من دخوله بشرط أخذ شيء منها.

[109۲] مسألة: قضية كلام (خط): أنه إنما يستحب مماكسة الإمام ليأخذ (١) من متوسط دينارين فأكثر وثمن أربعة إذا كان في ابتداء العقد، أما إذا انعقد العقد على شيء فلا يجوز أخذ شيء زائد عليه. وكلامهما صريح في أنه: تستحب له عند العقد إن عقد على الأشخاص، وعند الأخذ إن عقد على الأوصاف، كوصفي الغنى والمتوسط.

⁽١) في النسخة المصورة: (ليؤخذ من متوسطه دينارين)؛ وهو لا يستقيم نحويًا، وأظن أنه تصحيف من الناسخ.

وجاء في التحفة (٩/ ٢٨٤): « (ويستحب)، وقال ابن رفعة نقلاً عن الإمام: يجب (للإمام) عند قوتنا... (مماكسته)، أي طلب زيادة على دينار من رشيد.. (حتى) يعقد بأكثر من دينار، كدينارين لمتوسط، وأربعة لغني». (المراجع).

[109٣] مسألة: لو حجر على الذمي بفلس في خلال السنة؟ ضارب الإمام مع الغرماء بحصة ما مضى كما رجحه (حج). وقالا: ضارب الإمام معهم حالاً إن قسم مالهم وإلاً فآخر الحول.

[۱**۹۹**] مسألة: لو فُتح بلد صلحاً وصولح أهله على إحداث الكنائس؟ جاز إن دعت إليه ضرورة، وإلاَّ فلا كما اعتمده (م ر). وقالا: الراجح جوازه مطلقاً.

[1090] مسألة: يمنع الذمي من رفع بناء على بناء جار مسلم. والمراد بالجار، عند (حج) أربعون من كل جانب كما في الوصية، وعندهما أهل محلته.

[١٥٩٦] مسألة: لو بنى الذميّ داراً عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم؟ فإن كان بعد حكم الحاكم بالهدم؟ لم يسقط، وإلَّا سقط عند (خط). وكلامهما ظاهر في عدم سقوطه مطلقاً.

ولو أسلم فالراجح عند (م ر) أنه يهدم داره. وقالا: الأوجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام. واستظهره الزيادي.

[۱۰۹۷] مسألة: يمنع الندمي من ركوب الخيل مطلقاً كما هو ظاهر كلام (حج). وقالا: لو انفرد في محل غير دارنا لم يمنع.

[۱۰۹۸] مسألة: لو فتن ذمي مسلماً عن دينه، أو دعاه لكفر أو فعل نحو ذلك؟ فإن اشترط انتقاض العهد بها؟ انتقض بها، وإن لا يشترط ذلك فلا. ولو شك هل شرط أو لا؟ انتقض عند (خط)، ولم ينتقض عندهما.

[١٦٠٠، ١٥٩٩] مسألتان:

يجوز لوالي الإقليم أن يهادن جميع الإقليم عند (م ر). ورجَّحا عدم جوازه.

ولو عقدت الهدنة لبلدة أو لأكثر الإقليم جاز بإذن الإمام كما استظهره (خط). وبدون إذنه أيضاً عندهما.

[۱۲۰۱، ۲۰۲۱] مسألتان:

إذا انقضت الهدنة وكانوا ببلادنا؟ بُلِّغوا مأمنهم.

ومن له مأمنان وسكن بأحدهما؟ يتخير الإمام، ولا يلزمه إبلاغ مسكنه منهما على الأوجه عند (حج). خلافاً لـ (م ر).

* * *



باب(١) الصيد والذبائح

[۱٦٠٣] مسألة: يحل الجنين بذبح أمّه، وإن أخرج رأسه وبه حياة مستقرة أو وهو ميت عند (حج). ونقل (سم) عن (م ر): أن المعتمد خلاف هذا. انتهى. فيحرم الجنين في هاتين الصورتين المشار إليهما بقوله، «وإن أخرج...إلخ»؛ لعدم نسبة موته إلى ذبح أمه ولو احتمالاً.

[۱٦٠٤] مسألة: لو وجدنا شاة مذبوحة ملقاة أولاً ولم ندرِ أذبحها من تحل ذكاته حل، ذكاته أم لا؟ فإنْ بمحلِّ يغلب فيه من تحل ذكاته حل، وإلاَّ حرمت عند (م ر) و (خط). وقال (حج): هذا حكم الملقاة، أما غيرها فتحل إن لم يتمخض نحو المجوس بمحلها.

[۱٦٠٥] مسألة: لو وجدت سمكة في جوف أخرى فتحل، إلاَّ إن تغيرت، وإذا وإن لم تتقطع عند (خط). وقال (حج): إنما يحرم إذا تغيرت وتقطعت.

⁽١) المعهود (كتاب)، والتزمنا بالأصل عند المؤلف حيث قال: (باب). (المراجع).

[١٦٠٦] مسألة: لو سهل فصل الدود المتولد من الطعام عنه كدود نحو التفاح؟ حرم أكله معه عند (خط). وقالا: يحل.

[۱٦٠٧] مسألة: لو غير الدود الطعام لكثرته؟ حرم أكله عند (م ر). وقال (حج): يحل.

المسألة: لو نقل الدود من موضع من الطعام V=1 فإن فصله عنه ثم عاد إليه؟ حرم في الأصح، وإلَّا يفصله فلا، هذا ما رجحه (حج). وقالا: يحرم وإن لم يفصله.

[١٦٠٩] مسألة: يشترط في حل الذبيحة وجود الحياة المستقرة عند ابتداء النبيح خاصة كما اعتمده (حج) و (خط). وقيل: خلافاً لظاهر صنيع (م ر)، أي فلا بدَّ من بقائها إلى تمامه عنده.

[۱۹۱۰] مسألة: لو مرض بأكل طعام مضر حتى صار آخر رمق فذبحه؟ حل عند (حج). وقال (خط): لم يحل.

[1711] مسألة: لو قتلت جارحة السباع الصيد [ثم استرسل عليها المعلم بنفسه، لا يقدح في كونها معلمة عند (خط)]^(۱)، واقتضاه صنيع (م ر) فلا يحرم. ولكن كلام (حج) يميل إلى ترجيح حرمته.

⁽۱) العبارة ما بين المعكوفين في النسخة المصورة مشوشة، فأخذناها من حاشية الشرواني بالنص (۹/ ۳۳۰). (المراجع).

[۱٦۱۲] مسألة: يشترط في جارحة الطير انزجارها بزجر صاحبها كما استظهره (خط). ورجحا عدم اشتراطه.

[۱٦۱٣] مسألة: لو استرسل كلب بنفسه، فزجره صاحبه فلم ينزجر ومضى على وجهه؟ حرم صيده جزماً عند (م ر). وعلى الراجح عند (خط).

[**١٦١٤] مسألة**: لو أصاب السهم الأرض فازدلفه منها إلى الصيد وقتله؟ حرم عند (حج)، وحل عند (خط).

[1710] مسألة: لو وجد درة غير مثقوبة في جوف سمكة؟ ملكها الصائدُ لها من بحر الدرِّ إن لم يبعها، فإن باعها(١) فللمشتري عند (م ر). وقالا: لا تنتقل عنه ببيعها جاهلاً بها، كبيع دار أحياها وبها كنز جهله فإنه له.

[1717] مسألة: لو وقع صيد في مغصوب تحت يد الغاصب وصار مقدوراً عليه بتوحل وغيرة؟ صار أحق به، فيحرم على غيره غيره أخذه، لكنه يمكنه عند (خط)، ولا يحرم على غيره ذلك عند (حج). وظاهر كلام (م ر) موافقته، فالغصب ينافى التحجر عندهما خلافاً لـ (خط).

[171۷] مسألة: يحرم إرسال الصيد ما لم يقل مرسله «أبَحْته»، فإن قال ذلك وهو مطلق التصرف؟ حل لمن أخذه أكله بلا ضمان، وله إطعام غيره منه عند (خط) وفاقاً للشيخ. وقالا: يحرم إطعام غيره منه كالضيف.

⁽١) أي: باع السمكة ولم يدرِ أن بها درة. (المراجع).

[171۸] مسألة: لو اختلط حمام أحد برجين بالآخر واختلف مالكهما، وقال كل من المالكين لثالث: «بعتك الحمام الذي لي في هذا بكذا»؟ صح. ولو لم يذكر اللفظة «لي» لم يصح البيع عند (حج). خلافاً لظاهر كلامهما.

باب الأضحية والعقيقة

[1719] مسألة: أهل البيت إن تعددوا كانت الأضحية سنّة كفاية، وإلا فسنّة عين. فإذا ضحى واحد منهم سقط الطلب عن الباقين مطلقاً عند (حج). وقال (مر): لوكان ذلك الواحد من تلزمه نفقتهم سقط عنهم، وإلا لم يسقط.

[۱٦٢٠] مسألة: الشاة أفضل من المشاركة في بعير إن كانت بسُبعه، وإلاَّ فلا كما استظهره (خط). وقال (حج): إنها أفضل من الشرك وإن كان أكثر البعيرُ.

[۱**٦۲۱**] مسألة: لا تجزىء قريبة العهد بالولادة كالحامل عند (خط). وقالا: تجزىء.

[1777] مسألة: شلل الأذن كفقدها إن خرج عن كونه مأكولًا، قاله (خط). وقال (حج): شللها كجربها، أي فلا يضر يسيرها. ويمكن جعل اختلافهما بحسب التعبير فقط.

[۱٦٢٣] مسألة: تجزىء مخلوفة بلا أسنان كما نقله (سم) عن (م ر). وقال (حج): لا تجزىء فاقدة جميع الأسنان. قيل: ظاهره ولو خلقة. انتهى. أي فينافي ما قاله (م ر).

وأقول: المتبادر من الفقد العدم بعد الوجود، فلا منافاة، ومثل الفقد الذهاب في ما قاله (خط) من أنه لو ذهب كل الأسنان ضرَّ موافق لهما.

[177٤] مسألة: لو وقفوا العاشر غلطاً؟ حسبت أيام التشريق للذبح على الحقيقة عند (خط). وقالا: تحسب على حساب وقوفهم، فلهم الذبح بعد مضي أيام التشريق.

[17۲0] مسألة: لو أخر ذبح الأضحية الواجبة بعد دخول وقته بلا عذر؟ ضمنها إن تلفت، ولم يضمنها إن ضلت عند (حج). وقالا: يضمنها مطلقاً؛ لأن كلاً من الضلال والتلف تقصير.

[١٦٢٦] مسألة: لو ذبح الولد المنفصل للأضحية الواجبة معها؟ فالمعتمد عند (حج) كالشيخ أنه يحرم أكله منه. وقالا كالشهاب الرملي: يجوز له أكل كله.

[۱٦٢٧] مسألة: لو أعار الأضحية الواجبة لمن يركبها؟ جاز. فإن حصل نقصه في يد المستعير ضمنه كما اعتمده (حج) و (مر). وقال (خط): يضمن المعير.

- [۱٦٢٨] مسألة: لو نوى بشاة الأضحية والعقيقة؟ لم تحصل واحدة منهما عند (حج)؛ لأن كلاً منهما سُنَّة مستقلة. وخالفه (م ر) فقال بحصولهما.
- [1779] مسألة: لو ذبح شاة قبل انفصال الولد، حصل به سنة العقيقة عند (حج). ، وقال (خط): تكون شاة لحم ولا تحسب عقيقة. ويوافقه ظاهر كلام (مر).
- [١٦٣٠] مسألة: ظاهر كلام (خط): أنه لا يستحب للأم أن تعق عن ولدها من زنا. وقالا: يستحب بها.
- [۱ ٦٣١] مسألة: يسن العق من الأصل الحر لولده القن عند (حج). وقال (م ر): لا يسن؛ لأنه لا يلزمه نفقته.
- [۱۹۳۲] مسألة: الأفضل أن يعق عن غلام بشاتين، ومثله الخنثى عند (م ر) ووالده. وقالا كالشيخ: الخنثى كالأنثى فيعق عنه بواحدة.
- [۱۹۳۳] مسألة: يكره طبخ لحم العقيقة بحامض عند (م ر). وقال (خط): لا يكره.
- [١٦٣٤] مسألة: قضية كلام (خط): تساوي «عبد الله» و «عبد الرحمن» في الفضل. وكلامهما صريح في أن «عبد الله» أفضل.
- [١٦٣٥] مسألة: يحرم التسمية بعبد النبي ونحوه كما قاله (حج). خلافاً لهما؛ حيث قالا بجوازه مع الكراهة.

باب الأطعمة

[17٣٦] مسألة: الحيوان البحري الذي يعيش في البر كسرطان وتمساح ونسناس حرام كما اعتمده (م ر). واعتمدا ما في «المجموع» من أن جميع ما في البحر تحل ميته إلا الضفدع، أي وما فيه سم.

[۱٦٣٧] مسألة: يحرم الدنيلس كما استظهره (حج). وقالا: المعتمد حله.

[۱٦٣٨] مسألة: الغداف الصغير _ وهو نوع من الغراب أسود أو رمادي اللون _ حرام عند (حج). واعتمدا حله وفاقاً للشهاب الرملي.

[1779] مسألة: لو خرج رأس الجنين ميناً ثم ذبحت قبل انفصاله؟ حل كما هو صريح كلام (حج). وقالا كالشيخ: الأصح عدم حله. وكلام (حج) في بعض المواضع يومي إليه.

[۱**٦٤٠**] مسألة: يمتنع على النبيّ^(۱) المضطر أكل ميتة نَبيِّ آخر وإن لم يجد غيره عند (م ر). وقال (حج): يجوز.

⁽۱) جاء في التحفة (۳۹۲/۹): (وله) أي المعصوم، بل عليه «أكل آدمي ميت محترم إذا لم يجد ميتة غيره ولو مغلظة، لأن حرمة الحيّ أعظم، ومن ثم لو كانت ميتة نَبيّ امتنع الأكل منها قطعاً». (المراجع).

- [۱**٦٤١**] مسألة: إذا جاز أكل الآدمي الميت حرم نحو طبخه مطلقاً عند (م ر). وقالا: يحرم إن كان محترماً، وإلاَّ حل^(١).
- [17٤٢] مسألة: لو منع مالك غير مضطر بذل طعامه إلى ذمي مضطر؟ جاز للذمي قهره على أخذه منه ولو بالقتل عند (حج). وقالا: المعتمد عدم جواز قتله، وإن قتله ضمن.
- [178٣] مسألة: لو كان للمضطر مال غائب؟ يلزم على مالك الطعام بيعة بعوض حالاً ومؤجلاً عند (خط). وقالا: يلزمه كونه مؤجلاً.
- [۱٦٤٤] مسألة: لو ضاق الوقت عن تقدير عوض بأن كان لو قدِّر مات المضطر؟ لم يلزم المالك إطعامه مجاناً عند (خط). وقالا كالشيخ: يلزمه ذلك.

* * *

⁽١) يراجع: التحفة مع الشرواني (٩/ ٣٩٢). (المراجع).

رَفَحُ معبر (لرَّجِي الْهُجَنِّرِيُّ (سِّكَتَرَ الْاِنْرِ) (الِنْرُووكِ بِي www.moswarat.com

باب(١) الأيمان

[١٦٤٥] مسألة: لو قال: «تالرحمن أو الرحيم» بتاء القسم؟ انعقدت يمينه. فإن أراد غير اليمين؛ قبل منه عند (خط). وقالا: لا تنعقد إلا بنيَّة.

[١٦٤٦] مسألة: لو قال: «بلّه» بتشديد اللام وحذف الألف؟ كان لغواً كما رجحه (حج). وقالا: يمين إنْ تَوقَّفَ على الراجح.

[۱٦٤٧] مسألة: لو دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له، فقال: «والله لا تقم لي»؟ كان من لغو اليمين عند (خط). وقالا: تنعقد يميناً ما لم يرد غيره (٢).

[١٦٤٨] مسألة: لا تجب اليمين لدفع يمين خصمه الغموس على مال عند (حـج). وقـال (م ر): الظـاهـر وجـوبـه، وإن زعـم بعضهم أن الأوجه عدمه، إلا أن يحمل على عدم وجوب تعبنه.

⁽١) المعهود (كتاب)، والتزمنا بالأصل عند المؤلف حيث قال: (باب). (المراجع).

⁽٢) يراجع: تحفة المحتاج (١٢/١٠).

[1789] مسألة: لوحلف لا يحلق رأسه؟ حنث بحلق غيره له بأمره؟ للعرف، كما رجحه (حج). واعتمد (م ر) أنه لا يحنث.

[۱**٦٥٠**] مسألة: لو استدام التسري من حلف لا يتسرى؟ لم يحنث عند (حج). وقال (م ر) ووالده: يحنث.

[1701] مسألة: من حلف «لا يدخل داراً»؛ لم يحنث بصعود سطح من خارجها ولو محوطاً من الجوانب الأربعة. ولو كان المحوط مسقفاً كله أو بعضه؛ حنث إذا كان يصعد إليه من الدار سواء دخل تحت السقف أم لا عند (م ر). وقال (حرج): يحنث إذا دخل تحت السقف، وإلا فلا.

[۱٦٥٢] مسألة: لو حلف: «لا يدخل داراً»؟ حنث بدخول فضاء ما كان داراً بقي رسومها أولاً، كما يميل إلى ترجيحه كلام (حج). وجزما كالشيخ بأنه لا يحنث بدخوله.

[170٣] مسألة: لو حلف «لا يدخل بيتاً»؟ حنث بغار اتخذ للسكن من اعتاد سكناه عند (م ر). وقضية كلامهما أنه يحنث غير المعتاد أيضاً.

[۱٦٥٤، ١٦٥٤] مسألتان:

لو حلف «لا يأكل الرؤوس»، ولا نية له؟ حنث برأس لا ببعضه عند (م ر). وقالا: لـو أكـل رأسـاً أو بعضه حنث.

ثم إنه لا يحنث بأكل رأس طير وحوت إن لم يكن من أهل بلد تباع فيه مفردة عن أبدانها عند (حج). وقال (خط): لو كان ببلد تباع فيه مفردة، _ سواء كان الحالف من أهل تلك البلد أم لا _ حنث بأكلها. وكذا لو كان ببلد لا تباع فيه مفردة لكن تباع في غيره مفردة؛ لأن العرف إذا ثبت في موضع عم وثبت في سائر المواضع، كخبز الأرز. ونقل (م ر) وعن عميرة وغيرهما مثله.

[١٦٥٦] مسألة: لوحلف «لا يأكل اللحم»؟ لم يحنث بأكل ما يحرم، وإن اعتقد الحالف حلّه عند (خط). وقالا: لو اعتقد حلّه حنث، وإلا فلا.

[۱٦٥٧] مسألة: لو حلف «لا يأكل سمناً»؟ لم يحنث بدهن السمسم عند (خط). ورجحا أنه يحنث به.

[١٦٥٨] مسألة: ظاهر كلام (حج) أن الابتلاع في نحو خبز وسكر بلا مضغ أكل مطلقاً على المعتمد. وصرحا بأن المعتمد أن البلع أكل في الأيمان لا في الإطلاق.

[1709] مسألة: لو حلف «لا يأكل البطيخ»؟ لم يحنث بأكل البطيخ الله فقط الهندي، وهو الأخضر، وإن انصرف البطيخ إليه فقط عند (حج)؛ لعدم الاعتبار بالعرف الطارىء. وقالا: يحنث به. وقال (م ر): ودعوى أنه «لا عبرة بالعرف الطارىء كالعرف الخاص» ممنوعة.

[۱٦٦٠] مسألة: لو حلف «لا يلبس خاتماً»؟ فجعله في غير خنصره من أصابعه حنث للمرأة دون الرجل، كما رجحه (خط). ورجح (حج) الحنث به سواء كان الحالف رجلاً أو امرأة.

[۱۲۲۱ ، ۲۲۲۱ ، ۲۲۲۱ مسائل:

لو حلف أنه لا مال له؟ حنث بكل نوع. وإن قلَّ، سواء كان متمولاً أم غيره عند (حج). وقالا: المعتمد أنه لا بدَّ في الحنث من كونه متمولاً.

ولا يحنث بدين حال على معسر ميت عند (خط). وقالا: المتجه الحنث بالدين ولو على ميت معسر.

ويحنث بدينه على مكاتبه الذي هو نجوم الكتابة عند (مر) ووالده. وقالا: لا يحنث به.

ولو كان له مال غائب لم يقدر على نزعه ولا على بيعه لقادر على نزعه، أو مال على غائب انقطع خبره؟ حنِث عند (مر) وفاقاً للأنوار. وقالا كالشيخ: لم يحنث.

[١٦٦٥، ١٦٦٥] مسألتان:

لو حلف «ليضربه مائة سوط»؟ لم يشترط الإيلام بالفعل عند (م ر). وكلام (حج) صريح في اشتراطه لظهور ذكر العدد فيه.

ولو شدَّ مائة سياط وضربه بها ضربة برّ، ولو ترجح عنده عدم إصابة ثقل الكل عند (م ر). وقال: لو ترجح عنده عدمها لم يبرَّ.

[177۷] مسألة: لو قال: «لا أفارقك حتى أستوفي حقي منك»؟ ثم تعوّض أو ضمن له ضامن ثم فارق لظنه كفاية التعوض أو الضمان؛ حنث عند (حج). لأن الجهل بالحكم لا يعذر به. وقال (م ر): اتجه عدم حنثه لأنه جاهل، أي بالمفارقة المحلوف عليها، فهو جاهل بالمحلوف عليه لا بالحكم.

[١٦٦٨] مسألة: لو حلف «لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي» وتعدد القاضي في البلد، واختص كلُّ بجانب؟ تعين الرفع إلى قاضي شقً فاعل المنكر عند (حج)؛ لأنه الذي يلزمه إجابته إذا دعاه. وقالا كالشيخ: يتخير بينهما.

[1779] مسألة: لو قال: «لا أبيع فاسداً»؟ فباع فاسداً، فالأرجح عند (حج) أنه إن أراد بالبيع صورته؟ حنث، وإلا لم يحنث. وكلامهما ظاهر في ترجيح الحنث مطلقاً.

[١٦٧٠] مسألة: لو حلف «لا يعتق عبداً»؟ فكاتبه وعتقه بالأداء؟ لم يحنث عند (خط). وصنيع (حج) ظاهر في ترجيح الحنث.

[۱٦٧١] مسألة: لو حلف «لا تخرج زوجته إلاَّ بإذنه»؟ وكان أذن لها قبل الحلف في الخروج إلى موضع معين، لم يحنث كما استظهره (خط). وقالا بترجيح الحنث.

[۱۹۷۲] مسألة: لو حلف «لا يراجع زوجته»؟ فوكل من راجع له؟ حنث عند (م ر). وقالا كالشيخ لم يحنث.

[۱٦٧٣] مسألة: لو حلف «لا يأكل طعاماً اشتراه زيد»؟ لم يحنث بما ملكه زيد بقسمة _ وإن جعلناها بيعاً _ عند (خط). وقالا: لو اشترى اشترى زيد مع غيره واقتسما قسمة رد، _ كأن اشتريا بطيخة ورمانة فتراضيا برد إحدى الحصتين _ حنث بأكلها؛ لأن هذه القسمة بيع.

باب النذر

[١٦٧٤] مسألة: لا يصح نذر القن مالاً في ذمته بغير إذن سيده عند (م ر). وقالا كالشيخ: يصح.

[17٧٥] مسألة: لو قال: «إن خرج المبيع مستحقاً فعلَيَّ لك كذا»؟ كان لغواً كما رجحه (حج)، وقال (خط): الأوجه كما قال شيخنا انعقاد النذر.

[۱۹۷۹] مسألة: لو كرر «إن شفى الله مريض فعليّ كذا»؟ تكرر إن نوى الاستئناف، وإلاّ فلا عند (حج). وقالا: تكرر إلاّ إن نوى التأكيد ولو مع طول الفصل. انتهى. فبينهم خلف في صورة الإطلاق.

[١٦٧٧] مسألة: يجوز للناذر فيما إذا عين في نذره الموسر إبداله بفقير عند (خط). وقالا بعدم جوازه.

[۱۹۷۸] مسألة: لو نذر إعتاق قنه معلقاً، ووجد المعلق عليه؟ لزمه الإعتاق فوراً إن طلبه، وإلاَّ فلا عند (م ر). وقال (حج): هل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال أو يفرق، أي فتجب مطلقاً؟ كلُّ مُحتَمل.

[۱٦٧٩] مسألة: لا يصح نذر المكروه لذاته للازمه أو لعارض عند (خط)، وفاقاً للشيخ. وقال (حج) بصحة نذر المكروه لعارض كصوم يوم الجمعة، وإليه يميل صنيع (مر).

[1780] مسألة: لو نذر المقترض مالاً معيناً لمقرضه كل يوم ما دام دينه في ذمته؟ صبح عند (م ر) ووالده. وقال (حج): إن قصد أن نذره ذلك في مقابلة الربح الحاصل له؟ لم يصبح، أو في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض أو اندفاع نقمة المطالبة؟ صح. والأقرب الصحة في حال الإطلاق.

[17۸۱] مسألة: لو نذر خصلة معينة من خصال كفارة اليمين؟ انعقد كفرض الكفاية عند (حج) والشيخ. ولم ينعقد إلاً أعلاها عند (م ر). ورجح (خط) عدم انعقادها بالكلية.

[۱٦٨٢] مسألة: لو نذر صوم سنة معينة، وأفطر يوماً منها لعُذر سفر؟ لزمه القضاء، أو مرض فلا، كما اعتمده (م ر). وقالا كالشيخ: بلزوم القضاء في الصورتين.

[۱٦٨٣] مسألة: لو قال: «إن قدم زيد فعليَّ أن أصوم أمس يوم قدومه»؟ صح نذره كما اعتمده (خط). وصنيعهما كالشيخ صريح في عدم صحته.

[١٦٨٤] مسألة: لو قال: "إن شفى الله مريضي فعليّ عتق هذا"؟، ثم قال: "إن قدم غائبي فعليّ عتقه؟ فالأصح انعقاد النذر الثاني أيضاً وعتقه عن السابق منهما، ولا يجب للآخر شيء. فإن وقعا معاً أقرع بينهما كما قاله (م ر). وقالا كالشيخ: الأرجح أن الثاني موقوف، فإن وجد الأولى عتق عنها، وإلّ فعن الثانية.

[١٦٨٥] مسألة: لو نذر إهداء هذا الثوب مثلاً، ولم يذكر فيه مكة؟ لم يلزمه حمله إلى مكة عند (خط). وقضية كلامهما: لزوم حمله إليها حينئذٍ.

[۱٦٨٦] مسألة: لو نذر إهداء دهن نجس ونحوه؟ لم يصح كما استظهره (خط). وقالا: يصح.

[۱٦٨٧] مسألة: المسجد الحرام جميع الحرم، فحرم مكة كمسجدها في تضعيف الصلاة، كما قاله (خط). وقال ابن زياد: الأصح عند النووي أن تضعيفها يعم جميع الحرم ولا يختص بالمسجد ولا بمكة. انتهى. والراجح عند (حج) و (مر) أن المراد به الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه.

[۱٦٨٨] مسألة: لو نذر تطويل الركوع مثلاً؟ يجب التطويل إذا كان إماماً في مكان لا تنحصر جماعته، أو حصروا ولم يرضوا بالتطويل عند (خط). وقضية كلامهما: وجوب أدنى زيادة على ما يسن لإمام غير محصوريين.

* * *

وَفَعُ عِب ((رَّعِنُ (الْفِخَدَّي (سِيلِي (ونِرُرُ (الِنْووكِ www.moswarat.com

باب(١) القضاء

[١٦٨٩] مسألة: تصح تولية من يبصر نهاراً فقط إذا ولي في النهار وينفذ حكمه فيه دون الليل، ومن يبصر ليلاً إذا ولي في الليل وينفذ حكمه فيها دون النهار عند (حج). وقالا بصحة تولية من يبصر نهاراً فقط دون من يبصر ليلاً فقط.

[۱٦٩٠] مسألة: لو ولي القضاء خنثى ثم بان رجلاً؟ لم تصح توليته، كما رجحه (خط). وكلامهما صريح في صحتها حيث قالا: لو ولي من لم يعلم اجتماع تلك الشروط فيه ثم بانت فيه؟ صحت توليته.

[١٦٩١] مسألة: تنفذ تولية القضاء للكافر إذا ولي بالشوكة على الأوجه عند (حج). وقالا بعدم نفوذها.

[1797] مسألة: إذا ولي ذو شوكة عاميًّا محضاً وعجز الناس عن عزله نفذ منه لأنه منه ما وافق الحق عند (حج). وقالا: بعدم نفوذه منه لأنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام.

⁽١) المعهود (كتاب)، والتزمنا بالأصل عند المؤلف: (باب). (المراجع).

[1797] مسألة: لا يجوز تحكيم غير المجتهد إن وجد القاضي الأهل، وإلا جاز عند (حج). وقال (م ر): لا يجوز تحكيمه مع وجود قاض ضرورة أيضاً. وقال (خط) على قول «المنهاج»: ولوحكم خصمان رجلا في غير حد لله تعالى؛ جاز مطلقاً بشرط أهلية القضاء، ويستثنى منه التحكيم في عقد النكاح، فإنه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهداً كما مر ذلك بابه. انتهى. ومثله في «الأسنى»، وكلامه في غير النكاح يميل إلى ما قاله (م ر).

[**١٦٩٤**] مسألة: للمحكّم أن يحكم بعلمه عند (حج). وقال (م ر): المعتمد منعه من الحكم بعلمه.

[1740] مسألة: لو عمي القاضي ثم أبصر؟ فإن تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة، وإلا فلا كما قاله (م ر). وقال (خط): لو عاد بصره تبين أنه لم ينعزل.

[١٦٩٦] مسألة: لو ظهر في القاضي خلل يقتضي انعزاله _ أي ولو كان مظنوناً _ لم يحتج إلى عزله لانعزاله عند (خط). وكلامهما يميل إلى أنه لا ينعزل عند ظنه، لكنهما ترددا في أنه هل يجب على الإمام عزله أو يجوز له؟

[179۷] مسألة: إذا كثرت الشكاوى من القاضي وجب عزله كما استظهره (خط). والراجح عندهما جوازه لا وجوبه.

[١٦٩٨] مسألة: يكتفى في عزل القاضي بخبر واحد مقبول الرواية كما استظهره (خط). وقالا: لا بدمن عدلي الشهادة أو الاستفاضة كالتولية.

[۱٦٩٩] مسألة: لو لم يبلَّغ القاضي خبر عزله وبلغ نائبه؟ لم ينعزل النائب؛ لبقاء ولاية أصله، على ما يميل إلى ترجيحه كلام (حج). وقالا: ينعزل نائبه بذلك.

[۱۷۰۰] مسألة: لو انعزل القاضي بالعمى؟ لم يقبل قوله بعد انعزاله «حكمت بكذا» عند (حج). وقالا: بقبوله؛ لأن انعزاله به إنما هو فيما يحتاج إلى الإبصار ولا حاجة في ذلك القول إليه.

[۱۷۰۱] مسألة: لو استخلف القاضي قبل وصوله لمحل ولايته من يحكم بها أي قبل وصول القاضي أو بعده؟ لم يصح كما قاله (حج). وقال (م ر): لو استخلف وهو في غير محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لها صح. انتهى. وقوله «بعد وصوله» أي القاضي كما قاله (ع ش)، أو الخليفة كما قال الرشيدي.

[۱۷۰۲] مسألة: يجب أن ينظر القاضي بعد تسلمه ديوان الحكم من القاضي الأول في أهل الحبس فيما دعت إليه مصلحة عند (خط). وقالا بندبه مطلقاً.

- [۱۷۰۳] مسألة: من ادعى الوصاية وشك في عدالته، ولم تثبت عند القاضي الأول ينتزع المال منه كما رجحه (حج). ورجحا عدم انتزاعه؛ لأن الظاهر هو الأمانة.
- [۱۷۰٤] مسألة: لو سجن أحد بدين آخر مثلاً، فأجرة السجان على المسجون إذا لم يتهيأ ذلك من بيت المال عند (خط). وقال (م ر): هي على صاحب الحق حينئذٍ.
- [۱۷۰۰] مسألة: لا يكره الحكم في حال الغضب لله تعالى إذا كان يملك نفسه كما رجحه (حج). وقالا: بعدم الفرق بين الغضب لله وغيره في كراهة الحكم حال حصوله.
- [۱۷۰٦] مسألة: يندب للقاضي أن لا يبيع بنفسه مع وجود من يوكله ولو من أصوله أو فروعه، كما يدل عليه إطلاق كلام (حج)، ويميل إليه صنيع (خط). وقال (م ر): ينبغي أن يستثنى منه بيعه منهما لعدم نفوذ حكمه لهما.
- [۱۷۰۷] مسألة: يجوز للقاضي قبول هدية أبعاضه؛ لعدم نفوذ حكمه لهم كما رجحه (خط)، وقضية كلامهما حرمة قبولها.
- [۱۷۰۸] مسألة: صنيع (خط) يدل على ترجيح جواز الحكم للقاضي على الميت بإقراره حيًّا. و (حج) ذكر فيه وجهين بلا ترجيح لأحدهما.
- [۱۷۰۹] مسألة: لو قال: "إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً"، فحكم حنفي مثلاً قبل العقد بصحة ذلك التعليق؟ صح واستتبع

حكمه به الحكم بوقوع الطلاق إذا نكحها؛ فيمتنع للشافعي الحكم بعد النكاح بإلغاء التعليق وبقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق عند (خط). وقال (حج): يجوز للشافعي ذلك؛ لأن ما فعله الحنفي فتوى لا حكم؛ لعدم دخول وقته، فليس في إلغائه نقضاً للحكم.

[۱۷۱۰] مسألة: يجوز لقاضي الضرورة القضاء بعلمه مطلقاً عند (حج). وقال (م ر) تبعاً لوالده: يمنع له ذلك. وقال (خط) كالشيخ: لا ينفذ قضاءه إن كان فاسقاً، أي وإلاَّ نفذ.

[۱۷۱۱] مسألة: قضية كلام (حج): إيثار المسلم في سائر وجوه الإكرام، حتى في التقديم بالدعوى وقالا: تقديمه فيه ظاهر إن قلّت الخصوم، وإلاَّ فالظاهر خلافه.

[۱۷۱۲] مسألة: من ادعى عليه بقرض مثلاً فأنكر أخذه من أصله، ثم أراد إقامة بينة بأداء أو إبراء؟ قبلت كما رجحه (م ر). وقضية عبارة (حج) ترجيح عدم القبول.

[۱۷۱۳] مسألة: يكفي للمزكي أن يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه إذا كان عارفاً بصلاحها عند (م ر). وقضية كلام (حج): عدم الاكتفاء به ولو كان موافقاً للقاضي في مذهبه ؛ لأن وظيفة الشاهد التفصيل.

[171٤] مسألة: قال (حج): الأشهر أن الجارح يذكر معتمده في الجرح من معاينة أو نحوه، والأقيَسُ لا. وقالا كالشيخ: الأوجه عدم اشتراط ذكره.

[۱۷۱۰] مسألة: من ادعى على غائب وقال: "إنه مقر" لم تسمع بينته مطلقاً عند (م ر). وقالا كالشيخ: إن قال: "هو مقر ولكنه ممتنع" تسمع، وحكم بها.

[۱۷۱٦] مسألة: يستحب للقاضي نصب مسخّر ينكر عن الغائب كما رجحه (م ر). وقالا كالشيخ: لا يستحب، لكن لا بأس بنصبه.

[۱۷۱۷] مسألة: لو قال: «أقر فلان النائب بكذا ولي بينة بإقراره»؟ لم تسمع عند (م ر). وقضية كلامهما أنها تسمع.

[۱۷۱۸] مسألة: لو ادعى على صبي أو مجنون له وليّ وأقام بينة على دعواه؟ يجب على الراجح تحليفه على أن الحق ثابت له في ذمته إلى الآن إن لم يطلب وليه عند (خط). وقالا: بوجوبه على الراجح وإن لم يطلبه.

[۱۷۱۹] مسألة: لو كان الغريم حاضراً، أو غاب ولم يكن دينه ثابتاً على غريمه، فليس له الدعوى لإثباته عند (م ر). وقال (حج): ليس له الدعوى ليقيم شاهداً ويحلف معه. انتهى. وهو بمفهومه يشير إلى أن له الدعوى لإقامة البينة.

[۱۷۲۰] مسألة: لو سأل ـ المدعي ـ إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب، فأنهى إليه حكماً ليستوفي الحق، فأنكر الغائب وقال: لست المسمى في الكتاب! فأقام المدعي البينة بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه، وكان له مشارك فيهما، أحضر،

فإن لم يعترف بعث المكتوب إليه إلى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه، ويكتبها وينهيها إلى قاضي بلد الغائب ثانيا، ولا بد حينئذ من حكم ثان بما كتب به، لكن بلا دعوى ولا حلف عند (م ر). وقالا: بعدم الحاجة إلى استئناف حكم آخر.

[۱۷۲۱] مسألة: لا يقبل الإنهاء بسماع البينة من المحكم عند (حج). وقال (م ر): المتجه قبوله.

[۱۷۲۲] مسألة: لو ادعى عيناً ثقيلاً أو مثبتاً في الأرض أو مركوزاً في نحو جدار يورِّث قلعه ضرراً له وقع عرفاً؟ امتنع الدعوى بالوصف، فيأتيه القاضي أو نائبه لتقع الدعوى والشهادة على عينه بعد وصف ما يمكن وصفه عند (حج). وقال (خط): يجوز أن يحدده المدعي ويقيم البينة بتلك الحدود. وإليه يميل كلام (مر).

[۱۷۲۴ ، ۱۷۲۳] مسألتان:

لو ادعى شخص على متوار أو متعزز حاضر بالبلد، وقد ثبت ذلك عليه، تسمع البينة عليه ويحكم بغير حضوره، لكن بعد يمين الاستظهار على ما رجحه (م ر) تبعاً لوالده. وقالا كالشيخ: من غير يمين له على المعتمد.

فإن لم يكن للمدعي بينة جعل الآخر في حكم الناكل؛ فيحلف يمين الرد ثم يحكم له عند (حج) و (خط) وفاقاً للشيخ. ورجح (م ر) أنه لا يحكم بيمين الرد.

[٥٢٧٦ ، ١٧٢٦] مسألتان:

لو استدعى على حاضر بالبلد ما هو محال عادة _ كما في وزير ادعى عليه وضيع أنه استأجره نازح قذر _ لم يحضره القاضي ويرسل إليه من يسمع الدعوى عند (خط)، وقالا: يجب عليه إحضاره.

ولو استدعى أجير عين (١)، وحضوره يعطل حق المستأجر؟ لم يحضره، ويؤمر بالتوكيل على الأوجه عند (مر). وظاهر كلامهما: أنه لا يؤمر به أيضاً.

[۱۷۲۷] مسألة: لو ادعى على غائب في محل ولاية القاضي ولا نائب له فيه؟ أحضره بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها ولو مما فوق مسافة العدوى كما رجحه (حج). وقالا: بترجيح إحضاره من مسافة العدوى دون ما فوقها.

باب القسمة

[۱۷۲۸] مسألة: لو استأجر بعض الشركاء القاسم؟ فأجرته عليهم عند (خط). وقالا: كل أجرته على ذلك البعض.

[۱۷۲۹] مسألة: لو انفرد كل من الشركاء بعقد لإفراز نصيبه، وترتبوا؟ صح إن رضي الباقون، وإلا لم يصح كما استظهره (خط)؛ لاقتضائه التصرف في ملك غيره بغير إذنه. وقالا: المعتمد جوازه، وإن لم يرضَ الباقون.

⁽١) أي: الأجير الخاص. (المراجع).

[۱۷۳۰] مسألة: لو قسم الشركاء بأنفسهم مالاً تبطل منفعته المقصودة بالكلية _ كسيف يكسر _ لم يمنعهم القاضي إن كان السيف خسيساً عند (م ر). وقالا: لم يمنعهم مطلقاً ولو غير خسيس.

[۱۷۳۱] مسألة: يجوز لمستأجري أرض تناوبها بلا إجبار، وقسمتها حيث لم تؤثر القسمة نقصاً فيها، ولا يدخلها الإجبار عند (خط). فلو لم يتراضيا على شيء؟ آجرها الحاكم عليهما قطعاً للنزاع. وقالا: الظاهر دخوله فيها.

[۱۷۳۲] مسألة: لو تعدد الواقف واتحد الموقوف عليه؟ جازت القسمة إفرازاً بشرط عدم الرد من أحد الجانبين. ولو اتحد الواقف واختلف الموقوف عليهم؟ لم تجز مطلقاً؛ لأن فيها تغيير الشرط، كما قاله (حج). وقالا كالشيخ: بعدم جوازها في الصورة الأولى، وبجوازها في الثانية.

[۱۷۳۳] مسألة: لو ثبت ببينة ذكرين عدلين غلطٌ أو حيفٌ في قسمة إجبار؟ نقضت. ومثل الشاهدين: الشاهد والمرأتان، والشاهد واليمين عند (خط) وفاقاً للشيخ. وقالا: ليسا مثلهما على الأوجه.

[١٧٣٤] مسألة: يقبل في إثبات الملك شاهد ويمين كما رجحه (خط) كالشيخ. وقالا: البينة هنا غير شاهد ويمين.

باب الشهادات

[۱۷۳۰] مسألة: لو أخبر عدلٌ الشاهد بما ينافي شهادته؟ جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه، وإلاَّ فلا، قاله (م ر) تبعاً لوالده. وقال (حج): والذي يتجه: أنه لا يكتفي بالظن، بل لا بد من الاعتقاد؛ فإن اعتقد صدقه جاز وإلاَّ فلا.

[۱۷۳٦] مسألة: قال (حج): يجري ما ذكروه في غلبة الطاعات على المعاصي وعدمها في المروءة والمخل بها. فإن غلبت أفراد المروءة لم تؤثر وإلاَّ ردت شهادته. وقال (م ر): الأوجه: أنه لا يجري، بل متى وجد منه خارمها كفى في ردها، وإن تكرر (۱).

[۱۷۳۷] مسألة: لو اعتقد شخص أن كل أفعال الصلاة مثلاً فرض، ولم يقصد بفرض معين النفلية؟ صحت صلاته، وترْكُ تعلم ما ذكر ليس كبيرة عند (حج). وقال (م ر): الأوجه أنه كبيرة.

[۱۷۳۸] مسألة: متى اقترن بالغناء آلة محرمة فتحرمان عند (خط) كالشيخ. وقالا: القياس تحريم الآلة فقط، وبقاء الغناء على الكراهة.

[۱۷۳۹] مسألة: يحرم ضرب الكوبة ونحوها من الطبول التي تراد للهو كما يميل إليه صنيع (خط) وفاقاً للشيخ. وقالا: يحل

⁽١) يراجع للتفصيل: تحفة المحتاج (١٠/ ٢١٤ _ ٢١٥). (المراجع).

ما عدا الكوبة من الطبول. والكوبة: طبل طويل ضيق الوسط واسع الطرقين.

[۱۷٤٠] مسألة: تقبل شهادة غريم مفلس حجر عليه بفسي شهود دين آخر ظهر عليه إن كان له رهن _ يفي بدينه أو لا يفي به _ لكن ليس للمفلس مال غيره عند (خط). وقالا: المتجه عدم قبوله.

[۱۷٤۱] مسألة: صنيع (حج) يميل إلى ترجيح قبول شهادة شخص لبعض له على بعض له آخر. وعبارتهما صريحة في ترجيح عدم قبوله.

[۱۷٤۲] مسألة: قال (م ر) تبعاً لوالده: يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل. وضعفه (حج)، أي: فالراجح عنده عدم جوازه.

[۱۷٤٣] مسألة: إذا شهد لفرع وأجنبي؟ قبلت للأجنبي إن قدمه، وإلاً بطلت فيه أيضاً عنده. وقالا: قبلت له سواء أقدمه أم لا.

[17٤٤] مسألة: لا يقبل عدو الميت ولا عدو الوارث في الشهادة بعين على على الميت عند (حج). وصنيع (م ر) دال على عدم قبول عدو الوارث فقط.

[1۷٤٥] مسألة: قضية كلام (خط) عدم قبول شهادة مبتدع، ففسقه ببدعته. وقالا: بقبول شهادته، فتقبل شهادة من سب الصحابة بما لا يكفر به عندهما. خلافاً لـ (خط).

[١٧٤٦] مسألة: تقبل شهادة المبتدع الداعي إلى بدعته عند (م ر). وقالا: بعدم قبولها.

[۱۷٤۷] مسألة: يجب على القاضي استفصال شاهد رابه فيه أمر كأكثر العوام، ولو عدولاً؛ فإن لم يفصل لزمه البحث عن حاله عند (خط). وقالا: المعتمد ندبه في مشهوري الديانة والضبط، ووجوبه فيما عداهم.

[۱۷٤۸] مسألة: قال (خط): الأوجه: أن ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا تقبل فيه دعواها، كما جرى عليه ابن المقرىء تبعاً للإسنوي. وقالا: المعتمد أنها تسمع، أي في غير محض حدود الله تعالى.

[١٧٤٩] مسألة: لو شهد حسبة بمجرد التدبير، أو التعليق بصفة، أو الكتابة؟ لم يقبل على ما جزم به (خط)، وفاقاً للشيخ. وقالا: الأوجه سماعها.

[۱۷۵۰] مسألة: لو كان الشاهد قاذف غير المحصن لم يحتج إلى الاستبراء مطلقاً كما هو ظاهر صنيع (خط). وقيده (حج) بما إذا لم يكن فيه إيذاء. وقال (م ر): الأصح أنه لا بد فيه من الاستبراء، ولو فيما لا إيذاء فيه.

[١٧٥١] مسألة: لا يقبل الشاهد الواحد في شهر نَـذَرَ صومه عند (حج) وفاقاً للشيخ. وقالا: بقبوله فيه كما في هلال رمضان.

[۱۷۵۲] مسألة: لو ترك الحلف مع شاهده وطلب يمين خصمه؟ فله ذلك. فإن حلف خصمه؟ سقطت الدعوى؛ فليس له الحلف بعدُ مع شاهد إلا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد ويحلف معه كما رجحه (م ر). وقالا كالشيخ: ليس له الحلف بعدُ معه مطلقاً.

[۱۷**٥٣**] مسألة: لا يشترط في دعوى الورثة الإِرث إثباتَ انحصارِه فيهم، كما هو قضية صنيع (خط). وقالا: باشتراطه فيها.

[۱۷۵٤] مسألة: لو أقر بدين الميت ثم ادعى أداءه، وأقام بينة بالأداء؟ قبلت عند (م ر). وقضية كلام (حج) عدم قبولها.

[١٧٥٥] مسألة: يجوز للأعمى أن يشهد على زوجته في حال خلوته بها عند (حج). وقالا: بعدم جواز شهادته عليها اعتماداً على صوتها.

[۱۷۵۲] مسألة: من سمع قول شخص وجهل اسمه ونسبه، ومات ودفن، فإن أمن تغيّره واشتدت الحاجة لحضوره؟ أحضر ليشهد على عينه عند (حج). وقالا: إن دفن لا يحضر؛ لعدم جواز نبشه.

[۱۷۵۷] مسألة: لو كان في الواقعة شهود، وطلب الأداء من اثنين؟ لم يلزمهما إذا علم المدعو أن في الشهود من يرغب في الأداء، على ما رجحه (خط). وقالا: يلزمهما الأداء حينئذ في الأصح.

[۱۷۵۸] مسألة: لو شهد واحد شهادة صحيحة، فقال الآخر: «أشهد بما أو بمثل ما شهد به»؟ لم يكف عند (م ر). وكلام (حج) يميل إلى أن الراجح كفايته.

[1704] مسألة: لو دعي الشاهد من مسافة القصر؟ لم تجب عليه الإجابة جزماً، سواء كان الداعي الحاكم أو الإمام الأعظم عند (خط). وقالا: لو كان الداعي هو الإمام الأعظم وجبت عليه الإجابة.

[۱۷٦٠] مسألة: لو حدثت العداوة بين الأصل والمشهود عليه قبل الحكم وبعد أداء الفرع لم تمنع [عند (خط). وقال (حج): أما بعد الحكم فلا يؤثر إلا إذا كان قبل استيفاء عقوبة، وإذا رجعا يعزران](۱)، وقالا: إنهما يغرمان.

[۱۷٦۱] مسألة: لو رجع شهود المال غرموا القيمة. قال (حج): الأقرب أنه يعتبر فيها وقت الشهادة من الشاهد، ووقت الحكم من الحاكم. وقال (م ر) كالشيخ: العبرة بوقت الشهادة إن اتصل بها الحكم.

[۱۷٦٢] مسألة: لو شهدا بكتابة ثم رجعا بعد الحكم؟ غرِّما جميع القيمة في أرجح الوجهين عند (م ر). وقال (خط): نقص النجوم عنها في أشبه الوجهين.

⁽۱) العبارة في النسخة المصورة مشوشة وغير واضحة، أخذناها من تحفة المحتاج وحاشية الشرواني (۱۰/ ۲۷۵ ـ ۲۷۲، ۲۷۸). (المراجع).

باب الدعوى

[۱۷<mark>٦٣] مسألة</mark>: تجوز الدعوى عند نحو وزير عند (خط). وقضية كلامهما عدم جوازها.

[۲۷۱، ۲۷۱۵، ۲۲۷۱] مسائل:

من جاز له الأخذ من مال مدينه ظفراً؛ فله بنفسه كسر بابٍ ونقب جدار لا يصل إلى المال إلا به إن لم يكن الذي له اختصاصاً عند (خط). وقالا: يجوز له ذلك وإن كان اختصاصاً.

ولو كان عاجزاً عن الكسر بالكلية؟ جاز له الاستعانة بغيره عند (حج). وقالا بعدم جوازه.

قال (خط): لو كان المدين مقرًّا ممتنعاً أو منكراً وله عليه بينة؟ ليس له ذلك. وقالا: يجوز له؛ لأن تعدي المالك أهدرَ ماله.

[۱۷٦۷] مسألة: ما أخذه من مال مدينه مضمون عليه بلا خلاف إن كان من جنس حقه، وعلى الأصح إن كان من غير جنسه عند (خط). وقالا: المأخوذ من الجنس وغيره مضمون على الأخذ في الأصح.

[۱۷٦٨] مسألة: لو ادعى عيناً تنضبط بالصفات _ كحيوان وحبوب _ ؟ وصفها بصفة السلم وجوباً في المثلي وندباً في المتقوّم، مع وجوب ذكر القيمة فيه عند (مر).

وقالا: وصفها بصفته (١) وجوباً [في المتقوم أيضاً، ولا تجب فيه ذكر القيمة](٢).

[١٧٦٩] مسألة: جنون الأصل كموته على الصحيح؛ فلا يؤثر؛ لأنه لا يوقع ريبة إن كان الجنون مطبقاً عند (خط) كالشيخ. وقالا: الأقرب أنه يؤدي عنه حال الجنون، قصر زمنه أو طال.

[۱۷۷۰] مسألة: لو عم عذر عدم حضور الأصل والفرع _ كالمطر والوحل _ ؟ لم يقبل الفرع كما يقتضيه صنيع (حج)، وقالا: الأوجه قبوله.

[۱۷۷۱] مسألة: لو قال الشاهد: «أبطلت شهادتي، أو نسختها، أو رددتها»؟ لم يكن رجوعاً عنها، إلا أن قال: «أردت بأبطلتها مثلاً أنها باطلة في نفسها»، كما رجحه (حج). وقالا: الراجح بطلان الشهادة مطلقاً.

[۱۷۷۲] مسألة: لو رجع الشهود عن الشهادة بما يوجب القصاص بعد استيفائه، وقالوا: «أخطأنا»، قال (خط): عليهم دية مخففة في مالهم إن كذبتهم العاقلة، فإن صدقتهم فعليهم الديَّة، وكذا إن سكتت. وقالا: عليهم دية مخففة فيما لهم، إلاَّ أن صدقتهم العاقلة، انتهى. والحلف بينهم في صورة السكوت.

⁽١) أي بصفة السلم. الشرواني (١١/ ٢٩٤). (المراجع).

⁽٢) العبارة في النسخة المصورة غير واضحة.

فراجع: التحفة والشرواني (١٠/ ٢٩٤ ـــ ٢٩٥). (المراجع).

[۱۷۷۳] مسألة: لو شهدا بطلان بائن، وفرق القاضي بين الزوجين، فرجعا، دام الفراق، وعليهم مهر مثل. فإن كان الزوج قتًا كله لم يجب عند (حج). وقال (خط): الظاهر وجوبه عليهم، فيكون لسيده كله فيما إذا كان كله قتًا، وبعضه فيما إذا كان مبعّضاً.

[۱۷۷٤] مسألة: لو شهدا أنه أعتق أمته بألف، وقيمتها ألفان، أغرما كل قيمتها عند (م ر). وقال (خط): إنهما يغرمان ألفاً فقط.

[۱۷۷۰] مسألة: لو شهدا بمال ولم يقولا: «رجعنا» لكن قامت بينته برجوعهما؟ لم يغرما شيئاً عند (خط).

[۱۷۷٦] مسألة: لو ادعى ديناً على معسر وقصد إثباته ليطالبه بها؟ لم تسمع كما اعتمده (م ر) تبعاً لوالده. وقضية كلام (حج): ترجيح سماعها.

[۱۷۷۷] مسألة: لو ادعى لنفسه حقًا في عين كرهن مقبوض وإجارة، وأقام بينة أنها ملك فلان الغائب؟ سمعت؛ لدفع التهمة عنه، ولا ثبت بها ملك الغائب عند (خط) وفاقاً للشيخ. وقالا: يثبت ملكه بهذه البينة.

[۱۷۷۸] مسألة: لا يغلظ في اللعان بالمكان على المريض _ الذي به مرض شاق _ والزمن والحائض والنفساء، ويلحق بالمريض سائر أعذار الجمعة عند (حج). خلافاً لـ (خط).

[۱۷۷۹] مسألة: يجوز البت في الحلف بظن مؤكد يعتمد فيه خطه، وإن لم يتذكر، على ما اعتمده (م ر). وقالا: إن تذكر أنه خطّه جاز، وإلاَّ لم يجز.

[۱۷۸۰] مسألة: لو نكل المدعى عليه صريحاً عن اليمين، ثم طلب العود للحلف ولم يرض المدعي؟ فإنْ حَكَمَ القاضي بنكوله صريحاً أو تنزيلاً بأن وجّه اليمين إلى المدعي ولو بإقباله عليه ليحلفه؟ لم يُجَب، وإلاّ أجيبَ كما قاله (حج)(۱). وقالا: إذا صرح بالنكول ترد إلى المدعي، وإن لم يحكم القاضى به.

[۱۷۸۱] مسألة: لو غلّظ على المدعى عليه باللفظ أو الزمان أو المكان وامتنع؟ فليس بناكل عند (خط). وقالا: بأنه ناكل.

[۱۷۸۲] مسألة: اليمين المردودة كإقرار المدعى عليه، فلو أقام بعدها بينة بأداء أو إبراء؟ لم تسمع إن كان المدعى به ديناً، وتسمع إن كان المدعى به ديناً، وتسمع إن كان عيناً عند (حج). وقالا بعدم سماعها سواء كان ديناً أو عيناً.

[۱۷۸۳] مسألة: لو ادعى وليُّ صبيِّ أو مجنون ديناً له على إنسان، فأنكر ونكل، وادعى الولي مباشرة سببه؟ حلِّف، وإلاَّ لم يجلف كما اعتمده (حج). وقالا كالشيخ: لا يرد اليمين على الولى مطلقاً.

⁽١) يراجع: تحفة المحتاج مع الشرواني (١٠/٣٠٢). (المراجع).

[۱۷۸٤] مسألة: لو أزيلت يد الداخل عن العين التي بيده ببينة حسًا بأن سلم المال لخصمه، أو حكماً بأن حكم عليه به، ثم أقام بينة ؟ يملكه مستنداً إلى ما قبل إزالة يده في الحالة الأولى فقط عند (خط)، وفي الحالتين عندهما سمعت وقدمت، سواء اعتذر بغيبة شهوده أو لا كما يقتضيه صنيع (مر). وقالا كالشيخ: يشترط الاعتذار بنحوها ليسهل نقض الحكم.

[۱۷۸۰] مسألة: من أقر لغيره بشيء ثم ادعاه؟ لم تسمع إلا أن يذكر انتقالاً إليه. قال (م ر): يتجه وجوب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره. وقضية كلامهما: أنه إن كان المدعي فقيها موافقاً للقاضي لم يجب بيانه، وإلا وجب.

[۱۷۸٦] مسألة: لو قال من بيده عين: «اشتريتها من فلان منذ شهر»، وأقام به بينة، فقالت زوجة البائع: «ملكي، تعوضتها منه منذ شهرين»! وأقامت به بينة؟! قدّمت بينتها على الأوجه عند (م ر). وقال (حج): فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض؟ حكم بهالها، وإلا بقيت بيد من هي بيده الآن.

[۱۷۸۷] مسألة: لو مات شخص عن ابنين _ مسلم ونصراني _ ، فقال كل منهما: «مات على ديني فأرثه». فإن لم يعرف دينه، وأقاما بينتين؟ قيدت إحداهما وأطلقت الأخرى تعارضاً، إذا كانت بينة النصراني مقيدة عند (خط). وقالا: المتجه: تعارضهما، أي كما إذا كانتا مطلقتين.

[۱۷۸۸] مسألة: لو مات نصراني عن ابنين _ مسلم ونصراني _ ، فقال المسلم: «أسلمت بعد موته، فالميراث بيننا»، فقال النصراني: «بل قبله»، وأقاما بينتين بما قالاه؟ قدم النصراني وفاقاً، فإن قالت بينة المسلم: «علمنا تنصره حال موت أبيه وبعده» ولم تستصحب؟ قدمت عند (خط). وقالا: يتعارضان، فيصدق المسلم بيمينه.

[۱۷۸۹] مسألة: تقدم بينة شهدت بالإفضاء على بينة شهدت بعدمه ولم يمضِ بينهما ما يمكن فيه الالتحام عند (حج)؛ لأن معها زيادة علم بالنقل عن الأصل. وقال (م ر) تبعاً لوالده: يتعارضان. قال الرشيدي: «قوله ولو يمض. . . إلخ»: الظاهر: «وقد مضى بينهما . . . إلخ» ، لأنه إذا لم يمضِ ذلك فالشهادة بالإفضاء كاذبة؛ لأن الصورة كونها الآن غير مفضاة .

[۱۷۹۰] مسألة: لو وُطئت بشبهة منكوحة نكاحاً صحيحاً وأتت بولد يمكن كونه من كل من الزوج وواطء الشبهة؟ عرض على القائف، فمن ألحقه به لحقه، ولا يعرض عليه إلا ببينة بوطء الشبهة أو تصديق الولد المكلف كما اعتمده (م ر)، فحيث لم يوجد أحدهما يلحقه بالزوج. وقضية صنيع (حج): أنه يكفي فيه اتفاق الزوجين على المعتمد.

وَقَحُ معِي (الرَّجِمِ) (الْفِخَّرِيُّ ولِيلِكِي (الِنْرُدُ (الِنْووكِرِي www.moswarat.com

باب(١) العتق

[۱۷۹۱] مسألة: تعليق العتق ليس قربة مطلقاً عند (حج). وقالا: هو غير قربة المعتق خبر، وإلاَّ فقربة.

[۱۷۹۲] مسألة: لو قال لمِكاس خوفاً منه على قنه: «هذا حر»؟ عتق ظاهراً لا باطناً كما اعتمده (م ر). وقال (حج): الأوجه أنه لا يعتق _ ظاهراً وباطناً _ .

[۱۷۹۳] مسألة: لو قال لعبده: «جعلت عتقك إليك»، ونوى تفويض العتق إليه، فأعتق نفسه في المجلس؟ عتق، بخلاف ما لو حذف «جعلت» عند (خط). وقالا: ذِكر «جعلت» غير محتاج إليه.

[۱۷۹٤] مسألة: لو قال لعبده: «بعتك لنفسك بهذا»، فقال: «اشتريت»؟ يعتق وتجب قيمته عند (خط). ووافقه (ع ش) وقاسه على خمر». وقالا: بعدم صحة البيع؛ لأنه لا يملكه؛ فلا يعتق.

⁽١) المعهود (كتاب)، والتزمنا بالأصل عند المؤلف: (باب). (المراجع).

[۱۷۹۰] مسألة: لو وهب لعبد جزء أصل سيده أو فرعه فقبله؟ عتق، وسرى العتق إلى البقية، وعلى سيده قيمة باقية عند (حج). وقالا: بعدم سرايته إلى الباقي.

[۱۷۹٦] مسألة: لو استولد أحد الشريكين أمة مشتركة بينهما مقسراً، ثم أعتق نصيبه وهو موسر؟ لم يسر إلى البقية عند (حج). وقال (خط) وفاقاً للشيخ: يسري إليها.

[۱۷۹۷] مسألة: لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته؟ فإن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه من الثلث فلا سراية إلى ذلك البعض عند (خط). وقضية كلامهما: أنه إذا خرج بعض حصة شريكه مع حصته من الثلث؛ عتق ما خرج، وبقي الزائد.

باب التدبير

[۱۷۹۸] مسألة: لو قال: «دبرت يدك»؟ ففيه وجهان: أصحهما عند (م ر) أنه تدبير صحيح في جميعه؛ لأن كل تصرف قبل التعليق تصح إضافته إلى بعض محله. ورجحا لغويته.

[۱۷۹۹] مسألة: لو قال: «إن مت ودخلت الدار فأنت حرّ»؟ اشترط الدخول الدخول بعد الموت، الله أن يريد الدخول قبله على ما اعتمده (م ر). وقالا: يجزىء الدخول قبل الموت في صورة الإطلاق.

[۱۸۰۰] مسألة: لو قال: «إن شاء عبدي فلان فهو مدبر»؟ لم يشترط فور، وقال وإن كان جالساً معه؛ لأنه مجرد تعليق عند (حج). وقال (م ر): يشرط فور كما في «إن شئت».

المسألة: لو كاتب مدبراً صح، فإن مات السيد قبل الأداء؟ عتق بالتدبير وبطلت الكتابة، كما يميل إلى ترجيحه صنيع (حج). وقالا: الأوجه عدم بطلان الكتابة؛ فيتبعه كسبه وولده.

باب الكتابة

[۱۸۰۲] مسألة: لا تصح كتابة مُكْرَىٰ، سواء استئجرت عينه أم سلّم عما في الذمة، كما استظهره (حج). وظاهر صنيعهما: اختصاص عدم صحتها بمن استئجرت عينه (۱).

[۱۸۰۳] مسألة: يصح الاعتياض عن نجوم الكتابة من المكاتب كما يميل إلى ترجيحه صنيع (حج) وفاقاً للشيخ. وقالا: المعتمد عدم صحته.

[۱۸۰٤] مسألة: لو حل النجم وهو غائب؟ فإن أذن السيد للمكاتب في السفر قبل حلوله؟ لم يَجز له الفسخ عند (م ر). وقالا: للسيد الفسخ ـ وإن غاب ـ بإذنه. . .

⁽١) يراجع: التحفة مع الشرواني (١٠/ ٣٩٤). (المراجع).

[٥٠٨٠، ١٨٠٦] مسألتان:

لا تنفسخ الكتابة الصحيحة بجنون المكاتب عند (خط). قالا: والفاسدة لا تنفسخ به أيضاً.

ثم إن لم يكن له مال جاز للسيد الفسخ فيعود قتًا، فإن تبين له مال بيد السيد أو غيره نقض فسخه وعتق كما يميل إليه صنيع (خط). وقالا: إن تبين بيد السيد نقض وإلاً مضى الفسخ.

[۱۸۰۷] مسألة: لو قطع المكاتب صرف أبيه المملوك له؟ لم يقطع طرفه لشبهة الملك عند (خط). وقالا: قطع طرفه به ولم تراع شبهة الملك.

[۱۸۰۸] مسألة: للمكاتب كتابة فاسدة معاملة السيد كالمكاتب كتابة صحيحة عند (حج). وقالا: لا يعامله.

[۱۸۰۹] مسألة: لا يجوز وطء السيد للأمة المكاتبة كتابة فاسدة. وقالا كالشيخ: بجوازه.

[۱۸۱۰] مسألة: لو اختلفا في قدر النجوم أو صنعها تحالفاً. ثم إن يكن السيد قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة، بل إن لم يتفقا على شيء فسخها القاضي، لا هما عند (حج). وقالا: يفسخها القاضى، أو هما، أو أحدهما.

باب الأمهات والأولاد

[۱۸۱۱] مسألة: لو أولد المحجور عليه بفلس أمته؟ نفذ إيلاده كما يقتضيه صنيع (خط). وقالا: المعتمد عدم نفوذه.

وَفَخ عجر ((رَّجُمُ الْمُجُثَرِيُّ (سُک الاندُرُ (الْمُؤرُّدِيُّ (سُک (الاندُرُّرُّدِيُّرِيُّ (سُک (الاندُرُّرُّرُّمِيُّرِيُّ

[۱۸۱۲] مسألة: لو مات السيد بعد انفصال بعض الولد؟ عتقت أمها ولم يشترط انفصال كله عند (حج). وقالا: لم تعتق إلا بتمام انفصاله.

[۱۸۱۳] مسألة: لو وضعت بعض ولد وباقيه مُجتَنٌ، ثم مات السيد؟ لم تعتق عند (خط). وقال (حج): تعتق بوضع عضو منه، وإن لم تضع الباقي.

[۱۸۱٤] مسألة: لو نكح حُرُّ أَمَةَ أجنبيِّ، ثم ملكها ابنه فأولدها؟ ثبت الاستيلاد وانفسخ النكاح عند (حج). وقالا: لم ينفذ استيلادها على المعتمد.

* * *

هذا آخر ما تيسر جمعه من المسائل المختلف فيها بين ساداتنا الكرام ابن حجر الهيثمي، والخطيب الشربيني، ومحمد الرملي قدس الله أسرارهم ونفعنا بعلومهم وبركاتهم، للفقير قليل البضاعة سيما في هذه الصناعة، عمر الغفاري الشهير بابن القره داغي عفى عنهما الملك الهادي، لأربع مضت من جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف صلاة وتحية.

نفعني الله به إذا جاءت الطامة _ وسائر المسلمين _ منفعة عامة، وجعله خالصاً لوجهه الكريم، وموجباً لفوزنا بالنظر إليه في دار النعيم.

وغفر لمن يصفح عما فيه من الزلل وينعم بإصلاح ما فيه من الخلل، فإن الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف.

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافىء مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المخلوقات وعلى آله وأصحابه ما دارت الأرضون والسماوات، صلاة تحفظنا بها من الآفات وسلاماً تسلم به أبصارنا وبصائرنا عن جميع البليات وتمنحنا بها أنحاء النعم والعطيات، آمين يا رب العالمين (۱).



الراجي عفو ربّه والفقير إلى رحمته عليابن لشيخ محيي الدّين القرة والحجيك

⁽۱) تمت مقابلته على نسخة المؤلف في ٢ / ١٢ / ١٩٧٧م، الموافق لـ ٢٢ / ذي الحجة / ١٣٩٧هـ، ثم قمنا بمراجعته، وتصحيحه حسب قواعد التحقيق، وكتابة تمهيد له مع التعليق على بعض مواضعه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



الفهرس

صفحة	الموضوع ال
	 * تقديم فيه تعريف بالكتاب والمؤلف، بقلم ولده
٧	الشيخ علي الشيخ عمر القره داغي
٧	_ التعريف بالكتاب وأهميته
٨	_ التعريف بالمؤلف الشيخ عمر الشهير بابن القره داغي
۱۷	* تمهيد: بقلم المراجع بقلم المراجع
۱۷	ــ سبب خدمة الكتاب
١٨	_ القره داغيون وخدمة العلم والدعوة إلى الله تعالى
74	_ أهمية هذا الكتاب
40	_ مصادر هذا الكتاب
77	_ عملنا في هذا الكتاب
44	* نماذج صور من مخطوط الكتاب
	الكتاب محققاً
	* تمهيد بقلم المؤلف، يذكر فيه سبب تأليفه ومصادره
49	والرموز التي استعملها فيه

الصفحا	الموضوع

	مقدمة المؤلف: (وفيها بيان المفتى به في مذهب الشافعية	柒
٤١	 وبعض اصطلاحاتهم)	
٤٥	 كتاب الطهارة	※
٥.	 باب أسباب الحدث	
70	 باب أسباب الوضوء	
٦.	 باب مسح الخف	
17	 باب الغسل	
٦٤	 باب النجاسة	
77	 باب التيمم	
٧٣	 باب الحيض	
٧٦	 كتاب الصلاة	※
۸٠	 باب الأذان	
۸١	باب استقبال القبلة	
۸۲	 باب صفة الصلاة	
۸٩	 باب شروط الصلاة	
9 4	 باب مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها	
97	 باب سجود السهو والتلاوة والشكر	
٠.,	 باب صلاة النفل باب صلاة النفل	
۲ ۰ ۱	 باب صلاة الجماعة	
0	 باب صفات الأئمة وشروط القدوة	
١١٠	 باب صلاة المسافر	
117	 باب الجمع بين الصلاتين	

ع الصفحة		الم
117	باب صلاة الجمعة	_
117	باب صلاة الخوف	
۱۱۸	باب اللباس	
١٢٠	باب صلاة العيدين	
111	باب صلاة الكسوفين والاستسقاء	
١٢٣	باب الجنائز	
144	كتاب الزكاة	*
141	باب زكاة الفطر	
149	كتاب الصيام	*
1 £ £	باب صوم التطوع	
1 £ £	باب الاعتكاف	
124	كتاب الحج	*
101	باب المواقيت	
104	باب واجبات الطواف وسننه	
100	باب السعي	
107	باب الوقوف بعرفة	
104	باب محرمات الإحرام	
١٦٠	باب الإحصار والفوات	
177	كتاب البيع	※
177	باب الربا ــ باب البيوع المنهي عنها	
171	باب تفريق الصفقة ــ باب الخيار والتعرية	
177	باب حكم المبيع قبل قبضه	

الصفحة	الموضوع
170	باب التولية والإشراك والمرابحة
	باب بيع الأصول والثمار
179	باب اختلاف المتبايعين
١٨٠	باب معاملة الرقيق _ باب السلم
174	باب القرض ــ باب الرهن
\AY	باب التفليس
19	باب الحجر
197	باب الصلح
198	باب الحوالة
190	باب الضمان
194	باب الشركة والوكالة
۲۰۳	باب الإقرار
Y•V	باب العارية
۲1.	باب الغصب
Y18	باب الشفعة
717 717	باب القراض باب
Y19	باب المساقاة
YY•	باب الإِجارة
۲۲7	باب إحياء الأموات
YY9	باب الوقف
YYY	باب الهبة _ باب اللقطة
۲۳٦	باب الجعالة للقطة

الصفحة	الموضوع
YTA	* كتاب الفرائض
YWA	باب الوصايا
7 8 7	باب الوديعة
يء والغنيمة	باب قسم الفر
بدقات	باب قسم الص
Yoo	* كتاب النكاح .
ـ باب أركان النكاح	باب الخطبة.
٠٠٠٠	باب الكفاءة
نکاحنکاح	باب موانع ال
الإعفاف ونكاح العبد الإعفاف ونكاح العبد	باب الخيار و
YYY	باب الصداق
ΥΥΛ	باب الخلع
YA	باب الطلاق
YAA	باب الرجعة
رالظهار الظهار	باب الإيلاء و
791	باب اللعان
Y9T	باب العدد .
797	باب الرضاع
Y9A	باب النفقة .
٣٠٦	* كتاب الجراح .
٣١٨	باب البغاة .
٣١٩	باب الردة .

صفحة	يع ا	الموضوع		
۳۲۱	اب الزنا	,		
٣٢٣	اب قطع السرقة	·		
47 £				
۳۲۸	ب السير	كتار	*	
۱۳۳	اب الجزية			
440	ب الصيد والذبائح	كتار	*	
447	اب الأضحية والعقيقة	ب		
451	اب الأطعمةا	ب		
454	ب الأيمان	كتاد	漛	
71	اب النذر			
401	ب القضاء	كتار	*	
۲۰۸	اب القسمة	ب		
٣٦.	اب الشهادات	ڊ		
410	اب الدعوى	ب		
۲۷۱	ب العتق	كتاد	*	
۲۷۲	اب التدبير			
۳۷۳	اب الكتابة	ب		
4	اب الأمهات والأولاد	ب		
440	مة المسائل	خات	※	

• • •

بَحُوثِي في العمال عن المعالية فوترال بوالعالم المعال مية ووترال بوالعالم المعال مية

دِرَاسَةُ فِقْهِيَّةُ وَأَقْنِصَادِيَّةً

ت اليف أ. د. على علم على على الربال قره دا غي استاذ بجامعة قطر والحائز على جائزة الدولة والحبير عبم علفة والإسلامي عكد المحتمة وجدة وعصر المحلس الأوروي للإفتاء والبحوث ورئيس لعدد من الهيئات الشرعية المعوسة سات المالية

ػٳڔؙٳڶۺ*ؿؙ*ٳٳڵؽڵۣڵؽڵۮێؾؙ

الغالفي

تأليف: قاضِح القُضَاة عَبْداللّه بُرْعِكُ مَرالبينَ المُعَاويُ اللهِ عَلَى مَرالبينَ المُعَوفِ (340 هر)

دراسة دخيق دنيايق أ. د . علي مجيل لريان هره داغي

خَالِللَّهُ فَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الل



www.moswarat.com

